



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تذكرة المصطفى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في خلقه آيات كثيرة

لعلهم يتقون

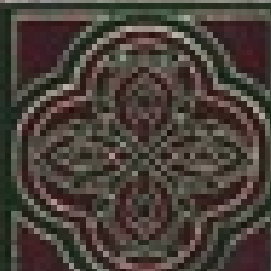
أما بعد فقد كتبت هذه التذكرة

بالحمد

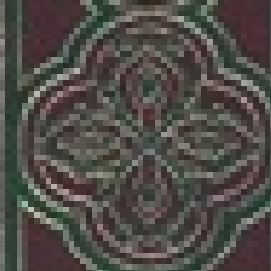
لعلهم يتقون

أما بعد فقد كتبت هذه التذكرة

بالحمد



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه آيات كثيرة
لعلهم يتقون
أما بعد فقد كتبت هذه التذكرة
بالحمد
لعلهم يتقون
أما بعد فقد كتبت هذه التذكرة
بالحمد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبيان الصلاة

كاتب:

حسين طباطبائي بروجردى

نشرت فى الطباعة:

گنج عرفان

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٧	تبيان الصلاة المجلد ٥
١٧	اشارة
١٧	[المقصد الثانى]
١٧	فصل فى أفعال الصلاة
١٧	اشارة
١٧	الأول: من افعال الصلاة النية
١٧	اشارة
١٧	الموضع الاول:
١٧	اشارة
١٨	[فى ان العناوين القصديه لا تتحقق فى الخارج الا بالقصد]
١٨	[لا فرق بين العبادات و المعاملات فى الاحتياج الى القصد]
١٩	[فى ان جنس الصلاة من العناوين القصديه]
١٩	[فى ان من العناوين القصديه الفريضة و النفلية]
٢٠	[فى ان خصوصية الادائية و القضائية من العناوين القصديه]
٢٠	[فى ان القصر و الاتمام ليسا من الخصوصيات النوعية]
٢١	[الحق عدم اعتبار قصد الامامة فى صيرورته صحيحة]
٢١	[فى جواز نقل النية من الجماعة الى الفردى]
٢١	اشارة
٢٢	[فى ذكر وجوه جواز هذا المورد]
٢٣	[فى ذكر وجوه عدم جواز هذا المورد]
٢٣	[فى ان ادلة القائلين بعدم الجواز ليس بسديد]
٢٤	[فى ان الجماعة وصف للصلاة لا للاجزاء]

- ٢٥ [في ذكر مورد صيرورة الجماعة فرادى]
- ٢٦ [لا وجه لكون المورد من باب صيرورة الجماعة فرادى]
- ٢٦ [الحكم بالجواز فى الموارد الثلاثة تعبدى]
- ٢٧ [فى ان جواز نقل نية الجماعة الى الفرادى مشكل]
- ٢٨ اشارة
- ٢٨ [فى ذكر مسئلة فى الباب]
- ٢٩ [الكلام فى ما يستظهر من الادلة]
- ٣٠ [فى ذكر الاشكال و الجواب عنه]
- ٣١ [الأمر الثانى [وقوع فعل العبادات بقصد التقرب]
- ٣١ اشارة
- ٣١ [فى ان يكفى فى قصد التقرب كون محركه هو التوجه الى الله]
- ٣٢ [الموضع الثالث: من الامور المبحوث عنها فى النية (الضمائم)]
- ٣٢ اشارة
- ٣٣ [فى نقل كلام المحقق الهمدانى ره]
- ٣٣ [المسألة الثانية: فى الضمائم المباحة]
- ٣٣ [فى ان المنسوب الى كاشف الغطاء عدم بطلان الصلاة]
- ٣٤ [الموضع الرابع [توقف صيرورة الفعل مصداقا لعنوان قصدى على القصد]
- ٣٤ اشارة
- ٣٥ [فى ذكر بعض الامور فى الباب/ الامر الاول]
- ٣٦ [فى ذكر الامر الثانى و الثالث]
- ٣٦ [الموضع الخامس: من الامور التى نبحت عنه فى النية هو مسئلة العدول]
- ٣٦ اشارة
- ٣٧ [الكلام فى ما يقتضيه القاعدة فى العدول]
- ٣٧ [الكلام فى جواز العدول بمقتضى الروايات]

- ٣٨ اشارة
- ٣٨ [فى الرواية الاولى لجواز العدول و عدمه/ الفقرة الاولى]
- ٣٨ [الكلام فى الفقرة الثانية]
- ٣٩ الفقرة الثالثة:
- ٣٩ [الكلام فى الفقرة الرابعة و الخامسة و السادسة و السابعة]
- ٤٠ [الكلام فى الرواية الثانية]
- ٤١ [الكلام فى الرواية الثالثة و الرابعة]
- ٤١ الرواية الخامسة:
- ٤١ اشارة
- ٤٢ [فى ردّ كلام الفاضل الهندى]
- ٤٢ [فى ان العدول فى الاثناء من اللاحقة الى السابقة فجاز]
- ٤٢ [فى ان الاشكال فى صور ثلاثة/ الصورة الاولى]
- ٤٣ [فى ذكر الصورة الثانية و الثالثة]
- ٤٤ [المانع من جواز العدول عدم كون العصر صحيحا]
- ٤٤ فرع:
- ٤٧ [فى ذكر فرع آخر]
- ٤٧ اشارة
- ٤٨ [الحق بطلان الصلاة و عدم وقوعها عصرا بالعدول]
- ٤٨ الثانى من أفعال الصلاة القيام
- ٤٨ اشارة
- ٥١ الامر الخامس:
- ٥١ اشارة
- ٥١ [قال الشيخ رحمه الله ببطلان العبادة بنقص الجزء سهوا]
- ٥٢ [فى ذكر اشكال آخر من السيد ره]

- ٥٣ [فى ذكر بعض الوجوه لتصحيح توجيه التكليف الى الناسى]
- ٥٣ [فى ذكر اشكال آخر]
- ٥٣ [فى ان مع الشك فى الركنية و عدمها الاصل الركنية]
- ٥٤ الجهة الثانية: فى ما قيل باعتباره فى القيام، و هى امور:
- ٥٤ الأمر الأول: الاستقلال
- ٥٤ اشارة
- ٥٤ [فى ذكر روايتين لكون الاستقلال شرطا وضعا]
- ٥٥ [فى ذكر الروايات الدالة على عدم اعتبار الاستقلال]
- ٥٦ [الحق اعتبار الاستقلال]
- ٥٦ الأمر الثانى: مما قيل باعتباره فى القيام الاستقرار.
- ٥٦ [فى ذكر اقسام الاستقرار]
- ٥٨ الجهة الثالثة:
- ٥٨ اشارة
- ٥٨ [فى ذكر الروايات فى الباب]
- ٥٩ [فى ذكر الروايات الدالة على الترتيب]
- ٥٩ اشارة
- ٦٠ [فى ان مرسله الصدوق جامعا لكل الاحكام]
- ٦١ الجهة الرابعة:
- ٦١ اشارة
- ٦١ [فى ذكر الاحتمالات فى الباب]
- ٦١ اشارة
- ٦٢ الاحتمال الأول:
- ٦٢ [فى ذكر الاحتمال الثانى و الثالث]
- ٦٣ الاحتمال الرابع:

- الجهة الخامسة: ٦٣
- اشارة ٦٣
- [في ردّ كلام صاحب الجواهر] ٦٤
- [في ان القيام ماشيا مقدم على الجلوس] ٦٥
- الثالث من أفعال الصّلاة تكبيرة الاحرام ٦٥
- اشارة ٦٥
- الجهة الاولى: ٦٥
- اشارة ٦٥
- [في ذكر الاقوال في تكبيرة الاحرام] ٦٦
- اشارة ٦٦
- [يستدلّ للقول المشهور برواية ابي بصير] ٦٦
- [في انّ الرواية تساعد مع قول المجلسي الاول ره] ٦٧
- [في ذكر اشعار الروايتين على كون تكبيرة الاحرام هو الاولى و رده] ٦٨
- [في نقل كلام المحقق الهمداني] ٦٨
- [في ذكر فتاوى القدماء] ٦٩
- [في ذكر الاقوال في المسألة] ٧٠
- [في ان الاقرب جعل التكبيرة الاخيرة تكبيرة الاحرام لوجوه] ٧١
- اشارة ٧١
- الوجه الأوّل: ٧١
- [في الوجه الثاني و الثالث] ٧١
- الجهة الثانية: ٧١
- اشارة ٧١
- [في ذكر الروايات الواردة في رفع اليد في الصّلاة] ٧٢
- [مستند العمدة في عدم وجوب رفع اليد] ٧٤

- ٧٤ [الحق استحباب رفع اليدين حال التكبيرات]
- ٧٥ الجهة الثالثة:
- ٧٥ الرابع من أفعال الصلاة القراءة
- ٧٥ اشارة
- ٧٦ [في ذكر الاقوال في القراءة]
- ٧٦ [في ذكر الاخبار الواردة في القراءة في الركعتين الاخيرتين]
- ٨١ [في ذكر المقامين في المسألة]
- ٨١ اشارة
- ٨١ المقام الأول:
- ٨١ المقام الثاني:
- ٨٣ [في ذكر الروايات الواردة في الباب]
- ٨٥ [في نقل كلام صاحب الحدائق]
- ٨٦ [في ذكر رواية اخرى]
- ٨٦ [في ذكر الجهتين في السورة]
- ٨٦ اشارة
- ٨٧ الجهة الاولى: في أنه هل تجب سورة كاملة في الأولتين بعد الفاتحة
- ٨٧ الجهة الثانية [في ذكر الاخبار الدالة على جواز تبعض السورة في الصلاة]
- ٨٨ [في ذكر الاحتمالات الثلاثة في المورد]
- ٨٩ الرواية الخامسة:
- ٨٩ [في ذكر الرواية السادسة/ احتمالات في الرواية]
- ٩٠ [في ذكر الرواية السابعة و الثامنة و التاسعة]
- ٩٠ [المشهور عند اصحابنا وجوب سورة كاملة]
- ٩١ [في ذكر الروايات الدالة على وجوب قراءة سورة كاملة]
- ٩٣ [في ذكر كلام المحقق في الشرائع]

- ٩٣ [في ذكر مسائل في المورد]
- ٩٣ [المسألة الاولى]
- ٩٤ [المسألة الثانية و الثالثة]
- ٩٤ اشارة
- ٩٤ [في ذكر المورد الاول للمسألة الثالثة]
- ٩٥ [في المورد الثاني و الثالث و الرابع]
- ٩٦ المسألة الرابعة:
- ٩٦ اشارة
- ٩٧ [في ذكر اشكال و دفعه]
- ٩٨ [في ذكر وجه لعدم لزوم قصد كون بسملة جزء لسورة معينة]
- ٩٩ [في ذكر اشكال و دفعه]
- ٩٩ [في نقل كلام الشيخ و الاشكال عليه و الجواب عنه]
- ٩٩ [في ذكر اشكال بعض الاعاظم]
- ١٠٢ [في ذكر وجه في المورد]
- ١٠٢ [الوجه الاول]
- ١٠٢ [في الوجه الثاني و الثالث]
- ١٠٣ الوجه الرابع:
- ١٠٣ [الموضع الثالث قول المحقق ره من لا يحسنها يجب عليه التعلم:]
- ١٠٤ الموضوع الرابع: هل تعتبر رعاية قواعد التجويد
- ١٠٤ الموضوع الخامس: هل يجوز قصد المعنى في القراءة أولاً؟
- ١٠٤ اشارة
- ١٠٥ [في ذكر الشاهد من تفسير مجمع البيان و التبيان]
- ١٠٥ [يجوز قصد المعنى و لكن لا يلزم]
- ١٠٦ [في نقل كلام بعض الاعاظم]

- الموضع السادس: هل القران بين السورتين يكون مكروها، أو يكون حراما ١٠٨
- اشارة ١٠٨
- [في ذكر الاخبار المجوز و المانعة و الجمع بينهما] ١٠٨
- [في ان محل النزاع في جواز القران و عدمه في موارد ثلاثة] ١١٠
- الموضع السابع [عدم جواز قراءة شيء في الفرائض من سور العزائم] ١١١
- اشارة ١١١
- [في ذكر الروايات الواردة في الباب] ١١١
- [في ذكر الروايات المذكورة على عدم الجواز] ١١٣
- اشارة ١١٣
- [في الاحتمالات في الرواية/ الاول] ١١٤
- [في الاحتمال الثاني و الثالث و الرابع] ١١٤
- الاحتمال الخامس: ١١٥
- [في ذكر مقدمات ثلاث في الاحتمال الثالث و الرابع و الخامس] ١١٥
- الاحتمال السادس: ١١٦
- [في ذكر وجوه أربعة في الباب] ١١٧
- اشارة ١١٧
- [في ذكر الامور في الوجه الرابع] ١١٨
- اشارة ١١٨
- الامر الأول: ١١٨
- [في ذكر الامر الثاني و الثالث] ١١٩
- [في كون رواية زارة دالة على وجه المانعية] ١٢٠
- [في ذكر مسئلة في الباب] ١٢٠
- اشارة ١٢٠
- [في ذكر الاقوال الاربعة في المسألة] ١٢٠

- ١٢٠ اشارة
- ١٢١ [فى ذكر وجه القول الاول و الثانى]
- ١٢١ [فى ذكر وجه القول الثالث و رده]
- ١٢٢ [فى ذكر وجه القول الرابع]
- ١٢٣ الموضوع الثامن:
- ١٢٣ اشارة
- ١٢٤ [فى نقل كلام المحقق الهمداني ره و رده]
- ١٢٤ الوجه الثانى:
- ١٢٥ الوجه الثالث:
- ١٢٥ اشارة
- ١٢٥ [فى نقل كلام الشيخ الانصارى]
- ١٢٥ اشارة
- ١٢٦ [فى ردّ كلام الشيخ الانصارى]
- ١٢٦ الموضوع التاسع: هل يجوز العدول من سورة إلى سورة اخرى
- ١٢٦ اشارة
- ١٢٦ [فى ذكر المقامات الاربعة فى المورد]
- ١٢٧ [فى ذكر الروايات الواردة فى الباب]
- ١٢٩ [الكلام فى مقامات أربعة]
- ١٢٩ [الاول و الثانى]
- ١٣٠ [المقام الثالث و الرابع]
- ١٣٠ [فى ذكر بعض الفروع]
- ١٣٠ اشارة
- ١٣١ [الاول و الثانى]
- ١٣١ الفرع الثالث:

- ١٣١ الفرع الرابع:
- ١٣٢ [في الكلام في ما يقتضيه الاصل في المسألة]
- ١٣٢ اشارة
- ١٣٣ [في ذكر الامرين في المسألة]
- ١٣٣ [الكلام في اتيان السورة]
- ١٣٥ الموضوع العاشر:
- ١٣٥ اشارة
- ١٣٥ [في الروايات الواردة في المسألة]
- ١٣٧ [في ذكر القول المشهور عند القدماء]
- ١٣٨ [في ذكر قول الفقهاء في الفصل بالبسملة و عدم الفصل]
- ١٣٩ الموضوع الحادى عشر:
- ١٣٩ اشارة
- ١٤٠ [في ذكر الروايات المربوطة بالبَاب]
- ١٤١ [في ذكر الفتاوى]
- ١٤٢ [في ذكر الوجوه في ما نحن فيه]
- ١٤٢ اشارة
- ١٤٢ الوجه الأول:
- ١٤٢ [في ذكر الوجه الثانى و الثالث]
- ١٤٣ [في ذكر بعض الفروع في المسألة]
- ١٤٣ اشارة
- ١٤٣ الفرع الأول:
- ١٤٣ اشارة
- ١٤٣ [في ذكر الروايات الواردة في الباب]
- ١٤٥ [في ذكر كلمات الفقهاء في مفهوم الجهر و الاخفات]

- ١٤٦ [فى ذكر نكتة لطيفة فى الباب]
- ١٤٦ [فى ذكر المقامات فى المورد]
- ١٤٦ اشارة
- ١٤٦ المقام الأول:
- ١٤٧ المقام الثانى:
- ١٤٨ المقام الثالث:
- ١٤٨ الفرع الثانى [فى صلاة الجمعة و صلاة الظهر من يوم الجمعة]
- ١٤٨ اشارة
- ١٤٩ [فى وجوب الجهر بالقراءة فى صلاة الجمعة]
- ١٤٩ [فى ذكر الروايات الواردة فى الباب]
- ١٥١ [فى ذكر كلام المحقق الهمدانى ره و رده]
- ١٥١ [فى الجمع بين الروايات]
- ١٥٢ الفرع الثالث: لا إشكال فى عدم وجوب الجهر على النساء
- ١٥٢ اشارة
- ١٥٢ [العمدة فى عدم وجوب الجهر على النساء]
- ١٥٣ الفرع الرابع: لو جهر فى موضع الاخفات أو اخفى فى موضع الجهر
- ١٥٣ اشارة
- ١٥٣ [فى ذكر مقامات فى المسألة]
- ١٥٣ اشارة
- ١٥٣ المقام الأول:
- ١٥٧ المقام الثانى:
- ١٦٠ المقام الثالث:
- ١٧٤ المقام الرابع:
- ١٨٠ الموضوع الثانى عشر: هل الموالاة فى القراءة شرط فى صحتها أم لا؟

١٨٠ اشارة

١٨٠ [لا يكون فعل التبي ص دالا على لزوم الموالاة]

١٨١ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

تبيان الصلاة المجلد ٥

إشارة

نام كتاب: تبيان الصلاة
 موضوع: فقه استدلالى
 نويسنده: بروجردى، آقا حسين طباطبايى
 تاريخ وفات مؤلف: ١٣٨٠ هـ ق
 زبان: عربى
 قطع: وزيرى
 تعداد جلد: ٨
 ناشر: گنج عرفان للطباعة و النشر
 تاريخ نشر: ١٤٢٦ هـ ق
 نوبت چاپ: اول
 مكان چاپ: قم- ايران
 شابک: -٥١-٩٣٣٦٢-٩٦٤
 مقرر: گلپايگانى، على صافى
 تاريخ وفات مقرر: ١٤٣٠ هـ ق

[المقصد الثانى]

فصل فى أفعال الصلاة

إشارة

و هى امور:

الأول: من افعال الصلاة النية

إشارة

و الكلام فيها يقع فى مواضع:

الموضع الاول:

إشارة

لا يخفى عليك أنهم يعدون أول أفعال الصلاة النية، و كما يظهر من عبائر بعضهم يريدون رضوان الله عليهم بالنية الإرادة، و يستدلون على اعتبارها فيها بقوله (لا عمل إلا بالنية) و لكن من الواضح عدم لزوم التمسك على اعتبارها فيها بهذه الرواية و نظائرها، لعدم كون بيان اعتبارها لازما على الشرع، لأنه بعد ما يحكم العقل بأن كل عنوان من العناوين لا يتحقق في الخارج إلا مع القصد، و تكون الصلوة من العناوين القصدية، فلا بد من تحققها في الخارج من القصد حين إتيانها، و إلا لا يتحقق في الخارج فعلى هذا يكون حكم الشرع في مثل هذه الموارد من قبيل توضيح الواضحات.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨

و على هذا نقول: بأن الكلام في القصد و اعتباره غير الكلام في اعتبار قصد التقرب، فنحن فعلا نكون في مقام بيان اعتبار أصل القصد، بمعنى: أن العناوين القصدية و منها الصلوة لا تتحقق إلا بالقصد، و أما كون صدور الفعل عن المكلف بعنوان قصد التقرب بمعنى: أن يصدر الفعل مع كونه واجدا للقصد، بعنوان التقرب فهو مطلب آخر يأتي الكلام فيه إنشاء الله.

[في ان العناوين القصدية لا تتحقق في الخارج إلا بالقصد]

فبعد كون كل فعل من الأفعال التي من العناوين القصدية لا إشكال في احتياج تحققة في الخارج إلى القصد، و السر في ذلك هو ما قلنا غير مرة و نقول لمزيد التوضيح و الفائدة: بأنه بعد كون بعض الأفعال الواقعة في الخارج قابلا للانطباق على عناوين مختلفة و أراد الشخص تحقق عنوان خاص و ايجاده في الخارج فلا بد من أن يقصد هذا العنوان، لأنه مع كون العنوان عنوانا قصديا، فلا يتحقق في الخارج إلا بالقصد، مثلا- ترى بأن القيام فعل من الأفعال قابل للانطباق على عنوان التعظيم، و قابل لصيرورته منطبق عنوان التحقير و مصداقه، فإذا أراد الشخص عنوان التعظيم بالقيام فلا بد من أن يقصد بقيامه التعظيم لأن القيام يصير مصداقا للتعظيم إذا قصد القائم به التعظيم، و يصير مصداقا للتحقير إذا قصد القائم به عنوان التحقير و الاستهزاء مثلا.

فعلى هذا لا بد في صيرورة الفعل معنونا بأحد العناوين القصدية و مصداقه و منطبقه من القصد، و هذا واضح.

و لا فرق في ما قلنا بين كون العنوان القصدى من التبعديات أو من التوصليات، لأنه في كليهما لا يتحقق العنوان القصدى إلا بالقصد، و في التوصليات و إن لم يتوقف حصولها في الخارج بقصد التقرب، و لكن كما قلنا ليس كلامنا فعلا في

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩

قصد التقرب بل في نفس القصد.

[لا فرق بين العبادات و المعاملات في الاحتياج الى القصد]

كما أنه لا فرق في ما قلنا بين العبادات و المعاملات، لأنه في المعاملات يكون الأمر هكذا، فحيث يكون تحقق اعتبار البيع، أو الصلح، أو النكاح، أو غيرها موقوفا إلى القصد إلى وقوعها، و لهذا لا اعتبار بنفس (بعت) أو (صالحت) أو (أنكحت) مجردا عن القصد بحصول مضمونها في الخارج بهذه الالفاظ، لأنها من الاعبارات المتوقفة على القصد و من جملة العناوين القصدية، ففي تحقق كل عنوان يكون من العناوين القصدية يكون الاحتياج إلى القصد، و لا يصير الفعل الخارجى منطبق عنوان من العناوين القصدية إلا مع قصد هذا العنوان.

فالميزان الكلى هو ملاحظة المعنونات، ففي كل جهة يكون المعنون تعنونه بعنوان الكذائى موقوفا إلى القصد، فمن الواضح عدم تحققة إلا معه و تكون من هذا القبيل الصلوة، و من هذا القبيل الصوم، فإنهما من العناوين التي لا يتحقق إلا بالقصد، و قوله (لا صيام

لمن لا يثبت الصيام من الليل) إشارة إلى هذا، يعنى: لا يتحقق الصيام مّمن لا يقصد الصيام من الليل، و من هذا القبيل وفاء الدين فإنّ كانت ذمّة أحد مشغولا مثلا بعشرين درهما، فما لم يقصد حين التسليم كون ذلك وفاء لدينه لا يكون وفاء لدين، لقابلية كون إعطاء عشرين دينار وفاء الدين، وقابل لأن يكون معنون أمر آخر، وكذلك لو نذر صوم يوم لجهته، و صوم يوم لجهة أخرى فبمجرد صوم يوم لا يعمل بنذره، لقابلية كون صوم هذا اليوم مصداقا لكلا العنواين فحيث لم يقصد عنوان صوم المندور إليه فلا يتحقّق فى الخارج هذا العنوان بصرف صوم يوم أو يومين.

و على كل حال كلّ عنوان قصدى لا يتحقّق فى الخارج إلّا مع القصد بهذا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠

العنوان، فهذا المطلب الذى أوردناه فى المقام ليس منحصرًا بباب الصّلاة، بل لا ينحصر فى باب العبادات، بل يجرى فى التوصليات أيضا.

إذا عرفت ذلك فاعلم بأنّه كما قلنا من جملة العناوين القصديّة الصّلاة، فإنّ صرف وقوع القيام و الذكر و الركوع و السجود و غيرها من الأجزاء و الشرائط لا يصير منطبق عنوان الصّلاة إلّا بالقصد، و لا يعنون هذه الأفعال و الأقوال بالصلائية إلّا مع القصد بهذا العنوان، لأنّ الصّلاة من العناوين الاعتبارية التى لا تحقق فى الخارج إلّا مع القصد.

[فى ان جنس الصّلاة من العناوين القصديّة]

فجنس الصّلاة من العناوين القصديّة و كذلك بعض أنواع الصّلاة أيضا من جملة العناوين القصديّة فلا تقع هذه الانواع إلّا مع القصد بها، و من جملة هذه الأنواع الظهريّة و العصريّة و المغربية و العشائية و الفجرية، لأنّ هذه العناوين ممّا لا تتحقّق فى الخارج إلّا بالقصد و ليست من الامور التى تتحقّق فى الخارج على أىّ وجه اتفق بحيث لو لم يقصد أحد هذه العناوين يصير ما صلّى أوّلا ظهرا، ثمّ العصر، ثمّ المغرب ثمّ العشاء، ثمّ الفجر.

و الشاهد ما ترى فى بعض الروايات الواردة فى باب العدول من العصر إلى الظهر إذا وقع العصر قبله غفلة، فإنّ كان عنوان الظهريّة و أخواتها غير محتاج فى التحقّق إلى القصد، فلم يكن احتياج إلى العدول من العصر إلى الظهر، بل ما وقع أوّلا وقع ظهرا بنفسه، فهذا دليل على كونها من العناوين القصديّة (و لا تقل: بأنّ قصد العصريّة مانع من صيرورة ما وقع ظهرا إلّا إذا قصد العدول بنيته من العصر إلى الظهر و إلّا نلترم بوقوعه ظهرا و لو لم يقصد العدول.

لأنّا نقول: إن لم يكن عنوان الظهريّة و العصريّة عنوانا قصديا فبقصد الخلاف

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١

لا ينقلب عما هى عليهما، بل لا بد من وقوع أوّل صلاة يصلّيها بعد الزوال ظهرا، لأنّه بعد كون مجرد أربع ركعات يكون منطبق عنوان الظهر بلا دخل قصد عنوان الظهريّة، فلا بدّ من كون أربع ركعات صلّيها المكلف أوّلا منطبق الظهر و إن قصد الخلاف).

[فى ان من العناوين القصديّة الفريضة و النفلية]

و كذلك من جملة الخصوصيات المحتاجة تحقّقها بالقصد هى خصوصية النفلية و الفريضة، و اعلم أنّ النفلية تارة تستفاد من نحوه تعلق الأمر بأن يكون الأمر المتعلق بها استحبابيا، و من أجل هذا نكشف النفلية و تارة يكشف كون صلاة نفلا قبل تعلق الأمر، فإنّ أشكال فى كون القسم الأوّل من العناوين القصديّة فلا وجه للإشكال فى القسم الثانى فى كونه من العناوين القصديّة مثل نافلة الصبح،

فعلى هذا بعد كون نافلة الصبح، و فريضة الصبح مطلوبتين في ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس مثلا، فلا بد في مقام الاتيان بكل منهما من قصد عنوانه أعنى: عنوان النفل و الفرض.

و الشاهد على كون خصوصية النفل و الفرض في نافلة الصبح و فريضته، من الخصوصيات المتوقفة إيجابها إلى القصد، هو أنه إن لم يكونا من العناوين القصدية، بل تتحققان بلا قصد، فبعد كون المصلحة في أحدهما غير ملزمة على الفرض لكونها نفلا، و في الآخر ملزمة لكونها فرضا، فإن أتى المكلف بركتين بعد طلوع الفجر، فلا بد من كونه فريضة و صيرورته منطبق عنوان الفرض، لأنه بعد عدم كون لون خاص في الفريضة و غير معتبر فيه القصد، و فرض كون مطلوب المولى ركعتين ذى مصلحة ملزمة و ركعتين غير ملزمة، و على الفرض اتى المكلف بركتين، فلا بد من كون ركعتين منطبق الفريضة و صيرورتهما مصداق الطبيعة التي مطلوبة بالطلب

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢

الالزامي، لأنه بناء على هذا لم يكن المطلوب الالزامي إلّا ركعتين بلا قصد إلى عنوانه، و الحال أنه لا يمكن الالتزام بذلك، بل لا بد من إتيان فريضة الصبح مع القصد.

[في ان خصوصية الادائية و القضائية من العناوين القصدية]

و من جملة الخصوصيات التي تحتاج إلى القصد هي خصوصية الأدائية و القضائية، لأن صلاة القضاء نوع من الصلوات و الأداء نوع آخر، و لا تصير صلاة المأتم بها في الخارج منطبق أحدهما بالقصد.

و بعبارة اخرى الصلوات الواقعة في الوقت نوع من الصلوات و الصلوات الواقعة في خارج الوقت نوع آخر، فإذا أراد الشخص أن يأتي بما يعنون بعنوان الأداء أو القضاء، فلا بد من أن يقصد أيّ منهما أراد إتيانها.

إن قلت: إننا نرى بأنه إن كان على ذمة الشخص صلاة أدائية فقط مثلا صلاة الظهر، و صلاة ظهر قضائية فقط مثلا، فإن أتى بهما بقصد الظهر فقط، بدون قصد الأداء في أحدهما و القضاء في الآخر، تقع ما وقعت الظهر الأدائي و الظهر القضائي، و الحال أنه على ما قلت لا بد في وقوعهما مصداق الظهر الأدائي و القضائي من قصد الأدائية في أحدهما، و القضائية في الآخر.

نقول: إن صحّ في المورد المذموم فرضت، فهو من باب الانطباق القهري، بل يمكن أن يقال: بأن في مثل ما فرضت يكون القصد بالعنوانين في مقام الاتيان مرتكزا في ذهنه، لأنه قصد الظهر المطلوب منه فعلا و يكون قصد الظهر عنوانا مشيرا إلى أحد العنوانين.

فظهر لك ممّا مرّ أنّ أصل جنس الصلوات من العناوين التي يكون تحققها في الخارج محتاجا إلى القصد، كما أنّ كل نوع من أنواعها أيضا بعنوان كون الخارج

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣

منطبق أحد أنواعه في قبال سائر الأنواع يكون محتاجا إلى القصد، و أمّا إذا كانا فردين من نوع واحد من الصلوات، فلا تكون خصوصية الفردية موقوفة على القصد مثلا صلاة الظهر نوع من الصلوات، و لهذا النوع أفراد فلا يحتاج في صيرورة أربع ركعات مصداقا للظهر، بعد قصد الظهرية و الأدائية، إلى القصد إلى فرد من أفرادها،

[في ان القصر و الاتمام ليسا من الخصوصيات النوعية]

فعلى هذا نقول: ليس القصر و الاتمام من جملة الخصوصيات المتوقفة حصولهما في الخارج على القصد، لأنهما ليسا من

الخصوصيات النوعية، بل هما فردان من نوع واحد، لأنَّ صلاة الظهر و العصر و العشاء لها فردان، فرد لا بد من إتيانه أربع ركعات و فرد لا بد من إتيانه ركعتين، فإذا أتى المكلف بالظهر، و قصد الظهر، و كون هذا الظهر الظهر الأدائي، فإنَّ أتمها على ركعتين تعدّ هذه صلاة قصرية، و أن سلّم على أربع ركعات تعدّ إتمامية بدون احتياج في ذلك إلى تعلق قصد بأحدهما. فلهذا في مواضع التخيير لو قصد الظهر فقط و لم يقصد إتيانها ركعتين أو أربع ركعات، فإذا فرغ من التشهد الأوّل و بنى على أن يسلمّ تصحّ صلاته و إن لم يقصد القصر، و كذلك لو أتى بأربع ركعات فأتمّ صلاته صحت صلاته و إن لم يقصد الإتمام.

[الحقّ عدم اعتبار قصد الامامة في صيرورته صحيحة]

هذا كله في خصوصية القصر و الإتمام، أمّا الكلام في الجماعة و الفرادى، فأعلم أنّه على ما اخترنا ليست خصوصية كون الصّلاة فرادى من العناوين القصديّة، فمن يصلى صلاته فردى تكون صلاته فرادى و إن لم يلتفت بكونها فرادى، و أمّا الجماعة فهل تكون محتاجة إلى القصد بحيث لو لم يقصد الجماعة تكون صلاته باطلة أم لا؟ الحقّ التفصيل بين الامام و المأموم، أمّا الامام فالحقّ عدم اعتبار قصد الامامة تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤

في صيرورة صلاته صحيحة و لا في ترتب آثار الجماعة على صلاته، لأنّه يكفي في ترتب الثواب صرف علمه بأنّه يقتدى به و إن لم يقصد ذلك، و على كل حال ليست صحّة صلاته موقوفة على قصد الامامة مسلماً خلافاً لأبى حنيفة حيث قال: بدخالة قصد الامامة في صحّة صلاة الإمام.

و أمّا المأموم فصيرورة صلاته جماعة محتاجة إلى قصد الاقتداء، لأنّ الجماعة و الفرادى و ان كانتا فردين من نوع واحد، لأنّ طبيعته الصّلاة لها فردان: الجماعة و الفرادى، و أنّ الفرادى لا تحتاج إلى القصد، و لكن حيث تكون للجماعة خصوصية زائدة، فصيرورة الصّلاة متخصصة بتلك الخصوصية تحتاج إلى القصد، فإن قصد المصلّى، الجماعة تصير صلاته جماعة، و لكن الفرادى غير محتاجة إلى القصد، بل يكفي في تحققها صرف القصد إلى نوع الصّلاة، فبمجرد عدم قصد الجماعة تصير فرادى، لكن لو لم يقصد المأموم الجماعة و أحلّ بوظائف الفرادى، فلا تصحّ صلاته و أمّا لو أتى بوظائف الفرادى فصلاته صحيحة و لو لم يقصد الفرادى، لعدم احتياج هذا حيث إلى القصد.

[في جواز نقل النيّة من الجماعة الى الفرادى]

إشارة

إذا بلغ الأمر إلى هذا المقام نعطف عنان الكلام إلى جهة تكون مورد البحث و الكلام، و هي ما قالوا: إنّه هل يصحّ العدول من الجماعة إلى الفرادى أم لا؟

و كذلك هل يصحّ العدول من الفرادى إلى الجماعة أم لا؟

أما الكلام في الأوّل- أعنى: في جواز العدول من الجماعة إلى الفرادى و عديمه- فنقول: إنا إذا تتبعنا في كلمات القدماء رضوان الله عليهم لم نر تعرضاً لهذه المسألة بنحو الاطلاق، و ما يوجد في كلماتهم هو التعرض لخصوص بعض الموارد المنصوصة مثل تسليم المأموم قبل الامام، أو استخلاف بعض المأمومين، أو الامام

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥

بعضاً آخر في صورة حدوث حدث للامام، و أما جواز نقل النية من الجماعة إلى الفرادى فلا تعرض له في كلماتهم إلى ما قبل الشيخ رحمه الله.

نعم أول من يرى تعرض للمسألة الشيخ رحمه الله «١» في الخلاف و المبسوط، فقال في الخلاف: بجواز ذلك للأصل، و مراده من الأصل هو أصالة الاباحة، و قال في موضع من المبسوط: بالجواز في خصوص صورة العذر «٢» ثم بعد الشيخ رحمه الله يرى التعرض للمسألة من المحقق رحمه الله و العلامة رحمه الله و غيرهما، و الغرض من ذكر ذلك هو أنه لا-وجه للاستدلال بالاجماع في هذه المسألة، و لا-يمكن التعويل بكلام الشيخ رحمه الله في الخلاف في مقام الاستدلال على الجواز بالاجماع و أخبارهم، و الالتزام بالجواز، بأن يقال:

إن قول الشيخ رحمه الله شاهد على وجود نص في المسألة، لأنه بعد ما قال الشيخ رحمه الله في الخلاف (دليلنا إجماع الفرقه و أخبارهم) قال: بأننا ذكرنا أخباره في كتابنا الكبير، يعنى: به التهذيب، و إذا راجعنا الكتاب لم نجد فيه رواية تدل على جواز نقل النية من الجماعة إلى الفرادى إلما بعض الروايات الواردة في باب الاستخلاف إذا عرض للامام عارض، فإن فهمنا من هذه الأخبار هذا الحكم فهو، و إلما فلا، فليس في البين احتمال وجود نص آخر وصل بيد الشيخ رحمه الله و لم يصل إلينا، فلا يعول بكلامه، فعلى هذا لا مجال لدعوى الاجماع في المسألة.

إذا عرفت ذلك فهل نقول: بجواز نقل النية من الجماعة إلى الفرادى كما قال به بعض، أو نقول بعدمه كما قال به بعض، أو نقول: بالجواز في صورة وجود العذر و عدمه مع عدم العذر كما قال به بعض (أو نقول: بالجواز إذا لم يكن من قصد المأموم

(١) الخلاف، ج ١، ص ٥٥٢.

(٢) المبسوط، ج ١، ص ١٥٧.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦

الانفراد من أول الشروع في الصلاة، و بعدم الجواز إذا كان قاصداً لذلك من أول الشروع كما قال به بعض).

[في ذكر وجوه جواز هذا المورد]

أما القائلين بالجواز فذكروا وجوها:

الوجه الأول: و هو ما يظهر من كلام الشيخ رحمه الله، الأصل و المراد به أصالة الاباحة، بمعنى إباحة نقل النية من الجماعة إلى الفرادى (و المراد إن كان الاباحة التكليفية فمراده مشروعية ذلك و عدم حرمة، و إن كان الاباحة الوضعية فمعناها عدم شرطية كون الصلاة جماعة من أولها إلى آخرها).

الوجه الثاني: و هو ما استدلل به المحقق في المعتبر «١» هو أن الجماعة تجب ابتداء فلا تجب استدامة لعدم وجوبها بالشروع.

الوجه الثالث: أن بالاعتداء استدرك المأموم فضيلة الجماعة، فنية الفرادى يذهب من يده هذه الفضيلة فقط، لا أنها تبطل صلاته (و يمكن أن يكون وجه ذلك هو أن الجماعة وصف لمصداق الصلوة غير مقوم لماهية الصلوة، و لذا ليست معتبرة فيها بإبطالها بعدم استدامة نيتها لا يوجب إبطال أصل الصلاة).

الوجه الرابع: استصحاب جواز الانفراد، فكما كان من الجائز أن يصلّى فرادى قبل الشروع في الصلوة و قبل نيته الجماعة، كذلك يجوز له بعد ذلك.

الوجه الخامس: التمسك ببعض الموارد الخاصية الواردة في الروايات من جواز نقل الشخص نيته من الجماعة إلى الفرادى مثل بعض الروايات الواردة في

(١) - معتبر، ج ٢، ص ٤٤٨.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧

جواز التسليم قبل الامام، و مثل بعض ما ورد في باب الاستخلاف، و مثل ما ورد «١» في صلاة ذات الرقاع، و رواية «٢» معاذ ذكرهما في التذكرة وردت في طرق العامة.

[في ذكر وجوه عدم جواز هذا المورد]

و يظهر من كلمات القائلين بعدم جواز ذلك وجوه:

أحدها: أنه إذا دخل في الصلاة و نوى الجماعة، ففي الاثناء لا يؤثر قصد الانفراد.

ثانيها: أن بقاء نية الاقتداء واجب بالوجوب التكليفي، فإذا كان ذلك واجبا فيحرم قصد الانفراد (لأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده) أو يقال: بأن قصد الفردى حرام بالحرمة التكليفية، فإذا كان حراما فبقية الصلاة التي يأتي بها بقصد الانفراد يصير محرّما، لأن النهى في العبادة يقتضى الفساد.

ثالثها: دعوى حرمة الوضعية بمعنى عدم مشروعية صلاة تكون بعضها جماعة و بعضها فرادى.

رابعها: أن الاخلال بوظيفة الفردى من قبيل ترك القراءة أو زيادة الركوع أو السجود لا يجوز إلا مع كون الصلاة بتمامها جماعة. إذا عرفت استدلالا الطرفين يظهر لك أن كل دليل من الأدلة المجوزين ناظر إلى دليل من أدلة المانعين، فلاستدلال بأصالة الاباحة مثلا يكون في قبال دعوى الوجوب التكليفي في الاقتداء، أو كون قصد الفردى حراما تكليفا، و ما في

(١) - صحيح بخارى، ج ٥، ص ٦٣، ح ٤١٢٩.

(٢) - الرواية ٤ من الباب ٦٩ من ابواب صلاة الجماعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨

الجواهر «١» من وجود صلاة ملفقة من الجماعة و الفردى كما في اقتداء الحاضر بالمسافر، و غير ذلك من الاستخلاف و غيره، ناظر إلى رد ما ادعى النراقي «٢» من عدم مشروعية ذلك.

[في ان ادلة القائلين بعدم الجواز ليس بسديد]

و كيف كان فاعلم أن الوجوه التي ذكر لعدم الجواز فالأول منها ليس بوجه، لأن ما قيل من أن قصد الانفراد لا يؤثر إن كان المراد أن بعد قصد الانفراد أيضا تكون الصلاة جماعة و إن قصد الشخص الفردى، فهو فاسد، لأن قصد الجماعة معتبر في جميع حالات الصلاة، و لا يكتفى بمجرد القصد في أول الصلاة إن لم تبق استدامة الحكمية للزوم بقاء النية إلى آخر العمل و إن كان غرضه أن قصد الانفراد غير مؤثر في بطلان صلاة الجماعة، فهو يتم إن لم نقل بمشروعية الصلاة الملفقة من الجماعة و الفردى، و يأتي الكلام في ذلك إنشاء الله.

و أما الوجه الثاني فكذلك لا وجه له لعدم دليل على حرمة قصد الفردى حرمة تكليفية و وجوب بقاء نية الجماعة، لعدم دليل عليه إلا حرمة التشريع، و هي متفرعة على إثبات عدم المشروعية.

و كذا الوجه الرابع لا يصلح للاستدلال به على الجواز إلا إذا ثبت عدم مشروعية الصلاة المركبة من الجماعة و الفردى، و إلا إن ثبت ذلك، فيقال: بأن الاخلال بوظيفة المنفرد جائر في المقدار الذي تكون الصلاة جماعة، و لا وجه لدعوى أن القدر المتيقن من اغتفار

الاخلال بوظيفته الفرادى، هو فى صلاة تقع كلها جماعة، لأن ذلك فرع عدم مشروعية الصلاة الملققة من الجماعة و الفرادى.

(١) - جواهر، ج ١٤، ص ٢٦.

(٢) - مستند، ج ٨، ص ١٦٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩

فلا يبقى من الوجوه إلا الوجه الثالث، و هو أن الصلاة الملققة من الجماعة و الفرادى بمعنى كون بعضها جماعة و بعضها فرادى، و عبارة اخرى نقل نية الجماعة إلى الفرادى يكون غير مشروع بمعنى فساد تلك الصلاة، فلا بد من أن نتكلم فى أن تلك الصلاة هل هى مشروع أم لا؟

و ما يأتى بالنظر هو أنه إن قلنا: بأن الجماعة وصف للصلاة لا وصف كل جزء جزء من أجزائها، فلا إشكال فى عدم المشروعية، لعدم كون الصلاة جماعة لوقوع بعضها فى غير الجماعة، و إن قلنا: بأن الجماعة وصف لأبعض الصلاة بمعنى كونها وصفا لكل جزء جزء من أجزائها، فكل جزء يقبل لأن يصير جماعة و قابل لأن يصير فرادى، فإن قصد مثلا بالتكبير و القراءة الجماعة فتصير الصلاة فى هذا المقدار جماعة و يصل الشخص بهذا المقدار بثواب الجماعة، و إن قصد بعد ذلك الفرادى فأتى بركوعها و سجودها بغير نية الجماعة، فصلاته مركبة من الجماعة و الفرادى باعتبار وقوع بعضها بينة الجماعة، و بعضها بغير هذه النية، فإن كان الأمر كذلك، فلا بد من أن يقال: بمشروعيتها ذلك، غاية الأمر كما قلنا فى كل جزء يأتى بنية الجماعة يترتب ثواب الجماعة فقط، و فى غيره لا يترتب ثوابها.

[فى ان الجماعة وصف للصلاة لا للاجزاء]

فالكلام لا بد من أن يقع أولا فى أن الجماعة وصف للصلاة، أو للاجزاء، و ثانيا فى أنه لو شككنا فى كونها وصفا لأى منهما، فما هو مقتضى الأصل فى مورد الشك.

أمّا الكلام فى الجهة الاولى فنقول: لا- يبعد دعوى كون الجماعة وصفا للصلاة، كما يظهر من بعض الروايات الواردة فى الباب المستفاد منه أن ثواب صلاة الجماعة كذا و كذا، فهذا شاهد على أن الجماعة وصف للصلاة للاجزاء، فإذا كان كذلك من تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠

الالتزام بمشروعيتها صلاة تكون كلها جماعة فقط لعدم مشروعيتها نحو آخر (و لو شك فى كون الجماعة وصفا للاجزاء، أو للصلاة، فيشك فى مشروعيتها الصلاة الملققة، و الأصل عدم مشروعيتها).

و أمّا ما ترى فى كلماتهم من التمسك بموارد جواز فيها نقل نية الجماعة إلى الفرادى، مثل اقتداء الحاضر بالمسافر، فإن الامام المسافر بعد ما يتم على ركعتين فتصير صلاة المأموم الحاضر بالنسبة إلى الركعتين الباقيتين فرادى، و الحال أنه لا إشكال فى صحة ذلك، و مثل مورد الاستخلاف، فإذا عرض للامام عارض لا يمكن معه إتمام الصلاة، فيستخلف الامام أو بعض المأمومين شخصا، و يتمون ما بقى من صلاتهم به، و هذا منصوص.

فيستفاد من ذلك جواز الصلاة الملققة، لأن بذهاب إمام الأول تصير صلاة المأمومين فرادى، كما استفاد ذلك من الرواية ١ من الباب ٧٢ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل، و هى ما رواها على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الامام أحدث فانصرف و لم يقدم أحدا، ما حال القوم؟ قال: لا صلاة لهم إلا بامام، فليقدم بعضهم، فليتم بهم ما بقى منها و قد تمت صلاتهم) و غيرها.

و مثل ما ورد في جواز أن يسلم المأموم قبل الامام في صورة العذر، و هي ما رواها عبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يكون خلف الامام، فيطيل الامام التشهد، قال: يسلم من خلفه و يمضى في حاجته إن أحب). «١»

[في ذكر مورد صيرورة الجماعة فرادى]

و لا إشكال في أن المأموم بتقديمه على الامام في السلام تصير صلاته فرادى.

(١) - الرواية ٦ من الباب ١ من ابواب التسليم من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١

و مثل ما ورد في كيفية صلاة الخوف، فارجع بعض أخبار الراجعه إليها في الباب ٢ من ابواب صلاة الخوف من الوسائل، يستفاد منه بأنه مثلا في المغرب يقتدى طائفة من أهل الحرب بالامام في الركعة الاولى، ثم في الركعة الثانية يتمون صلاتهم بأنفسهم، و يصبر الامام في الركعة الثانية حتى يذهب هذه الطائفة بإزاء العدو، فتأتى طائفة اخرى كانوا بإزاء العدو، فيقتدون به و تكونون مع الامام في ركعتين، ثم يجلس الامام و يصبر حتى يصلون هذه الطائفة الركعة الباقية من صلاتهم، فيسلم عليهم فصلاة الطائفة الاولى في غير ركعة الاولى و الطائفة الثانية في غير الركعتين الأولتين من صلاتهم تكون فرادى، فهذا دليل على جواز نقل نية الجماعة إلى الفرادى. هذا كله موارد توهم فيها نقل نية الجماعة إلى الفرادى، فقالوا: بأننا من صيرورة الجماعة فرادى في هذه الموارد نكشف جواز الصلوة الملققة من الجماعة و الفرادى و مشروعيتها.

و لكن نقول: أمّا أولا- في اقتداء الحاضر بالمسافر و الاستخلاف بأنه كما يظهر من مطاوى كلماتنا، تكون صلاة الجماعة و حقيقة الاقتداء جعل الصلوة مرتبطة بصلوة الامام و تابعة لها متى يمكن، و بعبارة اخرى متى يمكن حفظ الارتباط و جعل صلاته متعلقة و تابعة لصلوة الامام، يجعلها تابعة و مربوطة بها و على هذا قلنا: بأن بعد كون المرتكز من حقيقة الاقتداء هذا، فما دام يكون الامام مشتغلا بالصلوة و يمكن للمأموم المتابعة يلزم ذلك حتى تحفظ القدوة، و الّا فلو رفع اليد فلا يعد اقتداء.

فعلى هذا نقول: بأنه في الموردین بعد كون صلاة الامام ركعتين لكونه مسافرا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢

فيتم صلاته، فلا يمكن بعده للمأموم حفظ الربط و التبعية، و في مورد الاستخلاف مع طرّو عارض للامام لا يمكن للمأموم بقاء القدوة و ارتباط صلاتها بصلواته، فالموردان غير مربوطين بما نحن فيه، و هو قصد الانفراد مع إمكان أن يجعل تتمه صلاته تابعة و مرتبطة بصلوة الامام و تبقى القدوة و المتابعة.

و أمّا ثانيا في خصوص رواية المجوزة لتقديم سلام المأموم على الامام، و خصوص ما ورد في صلاة الخوف، كرواية الواردة في نقل غزوة ذات الرقاع، بأنه يحتمل عدم صيرورة صلاة المأموم فرادى فيها، بأن يقال: بعد كون حقيقة صلاة الجماعة، و حقيقة الاقتداء جعل صلاة المأموم مرتبطة بصلوة الامام، و لازم ذلك كون صلاة المأموم و الامام في زمان واحد و في مكان واحد، و لهذا يعتبر عدم بعد المكانى بينهما، و الشارع جعل لهذا القسم من الصلوة، أى: صلاة الجماعة، آدابا و شرائط و من جملة شرائطها متابعة المأموم للامام في الأفعال، بمعنى: أن يأتي بأفعال الصلوة بعد الامام و لا يتقدم عليه في ذلك، و هذا من شرائط الجماعة، فللشارع بحسب ما يرى من المصالح أن يعتبر هذا الشرط مطلقا، أو يرفع اليد عنه في بعض الموارد، فلا يكون عدم هذا مضرا في تحقق الجماعة.

إذا عرفت ذلك نقول: بأن توهم كون الموردین المذكورين من صغريات الفرادى، ليس إلّا من باب ما يرى من حكم الامام عليه السلام بتقديم المأموم سلامه على سلام الامام، و الحال أنه لا بدّ من إتيانه بعده بناء على اشتراط تأخر سلامه عن سلام الامام، أو في

صلاة الخوف جُوز عليه السَّلام على الطائفة الاولى الاتيان بركعتين مقدمتين على ركعتي الامام، و جُوز انفكاك الطائفة الثانية عن الامام و إتيانها الركعة، و الحكم بتقديم المأموم على الامام في الموردين شاهد على صيرورة صلاتهما فرادى.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣

[لا وجه لكون المورد من باب صيرورة الجماعة فرادى]

و لكن بعد ما قلنا: من أن المتابع من شرائط الجماعة، فيحتمل أن يكون جواز التقديم من باب الغاء شرطية المتابعة في الموردين، و صرف ذلك الاحتمال كاف في عدم كون صلاة المأموم فرادى في الموردين، لأن منشأ توهم صيرورتها فرادى ليس إلا من باب توهم عدم إمكان كون صلاة المأموم في الموردين جماعة، و لكن بناء على ما قلنا يمكن ذلك، فلا وجه للحكم بكون الموردين من صغريات صيرورة الصلاة فرادى ثم التمسك بها للجواز، لقابلية بقاء القدوة كما قلنا في المورد الأول، و هو تقديم السلام، غاية الأمر جُوز على المأموم تقديمه لدى الضرورة و الحاجة، فهو ما دام مشغولاً في الصلاة مقتد و في الجماعة، و إذا سلم لم يبق مورد لأن تكون صلاته جماعة، و كذلك في المورد الثاني فيمكن كون الطائفة الاولى و كذا الثانية في الجماعة و إن قدمتا في بعض الأفعال على الامام، لأن المتابعة في الأفعال شرط من شرائط الجماعة، و الشارع رفع اليد عن هذا الشرط، فتبقى القدوة و الجماعة. و الشاهد على بقاء الجماعة في صلاة الخوف هو التصريح في بعض رواياتها بأنه يسلم عليهم - يعني: يسلم الامام على الطائفة الثانية، مع انفكاكهم عنه بعد رفع الرأس من السجود من الركعة الاخيرة من الامام، و إتيانهم بركعة مستقلة، فهم مع ذلك في الجماعة، و لهذا كما صرح في الرواية يصبر الإمام و يجلس حتى يتمون هذه الطائفة صلاتهم، ثم يسلم الامام عليهم، فظهر لك أن كون الموردين من صغريات نقل نية الجماعة إلى الفرادى غير معلوم أصلاً. (١)

(١) أقول: قال أخى حفظه الله به مد ظله: بأن بعض الروايات الواردة في صلاة الخوف مصرحة بصيرورة صلاة الطائفة الاولى و الثانية في المقدار الذي يتخلفون من متابعة الامام
تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤

[الحكم بالجواز في الموارد الثلاثة تعبدى]

و ثالثاً بأنه و لو فرض تجويز الفرادى في هذه الموارد، و لكن هذا حكم تعبدى في مورده، فلا وجه للتعدى عنها إلى غيرها. نعم قد يقال: إن دعوى الشيخ رحمه الله أصالة الاباحة مستبعد، مع كون عمل المتشعبة على خلاف ذلك، فهو يؤيد عدم كون وجه ظاهر لعدم الجواز و عدم منع خارجاً عند المتشعبة، و إلا لو كان قصد الانفراد عمل مشكوك مشروعيتها، و لم يكن أثر منه عند المتشعبة، فكيف يلتزم الشيخ رحمه الله، و هو رئيس المذهب في عصره،

فرادى، مثل الرواية ٢ من الباب ٢ من أبواب صلاة الخوف من الوسائل، و هى قوله فيها (فتمت للامام ثلاث ركعات، و للأولين ركعتان في جماعة، و للآخرين واحدة، و كذا في رواية ٨ من باب المذكور.

فعنون مد ظله الاختلاف الواقع في صلاة الخوف في أن الامام إذا أتى بركعات صلاته، يجلس و يتشهد و يسلم و ينصرف، و لا ينتظر حتى تتم الطائفة الثانية ما بقى من صلاتهم و يصلون فيسلم عليهم، أو يصبر حتى تصلون و يسلم الامام عليهم.

و الأول ما ذهب إليه ابو ليلى من العامة، و أمّا قول الثاني فهو على ما ادعى في الخلاف يكون قول أصحابنا و إجماعهم على ذلك (فارجع الخلاف).

فعلى هذا نقول: إنّ بعض الروايات الواردة في كيفية صلاة الخوف موافق مع قول الأول الظاهر منه صيرورة صلاة المأمومين في المقدار الأدنى لا- يتبعون الامام فرادى، و بعضها مع القول الثاني، فارجع الباب الثاني من أبواب صلاة الخوف من الوسائل، فيقع التعارض بين الروايات الدالّة على القول الأول و بين الاخر الدالّة على القول الثاني، و حيث لا يمكن الجمع بينهما في الدلالة، فلا بدّ من الأخذ بما فيه المرجح، و الترجيح مع الطائفة الموافقة مع القول الثاني، لدعوى الشيخ رحمه الله الظاهر منها كون الشهرة الفتوائية على طبقها.

فكأنّ نظره الشريف من بيان تلك المسألة المختلفة فيها، هو أنّ بعض الروايات المتوهمه ظهورها في كون بعض صلاة الطائفتين فرادى لاشتمالها على ما لا يمكن الالتزام به، و هو جواز تسليم الامام قبل أن تصلّى الطائفة الثانية به، لا يعتنى به من هذا حيث أيضا، فتأمل. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥

بالجواز.

و لكن لا يخفى عليك أنّ ذلك ليس إلا صرف استبعاد، نعم يمكن أن يقال: إنّ قول الشيخ رحمه الله بالجواز شاهد على عدم وجود سيرة من المتشعبة على عدم الجواز، و لا يدلّ على مزيد من هذا، بل يمكن كون المسألة خلافية لا سيرة على أحد طرفيها، فالشيخ رحمه الله ذهب إلى أحد طرفي المسألة لعدم وجود ما يوجب عدم الجواز بنظره الشريف فأفتى بالجواز للأصل، فافهم.

إذا عرفت ذلك كله يظهر لك أنّ الفتوى بالجواز مشكل، و لهذا قلنا بالاحتياط، مع أنّا راجعنا المسألة غير مرة و واقفنا على أطرافها بتمامها.

و قد يستدل لعدم مشروعية قصد الانفراد بالرواية التي ذكرناها سابقا عند التكلم في ذكر موارد يرى في كلماتهم من التمسك بهذه الموارد. (١)

وجه الاستدلال هو أنّ علي بن جعفر سئل عن موسى بن جعفر عليه السلام في مورد أحدث الامام، فانصرف و لم يقدم القوم أحدا ما حال القوم؟ قال: (لا صلاة لهم إلّا بامام) فإنّ كان قصد الانفراد جائزا فصارت صلاة القوم فرادى، فكان المناسب أن يقول عليه السلام فإنّ صلاتهم صارت فرادى، فإن عملوا بوظائف المنفرد فلا إشكال في صلاتهم، لا أن يقول (لا صلاة لهم إلّا بامام) فمن هذا البيان تكشف أنّ العدول من الجماعة إلى الفرادى غير جائز، و لهذا قال عليه السلام (لا صلاة لهم إلّا بامام فليقدم بعضهم فليتم بهم ما بقى منها، و قد تمت صلاتهم).

و لكن يمكن أن يقال: بأنّ غرض السائل كان فهم حال صلاتهم التي كانوا

(١)- الرواية ١ من الباب ٦٩ من ابواب صلاة الجماعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦

عليه- أعنى: صلاة جماعتهم، و أنّه كيف يبقون الجماعة، فقال عليه السلام (لا صلاة لهم إلّا بامام) لا أنّه لا صلاة لهم حتّى فرادى، لإمكان كون سؤاله من الصلاة شرعها لا طبيعته الصلاة أعم من فرادى و من الجماعة، فإذا كان كذلك فقال عليه السلام: بأنّ الصلاة التي شرعوا فيها جماعة قوامه بالامام، فليقدم بعضهم، فليست الرواية دالّة على منع قصد الانفراد، هذا.

إشارة

إذا عرفت ذلك يظهر لك أنّ نقل نية الجماعة إلى الفردى مشكل إلّا في كل مورد دلّ دليل على جوازه، لما قلنا أولاً- من أنّ الاستفادة من ظواهر الأخبار كون الجماعة و صفا للصلاة، لا- لكل جزء جزء، و ثانياً لو فرض وقوع الشك في ذلك فنشك في مشروعية الصلاة الملققة من الجماعة و الفردى، و الأصل عدم مشروعيتها. (١)

(١) أقول: بعد ذلك قلت به مد ظله: بأنّه بعد ما أمضيت الكلام سابقاً و استفدنا من بياناتك الشريفة بأنّ الجماعة و الفردى طبيعة واحدة، و أنّ الجماعة في خصوص المأموم محتاج الى القصد، فهل تقول في مورد نقل نية الجماعة إلى الفردى بطلان الجماعة فقط، و لازمه أنّ المكلف لو لم يأت في المقدار المذموم كان ناوياً للجماعة و كان مأموماً، بما هو وظيفة المنفرد، و بعبارة أخرى أخلّ في المقدار من صلاته المذموم من نيته الجماعة بوظيفة المنفرد تبطل صلاته من باب إخلاله بوظيفة المنفرد، أو تقول بطلان أصل الصلاة بحيث لو لم يخلّ المأموم بوظيفة المنفرد في المقدار الذي كان في الجماعة و بعده قصد الفردى، تكون صلاته فاسدة أيضاً، قال مد ظله: أمّا من يقول بجواز العدول من الجماعة إلى الفردى، و بعبارة أخرى بمشروعية صلاة الملققة من الجماعة و الفردى، فهو يقول: بأنّه ان نوى الجماعة أحد ثمّ على رأس الركعتين مثلاً نوى الانفراد و أتمّ صلاته منفرداً، و لم يأت بالقراءة في الأوّلين أو فرض بأنّه زاد الركوع، أو السجود فيهما نسياناً، فصلاته صحيحة، أمّا في الركعتين الاولتين كان في الجماعة فترك القراءة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧

و يكون هذا الحث متفرّعا على مسألة أخرى نتعرض لها إن شاء الله، حتّى يظهر حال هذا الحث من هذه المسألة أيضاً، فنقول بعونه تعالى:

[في ذكر مسألة في الباب]

مسئلة: ممّا يبحث عنه في مسائل صلاة الجماعة هو أنّه بعد ما يرى من دخل بعض الامور وجوداً، أو عدماً في الجماعة، كعدم الحائل بين الامام و المأموم في ما إذا كان المأموم رجلاً، و كعدم علوّ الامام عن المأموم في المكان، و كعدم البعد بينهما، و كشرائط المعبرة في الامام من العدالة و غيرها، و كلّ هذه الامور، على ما يظهر من أدلتها، يعتبر في جانب المأموم بمعنى: أنّ صلاة جماعة المأموم و تحقق القدوة مشروط بوجود بعض الامور و بعدم بعض الآخر، يقع الكلام في أنّه مع الاخلال بأحد هذه الامور المعبرة، هل تبطل الجماعة فقط بمعنى: عدم ترتب آثار الجماعة على فاقد الشرط، أو واجد المانع و لكن لا تبطل أصل الصلاة لو لم يخلّ المأموم بوظائف الفردى، أو تبطل الصلاة من رأس؟

و أثره أنّه لو فرض عدم إخلال المأموم بوظيفة الفردى تبطل الصلاة أيضاً، لاخلال المأموم ببعض ما يعتبر في صلاة الجماعة. إذا عرفت ذلك نقول: إنّ بطلان أصل الصلاة و عدمه على نحوه دخل ما يعتبر في صلاة الجماعة، فتكون مبنى الاحتمالين في المسألة فهم ذلك.

فنقول: إنّ ما يعتبر في صلاة الجماعة يحتمل أن يكون دخيلاً وجوداً أو عدماً

و زيادة الركن غير مضر و اما بعدها عمل بوظيفة المنفرد.

و أمّا نحن نقول: أمّا بطلان الجماعة بناء على عدم الجواز فواضح، و لهذا نقول في الفرض المتقدم حيث ان المكلف لم يأت بالقراءة و زاد الركن بطلت صلاته، و هذا المقدار لا- إشكال فيه، و أمّا بطلان أصل الصلاة بحيث يقال في الفرض، و لو كان المكلف غير

مخل بما هو وظيفة المنفرد، و لكن مع ذلك تكون الصلاة باطلة فهي مختارنا. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨

في الصلاة، و عبارة اخرى بعد كون طبيعة الصلاة لها فردان فرادى: و جماعة، فصلاة الجماعة لها شرائط و موانع بمعنى: أن هذه الشرائط و الموانع دخيل في أصل الصلاة، و يحتمل أن تكون دخيلا في خصوص وصف الجماعة بمعنى: أن صلاة الجماعة كصلاة الفردى غير مشروط بأحد هذه الشرائط، و لكن الجماعة و تحقق القدوة، و ترتب آثار الجماعة على هذه الصلاة تتوقف على وجود بعض الامور و عدم بعض الآخر.

فإن قلنا بالاحتمال الأول فلازمه بطلان أصل الصلاة المنوية جماعة بمجرد الاخلال بأحد الامور المعتمدة في صلاة الجماعة و لو لم يخل المأموم بوظيفة الفردى.

و إن قلنا بالاحتمال الثاني فأثره بطلان الجماعة و عدم ترتب آثارها إن أخل بأحد هذه الامور، و أمّا بطلان أصل الصلاة فلا وجه له إلا في صورة اخلاله بوظيفة المنفرد.

[الكلام في ما يستظهر من الأدلة]

إذا عرفت ذلك فالكلام يقع أولا في أن ما يستظهر من الأدلة المتعرضة لدخل هذه الامور هل هو الاحتمال الأول أو الاحتمال الثاني؟ و ثانيا لو لم يستظهر أحد الاحتمالين من الأدلة، فشككتنا في كون دخلها على الأول أو على الثاني، فما هو مقتضى القاعدة؟ فنقول بعونه تعالى: أمّا الكلام في الجهة الاولى، فاعلم أن الرواية ١ من الباب ٦٢ من أبواب صلاة الجماعة من الوسائل، و هي ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام و فيها قال: و أى صف كان أهله يصلون بصلوة الامام، و بينهم و بين الصف الذى يتقدمهم ما لا يتخطى، فليس تلك لهم بصلوة.

ما رواها السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه (قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام فى

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩

رجلين اختلفا فقال: أحدهما كنت إمامك، و قال الآخر: أنا كنت إمامك، فقال:

صلاتهما تامة. قلت: فإن قال كل واحد منهما: كنت ائتم بك، قال: صلاتهما فاسدة و ليستأنفا). «١»

مما يمكن الاستدلال بهما على كون ما يعتبر فى صلاة الجماعة يعتبر فى أصل الصلاة، لأنه عليه السلام فى الرواية الاولى قال (ليس تلك لهم بصلوة) لأجل الفصل بقدر لا يتخطى، و فى الثانية فى صورة دعوى كل منهما بأنى ائتم بك و اقتدى بك قال عليه السلام (صلاتهما فاسدة) لأجل عدم وجود إمام لجماعتها المنويتان، فقال أصل صلاتهما فاسدة لا الجماعة فقط، فالروايتان تدلان على اعتبار ما يعتبر فى أصل صلاة الجماعة لا خصوص وصف الجماعة.

و فى الرواية الاولى و ان كان يمكن دعوى قوله عليه السلام (ليس تلك لهم بصلوة) أى صلاة جماعتهم ليس بصلوة من باب أن النظر كان بالصلاة التى كانت منظورهم، و هو صلاة الجماعة، و هذا لا ينافى مع كون أصل صلاتهم صلاة وقعت صحيحة، و لكن فى الرواية الثانية أعنى: رواية السكونى، لا مجال لهذه الدعوى، لأن منظورهما ليس الفحص عن حال جماعتهم، فقوله عليه السلام (صلاتهما فاسدة) تدل على بطلان أصل الصلاة لأجل فقد شرط من شرائط الصلاة، و لا وجه لبطلان إلا من باب كون ذلك معتبرا فى أصل الصلاة، و السكونى و إن كان ضعيفا، و لكن تعرض الفقهاء لخصوص المسألة شاهد على اعتنائهم بهذه الرواية، فعلى هذا نقول توضيحا للمطلب: بأن المعصوم عليه السلام، على ما فى رواية السكونى، قال: صلاتهما فاسدة، فتدل الرواية على فساد الصلاة من باب ترك ما يعتبر فيها، و إلا لا معنى للحكم بالفساد.

(١) الرواية ١ من الباب ٢٩ من ابواب صلاة الجماعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠

[في ذكر الاشكال و الجواب عنه]

إن قلت: بأنه من الممكن أن يكون فساد صلاتهما من باب تركهما القراءة كما هو الظاهر، أو فعلهما ما ينافي مع وظيفة الفرادى من زيادة ركوع أو سجود، لا من باب عدم وجود الشرط و هو الامام.

نقول: أولاً ترك الاستفصال دليل على كون فساد صلاتهما مستندا الى عدم وجود الشرط لا إلى غيره، وإلا لكان اللازم على الامام عليه السلام أن يفصل بين صورة ترك وظيفة الفرادى، و بين صورة العمل بوظيفته، فمن ترك الاستفصال فكشف عدم كون الحكم بالفساد دائراً مدار العمل بوظيفة الفرادى و عدمه.

و ثانياً لو فرض أنّهما تركا القراءة، و لكن حيث يكون تركهما من باب تخيل كل واحد منهما بكونه مقتدياً، فيكون منشأ تركهما عدم توجههما و غفلتهما من عدم كونهما مأمومين، فلا يبعد اغتفار ترك القراءة في هذه الصورة و إلحاق هذه الصلوة بترك القراءة عن سهو (فلا تجب الاعادة بمقتضى لا تعاد) فعلى هذا ليس وجه الحكم بالفساد في مورد الرواية ترك القراءة، فمنشأ حكمه عليه السلام على الظاهر، بمقتضى ترك الاستفصال و سياق الخبر، هو فقدان الشرط، و بطلان الصلوة ليس إلا من باب كون الشرط شرطاً لأصل الصلوة، لا بخصوص وصف الجماعة، «١» فتحصل ممّا مرّ كون

(١) أقول كما قلت بحضرته مد ظله، بعد ما يكون الأغلب في الجماعة ترك القراءة و خصوصاً في مورد الرواية حيث يقتدى كل منهما بالآخر، فالظاهر كون شروعهما في الصلوة في زمان واحد، فهما في تمام الركعات كانا معاً، فمن القريب تركهما القراءة، و مع تركهما القراءة فصلاتهما فاسدة، فيحتمل أن يكون وجه فساد صلاتهما هذا، و أمّا ما أفاده مد ظله من أن ترك القراءة مغتفر فلا يكون الحكم بالفساد مستندا إليه مشكل، لأنّ شمول (لا تعاد) لمثل هذه الصورة التي يكون المكلف عامداً في الترك، غاية الأمر من باب جهل المركب، مشكل فتأمل، و تحقيق

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣١

دخل الامور المعتبرة في الجماعة على النحو الأول.

و أمّا الجهة الثانية، أعنى: صورة الشك في أنّ دخل الامور المعتبرة على النحو الأول أو الثاني، فنقول: بأن الأصل عدم دخل هذه الامور في أصل الصلوة، فبعد ما قلنا من كون الجماعة و الفرادى فردين من طبيعة واحدة، فلو فقد شرط أو وجد مانع، فإن لم يخل المأموم بوظيفة الفرادى، فلا مانع من صحة أصل الصلوة، غاية الأمر عدم كونها جماعة و عدم ترتب آثار الجماعة عليها، و لكن لا تصل النوبة بالأصل لما استظهرنا من كون ما يعتبر دخيلاً في أصل الصلوة، فمع الاخلال بما هو المعبر، فالصلوة فاسدة، فانقذ فساد أصل الصلوة في صورة نقل النية من الجماعة إلى الفرادى إلا في كل مورد دل الدليل بالخصوص على جوازه. «١»

الكلام في محلّه.

كما أنّ ما أفاده مد ظله من أنّه إن كان المستند غير ذلك من ترك القراءة أو زيادة الركن لزم الاستفصال، فمن تركه نفهم إطلاق الحكم لصورة إتيانها بالقراءة و عدمه، و صورة زيادتهما الركن و عدمها.

نقول: إنّ بعد كون الاغلب ترك القراءة، فإن اتكى عليه السلام بهذه الغلبة و لم يسأل فما أخلّ بالفرض، فلا وجه للتمسك بترك الاستفصال، مضافاً إلى أنّه لو فرض دلالة الروايتين على ذلك، فغاية الأمر استكشاف كون الفصل و وجود الامام مانعاً و شرطاً لأصل

الصَّلاة، و أما استكشاف كون كل الشرائط و الموانع هكذا حتَّى يقال في المسألة المتقدمة: بأنَّ اشتراط بقاء نية القدوة أو مانعية قصد عدم القدوة شرط أو مانع لأصل الصَّلاة لا لوصف الجماعة، محل إشكال، لإمكان كون نحوه أخذ الشرائط و الموانع مختلفا، فعلى هذا لا يستفاد ممَّا مرَّ كون دخل الامور المعتبرة في الجماعة بنحو الاطلاق على النحو الأوَّل أو الثاني. (المقرر)

(١) أقول: قد عرفت عدم إمكان استظهار كون ما يعتبر فيها معتبرا في أصل الصَّلاة، فبعد ذلك تصل النوبة في صورة الشك بالأصل، و الأصل كما أفاده مدَّ ظله يقتضى عدم كون ما يعتبر.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٢

الأمر الثاني [وقوع فعل العبادات بقصد التقرب]

إشارة

: من الامور التي يقع التكلم فيها في النية، هو أنه بعد ما عرفت من اعتبار القصد و النية في العناوين القصدية، يعتبر وقوع الفعل بقصد التقرب في الصَّلاة، بل و في مطلق العبادات، و هذا مسلم، و حيث إنَّ القرب المكاني محال بالنسبة إلى الله تعالى، فلا يبعد أن يكون الغرض هو أن يؤتى العبد العمل على وجه يكون استناد ذلك إلى الله تعالى، و يجعل فعله مربوطا به سبحانه.

و بعبارة اخرى يكن محرکه إلى العمل جعل ارتباط بينه و بين نفسه، و يطلب بعمله هو لا-غير، في قبال عمل يكون صدوره ببعض دواعي النفسانية، فيكون المقدار اللازم من القصد هو كون صدور الفعل بداعي التوجه إليه إمَّا لكونه عز اسمه أهلا للعبادة أو كان لأجل التقرب به، أو بداعي التوجه إليه لكي ينتفع من الخيرات التي عنده من الخيرات الاخروية كالجنة، أو الدنيوية كزيادة النعم من درّ الزق و غيره، أو لدفع المكاره و المضارّ من مضارّ الاخروية كالنار، أو دنيوية كالأمرض و الاسقام.

ففي كل ذلك يعدّ العبد مطيعا و كون توجهه و صدور الفعل منه له تعالى، لأنّه في كل ذلك يتوجه نحو جنابه، و يطلب منه في قبال من يعمل عملا لا يريد منه جلب توجه الله تعالى، بل يفعل لغيره كالمرائي في عمله.

فيها معتبرا في أصل الصَّلاة، فالصَّلاة صحيحة لو لم يخلّ المأموم بوظيفة الفرادى، فإننا موافق مع سيدنا الاستاد آية الله العظمى مد ظله في جهة، و هي أن نقل نية الجماعة إلى الفرادى محل إشكال و مخالف في جهة و هي أنه بعد نقل النية هو يقول مد ظله ببطلان أصل الصَّلاة، و عندي لم يكن تماما، بل أقول: لو لم يعمل المأموم بوظيفة الفرادى تبطل صلاته من رأس، و أما لو عمل بوظيفة الفرادى فصلاته صحيحة، غاية الأمر لم تكن جماعة، و لا يترتب عليها آثار الجماعة منه. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٣

فإنَّ كان المراد من اعتبار قصد التقرب في العبادات، و منها الصَّلاة، هذا المقدار فصحيح، و بكل ما قلنا يمكن التوجه نحو جنابه و يعده، و أمَّا إن كان أزيد من ذلك فعلى المدعى إثباته.

[في ان يكفى في قصد التقرب كون محرکه هو التوجه الى الله]

ثمَّ إنَّ هنا كلاما آخر و هو أنه كما عرفت لو صدر الفعل من العبد على أيَّ وجه من الوجوه المتقدمة يعدّ مطيعا، و يكفى في العبادة، و لكن حيث إنّه ليس في الآثار و الادلّة لفظ قصد التقرب حتَّى ندور مداره، فنقول: بأنَّ ما يقال: من اعتبار قصد التقرب في العبادات،

هل يكون المراد أن يقصد العبد في عبادته صدور الفعل من نفسه قربة إلى الله ثم يقع الكلام في أن مراتب القرب مختلفة، فمن الناس من يعبده لكونه أهلاً، و من الناس من يعبده لكي يصل بالجنة، و منهم من يعبده لأنَّ ينجي من النار. أو يكون المراد أنه بعد كون نوع العبادات الواردة في الشرع من الامور ليس في إتيانها دواعي النفسانية، بل بحسب الطبع الأولى إن كان يصدر من العبد يصدر لأجله تعالى شأنه، فحيث يكون بحسب طبع الأولى المنظور و المقصود منها جنبه، لعدم دواعي على إتيانها غير هذا الداعي، فبصرف صدوره بحسب وضعه الأولى هو المقصود و المنظور، فيقال: إنه يكفي في تحقق ذلك إيجاد العبادة من العبد، بمعنى أن هذا المقدار كاف في صيرورة العمل عادة له تعالى، لأنه بعد عدم داع آخر للعبد و المفروض قيامه إلى إتيان العبادة، فصرف ذلك كاف في القصد اللازم في العبادة، و لا يعتبر أزيد من ذلك.

فالفرق بين التعبدى و التوضيلى في هذا المقدار، ففي التوضيلى يحصل الغرض بأى داع يصدر منه الفعل، و فى التعبدى لا بد من صدوره على نحو لا يكون داعيه إلى

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٤

العمل غير الله تعالى، و مع فرض كون وضع العبادة أولاً- و بحيث طبيعته مما لا يتعلق بها دواع آخر، فيكتفى في امتثالها إتيان العمل بدون داع آخر.

الموضع الثالث: من الامور المبحوث عنها في النية (الضمائم)

إشارة

و هي إما محرمة، أو راجحة، أو مباحة، فالكلام فيها يقع في طي مسائل:

المسألة الأولى في الضمائم المحرمة، و العمدة منها الرياء، و هو إما في الصيالة بأن يقصد الرياء في أصل الصيالة، و إما في جزء من أجزائها الواجبة، و إما في جزء من أجزائها المستحبة.

أما إذا قصد الرياء في أصل الصيالة فلا إشكال في بطلان الصيالة مضافاً إلى ارتكاب المرائى فعلاً محرماً، و هذا مما لا إشكال فيه، و يدل على ذلك الأخبار و الاجماع.

و أمّا إذا نوى الرياء في جزء من أجزائها الواجبة، مثلاً في القراءة، فقد يتوهم عدم بطلان الصيالة لأجل الرياء لو أتى بالجزء مجدداً بقصد العبودية، غاية الأمر يمكن أن يقال: ببطلان الصيالة من باب زيادة العمديّة بناء على شمول أدلة بطلان الصيالة بالزيادة لمثل المورد.

و لكن لا يخفى عليك أن الصيالة فاسدة في هذه الصورة أيضاً، و لا وجه لهذا التوهم، لأنه يصدق على من أتى بجزء رياء أنه أدخل الغير في عمله، و يستفاد من بعض أخبار الباب أن ذلك رياء، و من هنا ظهر بطلان الصيالة بالرياء في جزء المستحب، مثل من يرائى في قنوته، فإنّه و إن يرائى في قنوته، و لكن قنوت الصيالة من الصيالة و ليس خارجاً منها، فمن يرائى فيه يرائى في صلاته، لأنه يريد بذلك أن يقال في حقه: بأنه يؤتى قنوت صلاته حسناً، فيصدق أنه أدخل الغير في عمله

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٥

و عمله الصيالة، و إن كان في جزء من أجزائه الواجبة أو المستحبة، بل تبطل الصيالة بترك ما يكون في فعله الحزازه و المنقصه رياء مثل من يترك بعض مكروهات الصلاة، لأنه يعدّ بتركه هذا بأنه أدخل رضى الغير في عمله لأنه يأتي بصلاته هكذا رياء، فالحق بطلان الصلاة في كل من هذه الصور الأربعة لوجود ملاك الفساد فيها.

[في نقل كلام المحقق الهمداني ره]

(و نقول لمزيد وضوح المطلب حتى يعلم ما قيل في المقام، و يعلم ما هو الحق فيه: بأنه يظهر من حاج آغا «١») رضا الهمداني رحمه الله الاشكال في بطلان الصلوة إذا كان الرياء في الجزء الواجب أو المستحب عند التعرض بجزء المستحب، فإنه في مقام الرد على التمسك برواية زرارة و على بن سالم - المذكورتان في الباب ١١ و ١٢ من أبواب مقدمة العبادات من الوسائل، المستفاد منهما أن إدخال رياء الغير في العمل يوجب الشرك و عدم القبول - قال: إن المستفاد كون الرياء موجبا لبطلان العمل، و كما تكون الصلوة عملا يكون القنوت عملا، فلو أتى قنوته رياء فهو الشرك في هذا العمل فقط، و أما ساير الأجزاء فهي عمل، أو أعمال اخر لو أتى بها لله تعالى، فلم يصدق أنه أشرك فيها الغير، بل يصدق أنها له تعالى، فصرف إتيان الجزء رياء لا يوجب بطلان أصل الصلوة. و لكن يرى المتأمل فساد كلامه كما قلنا، لأنه ليست الصلوة عند العرف إلّا عمل واحد، فمن أشرك في جزء منها يقال: بأنه أشرك في صلاته الغير، فافهم.

هذا كله حال الرياء، و أما العجب فهو و إن كان من الصفات المذمومة - كما ينادى بذلك بعض آيات الشريعة، و ينتهي بالاستكبار، و منشأه كما يظهر من بعض

(١) مصباح الفقيه كتاب الصلوة صفحہ ٢٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٦

الروايات نقص العقل، و يحصل للانسان من باب عدم التفاته بصغر نفسه و أعماله، و عدم توجهه بحال العباد المطيعين، و عباداتهم حتى يفهم أن الاعمال الحسنه تأتي بها ليست بشيء مهم يوجب العجب و الادلال - و لكن بطلان الصلوة بسببه محل تأمل، لعدم دليل عليه، فارجع الأخبار و الآثار، فافهم.

المسألة الثانية: في الضمان المباحة

، اعلم أن لها صورتين:

الصورة الاولى: أن يكون للمكلف داع الى الصلوة مستقلا، و داع الى الضميمة المباح مستقلا بحيث يقبل كل منهما لأن يصير داعيا إلى الفعل مستقلا و إن لم يكن داعي الآخر في البين، غاية الأمر حيث لا يمكن ورود العلتين المستقلتين على المعلول الواحد، يكونان جزءين للعلّة للصلوة.

الصورة الثانية: أن لا يكون أحد الداعيين بهذه المرتبة، بل يكون كل واحد منهما بحيث لو لم يكن داعي الآخر لا يحرك المكلف هذا الداعي نحو الفعل، بل يكون انضمام كل واحد من الداعيين إلى الآخر علّة لصدور الفعل منه.

الصورة الثالثة: أن يكون داعي الصلوة مستقلا في اختيار الطبيعة و داعي الضميمة تبع له.

الصورة الرابعة: عكس ذلك.

الصورة الخامسة: أن لا يكون للضميمة داع في اختيار الطبيعة أعنى: طبيعة الصلوة أصلا، بل الداعي في الضميمة داع إلى اختيار الفرد، مثل وقوع الصلوة مثلا في المسجد.

[في ان المنسوب الى كاشف الغطاء عدم بطلان الصلوة]

أما الكلام في الصورة الاولى: فاعلم أنه ينسب إلى كاشف الغطاء رحمه الله عدم

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٧

بطلان الصلاة في هذه الصورة نظرا إلى أن ما يعتبر ليس إلا تحقق الامتثال، و الامتثال يصدق في هذه الصورة، و يستند الفعل إلى داعي الأمر، لأن وجود داعي المباح و عدمه سياتان في الفرض.

و لكن بعد عدم إمكان كون كل من الداعيين علّة مستقلة لصدور الفعل لامتناع وحدة الاثر و تعدد المؤثر، و بعد عدم كون أحد الداعيين فقط علّة للزوم الترجيح بلا مرجح، فقها ما هو العلّة هو الجامع بينهما، فيستند الفعل إلى مجموع الداعيين، فليس الفعل مستندا إلى داعي الله تعالى فقط، أعني: داع الأمر فلا، يكفي في امتثال الأمر بهذا الفعل، لأن الامتثال يصدق إذا كان الداعي الامتثال أمر الصلاة بدون مدخلية شيء آخر.

و ما قيل: من أنه من يكون له داعي الصلاة بحيث لو لم يكن له داعي آخر لا يرفع اليد عنه، و كذلك له داع مباح بحيث لا يرفع اليد عنه، فلا يمكن له إتيان الفعل مستندا إلى أحد الداعيين، فلا بدّ من الاكتفاء في مقام الامتثال بهذا الفعل، فاسد لأنه يمكن له تخليص الداعي، و ليس ذلك أمرا متعذرا أو متعسرا لأنه و لو وجد في النفس دواع مختلفة، و لكن بعد حساب أطراف كل منها، و المصالح و المفسد المترتبة عليها، فإن يرى الشخص عدم إمكان الجمع بينها، يرفع اليد عن بعضها، ففي المقام و إن كان له داع مباح في حد ذاته أيضا، و لكن بعد ما يرى من أن بقاء هذا الداعي و المقصود يوجب عدم إمكان امتثال أمر المولى، و بالنتيجة يوجب تفويت مصلحة الواقع و الوقوع في العذاب الاليم، يرفع اليد عن داعيه الآخر، فظهر لك بطلان العبادة في هذه الصورة.

و أما الكلام في الصورة الثانية: أن يكون كل من الداعيين بحيث لا يمكن

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٨

أن يصير كل واحد منهما مستقلا مؤثرا و علّة لصدور الفعل، و لكن ضمّ كل منهما إلى الآخر يصير داعيا إلى الفعل، فلو لم يكن له كل واحد منهما لا يصدر الفعل عنه لعدم تعلق داعيه بأحدهما بحيث يصير علّة بنفسه لصدور الفعل، فيكون كل منهما جزء الداعي، ففي هذه الصورة أيضا لا تصح الصلاة، لعدم حصول الامتثال بذلك، إذ الفعل ليس مستندا إلى داعي التعبد فقط، بل إليه و إلى داعي المباح.

و أما الكلام في الصورة الثالثة: أن يكون له الداعي إلى صدور الفعل بداعي التعبد و بقصد امتثال الأمر مستقلا بحيث يصدر عنه الفعل بهذا الداعي، و هذا الداعي مؤثر و علّة في صدور الفعل عنه مستقلا، و لكن له داع آخر يتبع ذلك، بحيث أن داعيه الأصلي هو صدور الفعل لله تعالى، و لكن له داع مباح تبعي، ففي هذه الصورة تصح الصلاة، لأن الفعل مستند إلى داعي التعبد فيحصل الامتثال، لأن وجود داعي التبعي و عدمه سياتان في صدور الفعل عنه.

و أما الكلام في الصورة الرابعة: عكس ذلك، و لا إشكال في فساد في هذه الصورة، لأن الصلاة ليست مستندا إلى داعي القرية لكون داعي المكلف إلى صدور الفعل داع مباح، فلا يتحقق الامتثال. «١»

الموضع الرابع [توقف صيرورة الفعل مصداقا لعنوان قصدي على القصد]

إشارة

: من الامور المبحوثة في النية، هو أنه قد مرّ منا بأن صيرورة

(١) الصورة الخامسة لم يتعرض لها سيدنا الاستاد مدّ ظله العالی و لا یبعد عدم الاشكال فی الضمیمه إذا كانت فی اختیار الفرد لا فی أصل الطبیعه، لأنه بعد كون الأمر بالطبیعه، و المكلف مخیر بین اختیار كل فرد منها، فله اختیار الفرد بداع آخر مباح، و أما إن كانت الضمیمه محرمة، مثل أن یختار فردا ریاء فیصیر العمل فاسدا، لأنه ینصدق أنه أدخل فی عمله رضاء الغیر، فیصیر العمل فاسدا، فافهم.

تبیان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٩

الفعل مصداقا لأحد العناوین القصدیه موقوف إلى القصد، لأنه بعد كون الفعل قابلا لأن یصیر مصداقا لعناوین مختلفه و طبائع متفاوته، و علی الفرض یكون كل طبیعه من هذه الطبائع من العناوین القصدیه، فلا یصیر الفعل مصداقا لأحدها إلا بالقصد، و لأجل ذلك قلنا: بأنه لا بد فی مقام إتیان العمل من تعین هذه العناوین و القصد بها، و قلنا: بعدم الفرق فی هذا المقام بین كون العنوان تعبدیا أو توصلیا، و لا بین كونه مورد تعلق الأمر أو لا، بل لیس المنظور من إتیانه إلا ترتب أثر خاص علیه، فتارة یقال فی مقام البحث عن النیه: باعتبار قصد التعین فیها، و یراد به ما قلنا، فلا إشكال فی اعتبار قصد التعین بهذا المعنی.

و لكن قد یقال: باعتبار قصد التعین و عدمه، و یراد به غیر ذلك، فنقول: تارة یقال: بأنه إذا كان فردان أو أفراد من الطبیعه الواحده مورد تعلق الأمر، ففی مقام امتثال كل فرد من هذه الأفراد هل یجب التعین أم لا؟ مثلا إذا قال المولی (من قتل مؤمنا خطأ فعليه عتق رقبه) فمن قتل مؤمنین خطأ، ففی مقام الامتثال و عتق الرقبه یجب علیه التعین، و لازمه أنه فی مقام الامتثال یقصد العتق بعنوان امتثال أمر خاص متعلق به و هكذا، و إلا لا یحصل الامتثال، أو یكفی فی مقام الامتثال فی المثال المتقدم عتق العبدین و إن لم یقصد فی مقام عتق كل واحد منهما كون ذلك بعنوان امتثال أى من الأمرین.

لا- إشكال فی عدم اعتبار قصد التعین بهذا المعنی، لأنه بعد كون كل منهما من الطبیعه الواحده، و لیس المطلوب منهما إلا إتیان فردین من الطبیعه، و علی فرض كون أمرهما تعبدیا لیس المطلوب إلا إتیان الفردین بقصد التعبد، فبمجرد عتق المكلف عبدین بقصد التعبد و إطاعة أمر المولی، یحصل الامتثال و إن لم یعین فی مقام

تبیان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٠

الامتثال امتثال خصوص كل أمر من الأمرین، لكفایه ذلك فی مقام الامتثال. فقد یقال قصد التعین فی النیه و یراد به هذا، فلا دلیل علیه.

و تارة یقال فی مقام توجه تكلیف معلوم بالمكلف: بأنه هل یكتفی فی مقام الامتثال بالامتثال الاجمالی، أو لا؟

و هذه المسأله تعرضناها فی الاصول حین التكلم فی جواز الاكتفاء بالامتثال الاجمالی و عدمه، و مما یقال فی وجه عدم الاكتفاء بالامتثال الاجمالی هو اعتبار قصد التعین، و حین یعتبر تعین الأمور به حین العمل، و علی الفرض فی مقام الامتثال الاجمالی لیس الأمور به معینا حتى یقصد حین اتیانها، فلهذا لا یكتفی بالامتثال الاجمالی.

و الحق عدم اعتبار هذه المعنی من قصد التعین أيضا، لأنّ العقل لا یرى دخل ذلك فی صدق الاطاعة، فمن كان علیه واجب مردد بین شیئین لو أتى بهما احتیاطا، یعدّ عند العقلاء مطیعا و ممثلا لأمر المولی و إن لم یعین حین الاتیان أن آیا منهما یكون الأمر به، و لا فرق فی ذلك بین ما یكون الدوران بین المتبانیین كما مثلنا، أو بین الأقل و الأكثر مثل ما إذا لم یدر بأنّ الصیلة الواجبه لها تسعه أجزاء، أو عشرة أجزاء، و لا یحتمل كون الأقل مطلوبا بشرط عدم الزیاده، فإنّ أتى بعشره أجزاء احتیاطا یعدّ ممثلا للأمر الصادر من المولی.

[فی ذكر بعض الامور فی الباب / الامر الاول]

و نقول توضیحا للمطلب: بأنّ المستفاد من كلمات الشیخ رحمه الله و غیره هو أن منشأ الاشكال فی عدم الاكتفاء بالامتثال الاجمالی

أمور:

الامر الأول: من باب اعتبار قصد الوجه في العبادة، و الحق عدم اعتباره.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤١

[في ذكر الامر الثاني والثالث]

الامر الثاني: من باب كون الامتثال الاجمالي في صورة استلزامه التكرار لعبا و عبثا بأمر المولى، و هذا واضح الفساد، لأنه لا يعدّ من يكون في تكراره في مقام الاطاعة أنه لاعب و عابث، نعم، ربما يعدّ بعض صورته لعبا و عبثا، مثل ما إذا تكرر ألف مرة مع تمكنه من امتثال التفصيلي، و الايتان بمرّة واحدة.

الامر الثالث: و هو ما يظهر من كلمات بعض الأعظم من المعاصرين، و صار منشأ الاشكال عنده، و لم يكنف بامتثال الاجمالي و هو أنه لا بد في صدق الاطاعة و تحقّقه في نظر العقل، كون المأمور منبعثا من بعث المولى، بحيث يكون محرّك نحو العمل العلم بالأمر، و تعلق الأمر بالمأمور به، و علمه بكون المأمور به منطبقا له، فإذا علم تفصيلا بالمأمور به فيكون انبعثه نحو العمل العلم بالأمر، و أمّا إذا علم إجمالا- بأنّ احدا من الأمرين يكون هو المأمور به، و لا يدري حين الايتان بكل منهما بأنه هو المأمور به، فليس محرّك العلم بالأمر، بل المحرك هو احتمال الأمر، و لا يكفي في تحقق الاطاعة احتمال الأمر.

نعم، بعد إتيان كل منهما و لو يعلم بتحقيق ما يكون المأمور به منطبقا عليه، و لكن ما هو المعتبر في صدق الاطاعة هو أن يكون عمل الفاعل حال العمل، بداعي تعلق الأمر بهذا العمل، فانبعثه ليس عن العلم بالبعث، بل يكون باحتمال البعث، و الانبعث باحتمال البعث و إن يعدّ إطاعة، إلّا أنّ رتبته مؤخره عن الانبعث من العلم بالبعث، فمع التمكن من الامتثال التفصيلي و الانبعث عن العلم بالأمر، مقدم رتبته عن الامتثال الاجمالي و الانبعث عن احتمال الأمر.

و فيه أنّ ما أفاده رحمه الله من أنّ المحرك احتمال الأمر، لا-وجه له، فإنّ من الواضح كون المحرك و الباعث باتيان طرفي العلم الاجمالي هو علم المكلف بالأمر، فهو في

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٢

إتيانه بكل منهما لا ينبعث إلّا لأجل علمه بالأمر، غاية الأمر حين الايتان بكل منهما ليس المعلوم عنده كون هذا منطبق المأمور به، و ليس ذلك معينا عليه، و صرف عدم علمه بذلك لا يضرّ بصدق الإطاعة، بل يعدّ العبد الممتثل بهذا النحو أنه في صدد اطاعة أمر المولى، و لا يطلب المولى منه إلّا الايتان بما أمر به، و هو على الفرض يأتي بما أمر به في ضمن فردين يعلم بكون احدهما المأمور به، فلا وجه لعدم الاكتفاء بهذا النحو من الامتثال، و لا نرى أنّ العقل يحكم بعدم تحقق الاطاعة بهذا النحو.

الموضوع الخامس: من الامور التي نبحت عنه في النية هو مسئلة العدول.

اشارة

بعد ما عرفت من أنّ الصلاة من جملة العناوين القصدية و لا بدّ في تحققها أي:

تحقق جنسها من القصد، و كذلك بعض أنواعها كالظهيرية، و العصرية، و الادائية، و القضائية، و النفلية، و الفرضية بحيث لا يصير الخارج منطبق أحد هذه العناوين إلّا بالقصد، و ليس احتياجاها إلى القصد من باب الترتيب المعتبر بين بعضها مع البعض، كالعصر

المرتب على الظهر، بل من باب تعدد أنواعها، فإن الظهر نوع، و العصر نوع آخر من الصلاة، و كذلك الأداء نوع، و القضاء نوع آخر، و هكذا النافلة نوع، و الفريضة نوع آخر منها.

و لأجل هذا قلنا: بأن الخارج لا يصير مصداق أحد هذه العناوين إلّا بالقصد فلو أتى بصورة صلاة في الخارج بلا قصد إلى أحد هذه الأنواع، فهو لا يصير منطبق أحد منها، لأن صيرورتها مصداقا لأحد منها يحتاج إلى القصد.

إذا عرفت ذلك نقول: يقع الكلام في جواز العدول من صلاة إلى صلاة أخرى و عدمه، مثلا شرع المصلّي في صلاة العصر بتخيّل أنّه أتى بالظهر، أو في العشاء بتخيّل إتيانه المغرب أو في المغرب بعد دخول وقته بتخيّل إتيانه الظهر، أو

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٣

العصر في هذا اليوم من باب العدول من الأوّل إلى القضاء، أو من قضاء اللاحق إلى السابق.

اعلم أنّ الكلام في جواز العدول تارة يقع في ما تقتضيه القاعدة مع قطع النظر عن الروايات، و تارة يقع الكلام في جواز العدول و عدمه بمقتضى الروايات، فالكلام في المقامين:

[الكلام في ما يقتضيه القاعدة في العدول]

أمّا الكلام في ما تقتضيه القاعدة، فنقول: بعد ما عرفت من كون الظهرية و العصرية، و المغربية و العشائية، و الأداء و القضاء، و النفل و الفرض في الصلوة، من العناوين القصدية مثل أصل الصلوة، فإذا وقع في الخارج بعض الصلاة بقصد أحدها مثلا بقصد العصر، فليس قابلا لأن يصير مصداقا للظهر، فلو شرع أحد في صلاة بقصد العصر و أتى بركعة منها أو ركعتين، فإذا عدل من نية العصر إلى الظهر و أتمّها ظهرا.

فإمّا أن يقال: بأن كل هذه تقع للعصر و لا- أثر للعدول، فهو- مضافا إلى كونه خلاف الفرض، لأنّ الفرض في جواز العدول هو صيرورة الصلاة بعد العدول مصداقا للمعدول إليه لا المعدول عنه- لا بد من الالتزام بصيرورة هذه عصرا مع كونه في بعضها غير قاصد للعصر، و الحال أنّها لا تصير عصرا إلّا بالقصد على الفرض.

و إمّا أن يقال: بصيرورتها بعد العدول ظهرا، فهو أيضا غير صحيح، لأنّه على الفرض بعض منها وقع عصرا باعتبار قصده الأوّل.

و أمّا أن يقال: بأنّها تقع ظهرا و عصرا كليهما، فهو- مع كونه خلاف فرض القائل بجواز العدول، لأنّ مقصوده وقوع تمام الصلوة بعد العدول للمعدول إليه، لا له

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٤

و للمعدول عنه- لا- يمكن الالتزام بكون صلاة واحدة ظهرا و عصرا كليهما، مضافا إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ العدول بمقتضى القاعدة محال من باب أنّه يلزم تأثير المتأخر في المتقدم، لأنّ المقصود و هو صيرورة الصلوة بعد العدول للمعدول إليه، و هذا معنى تأثير المتأخر في المتقدم، بل لازمه الانقلاب، لأنّه بعد العدول بينة الظهر من نية العصر أعنى: صيرورة ما مضى من الصلاة للظهر، هو انقلاب ما وقع للعصر، بمقتضى نية السابقة التي عنوت بعنوان العصر و صارت مصداقا لها، بالظهر، و هذا محال.

هذا كله بمقتضى القاعدة، فعلى هذا بعد كون جواز العدول خلاف القاعدة، بل يكون محالا، فجوازه محتاج إلى الدليل الوارد من الشرع، ففي كل مورد يكون الدليل على جوازه نقول به تعبدا، و إلّا فلا.

[الكلام في جواز العدول بمقتضى الروايات]

إشارة

أما المقام الثانى أعنى: جواز العدول و عدمه بمقتضى الدليل، فنقول: ما يتمسك به لجواز العدول بعض الروايات: الرواية الأولى: ما رواها محمد بن يعقوب عن على بن إبراهيم عن أبيه و عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن حماد بن عيسى عن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (قال: إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء، و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن فأذن لها و أقم، ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة إقامة لكل صلاة، و قال: قال أبو جعفر عليه السلام: و إن كنت قد صليت الظهر و قد فاتتك الغداة، فذكرتها فصل الغداة أى ساعة ذكرتها و لو بعد العصر، و متى ما ذكرت صلاة فاتتك صليتها، و قال: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر، فذكرتها و أنت فى الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى، ثم صل العصر، فإنما هى أربع مكان أربع، و إن ذكرت أنك لم

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٥

تصل الأولى و أنت فى صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين، فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر، و إن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها، فصل العصر، ثم صل المغرب، فإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر، و إن كنت قد صليت من المغرب ركعتين، ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتها ركعتين، ثم تسلّم، ثم تصلّى المغرب، فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب و إن كنت ذكرتتها و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت فى الثالثة فانوها المغرب، ثم تسلّم، ثم قم فصل العشاء الآخرة، فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة، و إن كنت ذكرتتها و أنت فى الركعة الأولى و فى الثانية من الغداة فانوها العشاء، ثم قم فصل الغداة و أذن و أقم، و ان كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا، فابدأ بهما قبل أن تصلّى الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما، فابدأ بالمغرب، ثم صل الغداة، ثم صل العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصل الغداة، ثم صل المغرب و العشاء ابدأ بأولهما، لأنهما جميعا قضاء أيهما ذكرت فلا تصلها إلا بعد شعاع الشمس، قال:

قلت: و لم ذلك؟ قال: لأنك لست تخاف فوتها. «١»

و هذه الرواية تعرضت أحكاما:

[فى الرواية الأولى لجواز العدول و عدمه / الفقرة الأولى]

الفقرة الأولى: (إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلوات فابدأ بأولهن، فأذن لها و أقم ثم صلها ثم صل ما بعدها باقامة إقامة لكل صلاة) ففى هذه الفقرة يكون عليه السلام فى مقام بيان كفاية أذان واحد إذا أراد المكلف

(١) الرواية ١ من الباب ٦٣ من ابواب الاوقات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٦

إتيان صلوات متعددة بأن يصلّى صلاة بأذان و إقامة، ثم كل صلاة يصلّى بعدها يكفى لها الإقامة و قوله (فابدأ بأولهن) لم يكن فى مقام بيان الترتيب بين ما فات منه من الصلوات حتى يقال باعتبار الترتيب بينها، بل حيث يكون فى مقام إفادة حكم كفاية أذان واحد لا فى مقام إفادة الترتيب، فلا يستفاد منه الترتيب، و قوله (فابدأ بأولهن) يكون المراد ما هو الأول بحسب شروع، يعنى الأذان يقول قبل أولهن مع الإقامة، ثم يأتى بما بقى باقامة إقامة.

[الكلام فى الفقرة الثانية]

الفقرة الثانية: (و قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: و إن كنت قد صلّيت الظهر و قد فاتك الغداة فذكرتها فصلّ الغداة أى ساعة ذكرتها و لو بعد العصر، و متى ما ذكرت صلاة فاتتك صلّيتها) يحتمل أن تكون المخاطبة الواقعة بين أبي جعفر عليه السلام و بين زرارة المذكورة فى هذه الرواية فى مجلس واحد، و يحتمل أن تكون فى مجلسين أو مجالس، و قول زرارة (و قال أبو جعفر عليه السلام) ربما يؤيد ذلك و لم يصل إلينا كتاب زرارة فيحتمل أنه ذكر السؤالات و الأجوبة التى وقعت بينه و بينه عليه السلام فى كتاب، ثم فى أوّل كل سؤال و جواب مثلاً قال (و قال أبو جعفر عليه السلام) و على كل حال يستفاد من هذه الفقرة حكم آخر، و هو قضاء الغداة إذا ذكر فوتها و لو كان بعد العصر، ثم بعد ذلك أفاد عليه السلام قضاء كل صلاة فات متى ما ذكرها.

و قد يتوهم من هذه الفقرة المضايقة بمعنى أن وقت قضاء الفائتة يكون مضيّقاً لا موسعاً حتى يقال بناء على المضايقة لا بدّ له البدار بقضاء الفائتة فوراً، و لا يشتغل بشىء سواها إلا بمقدار الضرورة لانه عليه السلام قال (فصلّ الغداة أى ساعة ذكرتها) و كذلك قال (و متى ما ذكرت صلاة فاتتك صلّيتها) و ظاهرها وجوب إتيان الغداة فى أوّل زمان التذكر، و هذا معنى المضايقة فى الوقت.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٧

و لكن لا مجال لهذا التوهم لانه عليه السلام بعد قوله (فصلّ الغداة أى ساعة ذكرتها) قال (و لو بعد العصر) فحيث إنّه يكون بعد العصر الصّلاة مكروهة أو محرمة كما عند العامة فيكون الأمر عقيب الحظر أو الكراهة، فلا ظهور للأمر فى الوجوب، بل يكون فى مقام أن القضاء واجب، و بعد كونه واجبا يجب إتيانه، و يجوز فى كل ساعة حتى فى الساعات المكروهة، فلا يستفاد من الرواية المضايقة.

الفقرة الثالثة:

(و قال إذا نسيت الظهر حتى صلّيت العصر و أنت فى الصّلاة أو بعد فراغك فانوها الاولى ثم صلّ العصر، فإنما هى أربع مكان أربع) و الظاهر من هذه الفقرة فى حدّ نفسها هو وجوب العدول من العصر إلى الظهر إذا نسي الظهر و دخل فى العصر، سواء كان فى أثناء العصر أو بعد الفراغ منها.

أمّا جواز العدول فى الأثناء، فيدل عليه هذه الفقرة، و الفقرة التى بعدها، و بعض روايات اخرى، و يكون المفتى به بين الاصحاب رضوان الله عليهم.

و أمّا العدول بعد الفراغ من اللاحقة إلى السابقة مثلاً فى المورد المذكور فى الرواية، من العصر إلى الظهر بعد الفراغ من العصر بأن ينوها الاولى - فهو و إن كان جائزاً بمقتضى ظاهر هذه الفقرة، و مقتضى ظاهر رواية ابن مسكان عن الحلبي، إلّا أنّه بعد ما نرى من كون المشهور من القدماء لم يفتوا على طبقها، مع أنّهم ترووا هاتين الروايتين و أعرضوا عن هذه الفقرة من رواية زرارة، مع كون الرواية متقنا من حيث السند و عن رواية ابن مسكان عن الحلبي، فلم تكن الروايتان حجّتين لهذا الحكم، لأنّ أدلّة حجية خبر الواحد، و العمدة منها هو بناء العقلاء، لا تشملهما، لعدم كون بناء العقلاء على الأخذ بمثل هذه الرواية.

(و لا ينافى عدم إمكان العمل بهذه الفقرة من رواية زرارة مع العمل ببعضها

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٨

الآخر، لأنّ فى هذه الفقرة لم تكن حجة، فعلى هذا لا يمكن الالتزام بجواز العدول من اللاحقة السابقة بعد الفراغ من اللاحقة، و يأتى بالنظر التشويش فى هذه الفقرة، لأنّه بعد ما يفرض العدول فى الأثناء، فإنّ كان فى هذه الفقرة كما هو ظاهرها، فرض العدول فى الأثناء و بعد العصر، لا وجه لذكر الأثناء مجدداً، فيحتمل كون هذه الفقرة من زيادة الواقعة فى الرواية، أو غير ذلك ممّا يوهن متن هذه الفقرة).

الفقرة الرابعة: (فإن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الاولى، ثم صل الركعتين الباقيتين، و قم فصل العصر) و هذه الفقرة تدل على وجوب العدول من العصر إلى الظهر إذا تذكر عدم إتيان الظهر في أثناء العصر. الفقرة الخامسة: (و ان كنت قد صليت من المغرب ركعتين، ثم ذكرت العصر فانوها العصر، ثم قم فاتمها ركعتين، ثم تسلّم، ثم تصلى المغرب) و هي ظاهر في وجوب العدول من الحاضرة إلى الفائتة و بين الصغرى و هو العدول من المغرب إلى العصر إذا تذكر في أثناء المغرب.

الفقرة السادسة: (فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب، فقم فصل المغرب، و إن كنت ذكرت العشاء و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة، فانوها المغرب، ثم سلّم، ثم قم فصل العشاء الآخرة) بين حكيمين: الأول: إتيان المغرب لو نسيها و صلى العشاء،

الثاني: العدول من العشاء إلى المغرب إذا تذكر نسيان المغرب بعد ما صلى ركعتين من العشاء، أو قام إلى الثالثة من العشاء. الفقرة السابعة: (فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٤٩

فصل العشاء الآخرة، و إن كنت ذكرت العشاء و أنت في الركعة الاولى أو في الثانية من الغداة، فانوها العشاء، ثم قم فصل الغداة و أذن و أقم، و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعا، فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداة، ابدأ بالمغرب ثم العشاء، فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما، فابدأ بالمغرب، ثم صل الغداة، ثم صل العشاء، و إن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب، فصل الغداة، ثم صل المغرب و العشاء ابدأ بأولهما لأنهما جميعا قضاء أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس. قال: قلت: لم ذلك؟ قال: لأنك لست تخاف فوتها) و بين عليه السلام أحكاما في هذه الفقرات، و مفادها واضح. «١»

[الكلام في الرواية الثانية]

الرواية الثانية: ما رواها عبد الرحمن بن أبي عبد الله (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة اخرى، فقال: إذا نسي الصلاة أو نام عنها صلى حين يذكرها، فإذا ذكرها و هو في صلاة بدأ بالتى نسي، و إن ذكرها مع إمام في صلاة المغرب أتمها بركعة، ثم صلى المغرب، ثم صلى العتمة بعدها، و ان كان صلى العتمة وحده فصلى منها ركعتين، ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعة، فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات، ثم يصلى العتمة بعد ذلك). «٢»

تدل على العدول من الحاضرة إلى الفائتة إن كان المراد من قوله (نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة اخرى) هو تذكره بعد خروج الوقت كما هو ظاهره، و تدل

(١) - (أقول: و قوله عليه السلام أخيرا (أيهما ذكرت الخ) دال على الموسعة، أما أولا فلأنه قال عليه السلام (لا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس) فجوز تأخيرها، و أما ثانيا و هو العتمة، العلة التي ذكرها لجواز التأخير، و هو قوله (لأنك لست تخاف فوتها) فالظاهر منه هو أنك في السعة، لأنك لست تخاف فوتها، يعنى: وقتها موسعة، و هذا معنى الموسعة). (المقرّر).

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٦٣ من ابواب الاوقات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٠

على العدول من اللاحقة إلى السابقة.

[الكلام فى الرواية الثالثة و الرابعة]

الرواية الثالثة: ما رواها حماد عن الحلبي (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمّ قوما فى العصر، فذكر و هو يصلّى بهم، أنّه لم يكن صلّى الاولى؟ قال:

فليجعلها الاولى التى فاتته، و يستأنف العصر، و قد مضى القوم صلاتهم، و رواها الكليني عن على بن ابراهيم عن ابن ابي عمير مثله إلّا أنّه قال (و قد مضى القوم بصلاتهم). «١»

تدلّ على العدول من الحاضرة إلى الحاضرة، لأنّ فيها الأمر بالعدول من العصر إلى الظهر.

الرواية الرابعة: ما رواها ابن مسكان عن الحلبي (قال: سألت عن رجل نسي أن يصلّى الاولى حتّى صلّى العصر، قال: فليجعل صلاته التى صلّى الاولى، ثم ليستأنف العصر) «٢» تدلّ على العدول من الحاضرة إلى الحاضرة، و موردها صورة الفراغ من العصر، فلا يعتمد على الرواية لإعراض الأصحاب عنها، لما قلنا فى رواية زرارة.

و نحن نعدّ الرواية الثالثة و الرابعة روايتين، و لا مجال لتوهم كونهما واحدة لما يرى من أن الراوى فيهما واحد، لأنّ حماد يروى عن الحلبي و ابن مسكان يروى عن الحلبي، لأنّ حماد يرى أنّ نوعا من رواياته يروى عن عبيد الله بن على الحلبي، و ابن مسكان يروى عن محمد بن على الحلبي فعلى هذا لا يبعد كون كل منها رواية مستقلة.

(١)- الرواية ٣ من الباب ٦٣ من ابواب الاوقات من الوسائل.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ٦٣ من ابواب الاوقات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥١

الرواية الخامسة:**إشارة**

ما رواها الحسن بن زياد الصيقل (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الاولى حتّى صلّى ركعتين من العصر؟ قال: فليجعلها الاولى، و ليستأنف العصر. قلت: فإنّه نسي المغرب حتّى صلّى ركعتين من العشاء ثم ذكر؟ قال: فليتم صلاته، ثم ليقتض بعد المغرب قال: قلت له: جعلت فداك: قلت حين نسي الظهر، ثم ذكر و هو فى العصر: يجعلها الاولى ثم يستأنف، و قلت لهذا يتم صلاته ثم يقضى بعد المغرب؟ فقال: ليس هذا مثل هذا، إنّ العصر ليس بعدها صلاة، و العشاء بعدها صلاة). «١»

و ظاهرها الفرق بين العصر و العشاء، فيجوز العدول من العصر إلى الظهر، و لا يجوز العدول من العشاء إلى المغرب معللا بأن العصر ليس بعدها صلاة، و العشاء بعدها صلاة، و قد تصدى الفاضل الهندي رحمه الله صاحب كشف اللثام لتوجيه الرواية، و حاصل كلامه يرجع إلى أنّ قوله (ثم ليقتض بعد المغرب) يقرأ لفظ (بعد) بفتح الدال، فيكون المراد أنّه يتم صلاته التى شرع فيها بنية العشاء مغربا، ثم ليقتض بعد هذه الصلاة التى بالعدول صارت مغربا العشاء، و بعبارة اخرى يقضى: أى يأتى بالعشاء بعد المغرب.

ثم قال فى توجيه سؤال السائل عن الفرق و ذكر جواب الامام عليه السلام مع العلة:

بأنّ السائل ليس سؤاله من علمة الفرق بين العصر و العشاء من حيث جواز العدول فى الاولى و عدمه فى الثانية، بل بعد ما قال عليه

السلام في مقام جواز العدول من العصر إلى الظهر و جعل العصر ظهراً بأنه (و ليستأنف العصر) فعبر بلفظه (الاستيناف) فكان

(١)- الرواية ٥ من الباب ٦٣ من ابواب الاوقات من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٢

سؤال السائل من علمه التعبير في الاولى بالاستيناف بقوله (و ليستأنف) و في الثانية بالقضاء بقوله (ثم ليقتض) فقال عليه السلام في الجواب بما يرجع إلى أن علمه الفرق في التعبير هو أن العصر ليس بعدها صلاة، و لاجل هذا قلت (و ليستأنف) و العشاء بعدها صلاة و لهذا قلت (ليقتض).

[في ردّ كلام الفاضل الهندي]

هذا حاصل ما قال توجيهها للرواية، و لا يخفى ما فيه من البعد، لأنه كما ترى ظاهر الرواية هو الفرق بين العصر و العشاء من حيث جواز العدول في الاولى و عدمه في الثانية، و حيث إن الرواية في هذا الحث مخالف مع ساير الروايات، و ما هو المشهور عند الاصحاب، فالأولى ردّ علمها إلى أهله.

إذا عرفت حال الروايات نقول بعونه تعالى: اعلم أن الكلام يقع تارة في جواز العدول من اللاحقة إلى السابقة الأدائية بعد الفراغ من اللاحقة، بأن صلى العصر فتذكر نسيان الظهر.

و الحق عدم الجواز، لأنه بعد كون العدول خلاف القاعدة حتى بالنسبة إلى الأثناء، فحتاج في الخروج من القاعدة من الدليل، و ليس لنا دليل.

إن قلت: بأن رواية زرارة و ابن مسكان عن الحلبي تدلّ على ذلك.

نقول: بأنه كما قلنا بعد كون الشهرة على خلافهما، و عدم وجود قائل بذلك من القدماء، فيكشف ذلك عن إعراضهم عن رواية زرارة في خصوص هذه الفقرة الدالة على ذلك و من رواية ابن مسكان، فعلى هذا لم يكن مقتضى الحجية في الروايتين من حيث هذا الحكم موجوداً، لعدم بناء العقلاء على أمثال

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٣

هذه الرواية. «١»

[في ان العدول في الأثناء من اللاحقة إلى السابقة فجائز]

و تارة يقع الكلام في العدول في الأثناء، اعلم أن مورد الروايات و خصوصاً رواية زرارة المتقدمة، هو العدول من اللاحقة إلى السابقة التي سابقة على اللاحقة بلا فصل، كالظهور بالنسبة إلى العصر، و المغرب بالنسبة إلى العشاء، و من اللاحقة إلى السابقة التي مضى وقتها و تذكر في أثناء اللاحقة، لكن في خصوص الفاتئة التي سابقة على اللاحقة بلا فصل صلاة اخرى، مثل ما إذا كان في الظهر فتذكر نسيان الغداة، أو كان في المغرب فتذكر نسيان العصر، أو كان في الغداة فتذكر نسيان العشاء، فوجب العدول في خصوص مورد الروايات، و هو ما بينا، ليس محل كلام و إشكال.

[في ان الاشكال في صور ثلاثة / الصورة الاولى]

إنما الكلام في صور:

الصورة الاولى: هل يجوز العدول من اللاحقة إلى السابقة التي يكون بينها وبين اللاحقة صلاة اخرى أو صلوات اخر أم لا؟ مثل ما إذا شرع في العصر، و تذكر أنه لم يصل الغداة، أو في المغرب فتذكر نسيان الظهر، أو في الغداة و تذكر نسيان المغرب، أو كان في الظهر و تذكر نسيان ظهر يوم السابق، وهكذا والأمثلة كثيرة، فهل تشمل الروايات هذه الصورة أم لا؟

(١)- أقول: و أما العدول من الحاضرة إلى الفائتة بعد الفراغ فغير ممكن، فلا يمكن العدول بعد الفراغ من الظهر إلى الصبح، لأنها أربع ركعات و الغداة ركعتين، و كذلك من المغرب بعد الفراغ منها إلى الظهر أو العصر لانها ثلاث ركعات و كل منهما أربع ركعات، و لا- من الغداة إلى المغرب و العشاء، لأنها ركعتين و هما ثلاث ركعات و اربع ركعات إلا أن يقال بالعدول من خصوص العشاء إلى الظهر أو العصر. (المقّرر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٤

[في ذكر الصورة الثانية و الثالثة]

الصورة الثانية: يقع الكلام في ترامي العدول، و هو أنه مثلا إذا تذكر في اللاحقة عدم إتيان السابقة، مثلا تذكر في العصر عدم إتيانه الظهر، فعدل إلى الظهر و بعد العدول إلى الظهر تذكر عدم إتيان الغداة، و بعبارة اخرى هل يكون هنا محل العدول، و بعبارة ثالثة في هذا المورد عدل في صلاة مرتين: مرة من العصر إلى الظهر، و مرة من الظهر إلى الغداة، هل يشمله الروايات أم لا؟ وجهان: وجه عدم كون الصورتين المتقدمتين مورد العدول، هو أن ظاهر الروايات، كما قلنا، غير الموردين، فبعد كون العدول على خلاف القاعدة، لا وجه لجواز العدول في الصورتين:

وجه جواز العدول هو أن يقال: بأن خصوصية كون السابقة سابقة على اللاحقة بلا فصل صلاة، و كذلك خصوصية كون العدول في مورد الروايات من صلاة إلى صلاة اخرى فقط، تكون ملغى في نظر العرف، لأنه بعد عرض الروايات على العرف لا يفهم فرق في شمولها لكل هذه الموارد، و المذكور في الدليل و إن كان صورة واحدة إلا أنه لا خصوصية للمورد المذكور فيها، فتشمل الحكم للصورتين أيضا. «١»

الصورة الثالثة: من دخل في اللاحقة و تذكر عدم إتيان السابقة الأدائية، فتارة يتذكر في الوقت المشترك بينهما، مثل من شرع في العصر بعد مضي مقدار أربع ركعات من أول الظهر، فلا إشكال في وجوب العدول من العصر إلى الظهر، و هكذا من العشاء إلى المغرب لو لم يتجاوز محل العدول، و هذا مما لا كلام فيه.

(١)- لم يختر مدّ ظله العالی أحد طرفي المسألة، و لكن أقول: بأن شمول الحكم لكلا الصورتين خصوصا في بعض صغرياتها و بالاخص في الصورة الثانية، مشكل. (المقّرر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٥

و تارة يقع الكلام في ما إذا شرع في اللاحقة قبل إتيان السابقة في الوقت المختص بالسابقة، مثل ما إذا شرع في العصر قبل مضي مقدار أربع ركعات من أول الوقت و لم يأت بالظهر، و كان دخوله في العصر نسيانا، فتذكر في الأثناء و له صورتان، لأنه مرة يتذكر في أثناء اللاحقة بعدم إتيان السابقة و قبل العدول إلى السابقة يتذكر بأنه شرع في اللاحقة في الوقت المختص بالسابقة، و اخرى يشرع في اللاحقة و يتذكر في أثنائها عدم إتيانه السابقة، فيعدل منها إليها و ينويها السابقة، ثم بعد العدول يتذكر بأن شروعه في اللاحقة

كان في الوقت المختص بالسابقة، وأن ما مضى من صلاته قبل العدول وقع في الوقت المختص بالسابقة، فهل يكون هنا محل العدول أم لا؟ بمعنى: أن ما بيده من الصلوة قابل لأن تصير السابقة، مثلا تصير العصر الواقع بعضها السابق على العدول في الوقت المختص بالظهر، ظهرا بالعدول أو لا.

اعلم أنه تارة نقول بأن الوقت مشترك بين الظهر و العصر، فيكون من أول الزوال إلى المغرب وقت لهما، وكذلك نقول في العشاءين، غاية الأمر لا بد من إتيان الظهر قبل العصر، والمغرب قبل العشاء، لأن هذه قبل هذه، فلا إشكال في كون محل الكلام من موارد العدول، لأنه شرع في العصر في وقتها غاية الأمر نسي الترتيب، فبعد التذكر في أثنائها يعدل إلى الظهر و يشمله الروايات الواردة في باب العدول.

ولكن تارة نقول، كما هو المشهور عند القدماء رضوان الله عليهم، ولا يبعد كون هذا أقوى- بأن مقدار أربع ركعات من أول الزوال مختص بالظهر، ولا يدخل وقت العصر إلا بعد مضى ذلك، وكذلك مقدار ثلاث ركعات من أول المغرب وقت للمغرب، ولا يدخل وقت العشاء إلا بعد مضى هذا المقدار.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٦

فعلى هذا حيث إنه على الفرض في مسألنا ما مضى من صلاة العصر أو العشاء مثلا وقع في الوقت المختص بالظهر أو المغرب، يقع الكلام في أن المورد يجوز أو يجب العدول من العصر إلى الظهر، و تصير الصلوة ظهرا أم لا؟ وجهان.

وجه عدم كون المورد مورد العدول، هو أنه لا بد في العدول من شمول الأخبار المتقدمة له، لكون العدول خلاف القاعدة، و الاستفادة من الأخبار هو أن العصر الواقع صحيحا من غير حيث الترتيب إذا وقع قبل الظهر و تذكر في الأثناء يجب العدول منها إلى الظهر، لأن الاستفادة من الأدلة هو أن من صلى العصر مثلا، و تذكر في الأثناء عدم إتيان الظهر ينوها ظهرا، و الظاهر ممن صلى العصر، هو العصر الصحيح، و على الفرض ليس ما مضى من عصره صحيحا لوقوعها قبل وقتها، فلا يكون المورد مورد العدول.

إن قلت: إن الاستفادة من الأدلة ليس إلا أن من يكون في الصلوة اللاحقة يعدل إلى السابقة لو تذكر عدم إتيانها، ولا تصريح فيها باعتبار كون ما مضى من صلاته صحيحة من غير حيث الترتيب.

نقول: بأنه من الواضح أن المراد هذا، و إلا فإن كان ما مضى من صلاته فاقده لبعض شرائط آخر، فلا بد أن تقول بجواز العدول مثلا لو شرع فيها بلا طهارة، أو على غير القبلة، و الحال أنك لم تلتزم بذلك.

و أما وجه كون المورد من الموارد التي يشملها الأخبار و يكون محل العدول، هو أن الشرائط و الأجزاء المعبرة في الصلوة مختلفة، فبعضها معتبر في كل صلاة، و بعضها في بعض الصلوات، فالأول كالطهارة و القبلة، و الثاني مثل مقدار أربع ركعات في أول الوقت أو آخر الوقت، فالأول شرط في الظهر فقط، و الثاني في

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٥٧

العصر فقط، لا في مطلق الصلوة.

[المانع من جواز العدول عدم كون العصر صحيحا]

فعلى هذا نقول: بأن الاستفادة من الروايات هو أن المتذكر في اللاحقة عدم إتيان السابقة يعدل عنها إلى السابقة، و ليس المانع من شمول الأدلة لموردنا إلا عدم وقوع ما مضى بعنوان العصر في وقتها فليست عصرا صحيحة، و لكن بعد كون هذه الصلوة إذا وقعت عصرا مشروط بهذا الشرط أي: وقوعها في غير هذا الوقت المختص بالظهر، لا أن يكون هذا شرطا في العصر و الظهر كليهما، فنقول إن هذه الصلوة إن وقعت عصرا فاسدة لعدم واجديتها لشرط من شرائطها و هو شرط وقوعها بعد هذا الوقت، و أما لو وقعت ظهرا فهي

واجدة لشرط الوقت لكون هذا الوقت وقتا لها فعلى هذا بمقتضى أدلة العدول نقول بعدوله من العصر إلى الظهر و بعد العدول تصير ظهرا و إذا صارت ظهرا صارت من أولها إلى آخرها ظهرا، لا أن ما مضى من الصلوة كان عصرا و ما بقى منها يكون ظهرا، بل بعد العدول تصير الصلوة من أولها إلى آخرها ظهرا بمقتضى أدلة العدول، و بعد صيرورتها ظهرا فالصلوة من أولها إلى آخرها واجدة للشرط فتشمل المورد أدلة العدول. (١)

(١) - أقول: قلت بحضرتة مدّ ظله في مجلس البحث: بأنه مع فرض كون العدول على خلاف القاعدة يكون الحكم بكون ما نحن فيه مورد العدول موقوفا على شمول الأخبار الواردة في العدول له، و لا إشكال في أنّ كل حكم يكون فرع وجود موضوعه، فلا بدّ لنا من فهم أنّ ما هو موضوع العدول، فنقول: إنّ موضوع العدول - كما يظهر من رواية زرارة، كما هو ظاهر قوله فيها (و إن ذكرت أنك لم تصلّ الاولى و أنت في صلاة العصر و قد صلّيت منها ركعتين، فانوها الاولى الخ) و هكذا روايات الاخر - هو كون الموضوع من يصلّي العصر، و بعبارة اخرى يكون في اللاحقة.

فتارة يقال: إنّ مفاد قوله (و أنت في صلاة العصر) الظاهر في أنّ الموضوع من يكون في صلاة العصر، هو مطلق من يكون في صلاة العصر و إن كانت صلاة عصره فاسدة من حيث فقد جزء أو شرط، مثلا يكون بلا طهارة أو على غير القبلة.

و تارة يقال: إنّ الموضوع هو الصلوة الصحيحة من غير حيث الترتيب. و بعبارة اخرى تارة تكون الروايات في مقام بيان خصوص الصلوة التي جامعته للشرائط غير شرط الترتيب، فمن هذه الصلوة يعدل إلى السابقة، و تارة تكون لها إطلاق من حيث هذا الشرط و غيره.

و حيث إنّ الظاهر هو عدم إطلاق لها، فليس المورد مورد العدول، لأنّ موضوع العدول غير موجود هنا، لأنّ اللاحقة الصحيحة من غير حيث الترتيب لم تكن على المفروض، حيث إنّ العصر من حيث وقوعها قبل وقتها فاقدة لشرط الصحة، و هو الوقت فعلى هذا لا يجوز العدول فيما نحن فيه.

فقال مدّ ظله العالی جوابا: بأنّ حاصل الاشكال يرجع إلى أنّ الروايات لا تكون لها إطلاق، و لكنّ الانصاف يكون الاطلاق لها حيث إنّ الموضوع هو من يصلّي العصر سواء كان شروعه في الوقت المختص أو المشترك، و لا وجه لدعوى أنّ الروايات لا تشمل وقت المختص، فمن يكون في اللاحقة يجب عليه العدول إلى السابقة، غاية الأمر أن ما بيده من الصلوة ليست قابلة لأنّ يتمها عصرا لكونها واقعة قبل وقتها، و لكن قابلة لأنّ تقع ظهرا لكون الوقت وقتا لها، و أدلة العدول يجعلها ظهرا، فوقع ما مضى و ما بقى منها في وقتها و تصح الصلوة.

و لكن كما قلت بحضرتة مدّ ظله العالی أقول: بأنّ ما مضى من الصلوة الواقعة قبل العدول بنية العصر، وقعت فاسدة لكونها قبل الوقت، فليس موضوع العدول حتى تصير ظهرا بالعدول، و بعبارة اخرى رتبة الموضوع مقدمة على الحكم، فلا بدّ في جواز العدول أو وجوبه من موضوع، و الموضوع هو العصر الواقع من غير جهة الترتيب صحيحة، و على الفرض لم تقع صحيحة لكونها في غير وقته.

و ما أفاده من الاطلاق للروايات ليس بصحيح، لأنّ لسان الروايات كما يظهر للمراجع، هو. التعرض لحيث الترتيب، بمعنى أنّ اللاحقة المعتبرة فيها الترتيب و كونها فاقدة له نسيانا يعدل عنها إلى سابقها، فكل صلاة وقعت صحيحة من غير حيث الترتيب يجوز العدول منها إلى سابقها، فلا- تعرض للروايات لغير هذه الجهة، و إلّا إن كان إطلاق للروايات فلازمه هو الحكم بجواز العدول و لو وقعت اللاحقة فاسدة من غير حيث الترتيب، مثلا وقعت بلا طهارة أو على غير القبلة.

و ما أفاده مدّ ظله العالی من الفرق بين الشرائط - من أنّ بعض الشرائط شرط لمطلق الصلوات كالقبلة و بعضها لبعض الصلوات كالترتيب المعتبر في اللاحقة، فإنّ كان الشرط من قبيل الثاني يشمله أدلة العدول لأنّ بالعدول تصير اللاحقة السابقة، و على الفرض لا يعتبر هذا الشرط في السابقة، فلا- إشكال - غير تمام لأنّه على فرض تعرض الروايات لخصوص صورة وقوع ما وقع بقصد اللاحقة

صحيحة، وكون موضوع العدول هذه الصورة فقط، فلا موضوع في ما إذا وقعت اللاحقة فاقده للشرط سواء كان هذا الشرط الوقت الذي كان موجودا على تقدير كون الصلوة تقع السابقة و سواء كان غير هذا الشرط، لأن الشرط معتبر في اللاحقة، و على الفرض لم يكن موجودا، فلم يكن موضوع العدول.

نعم لو فرض كون الموضوع موضوع العدول تقع الصلوة اللاحقة السابقة من باب كونها في وقتها، ولكن الكلام في الموضوع فعلى هذا لم يكن المورد مورد العدول على فرض اختصاص أول الوقت بالظهر، فافهم.

ثم إن مدّ ظله العالى قال، بعد ما قلت ما قلت، بأن الروايات إطلاق فتشمل المورد إطلاقها، نعم حيث إن المتعارف في زمان صدور الروايات هو التفريق عند المسلمين لا الجمع فكانوا يصلون الظهر في أول الوقت، ثم بعد مدة يصلون العصر، و لم يكن العمل على الجمع، يمكن أن يقال: بأن الاطلاقات الواردة منصرفه عن المورد، لعدم تعارف إتيان العصر قبل زمان كان المتعارف إتيانها في هذا الزمان، فلا يؤتى بها في أول الزوال متصلا بصلوة الظهر، و حيث إن الاطلاقات منزلة على المتعارف و الفرض خارج عن المتعارف، فلا يبعد دعوى عدم كون المورد من موارد العدول.

أقول: كما قلنا: الوجه في عدم كون المورد مورد العدول هو ما قلنا، وإلا فما أفاده مدّ ظله.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٠

فرع:

بعد ما يكون مورد العدول من العشاء إلى المغرب هو في ما إذا تذكر في أثناء العشاء، و كان محل العدول باقيا، مثلا تذكر في الركعة الاولى أو الثانية أو الثالثة، أو الرابعة من العشاء قبل دخوله في ركوع الركعة الرابعة، ففي كل هذه الصور يعدل من العشاء إلى المغرب، و أما إذا تذكر بعد الدخول في ركوع الرابعة من العشاء، فليس هنا محل العدول مسلما لأنه ان يعدل إلى المغرب فقد زاد فيها ركوعا فتبطل المغرب، فلا يكون مورد العدول كما يظهر من رواية زرارة المتقدمة.

هذا ممّا لا إشكال فيه إنّما الكلام في أنّه بعد عدم كون المورد مورد العدول، فما حكم ما بيده من العشاء، فهل تبطل بمجرد تذكر نسيانه المغرب من باب فقدتها الشرط الترتيب، أو يتمها عشاء و تصح عشاء، أو يتمها عشاء ثم يأتي بالمغرب و بعدها عشاء آخر احتياطا؟

أعلم أنّ الظاهر من كلمات نوع المتأخرين هو صحّة الصلوة و وقوعها عشاء، لكن السيّد رحمه الله كما يرى في العروة لم يقل بذلك بل قال: باتمام الصلوة عشاء، ثم إتيان المغرب، ثم عشاء آخر بعد المغرب.

العالى وجها لعدم الشمول يمكن إنكاره، فإنّه في زمن الصادقين عليهما السلام، مع الروايات الواردة في جواز الجمع، لم يكن الجمع غير متعارف خصوصا في نظر السائل مثل زرارة، فإنّ حمل المطلق على المتعارف ليس إلّا من باب أنّ المتكلم لو أطلق كلامه مع كون نظره إلى خصوص المتعارف، فما أخلّ بفرضه، لأنّ المخاطب لا يحمل كلامه إلّا إليه، و لكن لو لم يكن عند المخاطب تعارف فإن أطلق كلامه مع كون نظره إلى خصوص بعض الأفراد لا تمامها، فقد أخلّ بفرضه، و المورد كذلك، لأنه بعد كون الجمع متعارفا و السائل مطلع عليه، فلا ينزل كلام المتكلم على خصوص ما كان وقوع اللاحقة في الوقت المشترك، فتأمل. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦١

و لا يبعد صحّتها و وقوعها عشاء صحيحا، و نقول وجها له:

أما أولا فلاّ أنّ المستفاد من رواية زرارة و بعض آخر من روايات العدول أنّه إذا تذكر في أثناء اللاحقة عدم إتيان السابقة يعدل إليها، و

إن تذكر بعد الفراغ من اللاحقة عدم إتيان السابقة وقعت اللاحقة صحيحة، و يأتي بالسابقة بعدها، فيستفاد من الروايات أنه إذا أتى باللاحقة، و لا يمكن العدول إلى السابقة تقع اللاحقة صحيحة و إن وقعت قبل السابقة فاقدة للترتيب، فمن الحكم بصحة اللاحقة مع فقد الترتيب إذا تذكر بعد الفراغ منها عدم إتيان السابقة فكشف مناطا، و هو أن ميزان الحكم بصحة اللاحقة في فرض تذكره بعد الفراغ ليس إلّا من باب عدم إمكان العدول منها إلى السابقة، فبعد كون المنط هذا، فنقول في ما نحن فيه: بأنّ هذا المنط موجود، لأنّه بعد التذكر بعد ركوع الركعة الرابعة من العشاء نسيان المغرب، لا يكون محل العدول، و لا يمكن أن ينويها المغرب للزوم زيادة الركن و هو الركوع، فعلى هذا تقع الصّلاة عشاء و تصح، و يأتي بعدها بالمغرب للمنط الذي استكشفتها، و لا فرق بين الفراغ من أصل الصّلاة و بين الفراغ من محل العدول في عدم إمكان العدول.

و ثانيا فلأنّ حديث (لا تعاد) يشمل الأثناء، فيحكم بعدم اعتبار الترتيب و عدم شرطية وقوع العشاء بعد المغرب لكونه ناسيا لعدم إتيان المغرب فعلى هذا يمكن أن يقال: بوقوعها صحيحة، ثمّ يأتي بعدها بالمغرب. «١»

(١)- أقول: كما قلت بحضرته مدّ ظله العالی في مجلس البحث، في كلا الوجهين نظر، أمّا في الوجه الأوّل فأما أوّلا فلأنّ المورد الذي حكم بصحة اللاحقة اللازم منها عدم شرطية الترتيب هو تذكر المكلف بعد الفراغ من العشاء، و ما أفاده من عدم الفرق بين تذكره بعد الفراغ و تذكره في.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٢

[في ذكر فرع آخر]

إشارة

فرع لو تخيل في أثناء اللاحقة عدم إتيان السابقة فعُدل إليها، ثم بعد العدول تذكر أنّه أتى بالسابقة، مثلا في صلاة العصر تخيل عدم إتيانه الظهر، فعُدل إلى الظهر، ثم بعد العدول تذكر إتيان الظهر، فهل يجوز إتمامها عصرا بالعدول أو بلا عدول و تقع عصرا أم لا؟

موضع لا- يمكن العدول، غير مسلم، و من أين فكشف المنط، و أمّا ثانيا نفس روايات العدول تدلّ على خلاف ذلك، و أن بين التذكر في الأثناء في العدول من اللاحقة إلى السابقة، و بين التذكر بعد الفراغ فرق حيث حكم في الأوّل بالعدول و ما حكم بذلك بعد الفراغ، بل حكم بصحة الصّلاة و وقوعها اللاحقة، فكيف يمكن أن يقال: بأنّ بعد دلالة الدليل على الصحة لو تذكر بعد الفراغ من العشاء نسيان المغرب، نفهم الصحة لو تذكر في أثناء العشاء نسيان المغرب بعد مضي محل العدول بدخوله في ركوع الركعة الرابعة من العشاء.

و أمّا في الوجه الثاني فنقول: على تقدير شمول (لا- تعاد) للأثناء، و لا نقول: بأنّ حديث (لا تعاد) متعرض لبعده الفراغ، فنقول: بأنّ حديث (لا تعاد) يقتضي صحة ما مضى من العشاء بدون واجديته لشرط الترتيب، و أمّا بعد التذكر فهو حيث يكون عالما لا ناسيا، فلا يحكم بعدم دخل شرطية الترتيب لما بقي من صلاة العشاء بحديث (لا تعاد) لأنّ الحديث لا يشمل العمدة، فأفهم.

و بعد ما قلت ذلك بحضرته مدّ ظله لم يصرّ على الصحة و كأنه استرضى ما قلت، أو صار مترددا.

ثمّ إن قيل بصحة الصّلاة و وقوعها عشاء بدعوى انصراف أدلّة الدالّة على اعتبار تأخر العشاء عن المغرب عن هذه الصورة.

نقول: هذا أيضا لا- وجه له، لأنّ التذكر في الأثناء ليس فردا نادرا، بل كثيرا ما يتفق فلا وجه لانصراف الاطلاق منه، و يؤيد اعتبار الترتيب حتّى لو تذكر في أثناء اللاحقة للأخبار المتقدمة الدالّة على العدول لأنّ لزوم العدول منها إلى السابقة يكون لأجل اشتراط

الترتيب، أعنى: تأخر اللاحقة عن السابقة، فعلى هذا الحق بطلان الصلوة في هذا الفرض، نعم ينبغي الاحتياط باتمامها عشاء ثم إتيان المغرب، ثم عشاء اخرى بعد المغرب، فافهم). (المقرر)
تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٣

[الحق بطلان الصلاة و عدم وقوعها عصرا بالعدول]

الحق بطلان الصلوة و عدم وقوعها عصرا، لأنه بالعدول إلى الظهر زالت استدامة الحكمة المعتبرة في النيء، فليست قابلة لسيورتها عصرا، و لا تقع ظهرا للاتيان بها، فمع إتيانها بها لا محل للعدول إليها فلا تقع هذه الصلاة لا الظهر و لا العصر.
ثم اعلم أن العدول يتصور من النافلة إلى النافلة، و من النافلة إلى الفريضة، و من الفريضة إلى النافلة، و من الفريضة الأدائية إلى الفريضة القضائية، و من الفريضة الأدائية إلى الفريضة الأدائية.
أما العدول من النافلة إلى النافلة فغير جائز لعدم الدليل عليها، و كذا من النافلة إلى الفريضة.
و أما من الفريضة إلى النافلة فلا يجوز إلا في موردين: أحدهما في من شرع في الفريضة فقامت الجماعة، فيجوز العدول، و ثانيهما فيما. إذا قرأ المصلى في صلاة الجمعة غير صورة الجمعة، فإنه يجوز له العدول إلى النافلة، ثم استينافها.
و أما من الفريضة الأدائية إلى الأدائية فمن السابقة لا يجوز العدول إلى اللاحقة، و يجوز من اللاحقة إلى السابقة عليها كالعدول من العصر إلى الظهر.

و أما من الفريضة الأدائية إلى الفريضة القضائية، ففي صورة كون اللاحقة متصلا باللاحقة، مثل من تذكر في صلاة ظهره فوت صلاة الفجر من هذا اليوم، فلا إشكال في جواز العدول، أو وجوبه، و أما مع الفصل بينهما، بأن تذكر في صلاة الظهر فوت صلاة ظهر يوم السابق، أو أياما سابقة، فشمول أخبار العدول لهذه الصورة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٤

كان مورد الكلام و قد مضى الكلام فيه و الحمد لله أولا و آخرا و صلى الله على آله و لعنة الله على أعدائهم.

رب زدني علما و عملا و ألحقتني بالصالحين كتبه الأحقر على الصافي الكلبايگانی ١٣٧٢

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٥

الثاني من أفعال الصلاة القيام

إشارة

و فيه جهات يبحث فيها:

الجهة الاولى: اعلم أن القيام عدّه بعض من الفقهاء الثاني من أفعال الصلوة، و بعضهم الثالث من أفعالها، و لعل وجه عدّه الثاني من أفعالها هو أن كلّ من يتهاى للصلوة و ينويها، لا بد من أن يقوم و يكبر، فحيث إنه لا بد من القيام قبل تكبيره الاحرام فلاجل هذا عدّه الثاني من أفعالها، و من عدّه الثالث من أفعالها لعل كان نظره إلى أن قيام الواجب حيث يكون حال الشروع في تكبيره الاحرام، فالقيام ليس واجب قبلها فعدها الثالث من أفعالها.

و على كلّ حال القيام من جملة أفعال الصلوة، و من جملة ما يكون من مقوماتها، و اعتباره و دخله في الصلوة في الجملة ممّا لا إشكال فيه، بل هو في الجملة من جملة الضروريات بين المسلمين، و كان مثل أصل الصلوة ضروريا، لأنه متى جاء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بالصلوة من قبل الله تعالى كان مع القيام، و أول صلاة صلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان مع

القيام، فهو كان يصلي قائما و يقول على ما نقل عنه، (صلوا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٦

كما رأيتوني أصلي) مضافا إلى دلالة بعض الآيات الشريفة على ذلك مثل قوله تعالى (الَّذِينَ «١» يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا) و دلالة بعض الروايات الواردة عنهم:

عليه، فاعتباره في الجملة في الصلاة مما لا إشكال فيه.

و ما ينبغي أن يتكلم فيه في هذا المقام هو أن من يراجع كلمات الفقهاء رضوان الله عليهم، يرى بأنهم يعدون القيام من الأركان، و مرادهم من الركن، على ما يظهر من كلام بعضهم، هو ما يوجب نقيصته عمدا كان أو سهوا بطلان الصلاة، و على ما يظهر من كلام بعضهم، هو ما توجب زيادته و نقيصته عن عمد كانت أو سهوا بطلان الصلاة.

فالتزامهم بأن القيام ركن، كما يظهر من عبارة الشيخ رحمه الله في المبسوط، و ابن حمزة رحمه الله في الوسيلة و غيرهما كالمحقق رحمه الله و غيره مع التزامهم بأن الركن ما يوجب نقصه عمدا و سهوا بطلان الصلاة، أو زيادته و نقصانه عمدا كان أو سهوا، و الحال أنه من المسلم عدم بطلان الصلاة بنقصه سهوا، لأنه لو نسي المكلف القراءة حتى دخل في الركوع فتصح صلاته و الحال أنه أخل بالقيام حال القراءة سهوا، فمن أجل هذا وقعوا في الاشكال في الجمع بين كون القيام ركنا الموجب نقصه عمدا و سهوا بطلان الصلاة كما عن بعض، و زيادته و نقصانه عمدا و سهوا يوجب بطلانها أيضا كما بعض آخر، و بين عدم بطلان الصلاة لو سها و ترك القراءة و دخل في الركوع ففات منه القيام حال القراءة، و مع ذلك لا يلتزمون ببطلان الصلاة بتركه سهوا في هذا المورد.

و لأجل هذا الاشكال تصدى بعضهم لبعض توجيهات حتى يرتفع هذا

(١) - سورة نساء آية ١٠٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٧

التهافت، و من جملتها هو أن يقال: بأن القيام الذي يكون ركنا في الصلاة هو القيام حال تكبيره الاحرام، و قيام المتصل بالركوع، فلو أخل المصلي بهما تبطل و إن كان إخلاله عن سهو.

نقول: اعلم مقدمة بأن الركن لغة عبارة عن قوائم أربع يقع عليها السقف بحيث لو لم يكن أحد منها لا يبقى السقف و على هذا نقول: بأن المناسب لهذه المعنى هو كون الركن في الصلاة، هو ما بعدهم تنعدم الصلاة، و بعبارة أخرى ما عليه اصطلاح بعض من القدماء من أن الركن هو ما يوجب نقصه عمدا و سهوا بطلان الصلاة، و أما زيادته تصير موجبا للاخلال بالصلاة فغير مناسب مع معناه اللغوي، لأن زيادة القوائم لا توجب انعدام البناء و السقف، و إن فرض كون زيادته موجبا لبطلانها فليس من باب كونه ركنا في المركب، بل يكون من باب أن في المركب اعتبر المعبر شرطا آخر و هو تقييد جزء الفلاني بعدم كونه متعددا و مكررا. «١»

إذا عرفت ذلك نقول: بأنه على ما يرى في كلماتهم يكون للقيام الصلواتي أفراد: القيام حال تكبيره الاحرام، و القيام حال القراءة و القيام حال القنوت، و القيام المتصل بالركوع، و القيام بعد الركوع قبل الهوى إلى السجود.

أما القيام حال التكبير فلا يتحقق له زيادة و نقيصه إلا بزيادة التكبير، أو

(١) - أقول: إن معنى الركن لغة ما أفاده مد ظله العالی، و لكن التعبير بالركن في الصلاة، و تسميته بعض الأجزاء ركنا ليس إلا من باب أنهم رضوان الله عليهم بعد المراجعة بالأدلة رأوا أن بعض ما يعتبر فيها يكون دخله بنحو يوجب الاخلال به زيادة و نقيصه عمدا و سهوا بطلان الصلاة، و بعضها ليس كذلك، فسموا الأول بالاركان، و على كل حال لا يهمننا البحث عن ذلك. (المقزر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٨

بنقيصتها و أمّا القيام حال القراءة فليس بركن مسلما و أمّا القيام حال القنوت فمستحب، و أمّا القيام بعد الركوع فليس بركن، فيبقى القيام المتصل بالركوع.

فنقول: إنّ ما يمكن ان يقال في وجه كونه ركنا امور:

الامر الأول: قوله عليه السّلام في بعض الروايات (لا صلاة لمن لم يقيم صلبه) بدعوى دلالة هذه الرواية على وجوب القيام، و عدم صلاة لمن لا يراعى القيام.

و فيه أمّا أولا فلا دلالة للرواية على وجوب القيام، لأنّ إقامة الصلب يمكن في الجلوس أيضا، لأنّ إقامة الصلب عبارة عن وضع أعلى البدن بحيث لا يحصل تقوس للبدن، و بعبارة اخرى استقامة فقار الظهر، و هو كما يمكن في القيام يمكن في الجلوس، فما وجه حملها على إقامة الصلب بالقيام، فهي لا تدلّ على اعتبار القيام.

و ثانيا لا يثبت بها وجوب القيام المتصل بالركوع فضلا عن ركنيته، بل غاية الأمر تدلّ الرواية على اعتبار قيام في الجملة في الصلاة، و هو غير ما نحن بصدد.

الامر الثاني: دعوى الاجماع على ركنية قيام المتصل بالركوع (و إثبات الاجماع مشكل، لعدم دعواه في خصوص القيام المتصل بالركوع، بل ظاهر كلامهم إمّا عدّ القيام من واجبات الصّلاة أو من أركانها لا خصوص القيام المتصل بالركوع، بل يظهر من المراسم أنّ وجوب أصل القيام ليس متفقا عليه، لأنّ الاستفادة من عبارته هو أنّ من أصحابنا من يقول بوجوبه و هو عندى أصحّ، فعلى كل حال إثبات ركنية القيام المتصل بالركوع، بل وجوبه بالاجماع مشكل).

الامر الثالث: أن يقال: إنّ إطلاق الركعة بالركعات ليس إلّا من باب كون الركوع فيها، فالركعة مرّة من الركوع فعلى هذا المراد من الركعة هو الركوع، فما ترى من التعبير مثلا (يقوم إلى الركعة الثالثة) أو (قام إلى الركعة) يكون المراد هو القيام

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٦٩

إلى الركوع فعلى هذا نقول: بأنّ القيام بحسب الاستفادة من مثل هذه الروايات واجب لأذن يركع، و بعبارة اخرى يجب القيام إلى الركوع، لأنّ المراد بالركعة هو الركوع هنا، فمن هنا نكشف أنّ الواجب هو القيام للركوع، و ليس معنى القيام للركوع إلّا وجوب قيام متصل بالركوع، و هذا معنى وجوب القيام المتصل بالركوع.

و فيه أمّا أولا- فلأنّ بعد فرض تسليم كون إطلاق الركعة بالركعة هو كون الركوع فيها، و لكن لا يثبت ذلك إلّا أنّ إطلاق الركعة بالركعة يكون بهذا الاعتبار، و لكن لا- يثبت به أنّ في كل مورد ورد حكم على الركعة ورد على الركوع فعلى هذا ليس المراد من (يقوم إلى الركعة) أو (قام إلى الركعة) القيام إلى الركوع، فلا يثبت بهذا البيان وجوب القيام المتصل بالركوع.

و أمّا ثانيا فغاية ما يستفاد من ذلك وجوب القيام للركوع، و هذا لا يثبت إلّا وجوبه مقدّمه للركوع، و كون القيام من محققات الركوع، لا- أنّه واجب مستقل بنفسه، مع أنّا قلنا في الوجه الأوّل بفساد أصل المطلب، و أنّ ظاهر (يقوم إلى الركعة) و غيره ليس القيام إلى الركوع حتّى يقال بدخل القيام في الركوع.

الامر الرابع: أن يقال بوجوبه و كونه ركنا لا أنّه واجب مستقل و ركن مستقل في قبال ساير واجبات الصّلاة و أركانها، بل من باب كون القيام المتصل بالركوع من مقومات الركوع المأذى هو ركن في الصّلاة، و من محققاته، بدعوى أنّ الركوع ممّا لا يتحقّق إلّا إذا كان عن قيام، و بعبارة اخرى يعتبر في الركوع تحقّقه عن القيام، و إلّا لم يمكن ركوعا.

و فيه أنّ دعوى اعتباره في الركوع فاسد، لأنّ وجه هذه الدعوى ليس إلّا أن يقال: إمّا بدخاله ذلك فيه في الصدق العرفي، بمعنى أنّ الركوع في نظر العرف لا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٠

يتحقق إلا إذا حصل عن قيام، وإما أن يقال: بدخله فيه شرعا، وكلاهما فاسد، لأننا نرى عدم تصرف من الشرع في الركوع، ونرى عدم توقف صدق العرفي عليه على ما إذا كان عن قيام، كما ترى في موارد إطلاقاته، فشيخ رّكع ليس إلا من كان في حال الركوع، ولا يعتبرون فيه ان يكون ركوعه عن قيام «١».

الامر الخامس:

إشارة

أصالة الركنية بمعنى أنه إذا شك في كون شيء من الأركان أولا، فالأصل يقتضى ركنيته، ولا بد لنا أولا من عطف عنان الكلام بنحو الاختصار إلى أصل هذه المسألة حتى يظهر حال المورد.

فنقول بعونه تعالى: بأنّ الشّرخ رحمه الله في الرسائل ذكر في الشّك في المكلف به تنبيهات، يكون أحدها هو أنّه إذا شك في ركنية شيء بمعنى دخلها في المأمور به في مطلق حال العمد والنسيان، وعدم ركنيته بمعنى عدم دخلها إلّا في حال العمد، فهل الأصل يقتضى ركنيته أو يقتضى عدمها، وبعبارة أخرى هل المورد يكون من صغريات الأقل والأكثر الارتباطى حتى نقول فيه: بالبراءة أو لا؟

وجه كون المورد مجرى البراءة، هو أنّ الضابط في إجراء البراءة، هو أن يكون لنا معلوم ومشكوك، وبعبارة أخرى وأوضح يكون أمر واحد انبساطيا، فعلم انبساطه على رأس تسعة أجزاء، ولا ندرى انبساطه على العاشر، فلنا معلوم ومشكوك، ففي هذا المورد قلنا بالبراءة بالنسبة إلى الزائد المشكوك انبساط الأمر عليه، وفي المقام يكون كذلك، لأنّ انبساط الأمر على التسعة وعلى العاشر في

(١) - أقول: وإن كان لا- يبعد دعوى أنّ الركوع الذي عبارة عن خضوع خاص لا- يتحقّق إلّا إذا كان عن قيام، وأما إذا صدر عن جلوس فلا يقال: إنّه أوجد الخضوع الخاص، ولكن مع ذلك لا تطمئن النفس بدخله فيه، فتأمل. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧١

خصوص حال العمد معلوم، ولكن انبساطه على العاشر في حال النسيان مشكوك، ففي الزائد المشكوك تجرى أصالة البراءة، فتكون النتيجة أنّ الأصل في ما شك في ركنية شيء وعدمها هو عدم الركنية.

[قال الشيخ رحمه الله بطلان العبادة بنقص الجزء سهوا]

ولكن الشّرخ رحمه الله قال في المقام: بطلان العبادة بنقص الجزء سهوا إلّا أن يقوم دليل خاصّ على الصحة، لأنّ ما كان جزء حال العمد يكون جزء حال الغافلة، فإذا انتفى انتفى المركب، أما عموم جزئيته لحال الغافلة، فلأنّ الغافلة لا يوجب تغيير المأمور به، فإن المخاطب بالصّلاة مع السورة إذا غفل عن السورة في الأثناء لا يتغير الأمر المتوجه إليه قبل طرؤ الغافلة، ولم يحدث من قبل الشارع أمر آخر حين غفلته لأنّه غافل، ويرى الناظر في كلمات من تأخر عن الشّرخ رحمه الله بأنّ غالبهم أجابوا عنه، و التزموا بكون المورد مورد البراءة كالأقل والأكثر الارتباطى.

ولكن لا يبعد تمامية كلام الشيخ رحمه الله، فنقول: بأنّ المفروض تعلق الأمر بالمركب الذي يكون جزء المنسى جزء له، ففي حال النسيان إن قيل بأنّ هذا الأمر يدعو إلى أجزاء المركب غير الجزء المنسى، فغير صحيح، لأنّ هذا الأمر على الفرض كان على المركب

الواجد لهذا الجزء المنسى، وإن قيل بأنّ امرأ آخر يكون في البين يدعو إلى المركب الفاقد لهذا الجزء المنسى، فهو أيضا غير صحيح لعدم وجود امر آخر في البين، فعلى هذا لا بدّ من الالتزام بعدم إجراء البراءة، لأنّه بعد فرض تعلق الأمر بالمركب الواجد لهذا الجزء، فلا بدّ إمّا من الالتزام بسقوط الأمر مع فرض نسيان الجزء، وعدم بقاء مطلوبيّة المكلف به من رأس، فهو ممّا لا يمكن الالتزام به، وإمّا من تعلق الأمر بالمركب بلا- جزء المنسى، فهذا أيضا غير صحيح لما قلنا من أنّ الأمر الأوّل لا يمكن أن يدعو إلى المركب الفاقد للجزء، لكونه داعيا على الفرض على

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٢

المركب الواجد للجزء، وأمّا امر آخر فلم يكن في البين حتّى يدعو إلى المركب الفاقد لهذا الجزء، وإمّا من الالتزام بعدم سقوط الأمر، وبقاء الطلب على المركب الّذى يكون المنسى جزء له، غاية الأمر حين النسيان لا يمكن فعليّة هذا الأمر وبعث المكلف و زجره، ولكن بعد النسيان يتوجه نحوه، ولا بدّ من إتيانه المركب مع الجزء المنسى، هذا وجه عدم كون المورد مورد إجراء البراءة. (١)

[في ذكر اشكال آخر من السيد ره]

وهنا إشكال آخر وهو أنّ المقام ليس كالأقل والأكثر، لأنّه في الأقل والأكثر تعلق الأمر، وانبساطه على تسعة أجزاء يكون مسلما، و انبساطه على الجزء العاشر مشكوكا، فحيث يكون في البين معلوم ومشكوك، فيكون المورد مورد البراءة بالنسبة إلى الجزء العاشر، و أمّا في المقام فتعلق الأمر و انبساطه على تمام العشرة

(١)- أقول: قلت بحضرته مد ظله العالی في مجلس البحث: بأنّ نقول: إنّ المطلوب حال النسيان ليس إلّا المركب الفاقد للجزء.

قولكم لا بد من وجود أمر على ساير الأجزاء- وهذا الأمر إمّا تقول بأنّه الأمر الّذى كان متوجها على المركب الواجد للجزء المنسى، فهو لم يكن على الفرض، لأنّه كان على المركب مع هذا الجزء، وعلى الفرض في حال النسيان لا- يمكن توجه هذا الأمر لكون المكلف ناسيا، وإمّا تقول: إنّ الباقي مأمورا به بأمر آخر، فعلى الفرض ليس أمرا آخر على المركب الفاقد لهذا الجزء- ليس بتمام، لأنّ نقول: بعد فرض كون الأمر انبساطيا فبسط إلى أجزاء المركب كما التزمتم في الأقل والأكثر، فنقول: بعد نسيان الجزء المركب لا يمكن انبساطه إلى الجزء المنسى، و توجهه به، لكون المكلف ناسيا، و أمّا انبساطه الى ساير الأجزاء فباق، لا إشكال فيه.

فالمانع من إجراء البراءة ليس إلّا أنّ توجيه التكليف بغير الجزء المنسى غير ممكن، فإذا فرض تصحيح ذلك كما نبين إنشاء الله، فلا مانع من إجراء البراءة من هذا الحيث، لما قلنا من أنّ الأمر الأوّل يدعو نحو ساير الأجزاء.

ولما قلت ذلك رفع اليد من هذا الاشكال، واستشكل مد ظله العالی على كون المورد مثل الأقل والأكثر في إجراء البراءة باشكال آخر، فقال: وهنا إشكال آخر ... (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٣

معلوم، لأنّه على الفرض تعلق الأمر بالسورة الّتى هي جزء العاشر معلوم، فكيف يكون مورد البراءة (قلت بحضرته مد ظله العالی: بأنّ شمول الأمر و انبساطه على السورة في حال العمد معلوم، و أمّا في حال النسيان مشكوك، فلنا معلوم ومشكوك فتجرى البراءة في المشكوك) فقال: بأنّ بقاء الأمر الأوّل بالنسبة إلى ساير الأجزاء موقوف على توجه التكليف بتسعة أجزاء بالناسى حين نسيانه الجزء العاشر، وهو غير معقول.

[في ذكر بعض الوجوه لتصحيح توجيه التكليف الى الناسي]

و لكن بعد ذلك اختار دامت بركاته توجيه التكليف بالناسي، و ذكر بعض توجيهات ذكر في مقام تصحيح توجيه التكليف بالناسي. منها أن يوجه تكليف بالتسعة بكل أفراد المكلفين، ثم توجه المولى تكليف آخر على الجزء العاشر بالعامد. منها أن يوجه تكليف بال عشرة بالعامدين، و توجه تكليف آخر بالتسعة بخصوص الناسين لجزء العاشر، غاية الأمر لا بعنوان الناسي حتى يقال: كيف يمكن الخطاب به بهذا العنوان، بل بعنوان ملازم، مثل أن يدرى المولى بأن كل الناسين لابسون لباس الأبيض فيقول: أيها اللابسون لباس الأبيض (أقيموا الصلاة المركبة عن تسعة أجزاء) و غير ذلك.

[في ذكر اشكال آخر]

ثم إنه مد ظله أورد إيرادا آخر، و هو منشأ الاشكال في نظره الشريف، فقال: بعد ما يكون على المفروض المأمور به للعامه عشرة أجزاء، فمن يشرع في الصلاه حيث يكون ملتفتا قبل طرؤ النسيان، فهو ينوي إتيان الصلاة المركبة من عشرة أجزاء، فإذا طراه النسيان في الأثناء و نسي السورة مثلا التي هي الجزء العاشر، فما هو محرکه هو الأمر بالعشرة، و ما نواها أيضا هو الصلاة المركبة من تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٤

عشرة أجزاء، فكيف يمكن بعث المكلف الناسي للسورة إلى الصلاة الفاقده للسورة، مع أنه بحسب نيته منبعث نحو الصلاة مع السورة و لا ينوي الصلاه بلا سورة أصلا، و بعد عدم انبعائه إلّا إلى الاتيان بالمركب الواجد لهذا الجزء المنسى وقت شروعه في الصلاة، فمع تخيله بأنه مأمور بهذا المركب الواجد لهذا الجزء المنسى، و عدم علمه بأمر آخر من قبل المولى على الفاقد لهذا الجزء، فلا يمكن و لا يعقل انبعائه نحو الأمر بالمركب الفاقد للجزء.

فإذا لا يمكن انبعائه نحوه لا يمكن و لا يعقل أمر المولى بما لا يمكن انبعاث المكلف نحوه، فعلى هذا لا يعقل في الفرض بقاء الأمر على المركب الفاقد للجزء، و بعد عدم إمكان أمر هكذا على الفاقد في مقام الثبوت، فلا بد للمولى إمّا من رفع اليد عن المأمور به المركب من أجزاء اخر و هذا الجزء المنسى رأسا، و إمّا من بقاء أمره على المركب الواجد لهذا الجزء، غاية الأمر حال نسيان الجزء لم يكن الأمر بالنسبة إليه فعليا، و لكن بعد رفع النسيان يجب الاتيان بالمركب مع هذا الجزء.

فمع عدم إمكان أمر على الفاقد للجزء لا يعقل إجراء البراءة في المقام، لأنّ نفس البراءة غير قابله لاثبات التكليف على غير فرد المشكوك جزئيته في حال النسيان، لأنّ البراءة ترفع التكليف و لا تثبته، و بقاء الأمر على ساير الأجزاء متفرع على معقولية توجه الأمر إلى المركب الفاقد للجزء بالمكلف، و هو غير معقول لعدم إمكان انبعاث المكلف نحوه، فظهر لك أنّ الحق ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله في هذا المقام.

(نعم، يمكن للشارع أن يكتفى في مقام الامتثال بباقي الأجزاء، و يقبل المركب الفاقد للجزء المنسى، و يحكم بعدم وجوب الاعداد و القضاء بعد التذكر، كما أثبت ذلك في الصلاة حيث قال عليه السلام (لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة) و لا يحتاج إلى أن

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٥

يقال: بأنه جعل الفاقد بدل الواجد كما يظهر من كلام الشيخ رحمه الله، بل ما هو المأمور به حال النسيان، هو ما بقى من الأجزاء و الشرائط، لكون لسان (لا تعاد) الشرح و الحكومه) «١».

[في ان مع الشك في الركنية و عدمها الاصل الركنية]

إذا عرفت أن مع الشك في الركنية وعدمها يكون الأصل الركنية، فنقول ما نحن فيه أعنى: في القيام: بأن وجوب القيام و كونه من أفعال الصلوة في الجملة ممّا لا- إشكال فيه، و هذا يظهر من بعض الآيات الكريمة و الاحاديث الشريفة، و ما هو المركز عند المسلمين، و أمّا كونه ركنا بالمعنى التى قلنا- أعنى: كون نقصه عمدا و سهوا موجب لبطلان الصلوة، كما هو المناسب لمعنى الركن و قدمنا بيانه- فنقول: أمّا القيام حال القراءة واجب لمن تمكن من القيام و ليس بركن، و أمّا القيام بعد الركوع

(١)- أقول: و لكن الحق هو إجراء البراءة في المقام و كون المورد من صغريات الأقل و الأكثر الارتباطى، لأن الاشكال إن كان من ناحية انبعاث المكلف و أنه مع انبعاثه إلى المركب الواحد، كيف ينبعث نحو المركب الفاقد للجزء، فنقول: بعد كون الأمر و البعث إلى الطبيعة، غاية الأمر كل مكلف يأتي بكل فرد من الطبيعة الذى هو مصداقه، فكما أن المسافر يصلّى ركعتين، و الحاضر أربع ركعات، كذلك الناسى يأتي بتسعة أجزاء في مقام امتثال الطبيعة بعشرة أجزاء، فهما لا يقصدان إلّا امتثال الأمر المتعلق بالطبيعة، و لو فرض أن أحدا قصد فردا خاصا منها من باب تخيل كونه مورده، و لكن أتى بالفرد الآخر في مقام الامتثال، و الحال أن في الواقع كان ما أتى هو الواجب عليه بعنوان امتثال الطبيعة، فقد امتثل الأمر بالطبيعة، غاية الأمر يكون الخطأ في التطبيق، و صرف قصد إتيان الفرد المكلف به الذاكر مع إتيانه بالفرد المكلف به الناسى، لا يوجب فساد عمله كما ترى أن الشخص لو تخيل حين الشروع إلى الصلوة الاتيان بصلوة القائم، و فى الأثناء طرأ له العجز عن القيام فجلس، و تمّ صلاته جالسا، فهل يقال: ببطلان صلاته لأجل أنه قصد حين الشروع الصلوة القائم، فهكذا فى ما نحن فيه، فظهر لك أن الأصل فى الشك فى الركنية يكون عدمها. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٦

فهو أيضا واجب، كما يظهر من بعض الأخبار (ثم قم منتصبا) و لكنه ليس بركن، و أمّا القيام حال القنوت فهو ليس بواجب، و أمّا القيام حال التكبير فهو واجب، و النزاع فى أنه ركن أو شرط لركن، و هو تكبير الاحرام، فلا ثمره فيه.

الجهة الثانية: فى ما قيل باعتباره فى القيام، و هى امور:

الأمر الأول: الاستقلال

إشارة

و المشهور اعتباره و يدلّ عليه روايتان:

[فى ذكر روايتين لكون الاستقلال شرطا وضعيا]

الرواية الاولى: ما رواها عبد الله بن بكير (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلوة قاعدا أو متوكيا على عصاء أو حائط، فقال: لا ما شأن أبيك و شأن هذا ما بلغ أبوك هذا بعد). «١»

و لو كنّا نحن و ما ذكر من هذه الرواية كان المناسب الجواب بأنه يجوز أو لا يجوز، لا أن يقال (لا، ما شأن أبيك الخ) و هل يستفاد منها كون الاستقلال معتبرا فى القيام، أو أنه واجب مستقل فى عرض القيام؟

اعلم أن ما تدلّ عليه الرواية ليس إلّا اعتبار الاستقلال، و أمّا كونه شرطا للقيام فلا دلالة لها على ذلك، بل لا يبعد دعوى ظهورها على اعتباره فى الصلوة لا- فى القيام، لأنّه يقول (عن الصلوة قاعدا أو متوكيا الخ) و أمّا اعتبار الاستقلال فى غير حال القيام و عدمه،

فالمستفاد من الرواية هو خصوص حال القيام لا حال القعود، لأنه يسأل عن جواز الصلاة قاعداً أو متوكياً على عصاء.
الرواية الثانية: ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: لا تمسك

(١) - الرواية ٢٠ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٧

بخمرك و أنت تصلّي، و لا تستند إلى جدار و أنت تصلّي إلّا أن تكون مريضاً). «١»

تدلّ على عدم جواز الاستناد بالغير من جدار و غيره حال الصلاة و اعتبار الاستقلال حال الصلاة.

و المراد من حرمة شيء في شيء هو الارشاد إلى منعه فيه، و لازمه فساد الصلاة، و بعبارة اخرى تكون الحرمة هي الحرمة الوضعية، فمع عدم الاستقلال و الاستناد بالغير تفسد الصلاة، و هذا غير التمسك للفساد بأن النهي في العبادة يقتضي الفساد.
و الظاهر من الرواية اعتبار الاستقلال في الصلاة في قبال القيام، لا أنه شرط في القيام، بل الظاهر منها اعتبار الاستقلال في مطلق أفعال الصلاة، فلا يجوز في حال الركوع أو الجلوس أو السجود أيضاً الاتكاء و الاستناد إلى الغير، بل يعتبر فيها الاستقلال.

[في ذكر الروايات الدالة على عدم اعتبار الاستقلال]

هذا ما استفاد من هاتين الروايتين، و في قبالهما بعض الروايات يمكن أن يقال: بدلالته على عدم اعتبار الاستقلال:

الرواية الاولى: ما رواها علي بن جعفر (أنه سئل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل هل يصلح له أن يستند إلى حائط المسجد و هو يصلّي، أو يضع يده على الحائط و هو قائم من غير مرض و لا علة؟ فقال: لا بأس، و عن الرجل يكون في صلاة فريضة فيقوم في الركعتين الأولى هل يصلح له أن يتناول جانب المسجد

(١) - الرواية ٢ من الباب ١٠ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٨

فينهض يستعين به على القيام من غير ضعف و لا علة؟ فقال: لا بأس به). «١»

استدل بها على عدم وجوب الاستقلال تمسكاً بالفقرة الاولى منها، و لكن لا يبعد كون الفقرة الاولى متعرضة لخصوص النافلة و جواز الاستناد فيها بحائط و غيره بقريئة الفقرة الثانية المصرحة فيها بالسؤال عن خصوص الفريضة بقوله (و عن الرجل يكون في صلاة فريضة) فلهذا يستشعر منها أن قول السائل في الفقرة الاولى (عن الرجل هل يصلح له ان يستند إلى حائط المسجد و هو يصلّي) هو النافلة و أما الفقرة الثانية متعرضة لحكم جواز الاستناد في حال النهوض إلى القيام لا حال فعل من أفعال الصلاة من قيام و غيره.
الرواية الثانية: ما رواها سعيد بن يسار (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التكاء في الصلاة على الحائط يمينا و شمالا، فقال: لا بأس). «٢»

تدلّ بظاهرها على جواز الاستناد و عدم اعتبار الاستقلال في الصلاة.

الرواية الثالثة: ما رواها عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سألت عن الرجل يصلّي متوكياً على عصاء أو على حائط، قال: لا بأس بالتوكي على عصاء و الاتكاء على الحائط). «٣»

تدلّ على عدم اعتبار الاستقلال بظاهرها في الصلاة و إطلاقها يقتضي الجواز في النافلة و الفريضة.

(١) - الرواية ١ من الباب ١٠ من ابواب القيام من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ١٠ من ابواب القيام من الوسائل.

(٣)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٧٩

إذا عرفت أنّ في المقام روايات ظاهر بعضها يكون مخالفا مع ظاهر بعض الآخر، فإن كنا نحن و خبرين الدالين على اعتبار الاستقلال، و رواية على بن جعفر فقط، يمكن أن يقال: بأنّ رواية على بن جعفر محتملة لكونها واردة في النافلة بقرينه ما قدمنا (كما أنّه إن كان دليل المنع خصوص أحد روايتين الدالّتين على المنع، و هو رواية ابن بكير يمكن أن يقال: بان الجواب حيث يكون غير موافق للسؤال، فلعله كان السؤال، بنحو لو بلغ بيدنا لا نستظهر منها المنع).

و على كل حال تارة يقال في مقام رفع التعارض: بحمل خبرين الدالّين على اعتبار الاستقلال و عدم جواز الاستناد، على كراهة الاستناد بقرينته الروايات الثلاثة الدالّة على الجواز، و هذا النحو من الجمع و إن فرض كونه جمعا عرفيا في غير المقام، و لكن في المقام مشكل، لاشتهار المنع عن الاستناد و لزوم الاستقلال بين الاصحاب.

و تارة يقال في مقام الجمع: بأنّه بعد كون روايات المجوزة دالّة بإطلاقها على جواز الاستناد في النافلة و الفريضة، و كون خبرين الدالّين على المنع دالين على المنع بإطلاقهما في الفريضة و النافلة، فيقال: بأنّ شمول الخبرين المانعين للفريضة أظهر كما أنّ شمول روايات المجوزة للنافلة أظهر، فيحمل ظاهر كل منهما على الاظهر، فتكون النتيجة جواز الاستناد في النافلة و عدمه في الفريضة.

[الحق اعتبار الاستقلال]

و لكن العمدة في المقام هو ما قلنا من أنّه بعد كون الشهرة الفتوائية على المنع و المشهور مع أنّهم راوا أخبار المجوزة لم بها، و لا يرى قائل بالجواز إلّا ابو الصلاح رحمه الله، و يظهر من المحقق رحمه الله في الشرائع إمّا تردد له أو كون نظره إلى الجواز، فتكون روايات المجوزة معرضا عنها فعلى هذا لا يمكن الأخذ بها، فالحق

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٠

اعتبار الاستقلال.

و أعلم أنّه كما قلنا المستفاد من رواية عبد الله بن سنان هو اعتبار الاستقلال في الصّلاة، فيعتبر ذلك في جميع أفعال الصّلاة حال القيام و الركوع، و بعد الركوع، و الجلوس، و السجود، و التشهد، و السلام، و لا يستفاد من الروايتين كون الاستقلال معتبرا في القيام، و بعبارة اخرى لا دليل على كونه من شرائط القيام، هذا حال الاستقلال.

و أمّا ما قيل في وجه اعتبار الاستقلال و دخله في القيام: بأنّ القيام عرفا لا يتحقق إلّا بالاستقلال فواضح الفساد، لأنّ حقيقة القيام غير متقوم به عند العرف، و لذا من يتكى على العصا يعدّ قائما.

الأمر الثاني: مما قيل باعتباره في القيام الاستقرار.

[في ذكر اقسام الاستقرار]

اعلم أنّ الاستقرار تارة يطلق و يراد به ما يقابل المشى و الحركة من أين، إلى أين و تارة يطلق و يراد منه الاستقرار المقابل للترنزل، فالمستقر من لا- يحرك بدنه في مقابل المترنزل مثل الشخص المرتعش، ففي هذا الاطلاق من الاستقرار يقابله الترنزل مع كون الشخص في مكان واحد، غير خارج من أين إلى أين.

أمّا الاستقرار في مقابل المشى و الحركة من أين إلى أين فتارة يقع الكلام في حركة الشخص أصالة بمعنى أنّه يمشى بنفسه، فاعتباره

فى القيام الصلاة غير بعيد، لا- من باب أن القيام لا يصدق مع المشى، لفساد ذلك لأنه يصدق على من يمشى قائما بأنه قائم فى مقابل من يحرك جالسا، بل من باب ان المغروس و المرتكز عند المسلمين هو اعتبار الاستقرار بهذه المعنى فى القيام فى الصلاة و عدم معهودية الصلاة بهذا النحو عند المشرعة.

و تارة يقع الكلام فى الحركة التبعية، مثل حركة الشخص بتبع السفينة أو المحل

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨١

أو غيرها، فهو فى هذه الحركة لا يحرك بنفسه و بالأصالة، بل يحرك بتبع السفينة أو المحل.

قد يقال فى وجه عدم اشتراط هذه المعنى من الاستقرار فى القيام فى الصلاة:

بأن بعض الروايات الواردة فى السفينة و الصلاة فيها يدل على عدم اعتبار الاستقرار المقابل لحركة التبعية، و يدور لزوم الاستقرار و عدمه مدار ما يستفاد من هذه الأخبار جوازا و منعا، و تفصيلا بين الاضطرار و الاختيار، فإن قلنا بالجواز كما لا يبعد نقول هنا بالجواز، و لكن حيث إن القريب بالنظر كون النظر فى الروايات الى بعض سفن الصغار المتداولة فى المياه و الأنهار الصغيرة من قبيل الفرات و الدجلة، فلا يشمل لما نحن فيه، فلا ملازمة بين الجواز فى مورد الاخبار و بين أن يقال بالجواز فى ما نحن فيه لأن فيما نحن بصدده لا يكون المانع المتوهم إنما المشى بالتبع، لا أن يكون الشخص متزلزلا كما ترى فى السفن الكبيرة أو الطائرات و السيارات المتداولة فعلا، فمورد الرواية الواردة فى الصلاة فى السفينة غير ما نحن فيه. «١»

(و قد يتمسك برواية واردة فى الإقامة، و هى الرواية ١٢ من الباب ١٣ من

(١)- أقول: و لكن لو كان الحاصل من هذه الروايات هو جواز الصلاة فيها، فنقول: أمّا أولا فحمل هذه الأخبار على خصوص السفن الصغيرة كالبلم يكون بلا دليل، لأن الظاهر منها الاطلاق، و لم يكن المتعارف فى زمان صدور الروايات خصوص السفن الصغيرة، بل كانت سفائن كبار، لتعارف السفر فى البحر فى الازمنة السالفة إلى حين صدور الروايات، و أمّا ثانيا فلو جازت الصلاة و يتحقق القيام المعبر فيها فى السفن الصغيرة مع كون حركتها أكثر، ففى السفن الكبار و الطائرات و السيارات بطريق أولى، لأنه يستفاد منها عدم اعتبار الاستقرار بهذه المعنى فى القيام، فتأمل. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٢

أبواب الأذان و الإقامة من الوسائل) الدالة على اعتبار التمكن فى الإقامة، كما يعتبر التمكن حال الصلاة.

و استشكل فيها بأنه بعد عدم اعتبار ذلك فى الإقامة يوهن ظهورها فى اعتبار التمكن فى الصلاة، و اجيب بأن عدم اعتبار التمكن فى الإقامة ثبت من الخارج، و إلّا قلنا فيها أيضا، فتأمل.

و استدلل بخصوص رواية هارون بن حمزة الغنوى، بدعوى دلالتها على جواز الصلاة لأنه عليه السلام (قال: ان كانت محملة ثقيلة إذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائما، و ان كانت خفيفة تكفأ فصل قاعدا) «١» و استشكل فيها فراجع.

إذا عرفت ذلك كله نقول: بأن الحق عدم اعتبار هذه المعنى من الاستقرار فى القيام، فلا يضرب حركة الشخص تبعا لأنه بعد عدم دلالة دليل على اعتباره فنشك فى أنه هل يكون شرطا فى القيام أولا، فيكون المرجع هو أصالة البراءة، لأنه يكون ما نحن فيه على هذا من صغريات الشك فى الأقل و الأكثر الارتباطى، و حيث إننا قلنا بأن الأصل فى الأقل و الأكثر الارتباطى، هو البراءة، فكذلك نقول فى المقام، لكونه من صغرياته.

و أمّا الكلام فى الاستقرار فى قبال التزلزل فاعتباره غير بعيد، لأن المغروس من القيام المعبر فى الصلاة هو هذا، فما هو المرتكز عند المشرعة هو الاستقرار بهذه المعنى فى القيام فى الصلاة، و يكون بحيث يعدّ التزلزل حال قيام الصلاة أمرا منكرا، فافهم.

(١)- الرواية ٢ من الباب ١٤ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٣

الجهة الثالثة:

إشارة

إذا لم يتمكن المكلف من القيام في الصلاة و عجز عن ذلك صلى قاعدا، و إذا عجز عن ذلك صلى على جنبه الأيمن، و إن عجز عن ذلك صلى على جنبه الأيسر، و إن عجز عن ذلك صلى مستلقيا.

ولا بد من ذكر الآيات و الأخبار الواردة في الباب حتى يظهر حقيقة الحال، فنقول بعونه تعالى: أما الآيات فقوله تعالى الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴿١﴾ و قوله تعالى فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴿٢﴾ و ما استفاد من الآيتين هو القيام و القعود و على الجنب.

[في ذكر الروايات في الباب]

أما الروايات فمختلفة: بعضها يدل على كون الواجب أولا القيام، ثم إن عجز عنه القعود، ثم إن عجز عنه الصلاة على الجنب، و بعضها يدل على القيام، ثم القعود ثم الاستلقاء، و بعضها يدل على أن مع العجز عن القيام يقعد، و إن لم يتمكن فعلى جنبه الأيمن، و إن لم يتمكن فعلى جنبه الأيسر، و بعضها يدل على أن مع العجز عن القيام يكون تكليفه القعود، فإن لم يتمكن منه فعلى جنبه الأيمن، و إن لم يتمكن منه فعلى جنبه الأيسر، و إن لم يتمكن منه يصلى مستلقيا.

أما ما يدل على أن مع العجز عن القيام يقعد، و إن عجز عنه فيصل على الجنب، فهو روايات: الرواية الاولى: ما رواها أبو حمزة عن أبي جعفر عليه السلام (في قول الله عز و جل «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ» قال: الصحيح يصلى قائما، و قعودا، و المريض يصلى جالسا، و (على جُنُوبِهِمْ) الذي يكون أضعف من المريض الذي

(١)- سورة آل عمران، الآية ١٩١.

(٢)- سورة النساء، الآية ١٠٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٤

يصلى جالسا). «١»

و الراوى عن أبي حمزة الثمالى يكون في هذه الرواية ابن محبوب، و هو بحسب الطبقة لا يمكن أن يروى عن أبي حمزة إلا أن تكون روايته عنه بنحو الوجادة، و على كل حال مفاد الرواية مفاد الآيتين، و تدل على أن بعد العجز عن القيام تصل النوبة بالجلوس، و بعد العجز عنه تصل النوبة بالجنب، و لا تعرض فيها للجنب الأيمن، او الأيسر، ثم الاستلقاء، كما لا تعرض في الآيتين المتقدمتين لهذا الحث.

و يكون مثل الآيتين و هذه الرواية الروايتان المنقولتان في طرق العامة:

الاولى ما رواها عمر بن حصين عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، الثانية ما روى عن امير المؤمنين عليه السلام.

الرواية الثانية: ما رواها سماعة (قال: سألته عن المريض لا يستطيع الجلوس قال فليصل و هو مضطجع، و ليضع على جبهة شيئا إذا سجد فإنه يجزى عنه، و لم يكلف الله ما لا طاقة له به) «٢» بناء على كون المراد من الاضطجاع خصوص النيام على الجنب لا مطلق النيام.

الرواية الثالثة: ما رواها علي بن الحسين المرتضى في رسالته المحكم و المتشابه نقلًا من تفسير النعماني (عن علي عليه السلام (في حديث) قال: و أما الرخصة التي هي الاطلاق بعد النهي، فمنه قوله تعالى **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ** فالفريضة منه أن يصلّي الرجل صلاة الفريضة على الأرض بركوع و سجود تام، ثم رخص للخائف فقال سبحانه: **فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا**

(١) الرواية ١ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٥

و مثله قوله عز و جل **فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ فِيهَا مَا وَقَعْتُمْ وَأَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ** و معنى الآية أن الصحيح يصلّي قائما، و المريض يصلّي قاعدا، و من لم يقدر أن يصلّي قاعدا صلّي مضطجعا و يؤمى بايماء فهذه رخصة جاءت بعد العزيمة). «١»

بناء على كون المراد بالاضطجاع أن يصلّي على الجنب (كما لا يبعد كون المراد في الرواية هذا و أن لم نقل بكون الاضطجاع النيام، على خصوص الجنب لا مطلق النيام لأن الظاهر من قوله تعالى (وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ) هو الصّلاة على الجنب، و قوله عليه السلام (و من لم يقدر أن يصلّي قاعدا صلّي مضطجعا) يكون في مقام بيان المراد من قوله تعالى (وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ) فقوله عليه السلام (صلّي مضطجعا) أى صلّي على جنبه.

فإن كنا نحن و هذه الروايات لا دلالة لها إلّا على كون الواجب أوّل القيام، و القعود، ثم الجنب.

[في ذكر الروايات الدالة على الترتيب]

إشارة

و أما بعض ما يدلّ على كون الفرض أوّل القيام، ثم القعود، ثم الاستلقاء:

فالاولى: ما رواها عبد السلام بن صالح الهروي عن الرضا عليه السلام عن آبائه:

(قال: قال رسول الله صلّي الله عليه و آله و سلّم: إن لم يستطع الرجل أن يصلّي قائما فليصلّ جالسا، فإن لم يستطع جالسا فليصلّ مستلقيا ناصبا رجليه بحيال القبلة يؤمى ايماء. «٢»)

الثانية: الرواية ١٣ من الباب المذكور و هي رواية محمد بن ابراهيم عمن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام إلّا أنّه قال يصلّي المريض قاعدا فإن لم يقدر صلّي مستلقيا «فارجع الكافي فيه الرواية».

و ترى أنّ الروايتين تدلّان على ان الوظيفة لمن لم يتمكن من الجلوس، هو

(١) - الرواية ٢٢ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

(٢) - الرواية ١٨ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٦

الاستلقاء، فهما بظاهرهما معارضان مع الطائفة الاولى الدالة على كون الوظيفة لمن لا يتمكن من الجلوس الصلاة على الجنب.

و أمّا ما يدلّ على كون التكليف مع العجز عن الجلوس الصّلاة على الجنب الأيمن، وإن لم يتمكن فعلى جنبه الأيسر، فهي ما رواها عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام (قال المريض إذا لم يقدر أن يصلّي قاعدا كيف قدر صلّي إمّا أن يوجه فيومي إيماء أو قال يوجه كما يوجه الرجل في لحدّه، و ينام على جانبه الأيمن، ثم يؤمى بالصّلاة، فإنّ لم يقدر أن ينام على جنبه الأيمن فكيف ما قدر، فإنّه له جائز، و ليستقبل بوجهه القبلة، ثم يؤمى بالصّلاة إيماء). (١)

بناء على كون المراد من قوله عليه السّلام (فإنّ لم يقدر أن ينام على جنبه الأيمن فكيف ما قدر فإنه له جائز، (و ليستقبل بوجهه القبلة) هو الصّلاة على جنب الأيسر بقرينه قوله (و ليستقبل بوجهه القبلة) لأنّه بعد عدم التمكن من الصّلاة على الجنب الأيمن أمر بأن يصلّي كيف ما قدر و ليستقبل بوجهه القبلة و في هذه الصورة لا يمكن استقبال الجانب نحو القبلة، مع فرض عدم تمكنه من الصّلاة على الجنب الأيمن إلّا بأن يصلّي على جنبه الأيسر و يستقبل بهذا النحو بوجهه القبلة، لأنّه لا يمكن في صورة الاستلقاء استقبال الجانب أي الجنب نحو القبلة، فهذا شاهد على عدم كون المراد الاستلقاء، بل يكون المراد الصّلاة على الجنب الأيسر. و اعلم أنّ متن الرواية يكون مشوشاً، لأنّ صدر الرواية المريض (إذا لم يقدر أن يصلّي قاعدا كيف قدر صلّي إمّا أن يوجه) مناسب مع ذكر شق آخر في الرواية لأنّ قوله (إمّا أن يوجه) يناسب أن يقول بعد ذكر هذا الشق شقاً آخرًا و إلّا لا معنى

(١) - الرواية ١٠ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٧

لذكر (إمّا) و يحتمل أنّ عمار حيث كان فارسياً بدّل الفاظ الامام عليه السّلام في مقام النقل بألفاظ آخر و في غير محلها، و لهذا صار المتن مضطرباً، و على كل حال يحتمل في الرواية هذا الاحتمال.

[في ان مرسله الصدوق جامعا لكل الاحكام]

و أمّا ما يدلّ على أن من لم يتمكن من القيام صلّي قاعدا، و ان عجز عن ذلك صلّي على جنبه الأيمن، و إن عجز فعلى الجنب الأيسر، و إن عجز عن ذلك صلّي مستلقيا فهي مرسله الصدوق رحمه الله (قال: و قال رسول الله صلّي الله عليه و آله و سلّم المريض يصلّي قائما فإن لم يستطع صلّي جالسا، فإن لم يستطع صلّي على جنبه الأيمن، فإن لم يستطع صلّي على جنبه الأيسر، فإن لم يستطع استلقى و أوماً إيماء و جعل وجهه نحو القبلة، و جعل سجوده أخفض من ركوعه). (١)

هذا كله طوائف من الروايات، و قد عرفت أنّ الطائفة الاولى تدلّ على أنّ مع العجز عن القيام يكون الجلوس مقدما، ثم بعده الصّلاة على الجنب، و أنّ الطائفة الثانية تدلّ على أنّ المقدم بعد العجز عن القيام هو الجلوس، ثم الاستلقاء. فهذه الطائفة معارضة مع طوائف اخر لأنّ كل الطوائف غيرها متفقون على تقدم الجنب على الاستلقاء، و أنّ الطائفة الثالثة تدلّ على أنّ المقدم بعد الجلوس هو الصّلاة على الجنب الأيمن، ثم الأيسر، و ساكتة عن الاستلقاء، فهذه الطائفة تعارض مع الطائفة الاولى، لأنّ ظاهر الاولى هو الصّلاة على الجنب بعد العجز عن الجلوس، و إطلاقها يقتضى جواز الصّلاة على الجنب الأيمن و الأيسر عرضاً، و مقتضى مفاد الثالثة الترتيب بين الجنب الأيمن و الأيسر، و لكن يرفع التعارض بينهما بحمل المطلق

(١) الرواية ١٥ من الباب ١ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٨

على المقيد بأن يقال: بعد العجز عن الجلوس يصلّي على الجنب الأيمن، ثم الأيسر، فتقيد الاولى بالثالثة. و بعبارة اخرى يقيد الجنب الدالّ على جواز الصّلاة على مطلق الجنب بخصوص الجنب الأيمن و أنّ الطائفة الرابعة تدلّ على أنّ مع

العجز عن القيام يصلى جالسا، ثم بعده على الجنب الأيمن، ثم بعده الأيسر، ثم الاستلقاء، فهذه الطائفة تعارض مع الاولى فقط من باب تقيد الجنب بجنب الأيمن، ثم بعده الأيسر، ويرفع التعارض بينهما بحمل مطلق الجنب على خصوص الجنب الأيمن، ولا تعارض بينها وبين الثالثة لأن الثالثة ساكنة عن الصلاة مستقيا بعد العجز عن الصلاة على أحد الجنين، وهذه الطائفة متعرضة لها. نعم، كما قلنا هذه الطائفة معارضة مع الطائفة الثانية، لأن هذه الطائفة جعلت الصلاة مستقيا في طول الجنين، والطائفة الثانية جعلته في طول الجلوس، و ظاهرها تقديم الاستلقاء على الجنين.

إذا عرفت ذلك كله يظهر لك أن مقتضى الطائفة الثانية تقديم الصلاة مستقيا بعد الصلاة جالسا، ومقتضى سائر الطوائف تقديم الصلاة على الجنب بعد الجلوس، غاية الأمر في بعضها التصريح بكون الاستلقاء في طول الجنب، وفي بعضها التصريح بكونه في طول الجنب الأيمن والأيسر، وحيث أن المشهور هو تقديم الصلاة على الجنب الأيمن والأيسر على الاستلقاء، فمرسلة الصدوق الدالة على ذلك، وإن كانت في حد ذاتها لارسالها ضعيفة السند، لكنها منجبرة بعمل الاصحاح للشهرة الفتوائية على طبقها، فلا بد في مقام التعارض من الأخذ بهذه الطائفة وعدم الأخذ بما دل على تقديم الصلاة مستقيا بعد الجلوس، فافهم.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة والنشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٥، ص: ٨٩

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٨٩

الجهة الرابعة:

إشارة

هل عين حدّ خاص للعجز أم لا؟ وبعبارة اخرى بعد كون التكليف على من لم يقدر من القيام، الجلوس هل عين ميزان خاص لعدم القدرة عليه من قبل الشارع أم لا؟

اعلم أن مقتضى بعض الروايات الواردة في الباب ايكال العجز إلى الشخص، وعدم تعيين ميزان له، كما يظهر ذلك من الرواية ١ من الباب ٦ من أبواب القيام من الوسائل، و ٢ من الباب المذكور المستفاد منهما أن الانسان على نفسه بصيرة.

فمقتضى ذلك تبديل تكليف المكلف من القيام إلى القعود إذا رأى نفسه عاجزا عن القيام لإيكال العجز إليه.

ولكن قد يتوهم أن ما رواها سليمان بن حفص المروزي (قال: قال الفقيه عليه السلام المريض إنما يصلى قاعدا إذا صار أن يمشى بالحال التي لا يقدر فيها على المشى مقدار صلاته إلى أن يفرغ قائما) «١» تدلّ على خلاف ذلك، وأن للعجز عن القيام وتبديل الوظيفة منه إلى الجلوس جعل حدا، وهو أن المكلف إذا رأى عدم قدرته على المشى بمقدار الصلاة، لا يجب عليه القيام ويكون تكليفه الجلوس، وإن كان قادرا على ذلك يجب عليه القيام.

[في ذكر الاحتمالات في الباب]

إشارة

و لكن لا مجال لهذا التوهم، و لا ظهور للرواية في ذلك، فنقول توضيحا للمطلب: بأن في هذه الرواية احتمالات:

الاحتمال الأول:

أن يقال: بأن من يقدر على القيام يقدر على المشى بمقدار الصّلاة، و بعبارة اخرى يكون التمكن من القيام متلازما مع التمكن من المشى بقدر

(١)- الرواية ٤ من الباب ٦ من ابواب القيام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٠

الصّلاة، و هكذا العجز عنه، ملازم مع العجز عنه فيكون التعبير في مقام العجز عن القيام بالعجز عن المشى بمقدار الصّلاة، و يكون التكليف الجلوس في هذا الفرض من باب التعبير باللازم.

و فيه أما أولا فالملازمة ممنوعة إذ لا تلازم بين العجز عن القيام و بين العجز عن المشى، إذ ربما يكون الشخص عاجزا عن القيام غير عاجز عن المشى و بالعكس، فلا تلازم بينهما حتى يقال: بأن المذكور في الرواية أحد المتلازمين و أما ثانيا لو فرض كون تلازم بينهما و لكن مع ذلك رفع اليد عن بيان نفس الشيء و ذكر لازمه خلاف الظاهر، لعدم تعارف البيان بهذا النحو.

[في ذكر الاحتمال الثاني و الثالث]

الاحتمال الثاني: أن يقال: بأنه و إن لم يكن بينهما تلازم دائما و لكن حيث يكون التلازم بينهما غالبا إذ من يعجز عن القيام يعجز عن المشى بمقدار الصّلاة غالبا و بالعكس، فعلى هذا لا يرد الاشكال الأول الذي أوردنا على الاحتمال الأول إذ لا يدعى في هذا الاحتمال الملازمة الدائمة بينهما، و يوجد في التحديدات العرفية نظير هذا التحديد. و فيه أنه يرد على هذا الاحتمال الثاني على الاحتمال الأول مع إمكان إنكار الملازمة الغالبية بينهما أيضا.

الاحتمال الثالث: أن يقال: بأن النظر في الرواية على التوسعة و التسهيل، فيكون المراد من الرواية أن من يتمكن من القيام فعلا، و لكن يكون مريضا يتمكن بالتمكن العقلي من القيام في أول الصّلاة جعل الشارع تسهيلا له، و هو أن يكون مشقة المشى بقدر الصّلاة أكثر من القيام حال الصّلاة، فتدل الرواية على كفاية العجز عن المشى بقدر الصّلاة لجواز الصّلاة جالسا و إن كان قادرا على القيام.

و فيه أنه من الواضح أن مع عدم العجز عن القيام لا بدّ من الصّلاة قائما، و لا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩١

تصل النوبة بالصّلاة جالسا، كما ينادى بذلك صريح الروايات الواردة في الباب، و يبعد جميع الاحتمالات هو أن لازم جعل الحد لوجوب الصّلاة جالسا، و هو العجز عن المشى بمقدار الصّلاة، هو أن المريض إذا شك في أنه هل يتمكن من القيام أم لا أن يمشى أولا بقدر الصّلاة حتى يعلم بتمكنه من القيام إن تمكن من المشى بقدر الصّلاة، أو يعلم بعجزه عن الصّلاة قائما إن لم يتمكن من المشى بقدر الصّلاة، و الالتزام بذلك بعيد في الغاية.

و لا تقل: بأن الشخص غالبا يدرى تمكنه و عدم تمكنه من المشى بمقدار الصّلاة.

إذ نقول: أما أولا ليس الأمر كذلك، بل غالبا لا يدر الشخص، و أما ثانيا بأنه لو يعلم ذلك غالبا يعلم غالبا قدرته عن القيام و عجزه في حال المرض، فلا حاجة لجعل هذا الحد له كي يعرف به مرتبة عجزه و عدمه، فعلى هذا يكون كل هذه الاحتمالات بعيد عن ظاهر الرواية.

الاحتمال الرابع:

أن يقال: بأن الرواية ليست متعرضة لبيان حدّ العجز المسوغ للصلاة جالسا، بل متعرضة لحكم آخر، وهو ما نسب إلى المفيد رحمه الله و محتمل النهاية (و في النسبة إشكال يرجع إلى كلامهما) وهو أن كل من كان متمكنا من الصلاة قائما ماشيا يجب عليه القيام ماشيا حال الصلاة، ولا يجوز له الجلوس، بأن يقال: إن لسان الرواية هو التناول الجلوس اذا كان المكلف بحيث لا يقدر على المشى بمقدار الصلاة، فإذا تمكن من أن يحفظ القيام ولو بأن يمشى قائما، يجب عليه القيام ماشيا حال الصلاة، فكانت الصلاة قائما ماشيا مقدا على الصلاة جالسا.

و بعبارة اخرى مع التمكن من حفظ القيام، ولو برفع اليد عن الاستقرار

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٢

المقابل للمشى، يجب تقديمه على الجلوس مع حفظ الاستقرار، فتكون الرواية متعرضة لهذا، لأن لسان الرواية جواز الجلوس و وصول النوبة إلى الصلاة جالسا إذا كان المكلف بحيث لا يقدر على المشى بمقدار صلاته، و أما إن كان متمكنا من المشى بمقدار الصلاة مع حفظ القيام لا يجوز له الجلوس.

و هذا الاحتمال أقرب بالنظر من الاحتمالات الثلاثة المتقدمة، و لا مبعده إلا التعبير في الرواية (مقدار صلاته) لأن متنها هكذا (المريض إنما يصلّى قاعدا إذا صار أن يمشى بالحال التي لا يقدر فيها على المشى مقدار صلاته إلى أن يفرغ قائما) لأن التعبير (بالمقدار) يفيد أن المقصود هو أن يكون قادرا على المشى بمقدار و أما إن كان المراد تقديم القيام عن مشى على الجلوس فكان المناسب أن يقول (لا يقدر على المشى في صلاته) لا أن يقول (بمقدار صلاته) و على كل حال هذا الاحتمال يجيء في الرواية بل بعد و بعد الاحتمالات السابقة يكون هذا الاحتمال أقرب في الرواية، و لكن ليس بحيث تكون الرواية ظاهرة في هذا الاحتمال بالظهور العرفي (فعلى هذا تصير الرواية مجملّة و لا يصح الاستشهاد بها لأحد من الاحتمالات الأربعة، فافهم). إذا عرفت حال الرواية فلا تثبت جعل حدّ خاص للعجز عن القيام، و لا بدّ من الالتزام بمفاد بعض الروايات الذي يكون مفاده إيكال العجز عن القيام و عدمه إلى نفس المكلف، بل الانسان على نفسه بصيرة.

الجهة الخامسة:

إشارة

هل يكون المقدم القيام ماشيا بعد عدم التمكن من القيام مستقرا، أو يكون المقدم الجلوس في هذا الحال مستقرا. اعلم أن المدرك في تقدم القيام ماشيا على الجلوس مستقرا على الارض إن كان رواية سليمان بن حفص المروزي المتقدمة، فقد مضى بكونها متعرضة لإفادّة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٣

ذلك و ان لم يكن بعيدا، بل هذا الاحتمال أقرب من الاحتمالات الاخر، إلا أنه ليس بحيث يكون للرواية ظهور عرفي في ذلك، فبعد ذلك نقول: بأنه الوجه في تقديم القيام ماشيا على الجلوس مستقرا، كما لا يبعد كون نظر العلامة رحمه الله في التزامه بذلك هو هذا، هو أن المستفاد من بعض ما ورد في الباب من الروايات مثل قوله (الصحيح يصلّى قائما و قعودا و المريض يصلّى جالسا) في رواية أبي حمزة، هو كون الواجب أولا القيام، ثم بعد عدم التمكن من القيام يكون الواجب الجلوس، فمن يتمكن من القيام ماشيا و إن لم يتمكن من الاستقرار المقابل للمشى، و لكن يكون قادرا على القيام، يجب عليه القيام، إذ إطلاق مثل هذه الرواية يقتضى وجوب

القيام، و كونه مقدما على الجلوس و ان كان ماشيا.

و أما وجه وجوب الجلوس مع عدم القدرة إلّا على القيام ماشيا، فهو أنّ الاستقرار المقابل للمشى من مقومات الصّلاة، بحيث لا تعد الصّلاة ماشيا صلاة و إن كان قائما، و يرى أمرا مستنكرا و خلاف وضع الصّلاة في نظر المشرع، بل ادعى «١» صاحب الجواهر رحمه الله بأنّ حقيقة القيام الواجب في الصّلاة هو الوقوف، فليس الماشى قائما لعدم وقوفه، و لذا ترى إن الـ أكثر لم يذكروا اشتراط الاستقرار في القيام، و ما عقدوا له فصلا و إن كان الاجماع على اعتباره فيه كغيره من أفعال الصّلاة، فذكر شرطية الاستقرار في الركوع و السجود و عدم ذكر شرطية القيام ليس إلّا من باب كون القيام عبارة عن الوقوف الّذى ينافيه الحركة فضلا عن المشى في نظرهم، ثمّ ذكر لذلك مؤيدات و إشعارات من بعض موارد مختلفة.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّ ما ذكر وجهها لتقدم الجلوس مع الاستقرار على

(١)- جواهر، ج ٩، ص ٢٥٩.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٤

القيام ماشيا ليس بتمام، أمّا ما قيل من أنّ المشى مخالف لوضع الصّلاة و أنّ القيام واقفا من مقومات الصّلاة، ففيه أنّ الأمر ليس كذلك و لا يرى سيرة المشرع على هذا و لا يريه العرف من مقوماته مضافا إلى أنّ في الشرع شرّعت الصّلاة ماشيا و هو في النوافل، فمع فرض تشريع ذلك في النوافل كيف يمكن دعوى كون الوقوف حال القيام من مقومات الصّلاة.

[في ردّ كلام صاحب الجواهر]

و أمّا ما قال صاحب الجواهر رحمه الله من أنّ القيام الواجب في الصّلاة عبارة عن الوقوف قائما و أنّ الماشى ليس بقائم، فدعوى بلا دليل.

و أمّا ما قال من أنّ ذكرهم شرطية الاستقرار في أفعال اخر من الصّلاة و عدم ذكره في القيام، دليل على كون القيام عبارة عن الوقوف، و حيث يكون المراد منه الوقوف و الوقوف لا يتحقّق إلا مع الاستقرار فلاجل هذا سكتوا عن اشتراطه في القيام.

ففيه أولا- من أيّ طريق انكشف أنّ سكوتهم كان من باب ذلك (بل لعل كان من باب عدم اعتباره في القيام كما ان الأمر كذلك، الاستقرار شرط في الصّلاة لا في القيام) و ثانيا إنّ ذكر شرطية الاستقرار في الركوع و السجود يكون من باب أمر آخر، و هو أنّه حيث لا يكفي في تحقق الركوع و السجود صرف الانحاء إلى خاص، بل يعتبر التوقف هنيئاً لتحقيق موضوعهما، فلهذا شرطوا الاستقرار فيها.

و بعبارة اخرى إنّ الركوع و السجود عبارة عن الهوى إلى حدّ خاص، و الرفع عن هذا الحدّ الخاص مع الوقوف بعد الهوى إلى حدّ خاص هنيئاً فلهذا شرطوا الاستقرار، و على كل حال الالتزام بكون القيام عبارة عن الوقوف ممّا لا يمكن الالتزام به.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٥

فإذا لم يصير هذا الوجه تماما يبقى كلام آخر، و هو أنّه بعد ما بينا من أنّ الاستقرار شرط في الصّلاة و ليس شرطا في القيام حتّى يقال: إنّ مع عدم التمكن من حفظ شرط القيام يرفع اليد عن الشرط و يحفظ أصل القيام، فيقدم القيام ماشيا على الجلوس مستقرا، فيدور في محل الكلام أمر المكلف بين حفظ أحد الشرطين و رفع اليد عن الآخر لأنّ من شرائط الصّلاة القيام، و من جملة شرائط الصّلاة أيضا الاستقرار، و على الفرض بعد عدم تمكّن المكلف من الاستقرار المقابل للمشى في حال القيام بل يتمكن من القيام ماشيا لا يمكن له حفظ كلا الشرطين، بل لا بد من صرف قدرته إمّا في حفظ القيام ماشيا، و إمّا في حفظ الاستقرار، فيتخير بين القيام ماشيا و بين

الجلوس مستقرا، فيكون تكليفه إما التخيير بينهما لو لم نقل بأنه بعد فرض كون بدل فيقدم الاستقرار فيكون التكليف الجلوس، مع الاستقرار، لعدم بدل، له وإما من تقديم جانب الاستقرار، على القيام بناء على ما ذكرنا من أن ما ليس له البدل يقدم حفظه على ما له البدل فهذا الوجه يقال: اما بتخيير المكلف فيما نحن فيه بين القيام ماشيا وبين الجلوس مستقرا، وإما بتعيين الجلوس مستقرا.

[في ان القيام ماشيا مقدم على الجلوس]

و لكن نقول: بأنه بعد كون شرطية الاستقرار غير ثابت بالدليل اللفظي و كونه ثابتا بالسيره و الاجماع فقدر المتيقن من شرطية هو صورة التمكّن من حفظ الاستقرار، ففي ما نحن فيه لا يكون دوران، لأنّ إطلاق دليل اعتبار القيام يشمل حال التمكّن من الوقوف و عدم تمكنه من ذلك، و لكن دليل اشتراط الاستقرار لا يشمل حال العجز عن الوقوف، فعلى هذا لا بدّ من الصلوة قائما ماشيا في ما يدور الأمر بين الصلوة قائما ماشيا و بين الصلوة جالسا مستقرا كما أفتى به العلّامة رحمه الله و بعض المتأخرين.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٦

هذا تمام الكلام فيما أفاده سيدنا الاستاد آية الله العظمى مدّ ظله العالی في القيام.
أولا و الحمد لله و آخرا و صلى الله على رسوله و على آله و لعنة الله على أعدائهم و أنا الاحقر على الصافي الكليبايگانی.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٧

الثالث من أفعال الصلوة تكبيرة الاحرام

إشارة

و يقال بها تكبيرة الافتتاح لافتتاح الصلوة بها كما أنّ بها حيث يحرم على المصلّي بعض ما كان حلالا عليه قبلها يقال تكبيرة الاحرام. ثمّ اعلم بأنّ التكبيرات المشروعة في الصلوة تكون خمس و تسعين تكبيرة: في الظهر إحدى و عشرين تكبيرة، و في العصر إحدى و عشرين تكبيرة، و في المغرب ست عشرة تكبيرة، و في العشاء إحدى و عشرين تكبيرة، و في الفجر إحدى عشرة تكبيرة، و خمس تكبيرات للقبول في خمس صلوات، و اعتبار تكبيرة الاحرام في الصلوة في الجملة ممّا لا إشكال فيه، إنّما الكلام في بعض الجهات:

الجهة الاولى:

إشارة

يظهر من بعض الروايات الواردة في طرقنا مشروعية ثلاث تكبيرات، أو خمس، أو سبع لافتتاح الصلوة، فنسب إلى المشهور من فقهاءنا قدس سرّه كون المكلف مخيرا بين جعل كل واحد منها تكبيرة الاحرام أى: تكبيرة الافتتاح، و كون الأفضل اختيار التكبيرة الآخرة تكبيرة الافتتاح كما يظهر من بعضهم، فإن كبر ثلاثا فالأفضل جعل الثالثة، و إن كبر خمسا فالأفضل جعل الخامسة، و إن كبر سبعا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٨

فالأفضل جعل السابعة تكبيرة الافتتاح، و يظهر من بعض الفقهاء رحمه الله مثل صاحب الدروس و بعض آخر، بأنّ المتعين جعل الاولى منها تكبيرة الافتتاح إذا كبر ثلاثا او خمسا أو سبعا، و يظهر من بعض الآخر منهم تعيين جعلها الآخرة، و قال المجلسي «١» الأول رحمه الله بأنه في مقام إتيان الثلاث أو الخمس أو السبع يجعل كلها تكبيرة الاحرام و بعبارة اخرى يجعل المصلّي كلّها تكبيرة

الافتتاح، هذا حال الأقوال عندنا، و أما عند العامة فما هو فتوهم هي مشروعية تكبيرة واحدة للافتتاح، و عدم مشروعية تكبيرات الست الاخر عندهم.

[في ذكر الاقوال في تكبيرة الاحرام]

اشارة

إذا عرفت أن الأقوال عندنا أربعة:

القول الأول: التخيير بين جعل أيها شاء تكبيرة الاحرام و هو ما نسب إلى المشهور.

القول الثاني: تعيين جعلها الاولى، و هو المحكى عن الدروس و البهائي و الكاشاني في الوافي و المفاتيح و بعض آخر.

القول الثالث: تعيين جعلها الأخيرة كما قد يظهر من المراسم و الغنية و بعض آخر.

القول الرابع: جعلها المجموع منها و هو قوله المجلسي الأول رحمه الله.

و اعلم قبل الشروع في بيان ما هو الحق بين الأقوال بأن ما نسب إلى المشهور من القول بالتخيير في جعل أيها شاء المصلى تكبيرة الاحرام ليس بتمام، لأننا بعد ما تفحصنا كلمات القدماء في هذه المسألة من اللذين كان بنائهم الاقتصار بفتاوى

(١)- روضة المتقين جلد ٢ صفحہ ٢٨٠.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٩٩

المتلقاة عن الائمة عليهم السلام، و لم يبينوا إلا الفتاوى المنصوصة المأثورة- كالمفيد رحمه الله و السيد رحمه الله و الشيخ رحمه الله في بعض كتبه، و بعض آخر كابن حمزة- نرى أن كلامهم غير ظاهر في القول بالتخيير، بل كلمات بعضهم ظاهر في خلافه، و يظهر من السالار أعني: سالار بن عبد العزيز في المراسم أن المتعين جعل الاولى تكبيرة الافتتاح، و على كل حال الشهرة الفتوائية التي يمكن الاستناد بها، و نحن نستند بها و نقول: بأن من الشهرة تكشف وجود نص في المسألة لم يصل إلينا، غير موجود في ما نحن فيه.

[يستدل للقول المشهور برواية ابي بصير]

إذا عرفت ذلك نقول: قد يستدل للقول المنسوب بالمشهور بالرواية التي رواها أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: إذا افتتحت الصلوة فكبر إن شئت واحدة، و إن شئت ثلاثا و إن شئت خمسا، و ان شئت سبعا، و كل ذلك مجز عنك غير أنك إذا كنت إماما لم تجهر إلا بتكبيره) «١» بأن الظاهر منها أن ما أمر بجهره من التكبيرات هو تكبيرة الافتتاح، و حيث لم يعين الجهة بخصوص الأول أو الآخر أو المجموع يكشف منه تخيير المكلف بين جعل أي منها شاء تكبيرة الافتتاح.

قد يقال بحمل قوله عليه السلام في الرواية (غير أنك إذا كنت إماما لم تجهر إلا بتكبيره) على التقية بأن يقال: إنه بعد ما يرى من ان المفتى به عند العامة ليست إلا تكبيرة واحدة لافتتاح الصلوة، و لا يشرع عندهم ست تكبيرات غير هذه التكبيرة الواحدة، فيقال بأن وجه النهي عن الجهر إلا بواحدة هو التقية، لأنه إذا جهر بغير واحدة منها يصير مورد الاذى و الضرر، فلأجل التقية نهى عليه السلام عن الاجهار بغير واحدة، و لهذا يقال: بأن الاجهار بواحدة ليس من باب كونها هي تكبيرة الافتتاحية حتى يستدل بهذه الرواية على القول المشهور، و يقال: بأن ما يجهر به هو

(١)- الرواية ٣ من الباب ٧ من ابواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٠

التكبير الواجبة الافتتاحية، فالواجب ليس إلا- واحدة، و حيث لم يعين الجهر بخصوص أحد منها، فلازمه كون المكلف مخيراً في جعل أيها شاء تكبير الافتتاح لما عرفت من الأشكال.

و لكن بعد ما نرى في أنّ في الرواية التي ذكرها الصّيدوق رحمه الله في الخصال و نقل بعض منها مع تغيير في الوسائل، أمّا الرواية، (قال الصّيدوق رحمه الله في الخصال حدثنا أبي رضى الله عنه قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن أحمد بن عبد الله الخليجي عن أبي علي الحسن بن راشد قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تكبير الافتتاح، فقال: سبع، قلت: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه كان يكبر واحدة، فقال: إنّ النبي: كان يكبر واحدة يجهر بها و يسر ستاً) «١» نقل فعل رسول الله: من أنّه كان يجهر بواحدة منها و يسرّ ستاً، و لا يمكن حمل فعله: على التقيّة، فيوهن حمل هذه الفقرة من الرواية أبي بصير على التقيّة، بل يستفاد أنّ الجهر بالواحدة و إخفات الست كان مطلوباً لا من باب التقيّة، ثم بعد ذلك هل يمكن الاستدلال بهما على القول المنسوب إلى المشهور أم لا؟

اعلم أنّ ما يستفاد من هذه الرواية، و كذا الرواية التي تنقل فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهه تكبير واحدة كما تساعد مع القول بالتخير من باب ان يقال بان ما يختاره الامام أو ما اختار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التكريرات تكبير الافتتاح يجهر بها، كذلك تساعد مع القول بتعين الاولى، و كذلك مع القول بتعين الأخيرة، لأنّ قوله في رواية أبي بصير (غير أنك إذا كنت إما ما لم تجهر إلّا بواحدة) يدلّ على النهي من الجهر بغيرها و الواحدة التي يجوز جهرها على ما ادعى هو تكبير الاحرام، و القائل

(١)- الرواية ٢ من الباب ١٢ من ابواب تكبير الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠١

بتعين الاولى أو الاخيرة يقول: بأنّه يجهر بواحدة، و هي أوّل التكريرات، أو آخر التكريرات.

[في ان الرواية تساعد مع قول المجلسي الاول ره]

بل يمكن أن يقال: بأنّ هذه الرواية تساعد مع القول المجلسي الأوّل رحمه الله أيضاً، لأنّه و إن كان قائلاً بجعل المجموع تكبير الافتتاح، و لكن على قول الشيخ رحمه الله في الخلاف بأنّه متى لم تتمّ تكبير إجماع الامام لا- يجوز اقتداء المأموم به، فعلى قول المجلسي رحمه الله حيث يكون حال التكريرات حال حروف كلمة (الله اكبر) يعنى كما أنّ مع تلفظ الامام بكلمة الله أو (الألف، و الام، و الألف، و الكاف و الباء) قبل تمامية التكبير بتلفظه بلفظ (الراء) لا يجوز الاقتداء، بل يجوز بعد التلفظ بتمام الكلمتين، كذلك قبل إكمال تمام التكبير أى تكبيرات السبعة لا يجوز الاقتداء، فيكون النهي عن الاجهار بغير واحدة، لثلا يتوهم المأموم بأنّ الامام أتى بتكبير الاحرام، بل يجهر فقط بواحدة، و هو آخر التكريرات كى يعلم المأموم بأنّ الامام دخل في الصّلاة و تمت تكبير الاحرام. فبعد ذلك لا يبقى وجه لكون الروايتين دليلاً على خصوص القول المنسوب إلى المشهور).

ثمّ إنّ يمكن ان يقال: بأنّ ظاهر ما في بعض الروايات من الأمر باستفتاح الصّلاة بسبع تكبيرات ما رواها زرارة (قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام أو قال: سمعته استفتح الصّلاة بسبع تكبيرات ولاء) «١» هو أنّه في صورة الاتيان بسبع تكبيرات يكون الاستفتاح بها، كما ترى ان في هذه الرواية أمر باستفتاح الصّلاة بالسبع،

(١)- الرواية ٢ من الباب ٧ من ابواب تكبير الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٢

فلازم كون استفتاح الصّلاة بالسبع هو أنّ تمام السبع كان استفتاحها، فيبطل قولان من الأقوال الأربعة، وهو القول بالتخير والقول بتعين جعل الأخيرة تكبيرة الافتتاح، لأنه لو كان المصلّي مخيراً بين جعل أى واحد من السبعة، تكبيرة الافتتاح فما وقع الافتتاح بالسبعة، بل افتتح الصّلاة بواحد من السبعة و صار ما وقع قبل السبعة خارجاً عن الصّلاة و مقدماً عليها، فما استفتح به فكل تكبيرة من السبعة تقع قبل تكبيرة الاحرام يكون مقدماً على الصّلاة، فلا يستفتح به الصّلاة و الحال أنّ هذه الرواية تدلّ على أنّ الافتتاح لا بدّ و ان يكون بكل السبعة، كما أنّه على القول بتعين الأخيرة يكون استفتاح الصّلاة، بها فقط فالتكبيرات الست الواقعة قبلها وقعت قبل الصّلاة و لا تستفتح بها الصّلاة، و الحال أنّ الرواية تدلّ على لزوم الاستفتاح بكل السبعة.

فيدور الأمر بين كون الافتتاح بمجموع السبعة كما هو قول المجلسي رحمه الله، و بين القول بتعين جعل الاولى، لأنه بعد جعل الاولى تكبيرة الاحرام و إتيانه بما بقي من السبعة بعدها فوقع افتتاح الصّلاة بكل من السبعة.

[في ذكر اشعار الروايين على كون تكبيرة الاحرام هو الاولى و رده]

و يشعر على تعيين جعل الاولى تكبيرة الافتتاح الروايان الدالتان على أنّ وجه تشريع الست، «١» هو أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم كبر للصّلاة فلم يحر الحسين عليه السلام (على ما فى الرواية الاولى منهما) و أبطأ عن الكلام حتّى تخوفوا أنّه لا يتكلم، فافتتح رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم فكبر الحسين عليه السلام فكبر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم ثانياً و هو كبر و هكذا حتّى كبر تكبير السابع (على ما فى الرواية الثانية) فصارت سنة، على ما فى الرواية الاولى

(١) - الرواية ١ من الباب ٧ و أيضاً الرواية ٤ من الباب ٧ من ابواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٣

منهما، أو فجرت بذلك السنة بذلك على ما فى الثانية منهما، فيشعر منهما أنّ تكبيرة الافتتاح هى الاولى، لأنه كبر للصّلاة، ثم بعد ذلك شرع الست، فشرع الست بعد تكبيرة الافتتاح.

(و لكن هذا الوجه مخدوش أما أولاً فلأنّ الظاهر من الرواية ٧ من الباب المذكور كون علّة اخرى لتشريع سبع تكبيرات فى الافتتاح، و لا يستفاد منها ان النبي صلى الله عليه و آله و سلّم كبر أولاً للاحرام ثم شرع الست بعدها، و ثانياً أنّ الظاهر من الروايين المتقدمين هو أنّ قبل تشريع ست تكبيرات كبر النبي صلى الله عليه و آله و سلّم فكبر الحسين عليه السلام فشرع الست، و لا يستفاد من ذلك أنّ بعد تشريع الست أى منها صارت تكبيرة الافتتاح).

و يمكن ان يقال وجه لقول المجلسي رحمه الله بأنّ الظاهر من بعض أخبار الباب بل نوعها، هو كون مجموع السبعة افتتاح الصّلاة، مثل ما قال فى رواية «١» زرارة (استفتح الصّلاة بسبع تكبيرات) و لذا ترى أنّ بعض المتأخرين يقول: بأنّ الروايات ظاهرة فى قول المجلسي رحمه الله و لكن الشهرة على خلافه.

و قد يستشكل على قول المجلسي رحمه الله بأنّ لازم قوله التخيير بين الأقل و الأ-كثر، لأنّ على قوله يكون المكلف مخيراً بين أن يفتتح الصّلاة بتكبيرة واحدة و بين أن يفتتحها بثلاث أو خمس او سبع، و هذا هو التخيير بين الأقل و الأكثر، و هو محال.

[فى نقل كلام المحقق الهمداني]

و قال الحاج آغا رضا الهمداني رحمه الله «٢» جواباً عن هذا الاشكال: بعدم محذور فى التخيير بين الأقل و الأكثر، و حاصل كلامه يرجع إلى أنّ تعلق الطلب بطبيعة يكون

(١)- الرواية ٢ من الباب ٧ من ابواب تكبيره الاحرام من الوسائل.

(٢)- كتاب الصلاة من مصباح الفقيه، ص ٢٤٩.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٤

مسمها أو مقدار من أفرادها أقل المجزى و الأكثر منها أفضل فى الشرعيات و العرفيات فوق حدّ الاحصاء، لكون الأكثر أو فى و أتم فى الغرض و ان كان الأقل كافيا فى رفع الالزام، فإذا تشاغل الشخص بالفعل فما دام متشاغلا يعدّ ممثلا فإن وقف على الأقل يحصل الامتثال به، و إن لم يتوقف بل باق على تشاغله إلى الأكثر فبالأكثر يكون الامتثال.

و إن قلت: إن مع حصول الامتثال بالأقل فكيف يبقى الأمر حتى يعد الأكثر امتثالا له.

قلت: إن قصد الامتثال بالأقل و اقتصر عليه فيعد هو امتثالا و إن قصد الامتثال بالأكثر و لم يقتصر على الأقل فلا يعد الأقل امتثالا، بل يكون الامتثال بالأكثر فلا- مانع من التخيير بين الأقل و الأكثر، هذا حاصل ما قال فى المقام بتفصيل منه فى كتابه المسمى بمصباح الفقيه.

و لكن نقول: بأن الموارد مختلف فإن كان الأقل فردا للطبيعة و الأكثر فردا آخر للطبيعة كما فى الخط، فشير من الخط، فرد من طبيعة الخط و ذرع من الخط فرد آخر منها، فيمكن دعوى جواز التخيير بين الأقل و الأ- كثر و لكن لا- يمكن ذلك فى المقام، لأن كل تكبيره، فرد من التكبير فتكبيره واحدة فرد منه، و ليس ثلاث، تكبيرات أو خمس أو سبع تكبيرات فردا واحدا فى قبالها، بل كل تكبيره فرد فى قبال تكبيره اخرى، فعلى هذا فى مثل ذلك لا- مجال للتخيير بين الأقل و الأكثر لأن مورد التخيير بين الأقل و الأكثر يكون موردا يكون الأقل فردا واحدا و الأكثر فردا واحدا فى قباله لا أفرادا متعددة، و المقام ليس كذلك، لأن كل تكبيره من السبعه فرد مستقل فى قبال الآخر مثل أفراد الانسان، ففرد واحد منه فرد و ليس

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٥

عشرة نفر من الانسان فردا واحدا بل تكون عشرة أفراد «١» و على كل حال لا يساعد العرف على التخيير بين الأقل و الأكثر فى المقام.

[فى ذكر فتاوى القدماء]

ثم بعد ذلك كله نذكر توضيحا للمطلب فتاوى بعض القدماء حتى يظهر للناظر بأن دعوى الشهرة فى المسألة على التخيير فى محله أو لا، فنقول: قال السيد المرتضى رحمه الله فى الناصريات «٢» (على أن أصحابنا يذهبون على أنه مسنون للمصلى أن يكبر تكبيرات قبل تكبيره الافتتاح التى هى الفرض، و ليست هذه التكبيرات من الصلوة) و المستفاد من عبارته كون الأخيرة تكبيره الافتتاح، كما يظهر تعين جعل الأخيرة تكبيره الاحرام و الافتتاح من ظاهر أبى الصلاح فى الكافى «٣» و هو المستفاد من الغنية، و هو مختار يحيى بن سعيد فى جامع الشرائع، و يظهر ذلك من عبارة اشاره السبق، و ظاهر المراسم «٤» و قال الشيخ رحمه الله فى النهاية «٥»: و هذه

(١)- أقول كما قلت بحضرتة مدّ ظله العالى فى مجلس البحث: بأن الأمر إن كان بالتكبير يكون مجال لهذا الاشكال بأن يقال: إن تكبيرات السبع مثلا سبع تكبيرات لا تكبيره واحدة يكون التخيير بينه و بين الثلاث أو الخمس أو واحدة من باب التخيير بين الأقل و الأكثر و لكن الأمر تعلق بالافتتاح، فقال مثلا كما فى رواية زرارة (استفتح الصلوة الخ) فلاستفتح كما يتحقق بتكبيره واحدة يتحقق بالثلاث و الخمس و السبع، و يكون تكبير واحد فردا من طبيعة الافتتاح و الثلاث فردا و الخمس فردا و السبع فردا آخر، فعلى هذا يكون حال ما نحن فيه حال الخط الذى جوز مدّ ظله العالى فيه التخيير بين الأقل و الأكثر و لم يجب مدّ ظله العالى عما قلت، و لعله صار مرضيه أدام الله عمره. (المقرر).

(٢)- المسائل الناصريات، ص ٢١٠.

(٣) - الكافي الفقه، ص ١٢٢، الغنية، ص ٨٣.

(٤) - المراسم، ص ٧٠.

(٥) - النهاية، ص ٦٩ - ٧٠.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٦

التكبيرات السبع واحدة منها فريضة ولا يجوز تركها، والباقي سنه، و عبارته في المبسوط (و هو الكتابه الذي كان بنائه فيه على ذكر التفرجات، كما أفاد في أول كتابه حتى لا يقول العامة بأن الخاصة اقتصروا على أحكام خاصة و ما يكون لهم تفرجات، فبنى على ذكر التفرجات فيها و استخرج التفرجات من بين النصوص كما قال رحمه الله، فليس في كتابه المبسوط «١» مقتصرًا على ذكر الاصول المتلقاة) قال: (و يستحب التوجه بسبع تكبيرات في أول كل فريضة و أول ركعة من نوافل الزوال (إلى أن قال) بينهما ثلاثة أدعية يكبر ثلاث تكبيرات و يقول: اللهم الخ، و يكبر تكبيرتين و يقول ليك الخ و يكبر تكبيرتين و يقول و جهت الخ (إلى ان قال) و واحدة من هذه التكبيرات بها الدخول في الصلاة سواء قصد بالاوله أو بالاخيره أو بالوسطى أو غيرها فإن نوى بالاوله تكبيره الاحرام كان ما عداها واقعا في الصلاة و إن نوى بالاخيره ذلك، كان ما عداها واقعا خارج الصلاة، و الأفضل أن ينوى بالاخيره ذلك). و لا يخفى عليك أن مختاره في المبسوط هو التخيير بين جعل أى منها شاء تكبيره الاحرام و لكن الأفضل جعلها الاخيره. «٢» و قد ظهر مّا مرّ أن الظاهر من كلمات جل القدماء هو تعيين جعل الاخيره تكبيره الاحرام غير الشيخ رحمه الله، فإنّ ظاهره في المبسوط هو التخيير مع كون الفضل

(١) المبسوط، ج ١، ص ١٠٤ - الوسيله، ص ٩٤.

(٢) - أقول: كما لا يبعد أن يكون ظاهر كلامه في النهايه ذلك لعدم تعيين أن أيا منها تكبيره الاحرام كما لا يبعد أن يكون التخيير مختار ابن حمزه في الوسيله قال فيها: و التوجيه بسبع تكبيرات واحدة منها تكبيره الاحرام. (المقتر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٧

في جعلها الاخيره و بعد كون كتابه كما قلنا غير معدّ لذكر خصوص فتاوى المتلقاة، فلا يضرب بالشهره على تعيين جعلها الاخيره.

[في ذكر الاقوال في المسأله]

فترى أن الأقوال في المسأله كما قدّمنا أربعة:

القول الأول: تعيين الاخيره، و هو مختار جل القدماء إلا الشيخ رحمه الله في المبسوط.

القول الثاني: تعيين جعلها الأولى.

القول الثالث: التخيير في تعيين جعل أيها شاء تكبيره الافتتاح، و هو المشهور عند المتأخرين و المنسوب إلى المشهور من غيرهم.

القول الرابع: جعل المجموع الافتتاح و هو مختار المجلسي الأول رحمه الله.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّه لا يمكن الالتزام بقول الرابع لكون الشهره على خلافه (مضافا إلى مخالفته مع بعض الروايات مثل الروايه الناقله عن فعل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم من أنّه كان يجهر بواحدة بناء على اشعارها بأنّ خصوص ما يجهر به هو تكبيره نذكرها بعدا، الدالتان على كون الافتتاح بواحدة منها و هي تكبيره الاخيره).

و كذلك يشكل الالتزام بالتخيير أمّا أولا فلمخالفته مع ظواهر جل أخبار الباب بل كلها، و ثانيا المستفاد من الأخبار هو كون ست تكبيرات المنظمه بتكبيره الاحرام على وزان واحد، بمعنى أنّ هذه التكبيرات إمّا من مقدمات الصلاه، و إمّا من أجزاءها و إمّا كون بعضها من مقدماتها و بعضها من أفعالها، فيكون خلاف الظاهر، و لازم القول بالتخيير هو هذا إذ لو اختار المصلي مثلا الرابعه، فلازم

ذلك

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٨

كون الثلاثة الواقعة قبلها من مقدمات الصلوة و الثلاثة الواقعة بعدها من أجزاء الصلوة، غاية الأمر الأجزاء المستحبة، و الحال أن ما يفهم من وضع تشريعها بمقتضى الروايات كون كل هذه الستة على نحو واحد و بوزان واحد.

إن قلت: إن الشهرة على التخيير.

قلت قد عرفت في ما اسلفنا عدم اشتهاار التخيير، بل ظاهر أغلب القدماء هو تعيين الأخيرة، فافهم.

و أما القول بتعين جعلها الاولى فتارة يقال: بعدم كون تكبيره الاحرام محتاجا إلى القصد، فيمكن أن يقال بعد تعلق الوجوب بواحدة من التكبيرات و قهرا تكون الباقية منطبق أمر الاستجابي، و تارة يقال: بأنها محتاجة إلى القصد فإن لم يقصد بها افتتاح الصلوة فلا تصير منطبق عنوان الواجب، كما هو الحق، فبأى منها قصد الافتتاح فهي تصير افتتاح الصلوة، و حيث إن القصد معتبر لعدم كفاية صرف إتيان تكبيره عن امتثال الأمر بتكبيره الاحرام، فلا يمكن أن يقال: بأن الاولى هي تكبيره الاحرام بدعوى صيرورة الاولى تكبيره الاحرام قهرا، و وقوع ما بقى التكبيرات سنه لما قلنا.

[في ان الاقرب جعل التكبيره الاخيره تكبيره الاحرام لوجوه]

إشارة

إذا عرفت ذلك نقول: إنه لا- وجه لتعين الاولى أما أولا فلعدم دلالة رواية على ذلك غير روايتين الواردتين في علمه التشريع ذكرنا الكلام فيهما و وجه الاستدلال بهما و قلنا جوابهما، و أما ثانيا فإن الشهرة على خلافه، فعلى هذا نقول:

بأن الأقرب بالنظر هو تعيين جعلها الأخيرة لوجوه:

الوجه الأول:

للشهرة التي قدمنا بيانها من أن نوع القدماء قدس سره قائلون بتعين الأخيرة أو أفضليتها.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٠٩

[في الوجه الثاني و الثالث]

الوجه الثاني: رواية فقه الرضا (و اعلم أن السابعة هي الفريضة و هي تكبيره الافتتاح و بها تحريم الصلوة) و رواية أبي بصير التي رواها كاشف اللثام في شرح الروضة، و فيها بعد ذكر الدعاء بعد التكبيرات الثلاث بقوله اللهم أنت الملك الحق المبين الخ، و الدعاء عقيب الاثنين بقوله: لبيك و سعديك، و عقيب السادسة بقوله يا محسن قد أتاك المسىء، قال عليه السلام ثم تكبيره للاحرام) و هما و ان كانتا ضعيفة السند في حد ذاتهما إلا أنهما معتضان بالشهرة.

الوجه الثالث: كون هذا القول أحوط حيث إن العمدة هي الشهرة، و هي إما على القول بالتخيير، و إما على تعيين الأخيرة فلو اختار المصلّي الأخيرة فراعى الشهرة، هذا تمام الكلام في هذه الجهة.

الجهة الثانية:

إشارة

يظهر من جلّ الفقهاء استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام، وغيرها من التكبيرات المستحبة في الصلاة، ولا يرى مخالف فيه من القدماء قدس سرّه إلا السيد المرتضى رحمه الله في الانتصار، ومن المتأخرين إلا صاحب «١» الحدائق رحمه الله، فينبغي أولاً ذكر أخبار الباب بنحو الاختصار، ثم بيان ما هو المختار إن شاء الله.

[في ذكر الروايات الواردة في رفع اليد في الصلاة]

فنقول: إن بعض روايات الباب يحكى فعل أحد المعصومين:، وهي الرواية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل، وهذه الطائفة لا تدلّ إلا على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أحداً من الأئمة: رفع يديه حال تكبيرة الاحرام كما في ٢ و ٣ و ٤ منها، وعلى رفع يده عليه الصلاة والسلام حين مطلق التكبير كما في ١

(١) الحدائق، ج ٨، ص ٤٢.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٠

منها، وفي خصوص تكبير قبل الركوع، وبعد الركوع كما في ١٢ منها.

ورفع اليد بعد الركوع يكون موافقاً مع العامة، فهم يقولون باستحباب التكبير بعده ونحن لا نقول باستحبابه، وعلى كل حال غاية دلالة هذه الطائفة مشروعية رفع اليد ورجحانه، وأما الوجوب فلا يستفاد منها.

وبعضها يكون متعرضاً لعلّة تشريع رفع اليدين، وهي الرواية ١٠ و ١١ من الباب المذكور، ولا ظهور لهذه الطائفة في الوجوب، بل المستفاد منها بيان التشريع، فكما يناسب مع الوجوب يناسب مع ذكر علّة استحباب رفع اليدين عند التكبير.

وبعضها مثل ما رواها أبو بصير (قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث: إذا افتتحت الصلاة فكبرت، فلا تجاوز اذنيك، ولا ترفع يديك بالدعاء في المكتوبة تجاوز بهما رأسك) «١» المتعرضة لعدم تجاوز اليدين عن الاذن، وعدم رفع اليد عن الرأس بالدعاء في المكتوبة غير متعرضة لأصل رفع اليد وأنّ مطلوبيته تكون على سبيل الوجوب أو الاستحباب.

ومثل ما رواها علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (قال: قال: على الامام أن يرفع يده في الصلاة ليس على غيره أن يرفع يده في الصلاة) «٢» فهي متعرضة للفرق بين الامام والمأموم، فهي معارضة مع الأخبار المطلقة من حيث كون المصلّي إماماً أو مأموماً (مع إجمالها من حيث التعرض لرفع اليد في الصلاة) وبعد عدم إمكان حملها على مطلوبية رفع اليد في حال الصلاة، فمردد بين كون المطلوب هو رفع اليد حال التكبير أو حال القنوت، نعم على نقل الحميري في قرب الاسناد

(١) - الرواية ٥ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٢) - الرواية ٧ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١١

كما ذكر في الوسائل (أن يرفع يديه في التكبير) يكون متعرضاً لرفع اليد حال التكبير).

ومثل ما رواها معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام (قال: و عليك برفع يديك في الصلاة و تقليبيها) «١» وهي لاجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (و تقليبيها) ظاهرة في كون الأمر برفع اليد حال القنوت باعتبار أن في هذا الحال يقلب اليد ويجعل باطنها نحو السماء، أو محتمل في ذلك وإن كان من المحتمل أيضاً إن يكون المراد من التقليب الحاصل برفع اليدين حال التكبير لتقليب اليد عن وضعها الطبيعي، ولكن مع احتمال خلافه لا يبقى ظهور للرواية في كونها متعرضة لرفع اليد حال التكبير.

و مثل ما رواها إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في رسالته طويلاً كتبها إلى أصحابه إلى أن قال (دعوا رفع أيديكم في الصلاة إلا مرة واحدة حين يفتح الصلاة، فإن الناس قد شهروكم بذلك، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله) «٢» فهي متعرضة لعدم رفع اليد في غير تكبيرة الاحرام من باب التقيّة حتى لا يعرفونهم العامة، و أمّا كون رفع اليد واجبا أو مستحبا حال تكبيرة الاحرام وغيرها من التكبيرات، فهي غير متعرضة له.

و مثل الرواية ١ و ٢ من الباب ١٠ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل فيحتمل كونهما متعرضة لحيث آخر أعنى: في مقام بيان حدّ رفع اليد لا في مقام بيان أصل رفع اليد فعلى هذا لا يستفاد من هذه الطائفة وجوب رفع اليد حال التكبير.

(١) - الرواية ٨ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٢) - الرواية ٩ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٢

و بعضها واردة في تفسير قوله تعالى (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ): مثل ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ): قال:

هو رفع يديك حذاء وجهك). «١»

و مثل ما رواها إلا صبح بن نباتة عن علي بن أبي طالب عليه السلام (قال: لما نزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فصل لربك وانحر) قال: يا جبرئيل ما هذه النحية التي أمرني بها ربي؟

قال: يا محمد أنها ليست نحية، لكنّها رفع الايدي في الصلاة). «٢»

و مثل ما رواها الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عن مقاتل بن حنان مثله إلا أنه قال: ليست بنحية، ولكنه يأمرك اذا تحرّمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، و إذا ركعت، و اذا رفعت رأسك من الركوع و اذا سجدت فإنه صلاتنا و صلاة الملائكة في السموات السبع و أن لكل شيء زينة و أن زينة الصلاة رفع الايدي عند كل تكبيرة). «٣»

و مثل ما روى عن علي عليه السلام في قوله تعالى (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ). «٤» إن معناه رفع يديك إلى النحر في الصلاة.

و مثل ما روى عن عمر بن يزيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قوله تعالى (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) قال: هو رفع يديك حذاء وجهك. «٥»

(١) - الرواية ٤ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٢) - الرواية ١٢ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٣) - الرواية ١٤ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٤) - الرواية ١٥ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

(٥) - الرواية ١٦ من الباب ٩ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٣

و مثل ما روى عن جميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز وجل (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) فقال بيده هكذا يعني استقبال يديه حذو وجه القبلة في افتتاح الصلاة) «١».

و هذه الطائفة مع ارسال بعضها و ضعف سند بعضها مثل ١٣ لا يستفاد من الاولى منها أى رواية ٤ إلا رفع اليد، و لا تعرض فيها لمورد رفع اليد، و الثالثة منها و هي ١٤ (مضافا إلى اشتغالها لما هو موافق لقول بعض العامة) و هو التكبير بعد رفع الرأس عن الركوع، فإن

ذلك ممّا لا يرى له قائل بين الخاصة) لاشتمالها على ذيل و هو قوله (و إنّ لكل شىء زينة الخ) لا ظهور لها فى الوجوب، بل يناسب هذا النحو من التعبيرات مع الاستحباب، فلا- يمكن الاتكال عليها و الالتزام بوجوب رفع اليد حال التكبيرات، مضافا إلى أنّ بعض الروايات متعرضة لخصوص حال تكبير الافتتاح، و بعضها للفصل بين الامام و المأموم،

[مستند العمدة فى عدم وجوب رفع اليد]

و مستند العمدة فى عدم وجوب رفع اليد حال التكبيرات، هو ما قلنا فى الاقامة من أنّه لو كانت واجبة يكون بمثابة لا يمكن التردد فيه و كان ظاهرا واضحا عند المسلمين، لابتلاء العموم به فى كل يوم من الأيام خمس مرات، فكذلك فى ما نحن فيه، فمن عدم وضوح ذلك بل اشتهاه خلافه بحيث لا يرى قائل بوجوبه من القدماء إلّا السيد رحمه الله كما فى محكى الانتصار «٢» (و ممّا انفردت به الامامية القول بوجوب رفع اليدين فى كل تكبيرات الصلوة لأنّ أبا حنيفة و أصحابه و الثورى لا يرون رفع اليدين بالتكبير إلّا فى الافتتاح للصلوة (إلى أن قال) و الحجّة فى ما ذهنا إليه طريقة الاجماع و براءة الذمّة) و إن كان كلامه

(١)- الرواية ١٧ من الباب ٩ من ابواب تكبير الاحرام من الوسائل.

(٢)- الانتصار، ص ١٤٧.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٤

أيضا قابل للحمل على غير الوجوب، لاحتمال كون نظره الشريف إلى أصل ثبوت ذلك بين الخاصية خلافا لأبى حنيفة و الثورى فإنهما لم يقولوا بمشروعية رفع اليدين فى غير تكبير الافتتاح.

فمحط نظره يحتمل أن يكون صرف إثبات مشروعية رفع اليد عند كل تكبير فى قباهم، و تعبيره بالوجوب على هذا يحتمل أن لا يكون وجوب المصطلح بل مراده الثبوت بمعنى ثبوت ذلك و مشروعيته، فهو كما يناسب مع الوجوب يناسب مع الاستحباب، و من المتأخرين صاحب الحدائق «١» رحمه الله فنكشف عدم وجوبه قلنا.

[الحق استحباب رفع اليدين حال التكبيرات]

فالمختار، و ما هو الحق، هو استحباب رفع اليدين حال التكبيرات، غاية الأمر يمكن أن يكون استحبابه فى تكبير الافتتاح أشد و للامام أشد استحبابا صرح فى رواية «٢» من روايات المتقدمة التفصيل بين الامام و المأموم، فيحمل ذلك على زيادة الفضل للامام، فعلى هذا الحق عدم وجوب رفع اليدين حال التكبيرات، و لكن يكون مستحبا، و العمدة ما قلنا فى وجهه، و لا وجه للاشكال ببعض الروايات الواردة فى تفسير قوله تعالى (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ) برفع اليد فى الصلوة بأن النحر من الجوامد فحمل (انحر) على النحية و هو رفع اليد حال التكبير خلاف الظاهر، لأنّ الاشتقاق منه بهذا النحو خلاف الظاهر، لأنّ النحر من المصادر التوليدية لا- المصادر الاشتقاقية، لأنّه بعد المراجعة يرى الناظر بأنّ كل أقوال ذكر فى الآية كما فى تفسير الطبرى (على بن جرير) يكون مشتقا عن الجامد، فهذا ليس إشكالا فى الروايات.

فالعمدة ما قلنا فى وجه عدم الوجوب مضافا إلى بعض وجوه

(١)- الحدائق، ج ٨، ص ٤٢.

(٢)- الرواية ٧ من الباب ٩ من ابواب تكبير الاحرام من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٥

اخرى قدّمنا ذكره.

و الحمد لله و الصلاة على رسوله و آله و العن على أعدائه رب ارزقنا خير الدنيا و الآخرة.

الجهة الثالثة:

لو نسي تكبيرة الافتتاح فهل يجب عليه اعادة الصلاة أم لا؟

اعلم أنّ ظاهر الرواية ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧ من الباب ٢ من أبواب تكبيرة الاحرام من الوسائل، و ١ من الباب ٣ من أبوابها من الوسائل، هو وجوب الاعادة أى: إعادة الصلاة إذا نسي تكبيرة الاحرام و هذا ما ادعى بعض عليه الاجماع، و أنّه ممّا لا خلاف فيه على الظاهر. و فى قبال ذلك بعض الأخبار منها الرواية ٨ من الباب ٢ من أبوابها، و هى تدلّ على عدم وجوب الاعادة إذا نسيها و تذكر بعد الصلاة و منها الرواية ٩ من الباب المذكور، و لكن يمكن حمل الرواية على صورة الشك بأن يقال: إن قوله عليه السلام (أليس كان من نية أن يكبر) هو أن من يكون بنائه على الاتيان، يأتيها و لا ينسيها، و لأجل هذا قال عليه السلام (فليمض فى صلاته) و منها الرواية ١٠ من الباب المذكور، و هى تدلّ على وجوب التكبير لو تذكر قبل الركوع، و عدمه إن تذكر بعده، و تكون صلاته صحيحة و منها الرواية ٢ من الباب ٣ من أبوابها من الوسائل، و هى بظاهرها تدلّ إجزاء تكبير الركوع عنها و عدم وجوب الاعادة فى هذه الصورة فهى بظاهرها معارضة مع بعض الآخر الدالّ على عدم وجوب الاعادة إذا دخل فى الركوع سواء أتى بتكبيره الركوع أم لا.

و على كل حال بعد دلالة الروايات المتقدمة- قبل هذه الطائفة- على وجوب إعادة الصلاة بنسيان تكبيرة الاحرام، و كون الحكم تقريبا من المسلمات عند

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٦

فقهائنا رضوان الله عليهم، فلا بدّ من ردّ علم هذه الأخبار على فرض دلالتها، مع قطع النظر عن معارضة بعضها مع بعضها الآخر، إلى أهلها فافهم.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٧

الرابع من أفعال الصلاة القراءة

إشارة

و كونها من جملة واجبات الصلاة فى الجملة ممّا لا يكون مورد خلاف لا بيننا، و لا بين العامة عدا ما حكى عن الحسن بن صالح بن حى من أنّه قال: ليست القراءة شرطا فيها، و كذا لا- خلاف بين فقهائنا رضوان الله عليهم فى وجوب الفاتحة فى ركعتى الفجر، و ركعتى الاولى و الثانية من الظهرين و العشاءين، و أمّا عند العامة فقال الشافعى و سفيان و مالك و أحمد و إسحاق و ابو ثور و داود: بوجوبها فى الصلاة، و حكى عن الاصم و الحسن بن صالح بن حى أنّها مستحبة فى الصلاة و قال أبو حنيفة: يجب مقدار آية، و قال أبو يوسف و محمد: مقدار ثلاث آيات.

و أمّا السورة فالمشهور عندنا وجوبه فى الأولتين من الصلوات الخمس، و فىنا من لا يقول بوجوبه، و أمّا العامة فقال الشافعى و أكثر أصحابه: بأنّها مستحب، و قال بعض أصحاب الشافعى: بوجوبها و لا يجوز الاقتصار على أقلّ منها، و لكن يجوز تبديل ذلك بما يكون قدر آياتها من القرآن، و حكى أبو بكر بن المنذر عن عثمان بن أبى العاص أنّه قال: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب و ثلاث آيات بعدها، هذا كله فى الركعتين الأولتين.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٨

و أمّا في الركعة الأخيرة من المغرب، و الأخيرتين من الظهرين و العشاء، و هو الموضوع الأول: من المواضع التي يقع الكلام فيها في مبحث القراءة، فنقول: أمّا العامة فلا خلاف بينهم في أنّ التكليف هو قراءة الفاتحة في الركعتين الأخيرتين، و أمّا الخاصة فلا خلاف بينهم في أجزاء غير القراءة و إن كان الخلاف بينهم في ما يجزى بدل قراءة الحمد.

[في ذكر الأقوال في القراءة]

فما يظهر من كلام المحقق رحمه الله في المعتبر «١» كون الأقوال عند الخاصّة رضوان الله عليهم أربعة: القول الأول: كما يظهر من عبارته في الكتاب المذكور، هو أجزاء (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) و هو مختاره و مختار المفيد «٢» رحمه الله، و ظاهره أجزاء ذلك مرة واحدة. القول الثاني: كفاية التسييح عشر مرات، و هو أن يقول المصلّي ثلاث مرات (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله) و يزيد في المرة الثالثة (الله أكبر) فيكون عشرة تسييحات. القول الثالث: كفاية تسع تسييحات (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله) ثلاث مرات. القول الرابع: هو أن يقول المصلّي (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) ثلاث مرات، فتكون اثنتا عشرة تسييحة، هذه الأقوال الأربعة.

(١) المعتبر، ج ٢، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) - مقنعه، ص ١١٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١١٩

و أمّا وجه التعبير من هذه الاذكار (بالتسييحة) فيكون لأجل اشتمال كل منها على تنزيه الله تعالى.

[في ذكر الاخبار الواردة في القراءة في الركعتين الأخيرتين]

إذا عرفت الأقوال في المسألة فنعطف عنان الكلام إلى ذكر الأخبار في هذه المسألة، فنقول بعونه تعالى: بأن صاحب الوسائل تعرض للأخبار الراجعة إلى المسألة في بابين من أبواب القراءة في الصلاة من الوسائل الباب ٤٢ و الباب ٥١، و لسان الأخبار يكون مختلفاً، فنذكر بعونه تعالى الأخبار و مقدار دلالتها حتى يظهر لك ما هو الحق في المقام، فنقول: الرواية الأولى: و هي ما رواها عبيد بن زرارة (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين الأخيرتين من الظهر، قال: تسبح و تحمد الله و تستغفر لذنبك، و ان شئت فاتحة الكتاب فإنها تحميد و دعاء). «١» تدلّ على تخيير المكلف بين التسييح و التحميد و الاستغفار، و بين فاتحة الكتاب من باب كون الفاتحة تحميد و دعاء، و لا دلالة لها على كون أحد فردي التخيير هو خصوص التسييحات الأربعة، إلا أن يدعى انصراف التسييح و التحميد في الرواية إليها، و ليست الرواية متعرضة لعدد خاص، و لازم ذلك حصول المأمور به بصرف مسمى التسييح و التحميد و الاستغفار، أو خصوص التسييحات الأربعة مرة واحدة لو قلنا بانصراف التسييح و التحميد إليها. الرواية الثانية: و هي ما رواها معاوية بن عمار (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الامام في الركعتين الأخيرتين فقال: الامام يقرأ بفاتحة الكتاب،

(١)- الرواية ١ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٠

و من خلفه يسبح، فإذا كنت وحدك فاقراً فيهما، وإن شئت تسبح. تدلّ على أنّ تكليف الامام قراءة الفاتحة، و المأموم التسبيح). «١»
و المنفرد فمخير بين القراءة و التسبيح فى الأخيرتين، و لم يبين فيها نحوه التسبيح إلا- أن يقال: بانصراف التسبيح فى لسانهم:
بالتسبيحات الأربعة.

الرواية الثالثة: و هى ما رواها على بن حنظلة عن أبى عبد الله عليه السلام (قال:

سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال: إن شئت فاقراً فاتحة الكتاب، و إن شئت فاذا ذكر الله فهو سواء، قال: قلت: فأى ذلك أفضل؟ فقال: هما و الله سواء إن شئت سبحت و إن شئت قرأت). «٢»

تدلّ على التخيير بين الفاتحة و بين الذكر فى الجملة، و عدم أفضلية أحدهما على الآخر، و لم تكن الرواية فى مقام بيان كفاية مطلق الذكر بقريته ذيل الرواية و بعض روايات اخرى، فلا يمكن حمل الرواية على كفاية مطلق الذكر، بل يمكن كون المراد خصوص التسبيح.

الرواية الرابعة: و هى ما رواها جميل بن دراج (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقرأ الامام فى الركعتين فى آخر الصلاة، فقال: بفاتحة الكتاب، و لا يقرأ الذين خلفه، و يقرأ الرجل فيهما إذا صلى وحده بفاتحة الكتاب). «٣»

تدلّ على أنّ الامام يقرأ الفاتحة، و لا يقرأ المأموم، و لا تعرض فيها بأنّ المأموم يسكت أو يسبح أو يفعل غير ذلك، و تدلّ على أنّ المنفرد يقرأ.

(١)- الرواية ٢ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٤ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢١

الرواية الخامسة: و هى ما رواها حريز عن زرارة (قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: ما يجزى من القول فى الركعتين الأخيرتين؟ قال: أن تقول (سبحان الله و الحمد لله و لا إله الا الله اكبر، و تكبر و تركب). «١»

(و فى الرواية محمد بن إسماعيل الواقع فى جلّة أسانيد الرواية ليس محمد بن إسماعيل بن بزيع بل هو محمد بن إسماعيل النيشابورى).

تدلّ الرواية على أنّ المجزى فى الركعتين الأخيرتين هو التسبيحات الأربعة مرة واحدة (و إطلاقها يشمل الامام و المأموم و المنفرد).
الرواية السادسة: و هى ما رواها عمر بن أذينة عن زرارة عن أبى جعفر عليه السلام (قال: عشر ركعات: ركعتان من الظهر، و ركعتان من العصر، و ركعتا الصبح، و ركعتا المغرب، و ركعتا العشاء الآخرة لا يجوز فيهنّ الوهم (إلى أن قال) و هى الصلوة فرضها الله، و فوض إلى محمد صلى الله عليه و آله و سلم فزاد النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى الصلاة سبع ركعات هى سنة ليس فيهنّ قراءة، إنّما هو تسبيح و تهليل و تكبير و دعاء، فالوهم إنّما هو فيهن). «٢»

تدلّ على عدم مشروعية القراءة فى الأخيرتين، و أنّ التكليف هو الاتيان بالتسبيح و التهليل و التكبير و الدعاء.

الرواية السابعة: و هى ما رواها أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (ثم قال: أدنى ما يجزى من القول فى الركعتين الأخيرتين ثلاث تسبيحات أن تقول (سبحان الله سبحانه الله سبحانه الله) تدلّ على أنّ أدنى ما يجزى فى الأخيرتين هو ثلاث

(١)- الرواية ٥ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٦ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٢

تسيحات، و بين المراد من التسيحات هو أن يقول المصلّي (سبحان الله) ثلاث مرات. «١»

الرواية الثامنة: و هي ما رواها رجاء بن أبي الضحّاك (أنه صحب الرضا عليه السلام من المدينة إلى مرو، فكان يسبح في الاخيرتين

يقول: (سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) ثلاث مرات ثم يركع). «٢»

هذه الرواية نقل فعل الرضا عليه الصلاة والسلام من أنه كان يصلّي و في صلاته في الركعتين الاخيرتين يقول (سبحانه الله و الحمد

لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) ثلاث مرات، و قال المجلسي رحمه الله بأنّ عندي نسخة صحيحة من عيون، و فيها ليس فقره (الله أكبر)

ففي هذه النسخة ليست إلّا (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله) ثلاث مرات.

اعلم أنّه ليس في روايات الباب رواية كان لسانها وجوب الايتان بالتسيحات الأربع ثلاث مرات إلّا هذه الرواية، و نحوه رواية ٩ بناء

على نقل ابن إدريس في أول السرائر، و هذه الرواية بناء على نقل المجلسي رحمه الله من كتاب العيون الذي كان موجودا عنده ليس

فيها التكبير، بل مشتمل على التسيح و التهليل، فعلى هذا لا يكون مستند في الأخبار للقول بوجوب الايتان بخصوص

التسيحات الأربعة ثلاث مرات، و قال البهبهاني رحمه الله بأنّ عدم وجدان المجلسي رحمه الله رواية تدلّ على وجوب إيتان المصلّي

بالتسيحات الأربعة لا يدلّ على عدم وجود رواية تدلّ على هذا الحكم، فتأمل.

(١)- الرواية ٧ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٨ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٣

الرواية التاسعة: و هي ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه (قال: لا- تقرأن في الركعتين الأخيرتين من الأربع الركعات

المفروضات شيئا إماما كنت أو غير إمام قال: قلت: فما أقول فيهما؟ قال: إذا كنت إماما أو وحدك فقل (سبحان الله و الحمد لله و لا

إله إلا الله) ثلاث مرات تكمله تسع تسيحات، ثم تكبر و تركع- و رواه ابن ادريس في آخر السرائر نقلا من كتاب حرّيز بن عبد الله

عن زرارة مثله إلّا أنّه أسقط قوله (تكلمه تسع تسيحات) و قوله (أو وحدك) «١» و رواه في أول السرائر أيضا نقلا من كتاب حرّيز

مثله إلّا أنّه قال فقل (سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) ثلاث مرات ثم تكبر و تركع). «٢»

أقول: لا يبعد أن يكون زرارة سمع الحديث مرتين مرة تسع تسيحات، و مرة اثنا عشر تسيحة، و أورده حرّيز أيضا في كتابه مرتين

انتهى كلام صاحب الوسائل رحمه الله.

تدلّ الرواية على نقل الصدوق على عدم جواز القراءة في الأخيرتين و وجوب التسيحات التسعة، و ليس فيها (الله أكبر) و تدلّ على

كون هذا الحكم للإمام و المنفرد، و لم تتعرض للمأموم، و أمّا بنقل السرائر تدلّ على وجوب ذلك لخصوص الامام لاسقاط (او

وحدك) و تدلّ بنقل الصدوق رحمه الله كما قلنا و نقل أول السرائر على وجوب (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر)

ثلاث مرات، فعلى هذا النقل يجب أن يقال (الله أكبر) ثلاث مرات أيضا فعلى هذا النقل هذه الرواية تدلّ على وجوب تسيحات

الأربع ثلاث مرات، و لكن المجلسي رحمه الله قال: بأن

(١)- الرواية ١ من الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٤

النسخ المتعددة التى رأيت من السرائر كانت بلا تكبير.

الرواية العاشرة: وهى ما رواها محمد بن عمران فى حديث (أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام فقال: لأى علة صار التسبيح فى الركعتين الأخيرتين أفضل من القراءة قال: إنما صار التسبيح أفضل من القراءة فى الأخيرتين، لأنّ النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما كان فى الأخيرتين ذكر ما رأى من عظمة الله عز وجل، فدهش، فقال (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) فلذلك صار التسبيح أفضل من القراءة). «١»

وهذه الرواية لا تدلّ إلا على أفضلية التسبيح على القراءة، ولا تدلّ على اعتبار التعدد، ولا على اعتبار خصوصية هذه التسبيحات. «٢»
الرواية الحادى عشرة: وهى ما قال مرسله الصّيدوق و (قال الرضا عليه السلام: إنما جعل القراءة فى الركعتين الأولتين والتسبيح فى الأخيرتين للفرق بين ما فرضه الله من عنده، وبين ما فرضه الله من عند رسوله). «٣»
تعرضت هذه المرسله لعله جعل القراءة فى الأولتين، وجعل التسبيح فى الأخيرتين فيمكن دعوى استفادة تعين التسبيح فى الأخيرتين من هذه المرسله.

الرواية الثانية عشرة: وهى مرسله المحقق فى المعبر عن على عليه السلام (أنه قال:

اقرأ فى الأولتين و سبح فى الأخيرتين). «٤»

(١)- الرواية ٣ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- أقول: لا يبعد دعوى كون المشروع والواجب، هو خصوص هذه التسبيحات، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بخصوصها.

(٣)- الرواية ٤ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٤)- الرواية ٥ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٥

تدلّ بنفسها على تعين التسبيح فى الأخيرتين.

الرواية الثالثة عشرة: وهى ما رواها حريز عن زراره عن أبى جعفر عليه السلام (قال: كان الذى فرض الله على العباد من الصلاة عشرة ركعات وفيه القراءة، وليس فيه وسهم يعنى: سهوا، فزاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعا وفيه الوهم وليس فيه قراءة). «١»

تدلّ على عدم تشريع القراءة فى السبعة التى تكون فرض النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

الرواية الرابعة عشرة: وهى ما رواها عبيد الله بن على الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (قال: إذا قمت فى الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيها، فقل (الحمد لله وسبحانه الله والله أكبر). «٢»

استدل المحقق رحمه الله فى المعبر بهذه الرواية على عدم اعتبار الترتيب، وتدلّ الرواية على عدم جواز القراءة فى الأخيرتين، وأن يقال (الحمد لله وسبحانه الله والله أكبر) وليس فيها التهليل أعنى (لا- إله إلا- الله) ويكون الترتيب بين الأذكار فيها على خلاف بعض آخر من الروايات، لتقديم التحميد فيها على التسبيح.

الرواية الخامسة عشرة: وهى ما رواها معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام (قال: قلت الرجل يسهو عن القراءة فى الركعتين الأولتين، يذكر فى الركعتين الأخيرتين أنه لم يقرأ، قال: أتم الركوع والسجود؟ قلت: نعم، قال: إنى أكره أن أجعل آخر صلاتى

أولها). (٣)

- (١) - الرواية ٦ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.
 (٢) - الرواية ٧ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.
 (٣) - الرواية ٨ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٦

تدل على عدم القراءة فى الأخيرتين بناء على حمل الكراهة فى الرواية على معناها اللغوى.

الرواية السادسة عشرة: وهى ما رواها محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام (قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صلى يقرأ فى الركعتين الأولتين من صلاته الظهر سراً، ويتسبح فى الأخيرتين من صلاته الظهر على نحو من صلاته العشاء و كان يقرأ من الأولتين من صلاته العصر سراً، و يسبح فى الأخيرتين على نحو من صلاته العشاء) «١» الحديث.

تدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يسبح فى الأخيرتين من الظهر و العصر و العشاء و لا تعرض لها لخصوص تسبيحه إلا أن يقال بانصراف التسبيح إلى خصوص التسيحات الأربع.

الرواية السابعة عشرة: وهى ما رواها محمد بن حكيم (قال: سألت أبا الحسن عليه السلام أيما أفضل القراءة فى الركعتين الأخيرتين أو التسبيح؟ فقال:

القراءة أفضل). «٢»

لا تدل إلا على أفضلية القراءة على التسبيح فى الأخيرتين.

الرواية الثامنة عشرة: وهى ما رواها منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام (قال: إذا كنت إماماً فاقراً فى الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب، و إن كنت وحدك

- (١) - الرواية ٩ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.
 (٢) - الرواية ١٠ من الباب ٥١ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٧

فيسعك فعلت أو لم تفعل). «١»

تدل على جواز القراءة إن كان المصلى إماماً و أمياً إن كان الفردى فيسعه أن يقرأ الفاتحة أو لم يقرأ و تخيره بين الفعل و عدمه يحتمل أن يكون المراد تخيره بين القراءة و أن لا يقرأ شيئاً أصلاً، و بين قراءة الفاتحة و التسبيح.

الرواية التاسعة عشرة: وهى ما رواها ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام (قال:

إن كنت خلف الامام فى صلاة لا يجهر فيها بالقراءة حتى يفرغ و كان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ خلفه فى الأولتين و قال: يجزيك التسبيح فى الأخيرتين قلت: أى شىء تقول أنت؟ قال: أقرأ فاتحة الكتاب). «٢»

تدل على التخير بين التسبيح و بين القراءة فى الأخيرتين لأن مقتضى الجمع بين أجزاء التسبيح و بين قراءته عليه السلام الفاتحة هو كون المكلف مخيراً بينهما، و لا تدل على أزيد من التسبيح فهو مطلق التسبيح إلا أن يحمل على خصوص التسيحات الأربع.

الرواية العشرون: وهى ما رواها سالم بن أبى خديجة عن أبى عبد الله عليه السلام (قال: إذا كنت إماماً قوم فعليكم أن تقرأ فى الركعتين الأولتين و على الذين خلفك أن يقولوا (سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر) و هو قيام فإذا كان فى الركعتين الأخيرتين فعلى الذين خلفك أن تقرأوا فاتحة الكتاب و على الامام أن

(١)- الرواية ١١ من الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١١ من الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٨

يسبح مثل ما يسبح القوم في الركعتين الأخيرتين). «١»

غاية ما تدلّ الرواية عليها مع قطع النظر عما فيها من الاشكال هو الكيفية أي: إنّ كيفة التسبيح هو (سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلاّ الله و الله أكبر) و لا تدلّ على الكمية لعدم معلومية أن القوم يقولون التسبيح مرة أو ثلاث مرات أو أكثر (إلا أن يقال: يستفاد من الخبر المرة فقط، لأنه قال عليه السلام (و على الذين خلفك أن يقولوا (سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلاّ الله و الله أكبر)).

الرواية الحادية و العشرون: و هي مرسله عبد الله بن جعفر الحميري عن صاحب الزمان عليه السلام (أنّه كتب إليه يسأله عن الركعتين الأخيرتين قد كثرت فيهما الروايات فبعض يرى أن قراءة الحمد وحدها أفضل و بعض يرى أن التسبيح فيهما أفضل فالفضل لأيهما لنستعمله؟ فأجاب عليه السلام قد نسخت قراءة أم الكتاب في هاتين الركعتين التسبيح و الذي نسخ التسبيح قول العالم عليه السلام: كل صلاة لا قراءة فيها فهي خداج إلاّ للعليل أو من يكثر عليه السهو فيتخوف بطلان الصلاة عليه). «٢»

تدلّ على تعيين القراءة في الأخيرتين لكن فيها اضطراب.

هذا كلّ الروايات المربوطة بمسألتنا، و قد عرفت أن بعضها مفادا مغاير مع بعض الآخر

[في ذكر المقامين في المسألة]

إشارة

فلا بدّ من التكلم في المقامين:

المقام الأول:

في أن المتعين في الركعتين الأخيرتين هو خصوص الفاتحة أو

(١)- الرواية ١٣ من الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١٤ من الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٢٩

خصوص غير الفاتحة أو التخيير بينها و بين غيرها، و على فرض التخيير هل يكون أحد فردى الواجب المخير أفضل من الآخر أم لا.

المقام الثاني:

بعد أجزاء غير الفاتحة في الأخيرتين هل يكون المتعين هو خصوص التسيبحات الأربع مرة أو مرات أو بعض من التسيبحات الأربع أو

يكفى مطلق التسبيح و التحميد و التكبير و التهليل و الدعاء و لو بغير لفظ سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر «١» أو يكفى التسبيح فقط أو يكفى مطلق الذكر.

أما الكلام في المقام الأول فنقول المشهور على كون المكلف مخيراً فيهما بين قراءة فاتحة الكتاب و غيرها و أن اختلفوا في عدلها بأنه هو مطلق الذكر أو خصوص التسبيح و كذا في كفيته و كميته، و الروايات مختلفة فبعضها دالة على خصوص الحمد «٢» و بعضها دالة على خصوص التسبيح «٣» و بعضها على التخيير بينهما «٤» و الثالثة شاهدة الجمع بينهما. و يمكن التمسك لكون التسبيح افضل بفعل الرضا عليه السلام على ما في العيون «٥». أما الكلام في المقام الثاني فالمشهور كون التسبيح قائماً مقام القراءة و أما كفيته و كميته فبمقتضى رواية زرارة «٦» كفاية مرّة من التسيحات الأربعة

(١)- سورة النمل، الآية ٣٠.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٤)- الرواية ٣ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٥)- الرواية ٨ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٦)- الرواية ٥ من الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٠

المذكورة فيها و ان كان الاحوط التعدد كما في رواية عيون الاخبار.

الموضع الثاني: بعد ما لا إشكال في اعتبار الفاتحة في الركعتين الأولتين من الفرائض كما قدمنا، و كون ذلك مسلماً عند المسلمين و لهذا لا حاجة إلى إتعاب النفس بذكر البرهان و إقامة الدليل عليه بعد تسلمه عند الخاصة و العامة و إن كان اعتبارها في النوافل محلّ كلام يأتي إن شاء الله.

و كذا لا إشكال في كون البسملة جزء سورة الفاتحة و كذا ساير السور و كونها آية منها غير سورة البراءة بناء على عدم كونها جزء سورة الانفال و كونها سورة مستقلة و غير البسملة الواقعة في ضمن سورة النمل و هي قوله تعالى (و أنه من سليمان و إنه بسم الله الرحمن الرحيم فإنها جزء آية منها مسلماً، فالبسملة في غير الموردين في أول كل سورة آية تامة و جزء من كل سورة.

و ما ينبغي أن نعطف عنان الكلام نحوه هو أنه هل تجب سورة كاملة في الركعتين الأولتين من الفرائض بعد الفاتحة أم لا؟

فنقول: بأن المشهور بين الأصحاب و جوب السورة بعد فاتحة الكتاب و به صرح الشيخ رحمه الله في التهذيبين «١» و الخلاف «٢» حيث قال (الظاهر من روايات أصحابنا و مذهبهم أن قراءة سورة أخرى مع الحمد واجبة في الفرائض و لا يجزى على أقل منها).

(١)- التهذيب، ج ٢، ص ٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣١٤.

(٢)- الخلاف، ج ١، ص ٣٢٥، مسأله ٨٦.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣١

و قال في المبسوط «١» الظاهر من المذهب أن قراءة سورة كاملة مع الحمد في الفرائض واجبة و ان بعض السورة أو أكثرها لا يجوز مع الاختيار غير أنه ان قرء بعض السورة أو قرن بين السورتين بعد الحمد لا يحكم بطلان الصلاة و يجوز كل ذلك في حال الضرورة و كذلك في النافلة مع الاختيار.

وقال في النهاية «٢» و أدنى ما يجزى من القراءة في الفرائض الحمد مرة واحدة و سورة معها في حال الاختيار و لا يجوز زيادة عليها و لا النقصان منها، فمن صلى بالحمد وحدها متعمدا من غير عذر كانت صلاته ماضية و لم يجب عليه إعادتها غير أنه قد ترك الأفضل و إن اقتصر على الحمد ناسيا أو في حال الضرورة من السفر و المرض و غيرها لم يكن به بأس و كانت صلاته تامة و قال أيضا: و لا يجوز أن يجمع بين سورتين مع الحمد في الفرائض فمن فعل ذلك متعمدا كانت صلاته فاسدة فإن فعله ناسيا لم يكن عليه شيء و كذلك لا يجوز أن يقتصر على بعض سورة و هو يحسن تمامها، فمن اقتصر على بعضها و هو متمكن بقراءة جميعها، كانت صلاته ناقصة و إن لم يجب عليه إعادتها انتهى.

وقد يقال: بأن بين صدر عبارته في المبسوط و النهاية و بين ذيلها تناقض و تهافت لأن في الصدر قال ما يدل على وجوب السورة، و في الذيل قال ما يدل على أن تركها لا يوجب فساد الصلاة كما قال في المفتاح الكرامة.

وقد يقال في توجيه كلامه: بأن مراده في الصدر من الوجوب هو الوجوب

(١)- المبسوط، ج ١، ص ١٠٧.

(٢)- النهاية، ص ٧٥-٧٦.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٢

التكليفى و هذا لا ينافى مع كلامه في الذيل بأنه لو تركها عمدا لا تفسد الصلاة الوجوب التكليفى غير مناف مع عدم الفساد.

و لكن حيث إنه لا يمكن أن يقال: بما قال في المفتاح الكرامة «١» من التناقض بين الصدر و الذيل لأنه كيف يقول مثل الشيخ رحمه الله يقول كلاما، و يقول بعد سطر على خلافه و كيف لم يكن متوجها بذلك و يختار فتوى على خلاف فتواه في صدر المطلب فلا يمكن الالتزام بذلك و أما حمل الصدر على الوجوب التكليفى حتى لا ينافى مع الذيل من عدم فساد الصلاة لو ترك السورة فأیضا بعيد في الغاية حيث إن الشيخ رحمه الله كيف يلتزم بالوجوب التكليفى و الحال أنه لا يلوح كون جزء من أجزاء الصلاة واجبا بالوجوب التكليفى فما خصوصية السورة توجب كون وجوبها التكليفى لا الوضعى.

فعلى هذا يمكن أن يقال توجيهها لكلامه رحمه الله: بأن مراده من الصدر و الذيل في كلامه في المبسوط و النهاية هو استحباب السورة و جواز تركها، أما عبارة الذيل فمساعد مع هذا كمال المساعدة و أما عبارته في الصدر و لو أنه في المبسوط عبر بالوجوب و في النهاية: بأدنى ما يجزى، و لكن قد يعبر بهذه التعبيرات في مقام أهمية المستحب من باب كون المراد بالوجوب اللزوم، لأنه مع تصريحاته في ذيل كلامه لا يمكن حمل صدر كلامه إلا على هذا.

فعبارته في هذين الكتابين قابلة للحمل على الاستحباب فبناء على هذا يمكن أن يقال: بأن له في المسألة قولين لو لم نقل بارجاع كلامه في التهذيبيين و الخلاف

(١)- مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ٣٥٠.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٣

إلى ذلك. «١»

و على كل حال حكى الاستحباب عن ابن جنيد و سلالر و مال إليه في المعبر و المنتهى و اختاره جمع من متأخر المتأخرين كصاحبى المدارك و الذخيرة.

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

إذا فهمت ذلك فما هو العمدة في الباب هو الأخبار فلا بد من عطف عنان الكلام بذكرها، فنقول بعونه تعالى: بأن ما يستدل على عدم وجوب السورة روايات:

الرواية الأولى: وهي ما رواها الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: سمعته يقول: إن فاتحة الكتاب تجوز وحدها في الفريضة). «٢»

وجه الاستدلال بها هو أن المستفاد من الرواية جواز الاكتفاء بفاتحة الكتاب وهذا معنى عدم وجوب السورة ولكن يفهم منها أن اعتبار السورة كان أمراً مفروغاً عنه ولهذا صار سقوطها محتاجاً إلى السؤال.

الرواية الثانية: وهي ما رواها الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان فاتحة الكتاب تجزى وحدها في الفريضة. «٣»

الرواية الثالثة: وهي ما رواها حماد بن عثمان عن عبد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة فاتحة الكتاب في الركعتين

(١) - أقول: ولكن هذا حمل بعيد لا يناسب مع عبارته رحمه الله، وإن قلنا: بأن بين صدر عبارته وذيله تناقض و تهافت لم يكن بعيد ولا يلزم كون هذا التهافت من ناحيته بل يمكن حصول ذلك بعدا من اشتباه الكتاب في مقام كتابة نسخ المبسوط و النهاية، فتأمل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣) - الرواية ٣ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٤

الأولتين إذا ما أعجلت به حاجة أو تخوف شيئاً). «١»

تدل هذه الرواية على جواز ترك السورة في صورة التعجيل لحاجة أو لتخوف شيء و حيث إن راوى هذه الرواية عن المعصوم هو عبيد الله بن علي الحلبي و راوى الرواية الأولى و الثانية كان الحلبي على ما بينا من كونهما رواية واحدة و الحلبيون و إن كانوا متعددين و لكن يمكن أن يكون راوى الرواية الأولى و الثانية هو راوى الرواية الثالثة أعني: عبيد الله بن علي الحلبي فيحتمل كون هذه الروايات الثلاثة رواية واحدة لعدم ثبوت كونها أزيد من واحدة و بعد كون المتيقن مما صدر عن المعصوم عليه السلام هو كلام واحد و كون الروايات واحدة فلا ندري بأن ما صدر عنه عليه السلام هو ما يدل على جواز ترك السورة مطلقاً أو ما يدل على جواز تركها في خصوص صورة يكون للمصلي عذر فبعد ذلك لا تبقى لنا حجة على أزيد من صورة العذر فقدر المتيقن مما صدر عن المعصوم عليه السلام هو جواز ترك السورة إذا كان عذر في البين فلا يبقى وجه للاستدلال بالرواية الأولى و الثانية لجواز ترك السورة مطلقاً حتى في ما لم يكن للمكلف عذر نعم يستفاد من مجموع الروايات المتقدمة بعد قوة احتمال كونها رواية واحدة جواز ترك السورة في صورة الاستعجال بحاجة أو تخوف شيء. «٢»

الرواية الرابعة: وهي ما رواها الحسن الصيقل (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام

(١) - الرواية ٢ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - أقول: رفع اليد عن الروايات بمجرد الاحتمال الذي أفاده مدّ ظله العالی مشكل و من البعيد كون بناء العقلاء على الاعتناء بهذه الاحتمالات و اسقاط الرواية عن الحجية فتأمل.

(المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٥

أ يجزى عني أن أقول في الفريضة فاتحة الكتاب إذا كنت مستعجلا أو أعجلني شيء؟
قال: لا بأس). (١)

الرواية الخامسة: و هي ما رواها عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام (قال:

يجوز للمريض أن يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها، و يجوز للصحيح في قضاء الصلاة التطوع بالليل و النهار). (٢)

الرواية السادسة: و هي ما رواها عبد الله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام (قال:

سألته عن الرجل يكون مستعجلا يجزيه أن يقرأ في الفريضة فاتحة الكتاب وحدها؟
قال: لا بأس). (٣)

و قد ظهر لك أن الرواية ٤ و ٥ و ٦ تدل على جواز ترك السورة في خصوص صورة العذر و ظهر لك أنه على ما قلنا في الرواية ١ و ٢ و ٣ بأنها رواية واحدة ليس المتيقن من الصادر عن المعصوم عليه السلام إلا جواز ترك السورة في صورة طرؤ العذر.

[في نقل كلام صاحب الحدائق]

و قال صاحب الحدائق (٤) رحمه الله كلاما حاصله أنه بعد دلالة بعض الروايات على جواز ترك السورة مطلقا سواء كان عذر في البين أولا، و بعضها على جواز ترك السورة في خصوص صورة طرؤ العذر فمقتضى حمل المطلق على المقيد هو حمل ما يدل على جواز الترك مطلقا على المقيد بخصوص صورة طرؤ العذر فتكون نتيجة

(١) - الرواية ٤ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣) - الرواية ٦ من الباب ٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٤) - الحدائق، ج ٨، ص ١١٦.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٦

حمل المطلق على المقيد جواز ترك السورة في صورة العذر فقط.

و لكن هذا الكلام فاسد لأن مورد حمل المطلق على المقيد يكون في ما إذا عرض المطلق و المقيد على العرف يرى وحدة الملاك فيهما، مثل ما إذا قال القائل (اعتق رقبته) و (اعتق رقبته مؤمنة) و أما في ما أثبت المطلق حكما وضعيا بدون قيد و أثبت المقيد حكما وضعيا مقيدا فلا مجال لحمل المطلق على المقيد مثل ما نحن فيه لأنه إذا عرض على العرف يجوز الاكتفاء بفاتحة الكتاب و يجوز الاكتفاء بها في خصوص صورة الاستعجال لا يفهم منهما كون ملاكهما واحدا، لإمكان أن المعصوم عليه السلام قال في موضع: يجوز ترك السورة في مورد الاستعجال و هذا غير مناف مع أن يقول في موضع: آخر يجوز تركها مطلقا فعلى هذا في المقام لا وجه لحمل المطلق على المقيد. (١)

ثم إنه مدّ ظله العالی عدل في اليوم اللاحق عما قال في اليوم السابق في مجلس البحث و قال: إن المطلق حيث يكون ظاهرا في كون تمام الموضوع للحكم هو نفس الطبيعة بدون دخل القيد و إن المقيد ظاهر في كون تمام الموضوع للحكم هو المقيد،

(١) - أقول: هذا كلام أفاده سيدنا الاستاد مدّ ظله في مورد آخر أيضا و لا نفهم تماميته لأنه إن كان مراده مدّ ظله العالى أنه يحمل المطلق على المقيد فى ما إذا كان لسانهما إثبات حكم تكليفى و لو لم يثبت وحدة الملاك فيهما، فهذا غير تمام. و إن كان مراده أن وحدة الملاك يستكشف فى خصوص مورد يكون المطلق و المقيد متكفلين لبيان حكم تكليفى مطلقا و لا يستكشف ذلك فى كل مورد يكونان متكفلين لبيان حكم وضعى فيه أنه لا كليه من الطرفين بل نحن ندور مدار استكشاف وحدة الملاك فى كل مورد سواء كانا متكفلين لبيان حكم تكليفى أو وضعى فعلى هذا لا مانع من دعوى حمل المطلق على المقيد فى المورد لأنّ العرف يرى وحدة الملاك بين المطلق و المقيد. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٧

فلو ثبت وحدة ملاكهما و يرى العرف بأنّ لسان المطلق و المقيد يكون فى مقام إفادة حكم واحد على موضوع واحد فمقتضى الجمع هو رفع اليد عن ظهور المطلق فى إطلاقه و الأخذ بالمقيد.

و لا فرق فى ما ذكر بين كونهما متكفلين لبيان حكم وضعى أو التكليفى فلو ثبت فى المقام وجود رواية دالة على جواز ترك السورة مع دلالة رواية اخرى على جواز تركها فى خصوص صورة طرؤ العذر فيحمل المطلق على المقيد و لكن بعد ما احتملنا من أن رواية على بن رثاب عن أبى عبد الله عليه السّلام، و روايته عن الحلبي عنه عليه السّلام، و رواية حماد عن عبيد الله بن على الحلبي عنه عليه السّلام تكون رواية واحدة، فالقدر المتيقن مما ثبت صدوره عنه عليه السّلام ليس إلا جواز ترك السورة فى صورة الاستعجال فقط فلا دليل على جواز تركها مطلقا حتّى نحتاج إلى حمل المطلق على المقيد.

[فى ذكر رواية اخرى]

و أمّا رواية اخرى و هى ما رواها عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السّلام (قال لا يصلّى على الدابة الفريضة إلّا مريض يستقبل به القبلة و يجزيه فاتحة الكتاب و يضع بوجهه فى الفريضة على ما أمكنه من شىء و يؤمى فى النافلة إيماء). «١» و إن كانت تدلّ على جواز تركها فى حال المرض و تكون رواية مستقلة غير الروايات الثلاثة المتقدمة - المحتملة كونها رواية واحدة و هى مثل الرواية ٤ و ٥ و ٦ من الروايات المتقدم ذكرها فى الدلالة على جواز ترك السورة فى خصوص صورة

(١) - الرواية ١ من الباب ١٤ من ابواب القبلة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٨

الاستعجال أو المرض - و لكن مع ذلك بعد عدم الوثوق بصدور رواية دالة على جواز تركها، لاحتمال كون الصادر من الرواية ١ و ٢ و ٣ هو خصوص الرواية ٣ الدالة على جواز الترك فى خصوص صورة الاستعجال فلا مجال لحمل المطلق على المقيد أعنى: رواية عبد الرحمن نعم لو فرض صدور أحد روايتى على بن رثاب أعنى: الرواية الاولى أو الثانية عن المعصوم عليه السّلام الدالة على جواز تركها، لكان مجال لأن يقال بما قال صاحب الحدائق رحمه الله من حمل المطلق على المقيد.

[فى ذكر الجهتين فى السورة]

فظهر لك ممّا مرّ عدم وجود دليل على جواز ترك السورة في الركعتين الأولتين من الفرائض فعلى هذا نقول: ينبغي التكلم في السورة في جهتين:

الجهة الاولى: في أنه هل تجب سورة كاملة في الأولتين بعد الفاتحة

أو يجوز تركها بأن لا يأتي سورة أصلاً فقد ظهر لك عدم وجود دليل على جواز تركها. (بل تجب السورة أمّا أولاً- فللدلالة بعض الروايات عليه و أمّا ثانياً فلان المراجع بأخبار باب الصلوة من أولها إلى آخرها يجد كون وجوب السورة أمراً مفروغاً عنه و لهذا كانت السؤالت واقعة عن خصوصياتها، مثل أنه هل يجوز تركها في صورة الاستعجال أو المرض أم لا و مثل السؤال عن جواز القران بين السورتين و عدمه و مثل أن المأموم المسبوق الّذى لا يمهلّه الامام لأن يأتي بالسورة ما يكون تكليفه و غير ذلك و ظهر لك جواز تركها في صورة الاستعجال و المرض و في ضيق الوقت و ان لم يكن له دليل بالخصوص.

الجهة الثانية [في ذكر الاخبار الدالة على جواز تبعض السورة في الصلاة]

: و هي الكلام في جواز تبعض السورة في الفريضة و عدمه فما يدعى كونه دليلاً على جوازه روايات:

الرواية الاولى: و هي ما رواها علي بن يقطين في حديث (قال: سألت

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٣٩

أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تبعض السورة فقال: أكره و لا بأس به في النافلة). «١»

بدعوى دلالتها على جواز تبعض السورة في الفريضة على كراهية و عدم كراهية في تبعضها في النافلة.

اعلم أولاً- ان كون الكراهة هي الكراهة المصطلحة غير معلوم و ثانياً يحتمل في قوله عليه السلام (أكره و لا بأس به في النافلة) احتمالان: الأول أن يكون المراد هو ما قال المدعى من أن يكون مراده أنه أكره في الفريضة و لا بأس في النافلة الثاني ان يكون المراد من هذه الجملة (أكره في النافلة و لا بأس به) يعني يكون في التبعض في النافلة الكراهة و لكن لا بأس بالتبعض لأن الكراهة غير مناف مع الجواز فعلى الاحتمال الثاني لا تشمل الرواية الفريضة. «٢»

الرواية الثانية: و هي ما رواها سعد بن سعد الاشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام (قال: سألته عن رجل قرأ في ركعة الحمد و

نصف سورة هل يجزيه في الثانية أن لا يقرأ الحمد و يقرأ ما بقي من السورة؟ فقال: يقرأ الحمد ثم يقرأ ما بقي من السورة). «٣»

الرواية الثالثة: و هي ما رواها زرارة (قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قرأ

(١)- الرواية ٤ من الباب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- أقول: و لكن يضعف الاحتمال الثاني بما يكون في التهذيب من كون السؤال في الصدر عن المكتوبة و النافلة و لم يذكر الصدر في الوسائل فالمناسب الاحتمال الأول لأن المناسب أن يجب عليه السلام عن الجواز و عدمه في كل من المكتوبة و النافلة فمراده من (أكره) أي: أكره في الفريضة و لا بأس في النافلة.

(٣)- الرواية ٦ من الباب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

سورة في ركعة فغلط أ يدع المكان الذي غلط فيه و يمضى في قراءته أو يدع تلك السورة و يتحوّل منها إلى غيرها؟ فقال: كل ذلك لا بأس به و إن قرء آية واحدة فشاء أن يركع بها ركع). «١»

و لا- بدّ من أن يكون المفروض كون ما أدى غلطا لا يمكن أن يؤديه صحيحا، لأنّه لو تمكن من أدائه صحيحا لوجب ذلك ثمّ إنّ هاتين الروايتين أى الثانية و الثالثة تدلّان على جواز تبعض السورة و لا صراحة لهما على جواز ذلك فى الفريضة و إن فرض لهما إطلاق يشملان النافلة و الفريضة فأولا يمكن أن يقال: بأنّه بعد كون العمل على إتيان السورة و التزام الرواة و الأصحاب على إتيانها لا يبقى إطلاق للروايتين لأنّه يمكن كون عدم تقييد الامام فى كلامه بالنافلة من باب اعتماده عليه السّلام بما هو المتعارف و المرتكز عند الراوى من وجوب السورة فى الفريضة و أنّه كان عالما بأنّ الراوى ينزل كلامه فى خصوص النافلة و لاجل ذلك ترك القيد و لم يكن ترك التقييد مع هذا الارتكاز و التعارف مخلا بالحكمة فمقدمات الاطلاق غير جارية فى المقام فلا يكشف الاطلاق من كلامه عليه السّلام و أمّا ثانيا لو فرض كون إطلاق للروايتين فلو دلّ دليل آخر على وجوب سورة كاملة فى الفريضة فيقيد إطلاق الروايتين به و تكون النتيجة حملهما على النافلة.

الرواية الرابعة: و هى ما رواها إسماعيل بن الفضل (قال: صلّى بنا أبو عبد الله عليه السّلام أو أبو جعفر عليه السّلام فقرأ بفاتحة الكتاب و آخر سورة المائدة فلما سلم التفت إلينا فقال: أمّا إنى أردت أن اعلمكم). «٢»

(١)- الرواية ٧ من الباب ٤ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٥ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤١

[فى ذكر الاحتمالات الثلاثة فى المورد]

و فيها ثلاث احتمالات:

الاحتمال الأوّل: أن يكون المراد من قوله عليه السّلام (اما انى اردت ان اعلمكم) هو تعليمهم بأنّه يجوز تبعض السورة.

الاحتمال الثانى: أن يكون المراد تعليمهم بجواز ذلك تقيّة، و يضعف هذا الاحتمال.

أمّا أولا فإنّه بعد ما كانت العاميّة يقرءون السورة فهم ملتزمون بذلك عملا و لو لم يقولوا بوجوبها، فلا حاجة إلى تعليمه عليه السّلام الشيعة بانهم يتركونها تقيّة، لأنّهم لو قرءوا السورة لم يقعوا فى محذور لعدم كون عملهم على خلاف العامّة و هم لا يدرون بأنّ قاريها يقرئها من باب التزامه بوجوبها أو التزامه باستحبابها، فلا حاجة إلى التقيّة فى المسألة حتّى يعلمهم.

(و أمّا ثانيا إنّ الامام عليه السّلام الذى ترك بعض السورة على ما فى الرواية إمّا ترك من باب كونه بنفسه فى مقام التقيّة بمعنى أنّه ترك تقيّة من باب وجود من يلزم التقيّة عنده فكيف لما سلم قال بعد الالتفات إليهم (اما انى اردت ان اعلمكم) و إمّا ترك و كان فى تركه فى مقام تعليم التقيّة للمؤمنين أى: الشيعة فلهذا ترك بعض السورة فأیضا غير صحيح، لأنّه إن كان بصدد ذلك يمكن له أن يقول بهم: إذا ابتليتم بالعامّة اتركوا السورة أو بعض السورة لا أن يصلّى صلاته و يترك واجبا من واجباته و هو السورة لأجل تعليم المؤمن طريق التقيّة، فحمل الرواية على التقيّة بعيد فى الغاية.

الاحتمال الثالث: أن يكون تركها من باب طرّو عذر من استعجال أو

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٢

مرض و أرد أن يعلمهم بأنّ الترك كان لأجل ذلك «١».

و على كل حال حيث إنّ المستفاد من الرواية ليس إلّا صدور فعل عنه عليه السّلام من الاكتفاء ببعض السورة و كلام بعد الصّلاة فهى

كاشفة عن فعله و ذكر بيان علّة فعله و هو التعليم و الفعل لا لسان له حتّى يفهم أنّ صدوره كان لأى جهة من الجهات هل كان لجواز ترك السورة الكاملة مطلقاً أو كان لعذر من الأعدار أو كان لأجل التقيّة فلا يستكشف منه إطلاق.
ثمّ إن الرواية وردت فى الفريضة لأنّ قول الراوى (صلّى بنا) ظاهر فى كون الصّلاة جماعة فكانت الصّلاة فريضة و يستفاد من الرواية كون اعتبار السورة فى الصّلاة أمراً مسلماً مرتكزاً فى أذهان المسلمين و كان تركها أمراً مستنكراً عندهم و لهذا صار الامام عليه السّلام فى دفع ما يستنكره القوم من تركها فقال (أمّا إنى اردت أن اعلمكم.
(و مثلها الرواية ٣ من الباب المذكور و فيها الاحتمالات الثلاثة كالرواية السابقة غاية الأمر يضعف حملها على التقيّة الوجه الأوّل لا الوجه الثانى).

الرواية الخامسة:

و هى ما رواها أبو بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام (أنه سئل عن

(١) - أقول: و هنا احتمال رابع و هو أن يكون الترك و بيانه بأنّ الترك كان للتعليم كان من باب التقيّة لكن لا من باب ما احتملنا فى الاحتمال الثانى بل كان بصدد التقيّة لوجه آخر و هو أنّه عليه السّلام بعد ما رأى بأنّ العامة فهموا بانهم عليهم السّلام و تابعيهم قائلون بوجوب سورة كاملة و صار هذا سبباً لعداوتهم فاكتفى عليه السّلام ببعض السورة و قال بعدا أردت أن اعلمكم حتّى يتخيل الحاضر عند صلاته من المخالفين بأنّه عليه السّلام غير ملتزم بالوجوب لأنّ عمله على خلافه و قال بعدا لتابعيه أردت تعليمكم عدم الوجوب فكان فعله من ترك سورة كاملة و قوله بعد الصّلاة كليهما تقيّة فلا مانع على هذا من حمل الرواية على التقيّة بهذا النحو فتأمل.
تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٣

سورة أ يصلّى بها الرجل فى ركعتين من الفريضة؟ قال: نعم إذا كانت ست آيات قرء بالنصف منها فى الركعة الاولى و النصف الآخر فى الركعة الثانية). «١»
أظن أن أبا حنيفة يقول: إنّ التبعض يجوز إذا كانت السورة ست آية فتكون الرواية لأجل موافقتها مع مذهبه مورد الوهن.

[فى ذكر الرواية السادسة / احتمالات فى الرواية]

الرواية السادسة: و هى ما رواها على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام (قال: سألت عن الرجل يقرأ سورة واحدة فى الركعتين من الفريضة و هو يحسن غيرها، فإن فعل فما عليه؟ قال: إذا احسن غيرها فلا يفعل و إن لم يحسن غيرها فلا بأس). «٢»
و فى هذه الرواية احتمالات:
الاحتمال الأوّل: أن يكون السؤال عن تبعض سورة واحدة فيكون المراد من قوله (يقرأ سورة واحدة فى الركعتين) أنّه يقرأ بعضها فى ركعة و بعضها الآخر فى ركعة اخرى.
الاحتمال الثانى: أن يكون السؤال من جواز قراءة سورة واحدة فى كلا الركعتين بأن يقرأ مثلاً سورة التوحيد فى الاولى و كذا يقرئها فى الثانية و عدم جوازها، فلازم ذلك جواز قراءة سورة قرئها فى الاولى فى الركعة الثانية، و الاحتمال الثانى إن لم يكن أقوى من الأوّل فلا ظهور للرواية فى الاحتمال الأوّل حتّى تكون نتيجتها جواز تبعض السورة.

(١) - الرواية ٢ من الباب ٥ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٦ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٤

[في ذكر الرواية السابعة والثامنة والتاسعة]

الرواية السابعة: و مهى ما رواها عمر بن يزيد (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

أقرأ الرجل السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة؟ قال: لا بأس إذا كانت أكثر من ثلاث آيات). «١»

وهي أيضا مثل السابقة من جهة مجيء احتمالين المتقدمين فيها وعدم ظهور لها في الاحتمال الأول.

الرواية الثامنة: وهي ما رواها أبان بن عثمان عن أخبره عن أحدهما عليهما السلام (قال: سألته هل يقسم السورة في ركعتين؟ قال:

نعم اقسما كيف شئت). «٢»

هذه الرواية تدل على جواز التبعض.

الرواية التاسعة: وهي ما رواها زرارة (قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل يقرن بين السورتين في الركعة فقال: أن لكل سورة حقا

فاعطها حقها من الركوع والسجود و قلت: فيقطع السورة؟ قال: لا بأس). «٣»

ولا يخفى عليك أن الراوي سئل عن القران بين السورتين فقال عليه السلام إن لكل سورة حقا فاعطها حقها من الركوع والسجود ثم

سئل سؤالا آخر (فيقطع السورة؟

قال: لا بأس.

يحتمل أن يكون سؤاله عن جواز تقطيع السورة يعني بعد ما لا- يجوز القران يجوز أن يقطع السورة أي يكتفى ببعض السورة قال: لا

بأس فعلى هذا تدل الرواية

(١)- الرواية ٣ من الباب ٦ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٥ من الباب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٣ من الباب ٨ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٥

على جواز تبعضها «١».

[المشهور عند اصحابنا وجوب سورة كاملة]

هذا كله في ما يمكن أن يستدل به على جواز تبعض السورة إذا عرفت هاتين الجهتين نقول: بأنه على ما قلنا في أول المسألة ظهر لك

أن المشهور عند اصحابنا هو وجوب سورة كاملة بعد الحمد في الأولتين من الثنائيه و من غيرها و إن كان يظهر من عبارة الشيخ رحمه

الله في النهاية بل في المبسوط عدم وجوبها، وليس بين اصحابنا من يقول بجواز ترك بعضها و وجوب بعضها الآخر و إن كان قول

كذلك فلم يكن قولنا معتنى به عند اصحابنا قدس سره.

و أميا بعض اصحابنا القائلون باستحبابها و جواز تركها فلا يستفاد من كلماتهم رجحان قراءة بعض السورة كرجحان كلها، بل ظاهر

كلماتهم هو استحباب إتيان سورة كاملة و جواز تركها و اما رجحان إتيان بعضها فلا يستفاد من كلماتهم.

إذا عرفت ذلك يظهر لك أن بعض الأخبار المتقدمة الدالة على جواز الاكتفاء ببعض السورة و جواز ترك بعضها مما لا يمكن العمل

بها، لعدم عامل به بين أصحابنا أصلاً و ليس قولاً معتنى به عندهم.

فبعد ذلك نقول: ظهر لك أمران:

الامر الأول: عدم وجود دليل على جواز ترك كل السورة.

(١) - أقول: و لكن كما قلت بحضرته مدّ ظله العالی إن كان المراد ما ذكر من الاحتمال فلازمه كون الذليل سؤالاً آخر فلا يناسب أن يأتي بفاء التفريع و يقول (فيقطع) بل كان المناسب أن يقول: و (يقطع) بل يحتمل أن يكون المراد من قوله (فيقطع السورة) هو أنه بعد ما سئل عن القرآن و أجاب عليه السّلام بما يفيد عدم القرآن سئل متفرعاً عليه سؤالاً آخر و هو أنه بعد ما لا يجوز القرآن فلو شرع في سورة ثانية يتحقّق بها القرآن يجوز قطعها أولاً؟ فقال: لا بأس به. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٦

الامر الثاني: عدم جواز ترك بعض السورة و الاكتفاء ببعضها هذا.

[في ذكر الروايات الدالة على وجوب قراءة سورة كاملة]

ثمّ إنه مضافاً إلى ما قلنا من أنّه يظهر من عمل المسلمين من صدر الأول التزامهم بقراءة سورة بعد فاتحة الكتاب في الركعتين الأولتين نقول: بأنّه يدلّ على وجوب قراءة سورة كاملة في الأولتين بعد الفاتحة روايات:

الرواية الأولى: بعض الروايات التي قدمنا ذكره الدالّ على جواز تركها في صورة الاستعجال و المرض مثل الرواية ٣ من الباب ٢ من أبواب قراءة الصّلاة من فإنّها بمفهومها تدلّ على عدم جواز تركها في غير صورة الاستعجال أو تخوف شيء. و مثل الرواية ١ من الباب ١٤ من أبواب القبلة فإنّها لا تخلوا عن دلالة على عدم جواز تركها في غير صورة المرض.

الرواية الثانية: ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام و هي بنقل التهذيب هكذا (قال: إذا أدرك الرجل بعض الصّلاة وفاته بعض خلف الامام يحتسب بالصّلاة خلفه جعل أوّل ما أدرك أوّل صلاته إن أدرك من الظهر أو العصر أو من العشاء ركعتين و فاتته ركعتان قرء في كل ركعة ممّا ادرك خلف الامام في نفسه بأمر الكتاب و سورة فإن لم يدرك السورة تامّة أجزأته أمّ الكتاب فإذا سلم الامام قام فصلّى ركعتين لا يقرأ فيها، لأنّ الصّلاة إنما يقرأ فيها في الأولتين في كل ركعة بأمر الكتاب و سورة و في الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسييح و تهليل و تكبير و دعاء ليس فيهما قراءة و إن أدرك ركعة قرء فيها خلف الامام فإذا سلّم الامام قام فقرأ بأمر الكتاب و سورة ثمّ قعد فتشهد ثمّ قام فصلّى ركعتين ليس فيهما قراءة). «١»

(١) - الرواية ٤ من الباب ٤٧ من ابواب صلاة الجماعة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٧

فهى تدلّ على كون السورة واجبة بعد الفاتحة في الأولتين و تدلّ على عدم تبعض السورة و وجوب البعض فقط، لأنّه قال (إن لم يدرك السورة تامّة أجزأته أمّ الكتاب) و الحال أنّه إن كان بعضها واجبة و يكتفى بها كان اللازم أن يقول (إن لم يدرك السورة تامّة يقرأ بعضها، فإن لم يقدر من البعض أجزأته أمّ الكتاب).

الرواية الثالثة: ما رواها منصور بن حازم (قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة و لا بأكثر). «١»

يستفاد منها أنّ السورة واجبة لأنّه نهى عن قراءة الاقل و الأكثر منها

إن قلت: بأنّه بعد كون القرآن و هو إتيان أكثر من سورة واحدة مكروها فتدلّ على كراهة أقل من سورة تامّة لأنّ كون الأكثر مكروها يوهن حمل النهى على التحريم.

أقول: بأن كراهة الأكثر استفيدت من دليل خارج لا من هذه الرواية فظهور (لا تقرأ) في حد ذاته باق في الحرمة غاية الأمر نرفع اليد عن هذا الظهور بقريئة المستفاد من الخارج ونحمله على الكراهة و أما بالنسبة إلى الأقل فالظهور محفوظ).
 الرواية الرابعة: ما رواها يحيى بن أبي عمران (قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك ما تقول عن رجل ابتدأ ب بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته وحده في أم الكتاب فلما صار إلى غير أم الكتاب من السورة تركها؟ فقال العباسي: ليس بذلك بأس فكتب بخطه: يعيدها مرتين على رغم أنفه يعني: العباسي). «٢»

(١) - الرواية ٢ من الباب ٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٦ من الباب ١١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٨

وجه الاستدلال بها على وجوب السورة هو أن السؤال و الجواب يكون عن بسملة السورة فيستفاد منها مفروغية وجوب أصل السورة و يمكن أن يחדش في الاستدلال بها بأن النظر في السؤال و الجواب يكون في كون البسملة جزء السورة أولا و جوابه عليه السلام دال على كونها جزء السورة (و لكن مع ذلك لا تخلوا عن دلالة و لا أقل من تأييد لوجوب السورة).
 و لكن قد يوهن أصل الرواية لأجل ما في ذيلها من قوله (يعيدها مرتين على رغم أنفه) فإن ذلك لا يناسب كونه من كلام الامام عليه السلام، فتأمل جيدا.

الرواية الخامسة: ما رواها العلاء عن محمد عن أحدهما عليه السلام (قال: سألته عن الرجل يقرأ بالسورتين في الركعة فقال: لكل سورة ركعة). «١»

فإن كان متن الرواية هكذا أعني (لكل سورة ركعة) فليست الرواية مربوطة بمقامنا أصلا لأنها على هذا تدل على عدم جواز القران بين السورتين.

و أمّا لو كان النقل غير ذلك و هو على نحو ذكرها في الوسائل في أبواب القراءة أعني الرواية ٣ من الباب ٤ بالسند المذكور (قال: سألته عن الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال: لا لكل ركعة سورة) و هذا النقل موافق مع نقل الشيخ رحمه الله في الاستبصار فقد يقال: بدلائلها على وجوب السورة لأنه قال (لكل ركعة سورة) و لكن يمكن أن يחדش فيها حيث إن السؤال يكون عن القران بين السورتين (فقال:

لا، لكل ركعة سورة) أي شرعت سورة واحدة لكل ركعة و أمّا كون تشريعها على نحو الوجوب أو الاستحباب فلا دلالة لها عليه.

(١) - الرواية ١ من الباب ٨ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٤٩

هذا كله في الأخبار التي يمكن أن يتمسك بها على وجوب السورة و الحق دلالة بعضها على ذلك بمعنى كون المستفاد منه مفروغية وجوب السورة عندهم و كون السؤال فيها عن بعض خصوصيات اخرى.

الرواية السادسة: و هي الرواية المفصلة التي رواها الكليني رحمه الله و الشيخ رحمه الله و الصدوق رحمه الله و ينتهي سندها بأبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل نقل معراج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و فيها ما يدل على وجوب السورة. «١»
 هذا تمام الكلام في الأخبار ثم بعد ذلك نقول: بأن العمدة في المسألة هو عمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على قراءة السورة كما تتبعنا و كان على طبقه عمل المسلمين بحيث كان تركها معدودا عندهم من المستنكرات كما يدل على ذلك ما روى من أنّ معاذ أمّ على جماعة فشرع سورة البقرة في صلاته بعد الفاتحة في الركعة الاولى و هكذا شرع في الثانية فلم يصبر واحد من

المؤمنين و تخلف عنهم و ذهب إلى جانب من المسجد و صلى، فالناس اعترضوا على هذا الشخص و قالوا نافقت، ثم بعد وصول الخبر النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال أفتان يا معاذ.

وجه الدلالة أنه يظهر من هذا النقل كون العمل على إتيان سورة كاملة و هكذا يدل عليه ما نقل من أنه بعد ما جاء معاوية عليه اللعنة بالمدينة صلى صلاة الاولى و ترك السورة فاعترضوا عليه و قيل: أ سرت من صلاتك يا معاوية أم نسيت؟ فأتى بالسورة في الصلاة الثانية.

من كل ذلك يستفاد كون العمل على إتيان سورة بعد الفاتحة في الركعتين

(١) - الرواية ١٢ من الباب ١ من ابواب افعال الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٠

الأولتين و هذا عمل المسلمين.

و أمّا العامية فهم و إن قالوا بجواز ترك السورة و عدم وجوبها، لكن لم يكونوا منكرين لهذا العمل و إنما قالوا لأجل ما يروون من رواية دالة على جواز تركها.

فعلى هذا نقول: بأن العمدة في اعتبار السورة في الأولتين بعد الفاتحة و وجوبها هو العمل و حيث كان وجوبها أمراً مفروغاً عنه فلهذا ترى أن الرواة و السائلين لا يسألون عنهم عليهم السلام إلا عن بعض خصوصياتها فارغين من أصل وجوبها كما أشرنا إلى ذلك و لذا ما ذكرنا من الأخبار دليلاً على الوجوب كان منشأ دالاتها هو استفادة مفروغية أصل الوجوب منها.

و لا- تقل: بأنه لو فرض ثبوت عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم و المسلمين فلا يستفاد منه وجوبها، لأن العمل و التزامه باتيانها أعم من كون التزامه بالعمل من باب الوجوب أو استحبابها.

لأننا نقول بأنه (أما أولاً لو ثبت العمل و التزام صانع الشرع و المسلمين على العمل بشيء يكفي في كون ذلك الشيء واجباً) و أمّا ثانياً فلأنه بعد عمله و عملهم و كون تركها مستنكراً عندهم كما عرفت من قضية ترك معاوية عليه الهاوية تكشف من ذلك وجوبها عندهم.

[في ذكر كلام المحقق في الشرائع]

و على كل حال فقد عرفت من ذلك كله أن ما قال المحقق رحمه الله في الشرائع «١» (و قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الأولتين واجب في الفرائض مع سعة الوقت و امكان التعلم للمختار و قيل لا يجب و الأول أحوط) كلام متين.

(١) - الجواهر، ج ٩، ص ٣٣١.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥١

[في ذكر مسائل في المورد]

[المسألة الاولى]

هذا تمام الكلام في هذه المسألة ثم إن هنا مسائل:

المسألة الأولى: يجوز ترك السورة و كذا تبعضها و كذا القران بين السورتين فى النوافل و يدلّ عليه بعض روايات الباب فراجع و لا حاجة إلى ذكره فلا ينبغي الاشكال فيه إنّما الاشكال و الكلام فى فرع و هو أنّه لو صار صلاة نفلية فرضا بالعرض مثل ما إذا نذر إتيان صلاة نافلة الصبح فهل يجوز ترك السورة فيها أولا يجوز بل يجب إتيانها وجهان:

وجه جواز الترك هو أنّها النافلة و إن عرضها الوجوب.

وجه وجوب السورة و عدم جواز تركها هو أنّها فرض بعد تعلق النذر بها على الفرض.

و الأوّل أقوى لأنّه إن كان ما ذكر فى الأدلّة فى الصلوات النفلية أو الفرضية من الأمر بها أو جعل خصوصية لها و ترتب أحكام عليها إمّا تكون صيرورة النفل موضوعا لأحكام مشيرا إلى عناوين خاصة التي شرعت فى الشرع نفلا أو فرضا و بعبارة أخرى كلما جعل موضوعا لحكم الفرض أو النقل كان مشيرا إلى المعنون بهذين العنوانين فالفرض مشيرا إلى الصبح و الظهر و العصر و المغرب و العشاء و النقل إلى النوافل فقهرها ما وجب فيه السورة هو ما يكون فرضا أى يكون معنونا بهذا العنوان بحسب الشرع و ما لا يجب مشيرا إلى ما يكون نفلا بحسب جعل الشرع أولا، فيكون لازم ذلك عدم وجوب السورة فى النوافل و إن صارت فرضا بالعرض مثل ما إذا تعلق به النذر، و كذا تجب السورة فى الفرائض و ان صارت نفلا بالعرض مثل صلاة العيدين.

و أمّا إن كان النفل و الفرض غير مشير إلى المعنون بعنوان النفل و الفرض

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٢

بحسب تشريعهما، بل يكون الفرض الواجب و النفل المستحب فلو صار النفل فرضا لعارض فهو واجب و كذا لو صار فرض نفلا لعارض فهو نفل فتجب السورة فى النفل الذى صار فرضا لعارض مثل النافلة المنذورة و لا تجب فى الفرض الذى صار نفلا لعارض.

و لكن حيث يكون حكم الشارع بوجوب السورة فى الفرائض و عدمه فى النوافل حكما متعلقا للمعنون بهذين العنوانين و مشيرا إلى ما شرع فرضا أو نفلا فلانزاه عدم وجوب السورة فى النافلة المنذورة لأنّها مع تعلق للمنذر بها لا تخرج عن كونها نفلا بحسب تشريعها فافهم.

[المسألة الثانية و الثالثة]

إشارة

المسألة الثانية: قد عرفت ممّا أشرنا فى أوّل المبحث بأنّ البسملّة جزء للسورة فيجب إتيانها و قراءتها مع باقى آيات السورة عند إرادة قراءة السورة فى الصلوة فلو لم يقرئها فلم يقرأ السورة الكاملة و يدلّ على جزئيتها بعض الروايات و لا حاجة لذكرها فراجع.

المسألة الثالثة: قد عرفت ممّا مرّ أنّ السورة واجبة فى الفرائض و لكن يستثنى من ذلك موارد فنذكر هذه الموارد و نتكلم عنها حتّى يظهر حقيقة الحال فنقول بعونه تعالى:

[فى ذكر المورد الأول للمسألة الثالثة]

المورد الأوّل: فى ما يكون الشخص مستعجلا و يدل على سقوط السورة فى الجملة فى هذا المورد الرواية ٢ و ٤ و ٦ من الروايات المذكورة فى الباب ٢ من أبواب القراءة من الوسائل، و هذا الحكم فى الحملّة لا- إشكال فيه إنّما الكلام فى أنّه هل المراد من الاستعجال يكون مطلق العجلة و لو كان تعجيل الشخص لبعض امور غير مهمة أو لا يكون بهذا المقدار من السعة بل المتيقن منه هو خصوص التعجيل لبعض

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٣

امور يعتنى به.

لا- يعبد الثانى اما أولاً فبمناسبة الحكم و الموضوع و ثانيا بقرينة سقوطها إذا تخوف شيئاً. و المرض و فليس كل عجله مما يوجب السقوط و إن كان لبعض امور لا يعتنى به.

[فى المورد الثانى و الثالث و الرابع]

المورد الثانى: المرض و هل يكون كل مرض موجبا للسقوط مثلا صداع مختصر أو لا يكون كذلك بل الأمراض التى يشق معها الصبر و التحمل و جهان و لا يبعد الثانى.

المورد الثالث: مطلق موارد الاضطرار و الضرورة و لا دليل على السقوط فيها إلا تنقيح المناط بأن يقال: يكشف من السقوط فى مورد الاستعجال و المرض أن المناط هو الضرورة و الاضطرار إلى الترك فيكون الترك جائزا فى كل ضرورة و اضطرار، و إلا حديث الرفع و من المرفوعات ما اضطرروا إليه.

المورد الرابع: ضيق الوقت و الكلام فيه يقع فى مقامين:

المقام الأول: فى ما يدور الأمر بين ترك السورة و بين ترك بعض أجزاء الصلاة مع ادراكه أكثر من الركعة فى الوقت مثل ما إذا دار الأمر بين أن يترك السورة و يقع التشهد و السلام فى الوقت و بين أن يأتى بالسورة و يقع التشهد و السلام فى خارج الوقت.

المقام الثانى: أن يكون الدوران بين ترك السورة و إتيان ركعة فى الوقت و بين إتيانها و عدم درك ركعة فى الوقت فلو بنى على ترك السورة يدرك ركعة من الوقت و لو بنى على إتيانها لا يدرك ركعة من الوقت.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٤

أما الكلام فى المورد الأول فنقول بعونه تعالى: إنه يستدل لجواز ترك السورة و سقوطها تارة بأنه بعد سقوطها فى مورد الاستعجال، فأى عجله أهم من التعجيل لأمر اخرى، فإن كان الوجه ذلك فقد يورد عليه ما أورده الشيخ الانصارى رحمه الله فى صلاته و هو على ما نقله فى المصباح الحاج آقا رضا الهمدانى رحمه الله «١»، حاصله هو أن المستعجل الذى يسوغ معه ترك السورة لأمر دنيوى أو دينى إن كان يسوغ له الترك على سبيل الرخصة لا العزيمة بمعنى جواز تركها فى هذا الصورة، لا أنه يجب تركها، فلا يفيد لنا فى ما نحن فيه أصلاً، لأنّ الفرض هو كون سقوطها فى ضيق الوقت على وجه العزيمة عند من يدعى سقوطها فى هذا الحال و إن كان التعجيل الذى يسوغ معه ترك السورة هو كون سقوطها على وجه العزيمة، فإثباته لا يمكن فى المورد إلا على وجه دائر لأنّ وجوب ترك السورة أو حرمة فعلها فى ضيق الوقت يتوقف على بقاء شرعية الوقت للصلاة حتى فى هذا الحال و بقاء شرطية الوقت فى هذا الحال يتوقف على عدم وجوب السورة و جزئيتها للصلاة فى هذا الحال، لأنّه إن كانت السورة جزء حتى فى هذا الحال فلم يتمكن المكلف من حفظ شرطية الوقت فتسقط شرطيتها، فيتوقف سقوط وجوب السورة فى هذا الحال على بقاء شرطية الوقت و الحال ان بقاء شرطية الوقت فى هذا الحال موقوف على عدم جزئية السورة و هذا دور واضح. «٢»

(١)- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة، ص ٢٨٨.

(٢)- أقول: و قد فاتنى الفيوضات المتعلقة بهذه المسألة بعد ذلك لعدم تمكنى من الحضور فى درسه مدّ ظله العالى لبعض الابتلاءات إلى أن انتهى البحث إلى المسألة اللاحقة و لكن أنا أقول:

بأنه لو تمّ هذا الدور يمكن أن يقال: أما أولاً فبأنّ فى ما نحن فيه فى كلا الصورتين يدور الأمر.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٥

المسألة الرابعة:

إشارة

هل يجب تعيين السورة الخاصة حين قراءة البسملة أولاً يجب ذلك بل لو فرض كون المصلي مرددا حين قراءة البسملة بين السورتين أو أزيد لا يضرب ذلك و تصير البسملة جزء واحدا من السورة بتعقب ساير آيات هذه السورة عليها، فإن قرء البسملة بلا قصد كونها لأى سورة ثم تعقبها بآيات التوحيد تصير البسملة بسملة التوحيد و هكذا.

اعلم أن الناظر فى كلمات الفقهاء قدس سره لا يرى تعرض القدماء قدس سره لهذه المسألة و لكن وقع الكلام فيها فى كلمات المتأخرين و المشهور بين متأخرى المتأخرين هو وجوب تعيين السورة عند قراءة البسملة.

و اعلم أنه قد يقال: بأنه يجب التعيين بأنه بعد كون البسملة جزء من السور و آية منها، و هى من كل سورة غيرها من السورة الاخرى فلا بد حين قراءتها قصد خصوص سورة حتى تصير جزئها.

فإن كان الوجه هذا من باب ما قلنا فى النية من أنه إن كان الشئ الذى يوجد الشخص فى الخارج قابلا لصيرورته منطبقا لعنوانين أو أزيد و بعبارة اخرى قابلا لصيرورته فردا لأكثر من طبيعته واحدة فإذا أراد الشخص أن يجعل هذا

بين حفظ جزئية السورة و بين حفظ شرطية الوقت فلو لم نقل مطلقا بأهمية حفظ شرطية الوقت و لكن يمكن أن يقال بذلك فى المقام لخصوصية فيه و هو أنه بعد ما نرى من سقوط السورة بمجرد الاستيحال أو تخوف شئ يمكن دعوى استكشاف عدم كونها بحد الوقت فى الأهمية خصوصا فى المورد الثانى و هو الدوران بين حفظ الوقت لإدراك ركعة و ترك السورة و بين العكس.

و أمّا ثانيا فيمكن دعوى عدم شمول دليل اعتبار السورة لمورد ضيق الوقت و عدم إطلاق له يشمل المورد، لأن الدليل كان بعض الأخبار المستفاد منه مفروغية و وجوب السورة فى الجملة و هو العمدة لكون العمل على إتيانها و لا إطلاق له يشمل حتى مورد ضيق الوقت فتأمل. (المقرر)

بيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٦

الشئ مصداقا و فردا لأحد من العنوانين أو الطبيعتين فلا بد من القصد و امتازه بمصداقته لأحد من العنوانين بالقصد كما قلنا فى الظهر و العصر من أنه بعد كون الظهر و العصر طبيعتين مختلفتين فلو أراد المكلف أن يصير أربع ركعات التى يأتى بها ظهرا أو عصرا، فلا بد من أن يقصد حين إتيانها بأنها الصلاة الظهر أو العصر فكل ما قصد تصير فردا و مصداقا لها، فكما أن الظهريّة و العصرية محتاج إلى القصد فهكذا نقول فى المقام بأنه بعد كون البسملة من سورة خاصة غير البسملة من سورة اخرى فلا بد من أن يقصد حين قراءتها بأنها تكون البسملة لأى سورة.

فيقال فى جوابه: بأنه ليس المقام كذلك لأن البسملة من كل سورة ليست طبيعته فى قبال البسملة من سورة اخرى بمعنى كون كل بسملة من كل سورة طبيعته غير طبيعته البسملة من سورة اخرى و بعبارة اخرى ليست البسملات من السور طبائعا مختلفة بل البسملة ليست الا طبيعته واحدة من كل سورة كانت، فكل بسملة من كل سورة فرد من هذه الطبيعته الواحدة و لا يمكن أن يقال: بكونها طبائعا مختلفة فعلى هذا يظهر لك كما قلنا فى النية بأنه إن كان لطبيعته واحدة فردان أو اكثر فانطبق الخارج على الطبيعته و صيرورته فردا لها غير محتاج إلى القصد لما قلنا فى القصر و الاتمام فلا حاجة فى مقام الاداء من قصد القصريّة أو الاتمامية إن فى المقام مقتضى ذلك أعنى: كون كل البسملات فردا لطبيعته واحدة هو عدم اعتبار قصد سورة خاصة حين قراءة البسملة بل بمجرد أدائها قربة إلى الله و تعقب آيات سورة من السور إليها تصير البسملة جزء لهذه السورة الخاصة فعلى هذا يظهر فى النظر البدوى عدم اعتبار قصد التعيين فى البسملة.

و لكن مع إمعان النظر في كلمات القائمين بقصد التعيين يكشف كون نظرهم إلى جهة أخرى في وجه اعتبار قصد التعيين و هو أن يقال: بأنه لا إشكال في كون

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٧

المأمور به هو قراءة سورة من سور القرآن المجيد و لا- إشكال في أنّ المعترف في القراءة هو الحكاية بمعنى: أن القارى يحكى عن المحكى و بعبارة أخرى يكون تكلمه بالكلام بعنوان الحكاية عن كلام الغير فإذا قرئها بعنوان الحكاية يعدّ حكاية و إلّا فلا، فمن يقرأ القرآن أو شعرا من الأشعار فلا يعدّ قراءة القرآن إلّا إذا كان حكاية عن المنزل من الله تعالى بقلب رسوله الخاتم صلّى الله عليه و آله و سلّم، كما أنّه لا يصدق أنّه قرأ شعرا مرء القيس مثلا إلّا إذا كان قاصدا حكاية شعره.

فعلى هذا بعد ما وجب قراءة السورة في الصّلاة و على الفرض تكون البسمله جزء لها، فمتى لا يقصد القارى حكاية هذا الكلام الخاص و سورة مخصوصة في قبال ساير السور فلا يصدق أنّه قرأ هذه السورة الخاصّة فإذا قرء البسمله فإن قرئها بقصد السورة التوحيد مثلا يصدق عليها حكاية البسمله من سورة التوحيد و أمّا إذا قرئها لا بقصد سورة التوحيد بل قرئها بقصد مجرد قراءة القرآن فلا يعدّ قراءة البسمله من سورة التوحيد و إن يعدّ قراءة القرآن و حكاية القرآن.

فظهر ممّا ذكر من أنّه بعد كون المأمور به هو قراءة سورة خاصّة و بعد ما لا تصدق القراءة إلّا إذا كان بعنوان حكاية خصوص سورة خاصّة منزلة من السماء فمتى قصد البسمله من سورة خاصّة و حكايته هذه البسمله الخاصّة من سورة مخصوصة يتحقّق موضوع القراءة و إلّا فلا فلأجل هذا يعتبر قصد التعيين.

هذا حاصل ما يمكن أن يقال في توجيه اعتبار قصد تعيين السورة في البسمله كما يظهر ذلك ممّا نقل من كلام الشّيخ الانصارى رحمه الله «١»، و على هذا لا فرق بين بسمله الفاتحة و بسمله ساير السور فكما يعتبر القصد في صيرورة البسمله جزء لسائر

(١)- كتاب الصّلاة للمحقّق الحائرى، ص ١٧٣- ١٧٢.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٨

السور كذلك في الفاتحة ثمّ يظهر من بعض ناقلى كلامه رحمه الله «١» إشكال و جواب.

[في ذكر اشكال و دفعه]

أمّا الاشكال فحاصله هو أنّه على ما قلت فمن قصد عند قراءة البسمله طبعه القرآن و بعبارة أخرى قرئها بقصد مجرد القرآنية و لم يقصد حين قراءتها خصوص البسمله من سورة فقد قرأ القرآن و إن كان هو لم يقرأ آية خاصّة من سورة و الحال أن ذلك غير ممكن حيث إنّ البسمله المنزلة من السماء ليست إلّا خصوص البسملات التي نزلت في أوّل السور و ليست بسمله غيرها، فبعد عدم كون البسمله التي هي جزء القرآن غير أفراد البسملات المنزلة في أوّل السور فكيف تقول: بأنّ قارى البسمله الناوية فيها مجرد قراءة القرآن بدون تعيين سورة خاصّة معيّن قرأ القرآن و الحال أنّك قلت لا يصدق قراءة القرآن إلّا إذا قصد بها حكاية المنزل من الله تعالى حين قراءته و على الفرض ليس المنزل إلّا خصوص البسملات النازلة في أوائل السور لا طبعه السورة فعلى هذا كيف يمكن أن يتحقّق قراءة القرآن مع عدم قصد البسمله الخاصّة؟ و كيف تقول بمن قصد حكاية القرآن بقراءة السورة لا خصوص حكاية البسمله من سورة معيّن أنّه قرأ القرآن؟

و أمّا الجواب فهو أنّه لا- مانع من حكاية الطبيعة و الإخبار عنها مع عدم إخبار عن فرد من أفرادها كما ترى أن من رأى زيدا رأى إنسانا أيضا من باب رؤيته زيدا، و لكن كما يمكن له الأخبار عن زيد أو عن الانسان و زيد كذلك يمكن له الإخبار عن نفس الانسان بدون إخبار عن زيد فيقول: رأيت الانسان فهو حكى و أخبر عن الطبيعة و لا يخبر عن فردا أصلا فهكذا نقول في المقام و

الحاصل أنه بعد كون حقيقة القرآن هو الحكاية فلا تتحقق الحكاية إلا قصد المحكى و بعد كون

(١)- كتاب الصلاة للمحقق الحائري، ص ١٧٣-١٧٤-١٧٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٥٩

الواجب قراءة سورة خاصة فلا بد من أن يقصد سورة خاصة عند قراءة البسملة.

و لقائل أن يقول: بأن المعتبر في باب نقل كلام الغير هو كون الكلام حكاية عنه بحيث يكون الحاكي فانيا في المحكى و مندكا فيه بنحو لا- يرى إلما المحكى كالناظر في المرآت الغافل في نظره عن المرآت، لأنه بعد كون الكلام الصادر من الله تعالى أو من غيره كلاما خاصا و وجودا مخصوصا، فلا- يمكن قراءة نفس هذا الكلام الموجود و حكايته، فلا- بد من إيجاده بالوجود التنزيلي، لأن القرآن صدر من الله تعالى و وقع في قلب رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، فلا- يمكن قراءة خصوص ما صدر منه تعالى، فمعنى قراءة القرآن أو قراءة سورة منه هي إيجادها بالوجود التنزيلي و هو بجعل ألفاظه حكاية عن الألفاظ المنزلة لأنه بعد ما يكون لكل شيء وجودات أربعة: (ذهني و خارجي و كسبي و لفظي)، و بعد عدم إمكان وجوده الخاص خارجا، فمعنى قراءته هو إيجاده بالوجود التنزيلي و هو اللفظي فيكون قراءة القرآن أو قراءة شعر الغير أو كلام الغير عبارة عن حكايته و معنى الحكاية جعل الحاكي فانيا في المحكى و عدم كون النظر إلما إلى المحكى كما ترى في مقام استعمال اللفظ و إرادة معناه، فإن المتلفظ به يجعله مندكا في معناه، غاية الأمر في مقام حكاية القرآن و قراءته لا يكون من قبيل استعمال اللفظ في المعنى بل يكون من قبيل استعمال اللفظ في اللفظ، و بعد ما عرفت ذلك فليس في الحاكي إلّا كل خصوصية موجودة في المحكى و لا يمكن غير ذلك لأن معنى الحكاية هي جعلها قابلا للمحكى و فانيا فيه، فلا بد من كون الحاكي متخصصا بكل ما تخصص به المحكى لا أزيد و لا أقل، فبأي نحو يكون المحكى لا بد و أن يكون الحاكي فعلى هذا لا- بد لنا في أن نفهم بأن المحكى يكون متخصصا بأي خصوصية تجعل الحاكي متخصصا به حتى يكون حكاية عنه و إلّا لم يكن حكاية عنه.

[في ذكر وجه لعدم لزوم قصد كون بسملة جزء لسورة معينة]

إذا عرفت ذلك فبعد ما نرجع إلى بسملات السور من القرآن و وضع نزولها،

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٠

فلا- نرى لها تخصص بخصوصية في صيرورتها قرآنا و من كلامه المنزل إلما صدورها من الله تعالى و تعقب آيات كل سورة بها بسملة التوحيد لا يتخصص بكونها بسملة إلّا بتعقب آيات التوحيد بها ليس إلّا و هكذا البسملات من ساير السور فبعد كون الأمر كذلك فالبسملة التي تكون حكاية عن بسملة سورة التوحيد أو غيرها من السور لا تحتاج في صيرورتها حكاية عن البسملة من سورة التوحيد إلّا بتعقب آيات التوحيد بها و كذا في الحكاية عن البسملات من غير التوحيد من السور و لا تحتاج في كونها حكاية عنها إلى أمر آخر لما قلنا من أن الحكاية لا تقتضى إلّا هذا.

فعلى هذا يمكن أن يقال: بعدم اعتبار قصد تعيين سورة خاصة في البسملة بل إذا قرئها بقصد القرآنية فتصير جزء لسورة خاصة بمجرد تعقب آيات هذه السورة الخاصة بها و لو لم يكن قاصدا لهذه السورة حين قراءة البسملة.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٥، ص: ١٦٠

[في ذكر اشكال و دفعه]

إن قلت: بأن كل بسملة من البسملات متخصصة ببعض خصوصيات لم يتخصص به سائر السور مثلا أحدها مدنية و الاخرى مكية و كذا خصوصية الزمان و المكان فلا يمكن حكاية هذه البسملة المختصة ببعض هذه الخصوصيات إلا إذا قصدتها بخصوصها.

قلت: إن هذا النحو من الخصوصيات ليس مما يتعلق به الطلب فإذا وجبت قراءة سورة خاصة فلا يجب إلا قراءة هذه القطعة من القرآن النازل منه تعالى و أما خصوصية الزمان و المكان و نحوها فلم يتعلق به الغرض أو الطلب حتى يحتاج في مقام الامتثال من القصد هذه الخصوصيات.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦١

[في نقل كلام الشيخ و الاشكال عليه و الجواب عنه]

ثم نقول توضيحا للمطلب: بأن شيخ رحمه الله «١» اختار وجوب تعيين السورة و ذكرنا حاصل ما أفاده و هو بنحو الاجمال أن الواجب على ما يظهر من دليل اعتبار السورة قراءة سورة خاصة و القراءة عبارة عن اتيانها بعنوان الحكاية عن السورة المنزلة فالحكاية لا تحصل إلا باتيان البسملة بقصد سورة مخصوصة فلو قرئها لا بقصد القرآن لا تصدق قراءة القرآن و لو قرئها بقصد القرآن و لا يقصد به قراءة البسملة من السورة الخاصة يصدق أنه قرأ آية من القرآن و لا يصدق أنه قرأ بسملة من سورة خاصة.

و استشكل عليه كما ذكرنا: بأنه إذا قرأ القارى البسملة بقصد القرآن و لكن لا يقصد البسملة من سورة خاصة فإما إنك تقول: ليس القارى لها قارى القرآن أصلا فواضح الفساد و إما أن تقول: إنها قراءة القرآن فإما أن تقول: بأنها جزء من سورة خاصة فعلى الفرض لا يمكن لأن القارى لم يقصد سورة خاصة و إن تقل بأنها تصير جزء لكل سورة تتبعها آياتها فهو المطلوب و لا يمكن أن يقال بأن عليه يصدق قراءة القرآن و لا يصدق قارى لبسملة من سورة خاصة حتى تقول أنه مع كونه قارى القرآن لم يكن قاريا لآية من سورة خاصة.

و أجب عن ذلك بما قلنا: بأنه لا مانع من صدق قراءة القرآن مع عدم قصد سورة خاصة من البسملة مع عدم صدق قراءة البسملة من سورة خاصة لأنه يمكن حكاية الطبيعة و الإخبار عنها بدون حكاية و إخبار عن الفرد بل ربما يكون الفرد مغفولا عنه حين حكاية الطبيعة لا مكان ذلك كما بينا من أن الناظر إلى زيد رأى الانسان و رأى الفرد فيمكن أن يخبر عن رؤية الفرد و الجامع كليهما، و يمكن إخباره

(١) - كتاب الصلاة للشيخ الانصارى رحمه الله، ص ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٢

عن خصوص الفرد كما يمكن أن يخبر عن خصوص الجامع بدون الإخبار عن الفرد.

[في ذكر اشكال بعض الاعاظم]

ثم استشكل عليه بعض الأعاظم «١» بما حاصله يرجع إلى أنه على ما بينت من يقرأ البسملة بدون قصد تعيين سورة خاصة فقد قرأ القرآن و أتى بطبيعة البسملة فهذه البسملة طبيعة قابلة للانطباق و الجمع مع كل مصاديقها من البسملات فتصدق على كل منها بأنها هي الآية التي قرئها، فللمصلى و القارى أن يجعل هذه البسملة المقروءة جزء لأى سورة شاء بانضمام باقى السورة بها، لأنه بعد الانضمام يصدق أنه قرأ جميع آيات هذه السورة من البسملة الى آخرها و إن كان قرأ البسملة من هذه السورة على سبيل الابهام و الاجمال و

قرأ باقى آياتها على التفصيل و حيث إن الواجب فى السورة ليس إلّا قراءة سورة على الاطلاق فبقراءة البسملّة بقصد طبيعته البسملّة القرآنية و لحوق آيات مخصوصة يصدق أنّه قرأ السورة و أطاع أمر المولى نعم فى ما تكون سورة بعينها و بخصوصيتها متعلقة للطلب كالفاتحة فلا يحصل امتثاله بهذا النحو لعدم وقوع بسملتها على الوجه الذى تعلق به الطلب.

و دفع هذا الاشكال ناقل كلام الشيخ رحمه الله و حاصله هو أنّ بعد كون المأمور به قراءة سورة خاصة و إن كان المطلوب طبيعته السورة فلا يتحقق امتثاله إلا- بقراءة سورة خاصة و إن كان للمكلف اختيار أى سورة خاصة شاء و قراءة سورة خاصة لا تحصل إلّا بوقوع تمام السورة بقصد سورة خاصة كما قلت فى الفاتحة و مجرد تعلق الأمر فى الفاتحة بخصوصها و فى السورة بطبيعتها، لا يوجب الفرق بينهما فى هذا الحث حيث إن الأمر و إن كان متعلقا بالطبيعة إلّا أنّ امتثالها ليس باتيان إحدى السور على الابهام بل لا بدّ فى مقام الامتثال من إتيان سورة معينة فإذا كان

(١)- كتاب الصلاة للمحقق الحائرى، ص ١٧٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٣

الامتثال هذا، فلا بدّ حين البسملّة من القصد بسورة خاصة فلو قرئها و لم يعين سورة خاصة لا تصير البسملّة جزء لسورة بمجرد تعقب ما بقى من آيات من السورة بها.

ثمّ لو نوقش فى ذلك و يقال: نمنع و جوب قراءة سورة خاصة على المصلّى بل يكفى قراءة قطعة خاصة من القرآن يطلق عليها أنها سورة تامة و إن لم يصدق عليها أنها سورة خاصة فإنّ الطبيعة المأمور بها تصدق عليها بتفصيل بيّننا.

يقال فى الجواب: بأنّ الواجب هو قراءة السورة و الأمر و إن كان بطبيعتها السورة لكن المطلوب إتيان فرد من أفرادها، لكن لا فرق فى وجوب فرد خاص بين كون الأمر متعلقا بخصوص فرد كالأمر بفاتحة الكتاب و من كونه متعلقا بالطبيعة غاية الأمر تارة يعين المولى الفرد و تارة يحوّل إلى المكلف و على كل حال يكون المطلوب هو قراءة سورة خاصة فيكون الحاصل بعد كل ذلك أنّ الشيخ رحمه الله و ناقله كلامه قائلون بوجوب التعيين مبينا على أنّ القراءة حيث تكون الحكاية فلا بدّ فى مقام الحكاية من القصد بكون المقر و حكاية عن السورة الخاصة فيجب تعيين سورة خاصة.

و لكن نحن قلنا: بأنّه بعد كون الحاكي فانيا فى المحكى، فلا يعتبر فيه إلّا ما هو موجود فى المحكى، و حيث إنّ البسملّة المحكى لم تصر جزء للسورة الخاصة إلّا بلحوق آيات هذه السورة بها، فكذلك الحاكي منها.

و أمّا ما أجاب رحمه الله عن الاشكال الذى أورد عليه: بأنّه لا تنافى بين حكاية الطبيعة مع عدم كونها حكاية عن فرد من أفرادها كما ترى بأنّ من رأى الانسان برؤية فرد، يصح أن يحكى رؤية الانسان بدون حكاية رؤية فرد.

فنقول: بأنّه كما أفاده إذا رأى رجل فردا من أفراد الانسان فى يوم، و فردا آخر منه فى يوم آخر، فصار بعد ذلك بصدد الإخبار عن رؤية الانسان لا بالفرد

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٤

الذى رأى أولا و ثانيا، فقال رأيت إنسانا، فلا إشكال فى كون كلامه، إخبارا أو حكاية عن نفس الانسان بدون كونه إخبارا عن الفرد، فلو بدا له و صار بصدد الأخبار عن أحد الفردين، فهو بدون فصل طويل و هدم الموالات بعد قوله: رأيت الانسان قال: و هو زيد فهل يقع شك فى أنّه أخبر عن الانسان و عن زيد مع عدم كونه فى مقام تلفظ (رأيت الانسان) إلّا فى مقام الأخبار و الحكاية عن رؤية طبيعة الانسان و لكن لحوق كلامه بعد بهذا الكلام صار سببا لكون مجموع قوله رأيت الانسان و هو زيد إخبارا عن الطبيعة و الفرد كليهما.

إذا عرفت ذلك نقول فى المقام: بأن من يقرأ البسملّة بقصد القرآنية لا بقصد سورة خاصة و إن كان فى مقام الحكاية عن الطبيعة لا

الفرد، و لكن لحوق آيات التوحيد أو الكوثر مثلا بها يجعلها حكاية عن سورة التوحيد أو الكوثر، و يقال: إنه قرء سورة التوحيد أو الكوثر، فالبسمة حين قراءتها و إن لم تكن متخصصة بسورة خاصة و لكن مجرد ضم آيات سورة خاصة بها يجعلها جزء لهذه السورة الخاصة، و على الفرض ليس المطلوب إلّا قراءة سورة خاصة، فلا- يعتبر القصد في البسمة، بل لحقوق الآيات اللاحقة تصير سببا لصيرورتها جزء لسورة خاصة و يحصل الامتثال. «١»

(١)- أقول: أمّا ما أفاده في مقام جواب الشيخ رحمه الله غير تمام، لأنّ في المثال يكون الشخص مخبرا و حاكيا عن رؤية الانسان و زيد بتعدد الدالّ و المدلول، فقوله (رأيت الانسان) إخبار عن الطبيعة و قوله (و هو زيد) إخبار عن الفرد، لا أن قوله (رأيت الانسان) بعد ضم (و هو زيد) صار حاكيا و إخبارا عن الطبيعة و الفرد كليهما، فقوله (رأيت الانسان) باق بحاله من كونه إخبارا عن خصوص الجامع، و لا ينقلب عما وقع إخبارا عنه و إن اضيف إليه قوله (و هو زيد) فكذلك البسمة بعد عدم قصد سورة خاصة وقعت إخبارا أو حكاية عن طبيعة البسمة، و لحوق آيات سورة.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٥

قال مدّ ظلّه بأنّه ينبغي التكلم في أمر يظهر حال هذه الجهة بعنوان فذلكه البحث، فنقول: أمّا فذلكه البحث هو أنّه هل ما يجعل البسمة جزء لسورة خاصة

خاصة بها لا يجعلها منها، بل يقال: إنّ قرأ القرآن في البسمة، و قرأ آيات سورة خاصة غير بسملتها الخاصة، و هذا لا يكفي في امتثال الأمور به، لأنّ الأمور به قراءة سورة خاصة كما أفاد في جواب إشكال بعض الأعظم. و أمّا ما قال مدّ ظلّه من عدم وجوب القصد، و كفاية لحوق الآيات من سورة في جعل البسمة الغير القاصد بها السورة الخاصة جزء لهذه السورة.

فاقول كما قلت بحضرته مدّ ظلّه فلنا سؤال و هو أنّه على مختاركم ليس معين البسمة و كونها سورة إلا تعقب آيات السورة الخاصية بها فعلى هذا لو اتى البسمة بقصد سورة ثمّ بداله و أتى بما بقى من آيات سورة اخرى فلا بدّ من ان تلتزموا بصيرورتها جزء لهذه السورة لا قصدتها لأنّ القصد لا يكون معنا هل لحوق آيات كل سورة بها يجعلها من هذه السورة و أيضا لو نذر قراءة آية من سورة خاصة فأتى بسملتها في مقام الوفاء بالنذر لم يف بنذره لانك قلت بان البسمة لا تصير موصوفا بجزئيتها لسورة خاصة إلا بتعقب ما بقى من آيات هذه السورة بها و لكن يمكن ان يقال في جواب كلا- الاشكاليين بأنّه يقال نحن لم نقل بعدم اعتبار قصد التعيين و يكفي مجرد قراءة البسمة بقصد القرآنية مع لحوق آيات سورة خاصة بها في صيرورتها جزء لها و لم نقل بأنّه مع قصد الخلاف يكفي تعقب آيات سورة خاصة في جعلها جزء لهذه السورة لان مع قصد سورة خاصة من البسمة قصد قراءة آية من سورة خاصة لانه قصد الطبيعة و الفرد فلو قرء بعدها آيات غير السورة التي قصد بالبسمة فلا يوجب ذلك انقلاب البسمة عما وقع عليها بخلاف ما لو قصد بها مجرد الطبيعة لانها قابلة الانطباق مع كل فرد و بعد تعقب آيات سورة خاصة يجعل هذه البسمة جزء لهذا الفرد هذا ما يجيء بنظري و لكن هو مدّ ظلّه صار في صدد الجواب عن الاشكال الذي اوردته من ان على مبناكم يلزم عدم كون القصد من السورة الخاصة معنا للبسمة فلو اتى بها بقصد سورة خاصة ثمّ بداله و أتى بآيات سورة اخرى تصير البسمة جزء لهذه السورة المتعقبه بها آياتها مع فرض أنّه قصد بها السورة الاخرى. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٦

هو لحوق آيات سورة خاصة بها فقط كما يظهر من صاحب الجواهر رحمه الله «١» في نجات العباد، أو يكون القصد فقط كما يظهر من شيخ الانصاري رحمه الله «٢» و من تبعه «٣»، أو يكون كل واحد منهما محققا لصيرورة البسمة جزء لسورة بمعنى: أنّها تصير جزء

لسورة بلحوق آيات سورة خاصة بها، كما تصير جزء لها باتيانها بقصد سورة مخصوصة. فإن قلنا بالأول فلو قرئها بقصد سورة خاصة ثم بعد قراءتها بدا له و أتى بآيات سورة اخرى تصير جزء لها و إن كان قصد حين إتيانها السورة الاخرى، لأن محقق صيرورتها جزء لسورة ليس إلا لحوق آيات هذه السورة بها. و إن قلنا بالثاني من القصد صارت جزء للسورة المقصودة و لو بدا له و قرء آيات سورة اخرى لم تصر جزء لها، و كذلك على اختيار احتمال الثالث.

[في ذكر وجوه في المورد]

[الوجه الأول]

إنما الكلام في أن الحق أي من الاحتمالات الثلاثة فنقول: انّ ما يمكن أن يكون وجهها لاحتمال الثاني، و هو مختار الشيخ رحمه الله، وجوه:

الوجه الأول: قاعدة الاشتغال لأنّ الشك يكون في المكلف به لا- في التكليف، و بعبارة اخرى يكون الشك في مقام الامتثال بعد معلومية التكليف، لأنّ المكلف يعلم بوجوب إتيان سورة خاصة و في مقام الامتثال لا يدرى أنّ الامتثال يحصل بمجرد إتيان البسملة بدون القصد، أو يتوقف الامتثال على القصد، فمقتضى قاعدة الاشتغال وجوب إتيانها مع القصد حتى يحصل العلم بامتثال التكليف باتيان

(١)- الجواهر، ج ١٠، ص ٥٢-٥٦.

(٢)- كتاب الصلاة للشيخ الانصاري، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣)- المحقق الحائري في كتاب صلاته، ص ١٧١.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٧

سورة تامة.

و فيه أن الأصل يكون مرجعا إذا لم يكن دليل اجتهادي على أحد طرفي المسألة، و معه لا تصل النوبة إلى الأصل.

[في الوجه الثاني و الثالث]

الوجه الثاني: هو أنه بعد كون كل بسملة من كل سورة فردا لطبيعة غير طبيعة البسملة من سورة اخرى، فكما قلنا في الظهر و العصر بأنهما محتاجان إلى القصد، لأنّ الخارج لا يكون منطبق أحد الطبيعتين إلا بالقصد، فهكذا في المقام. و فيه أنه كما قلنا كون البسملات أفرادا من طبائع مختلفة في غير محله، بل كلها أفرادا لطبيعة واحدة و أمّا الظهر و العصر فقلنا بكونهما طبيعتين لأجل الدليل، و هو بعض الأخبار الدالة على العدول من العصر إلى الظهر حيث أن الاستفادة منه كونها حقيقتين مختلفتين، و إلا لا معنى للعدول من أحدهما إلى الاخرى.

الوجه الثالث: أن البسملات و إن كانت أفرادا لجامع واحد و البسملة صادقة على كل أفرادها، و لذا يصدق على من قرئها أنه قرأ القرآن، و لكن حيث إن حقيقة القراءة الحكاية، فلا تصدق حكاية سورة خاصة تامة إلا إذا قصد بالبسملة هذا الشخص من السورة و

إن لم يقصد فلم يمثل الأمر المتعلق بقراءة سورة خاصة و الحاصل أن حكاية البسمله المتشخصه بتشخص لحقوق (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) أو (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ) بها لا تتحقق إلا بالقصد.

و فيه أن لحقوق آية خاصة بها لم يكن من مشخصاتها، بل تشخصها إنما جاء من نحوه وجودها، فمجرد وجودها صارت مشخصه و لا دخالة للحقوق آيات خاصة بها في تشخص البسمله، فإن التشخص إنما يجيء بمجرد الوجود، فليس لحقوق آيات خاصة من مشخصات البسمله حتى يحتاج قصد حكاية هذه الوجود

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٨

المشخص إلى القصد بهذا العنوان أعنى: بعنوان كونها بسمله لآيات كذائيه.

الوجه الرابع:

أن تشخص البسمله و إن لم يكن بلحوق آيات خاصة بها، إلا أنه في مقام الاشارة بالبسمله الخاصيه يشير بهذا اللحوق بها، فيقصد البسمله التي لحقتها آيات كذائيه حتى يمتاز بذلك عن ساير البسملات، بمعنى: أنه بعد لزوم قراءة سورة خاصة و كون البسملات الطبيعه واحده، ففي مقام القصد يقصد البسمله المتعقبه بها آيات كذائيه أى: آيات سورة خاصة، هذا بعض الوجوه، و عرفت فيما بيننا ما يمكن أن يكون وجهها لهذا الاحتمال في المسأله.

و لكن مع ذلك نقول: بأنه إن كان قصد التعيين ممّا لا بد منه، فكيف لم يتعرض لذلك أحد من القدماء قدس سرّه في كلماتهم مع عموميه البلوى، و لم يرد نصّ في ذلك، فيمكن أن يقال: بأنه كما يكون المقصود في فهم المرادات و إلقاء اللفظ و إرادة معناه، هو إراءة المعنى، و لم يكن النظر الاستقلالي باللفظ أصلا، كذلك في مقام الحكاية لم يكن الحاكي إلما في مقام الحكاية و إراءة المحكى أعنى: ما تكلم به.

ثم بعد ذلك نقول: بأن التشخص انما يجيء من قبل الاستعمال فمجرد اصدار اللفظ ملازم مع تشخصه و الحاكي إنما يحكى ما تكلم به لا الوجود المتشخص بل ما تكلم به هو معنى كلى صادق على ما تكلم به أولا- و ثانيا و ثالثا و هكذا، لأن الحاكي يحكى عن البسمله و هي و إن كانت وجوداته متشخصه و لكن هو يحكى عن الكلى الصادق على كل منها، فبعد عدم كون الحاكي إلما في صدد حكاية هذا الكلى لا خصوص البسمله الواقعة قبل آيات سورة كذائيه لعدم كون كذلك موجبا لتشخصها، نعم بعد لحقوق آيات سورة كذائيه بها يصدق أنه أتى بسوره كذائيه و يكفى في صدق امتثال الأمر المتعلق بسوره خاصه.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٦٩

[الموضع الثالث قول المحقق ره من لا يحسنها يجب عليه التعلم:]

قال المحقق رحمه الله في الشرائع: و من لا يحسنها يجب عليه التعلم و به قال العلّامة رحمه الله. و ظاهرهما كون الوجوب تعيينا في الفرض و استشكل على ذلك سيد بحر العلوم رحمه الله في المصايح: بأنه لا- وجه لوجوب التعييني لأنه مع قدرة المكلف من الايتمام لا وجه لوجوب التعلم عليه تعيينا، بل هو مخير بين التعلم و الايتمام. و عن كاشف الغطاء رحمه الله التصريح بوجوب التعلم تعيينا، و فرّع على ذلك: بأنه لو ترك التعلم في سعة الوقت و اتمّ أثم و لكن صحت صلاته.

و لا يخفى عليك بأنه لا وجه لوجوب التعييني، لأنه بعد كون المكلف مخيرا بين الصلاة جماعة و بين الفرادى فلا وجه لوجوب التعلم تعيينا عليه، لأنّ وجوب التعلم يكون مقدما و ترشحا من وجوب القراءة في الصلاة و بعد كون وجوب القراءة أعنى: الفرد من الصلاة

مع القراءة وجوبها تخييرياً لتخخير المكلف بينه وبين فرد آخر وهو الصَّلاة جماعةً أعنى: الايتمام فقهرها يكون وجوب التعلم المترشح من وجوب القراءة تخييرياً، نعم مع عدم التمكن من الايتمام حيث يكون الواجب عليه الصَّلاة الفردى وحيث لا بدَّ فيها من القراءة فيجب عليه هذا الفرد تعييناً، فيكون وجوب التعلم فى هذا الفرض وجوباً تعيينياً.

فظهر لك بأنَّه مع التمكن من الايتمام لا وجه لكون التعلم واجباً بالوجوب التعيينى، هذا فى صورة تمكّن المكلف من الايتمام و أمّا مع عدم تمكّنه و وجوب مع القراءة فى هذه الصورة فيجب تعلمها تعييناً فى الوقت.

وقبل الوقت أمّا بعد دخول الوقت فواضح لأنّ الواجب أى: الصَّلاة مع القراءة صار واجباً مطلقاً، فيجب تحصيل مقدماته بحكم العقل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٠

و أمّا قبل دخول الوقت فواجب أيضاً إمّا من باب ما قلنا فى الاصول بتصوير واجب المعلق و فرض كون الوجوب فعلياً، و الواجب استقبالياً، فلا إشكال فى وجوب التعلم لأنّه و إن كانت الصَّلاة و هى الواجب وقتها بعد دخول الوقت لكن وجوبها يكون قبل الوقت فيترشح من وجوبها الوجوب بالتعلم فيصير فعلاً واجباً بحكم العقل و إمّا لما بينا أيضاً فى الاصول بأنّه و لو لم نتصور الواجب المعلق و قلنا بكون الهيئته مشروطاً لا المادة و لكن يمكن مع ذلك تصوير وجوب المقدمات قبل الوقت بنحو آخر ذكرنا فى الاصول.

الموضع الرابع: هل تعتبر رعاية قواعد التجويد

من الادغام بقسميه و الاظهار و الاخفاء و غير ذلك أو لا تعتبر هذه الامور؟

اعلم الضابط هو قراءة الحروف و الكلمات بحيث يعدّ عند أهل العرف أنّه تلفظ بالكلمة أو الحرف فهذا هو المقدار المعبر و لا يلزم مضافاً إلى ذلك رعاية آداب التجويد إلّا بمقدار يوجب عدم رعايتها عدم وقوع الكلام صحيحاً لتغيير المعنى أو عدم صدق التلفظ بالكلمة أو الحرف عند العرف و أمّا أزيد من ذلك فلا تجب رعايتها، فيكفى فى تحقق إتيان الفاتحة أو السورة إيجاد ألفاظهما بنحو يعدّ عند العرف و أهل المحاوره بأنّ القارى قرأهما، فيكفى فى قراءة الضاد أو الصاد أو غيرها إتيانها بنحو يصدق عند أهل العرف أنّه تلفظ بهما.

و من هنا يظهر أنّه لا بد من رعاية إعراب الكلمات و بنائها، و بعبارة اخرى رعاية إعراب كل حرف أو بنائه بنحو الصادر من جنبه تعالى لأن تركها يوجب الاخلال بالمعنى و كذلك التشديد و من هذا القبيل بعض موارد الادغام و لا يبعد عدم اعتبار الادغام فى يرملون و إن كان الاحتياط فى رعايته و على كل حال

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧١

فالضابط هو ما قلنا من أن يلاحظ القارى و يقرأ بحيث يعدّ عند العرف أنّه تلفظ و قرء الكلمة أو الحرف فافهم.

الموضع الخامس: هل يجوز قصد المعنى فى القراءة أو لا؟

إشارة

اعلم أنّه كما قلنا فى بعض المباحث السالفه يعتبر فى القراءة الحكاية بمعنى: أن من يقرأ كلامه تعالى أو كلام الغير لا يصدق على كلامه أنّه قراءة كلامه تعالى أو الغير إلّا إذا ألقى كلامه حكاية عن كلام الغير و لهذا قلنا بعدم كون القراءة من قبيل استعمال اللفظ فى المعنى بل ليست استعمالاً أصلاً، بل يكون إيجاد اللفظ فعلى هذا إذا قرء سورة فإنّ كان المقصود بالقراءة الحكاية عن كلام الغير فقط فيصدق عليه أنّه قرأ كلامه و إن كان المقصود من إلقاء الكلام هو المعنى فهو يكون استعمال اللفظ فى المعنى و لا يصدق عليه

قراءة كلام الغير وإن كان المقصود من التلفظ بالكلام حكاية كلامه و المعنى كليهما، فلا يمكن، لأن ذلك يكون من قبيل استعمال اللفظ في الأكثر من معنى واحد و هو محال.

فعلى هذا من يريد قراءة كلامه تعالى و يكون مأمورا به فلا يتحقق الامتثال و قراءة كلامه إلا إذا قصد من إيجاد اللفظ حكاية كلامه فقط بدون قصد المعنى و هنا إشكال و هو أنه كيف يقال: يكون (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) إلى آخر سورة الفاتحة كلام الله تعالى مع استحالة عبادته تعالى لغيره و استعانته من الغير أو طلب الهداية فإن التزتم بكلامه و هو قوله من نفسه و ينشأ و يقصد معناه) فالتزتم بأمر محال و كفرتم و ان التزتم بعدم كونه كلامه فهو أيضا مشكل آخر لأن الفاتحة سورة من القرآن الصادر منه تعالى على بينه صلى الله عليه و آله و سلم.

اعلم بأنه بعد معلومية فساد كون صدور هذه الآيات من (إِيَّاكَ) نعبد إلى

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٢

آخر السورة من الله تعالى مريدا به نفسه تعالى بأنه عبد الله أو طلب الاستعانة أو الهداية من الغير لأنه جل و تعالى شأنه عن ذلك علوا كبيرا، و من المحالات انتساب هذه الامور إليه جل شأنه فنفهم أن مراده تعالى من إيجاد هذه الكلمات هو تعليم العباد و توجيههم و أمرهم بذلك الامور فبالدلالة العقلية نفهم أن المراد ليس إلا أن العبيد يعبدونه و لا يعبدون سواه و يستعينون به و يطلبون منه الهداية.

[في ذكر الشاهد من تفسير مجمع البيان و التبيان]

و الشاهد على ذلك ما في تفسير «١» الطبرى من نقل رواية ينتهى سندها إلى ابن عباس بأنه إذا جاء جبرئيل بسورة الفاتحة إذا بلغ (باياك نعبد و اياك نستعين) فقل (فقل إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) و كذلك فى بعض «٢» التفاسير فمن ذلك نفهم أن لفظ (قل) أو (قولوا) فى أول سورة الفاتحة أو قبل (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) على اختلاف النقل محذوف و هذا شاهد على أن (إِيَّاكَ) نعبد إلى آخر السورة يكون مقول قول (قل) و العباد مأمورون بذلك فبذلك البيان يرتفع هذا الاشكال.

[يجوز قصد المعنى و لكن لا يلزم]

ثم بعد ذلك يقع الكلام فى أنه هل يجوز فى مثل هذه الآيات التى مفادها الدعاء أو بيان حال العبد من أنه يعبدته تعالى و لا يعبد غيره قصد المعنى أولا؟

و بعبارة اخرى هل يكون فى أمثال هذه الآيات قصد المعنى مضرا بصدق القراءة أولا؟ و على تقدير عدم كونه مضرا هل يلزم قصد المعنى أولا يلزم ذلك؟

اعلم أنه بعد ما قلنا من أن هذه الآيات كلام صدر منه تعالى بعنوان الأمر و تكون مقول قول (قل) و صار كلامه تعالى بهذا الاعتبار أعنى: باعتبار كونه دعاء من العبد فلا بد من قصد المعنى بحسب الاعتبار الذى قلنا، غاية الأمر حيث أن قصد

(١) - مجمع البيان، ج ١، ص ٧٦.

(٢) - التبيان، ج ١، ص ٣٨.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٣

معناها لا- يمكن إلا لا وحدى العارف بالمعنى و بهذه الجهة التى بينا لا يتوجه به العوام من الناس أعنى: جل المأمورين بقراءتها فى

الصلاة وليست الفاتحة مِمَّا كانت قراءتها مأمورا به لخصوص إلا- وحدى من الناس بل كلهم مأمورون بها وغالبهم غير ملتفتين بالمعنى أصلا، فمع كونهم مأمورين بذلك و عدم تصريح من المعصومين عليهم السلام بلزوم قصد المعنى نفهم عدم اعتباره و إلا فلا بد أن لا- يطيع أمر الصلاة إلا هذا الأوحى من الناس وهذا ممَّا لا يمكن الالتزام به فمن ذلك نكشف جواز قصد المعنى و عدم لزومه «١».

(١)- أقول: كما قلت بحضرته مدّ ظلّه في مجلس البحث اجمالا بأنّ صيرورة (إياك نعبد) الى آخر السورة كلامه تعالى غير محتاج إلى تكلف من تقدير (قولوا) أو (قل) بل يكفي الدلالة العقلية على ذلك حيث بعد ما يعلم استحالة هذه الأدعية من الله تعالى إلى الغير فنعلم أنّ ذلك تعليم على العباد و إن كان في رواية ما يدلّ على أن جبرئيل قال (قل) أو (قولوا) فهو مؤيد ذلك فلا إشكال في كون هذه الآيات كلامه المنزل و لها معنى أراد الله تعالى منها مثل غيرها من الآيات القرآنية لأنّ القرآن نزل منه تعالى و قصد من الفاظه معانيها و كان معجزا بحسب اللفظ فإذا كان كذلك فليست صيرورة هذه الآيات كلامه تعالى إلا على وضع ساير الآيات فمن يكون مأمورا بقراءتها فهو مضافا إلى عدم لزوم قصد المعنى له لا يمكن له قصد المعنى فيها، لأنّ المعنى في القراءة هو كون المقروء بقصد الحكاية عن الألفاظ المنزلة بعنوان القرآنية كما أفاده مدّ ظلّه.

فعلى هذا لا خصوصية لهذه الآيات بل لو قلنا بجواز قصد المعنى و عدم منافاته مع صدق القراءة في هذه الآيات فنقول في غيرها من الآيات و إن قلنا بمنافاة قصد القرآنية مع قصد المعنى في ساير الآيات فكذلك في هذه الآيات. ثمّ إنّ مدّ ظلّه أجاب عن ذلك و قال ما حاصله يرجع إلى أنّه إن كنا نحن و مقتضى القاعدة في صدق القراءة فهو كما قلنا بأنّ القراءة عبارة عن حكاية الألفاظ المنزلة و جعل الحاكى قالبا لها فهذا ينافى قصد المعنى و لكن نرى في بعض الروايات الواردة في وجه تشريع فاتحة.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٤

[في نقل كلام بعض الاعاظم]

ثمّ إنّ مدّ ظلّه بين مطلبنا استطرادا لمناسبة مع المقام و قال: ثمّ إنّ قال بعض الأعاظم من معاصرنا (هو آية الله الحائري رحمه الله في صلاته) «١» في ضمن التكلم في قاطبة الكلام في مقام رد من يستشكل على وجوب ردّ السلام في الصلاة بقصد القرآنية كلاما، لا بأس بذكر كلامه و هو أنّه قال ما حاصله يرجع إلى أنّه استشكل على جواب ردّ السلام بقصد القرآنية في الصلاة بأنّ القراءة لا تصدق إلا إذا صدر الألفاظ من القارى بقصد الحكاية عن الألفاظ المنزلة و لا إشكال في أنّ الألفاظ المستعملة في معانيها تحكى عن هذه المعانى بحيث تكون فانية فيها فعلى هذا لا يصدق ردّ السلام إلا إذا يوجه المسلم سلامه إلى المخاطب و لا يصدق على الألفاظ التي يقرأ بقصد الحكاية عن الألفاظ المنزلة أنّها خطاب إلى المسلم عليه حتى يصدق التحية و هذا الاشكال ليس من باب عدم جواز استعمال اللفظ في الأكثر من معنى واحد لأنه إن كان الاشكال هذا فيمكن جوابه بأنّ يقال: لا يجعل القصد إلى حكاية الكلام المنزل و القصد إلى ردّ التحية في عرض واحد في مقام إيجاد (سلام عليكم) بل يمكن جعل واحد منهما في طول الآخر بأن يتلفظ (بسلام عليكم) بقصد

الكتاب مثل أنّه قال الله تبارك و تعالى: قسمت الصلاة بيني و بين عبدى فمن أول السورة الى جملة (إياك نعبد) إنّما هو لى و جملة (إياك نعبد و اياك نستعين) إنّما هو بيني و بين عبدى و الباقي إنّما هو لعبدى (سنن ابن ماجه) ج ٢ ص ١٢٤٣ ح ٣٧٨٤.

عدم منافات بين صدق القراءة و الحكاية في مقام قراءة فاتحة الكتاب و بين قصد المعنى (إن قلت: فقل في ساير الآيات القرآنية بعدم مضرية قصد المعنى مع صدق القراءة قلت: بأنه ان وجد دليل في غير الفاتحة بمثل ما ورد في الفاتحة نقول به و لكن حيث لا دليل في غيرها، فنقول في غيرها بما تقتضيه القاعدة من عدم جواز قصد المعنى (أقول: و لكن مع ذلك يمكن بعدم فرق بين الفاتحة و غيرها في هذه الجهة و لا يبعد كون الاحوط ترك القصد المعنى فتأمل). (المقّرر).

(١) - كتاب الصلاة، ص ٢٩٩.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٥

القرآنية و يكون داعيه بقصد القرآنية و ايجادها هو تحية الغير فيكون أحدهما في طول الآخر بل يكون الاشكال من جهة اخرى و هو أنّ (سلام عليكم) الذي يكون قرآنا هو سلام الملائكة فهو قالب لهذه المعنى فإذا يقرئه المصلّي فقد قرء (سلام عليكم) الذي هو كلام الله تعالى و هذا الكلام منه تعالى يكون معناه: سلام الملائكة لا سلام الشخص القارى بمخاطبه فهذا السلام لا يمكن أن يكون تحية و ان قصد به معناه لأنّ معناه ليست التحية من المسلم إلى المخاطب.

ثمّ قال بعد ذلك: و بالآخرة القول بجواز ردّ السّلام بقوله (سلام عليكم) بقصد قراءة القرآن يتوقف على جواز استعمال اللفظ في معنيين أحدها المجازى و هو اللفظ المنزل و الثانى المعنى الحقيقى و هو على تقدير جوازه غير مقصود للقائل بجواز ردّ السلام فإنّه يصرّح بتبعية قصد الردّ و على فرض استعمال اللفظ في المعنيين يكون كلاهما في عرض واحد فترى أنّه في مقام بيان الاشكال مع قوله أولاً بأنّ هذا الاشكال غير إشكال استعمال اللفظ في المعنيين قال بعد قوله و (بالآخرة) ما يدلّ على أنّ الاشكال في المقام هو إشكال استعمال اللفظ في المعنيين، لأنّه قال: و بالآخرة القول بجواز ردّ السّلام بقوله (سلام عليكم) بقصد قراءة القرآن يتوقف على جواز استعمال اللفظ في المعنيين فهذا محلّ النظر في كلامه.

و أيضا ما قال في دفع الاشكال بما حاصله يرجع إلى أنّ المسلم يقصد بسلامه الحكاية عن الكلام المنزل و يقصد المحكى و هو الكلام المنزل الخطاب بالمسلم و ردّ تحيته و لا يقصد بلفظه الصادر عن نفسه ردّ السّلام فعلى هذا القى اللفظ حكاية عن الكلام المنزل و قصد بالكلام المنزل ردّ السّلام فلا يوجب استعمال اللفظ في المعنيين و نظير ذلك كتابه (سلام عليكم) لشخص، فإنّ من يكتب (سلام عليكم) لا

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٦

يقصد بالسلام المكتوب ردّ التحية بل السّلام المكتوب يجعله حاكيا عن الملفوظ ثمّ يجعل السّلام الملفوظ و هو المحكى سلاما و تحية بالشخص المنظور.

ليس بتمام فإنّ من يسلم بالسلام بقصد القرآنية لا يجعل الكلام المحكى جواب التحية مضافا إلى أنّ إشكال المستشكل كان من جهة اخرى و هى أنّ السّلام المحكى قصد به الخطاب إلى أشخاص اخر و بعبارة اخرى معناه شىء آخر فكيف يمكن أن يقصد به الخطاب إلى المسلم.

و اما تنظيره بالسلام المكتوب فأیضا ليس بصحيح فإنّ السلام المكتوب لا يجعله الكاتب حاكيا عن الملفوظ ثمّ يجعل الملفوظ سلاما بالمخاطب بل بنفسه يسلم بالمخاطب و إن انتقل حين الكتابة إلى السلام الملفوظ فكلامه رحمه الله في هذا المقام أيضا مورد النظر. ثمّ إنّ قد يتوهم جواز جعل ردّ السلام (بسلام عليكم) الذي جزء من القرآن بنحو آخر و هو أن يقال: بأنّ الشخص في مقام ردّ السلام يتكلم (بسلام عليكم) الذي هو جزء سورة زمر بقصد القرآنية لكن داعيه يكون من قراءة هذه الآية من القرآن جواب السّلام و ردّ التحية و بعبارة اخرى يصحح بهذا المورد السلام في الصلاة أعنى: بنحو الداعى على الداعى.

لكن هذا و ان كان وجهها و لكن ليس بوجيه لأنّ صدق السّلام و ردّ التحية بهذا النحو غير معلوم، لأنّ مقضى وجوب ردّ التحية و السلام هو كون اللفظ تابعا للجواب و بعنوان التحية و على الفرض لا يقصد باللفظ إلّا قراءة القرآن و ان قصد بقراءته القرآن جواب

التحية و لكن هذا المقدار غير كاف في صدق ردّ السلام فافهم.

و يظهر من الحاج آغا رضا الهمداني رحمه الله في المصباح توجيه صحة ردّ

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٧

السّلام بصيغتي القرآن أي: سلام عليك و سلام عليكم في بعض الموارد التي يشكل جواب بعنوان التحية مثل صورة ردّ جواب الصبي أو جواب من سلم ملحونا بنحو آخر و هو أنّه قال:

فوائد الاولى الأحوط في الموارد التي لم يثبت وجوب الردّ فيها لبعض الشبهات الموضوعية أو الحكمية كبعض الموارد التي تقدمت الاشارة إليه في طي الكلمات السابقة هو الردّ بصيغتي القرآن أي: سلام عليك و سلام عليكم قاصدا به قراءة القرآن ليحصل به الردّ على سبيل الكناية من باب إياك أعنى و اسمعى يا جاره اذا الظاهر كفاية مثله في صدق اسم ردّ التحية و عدم توقفه على إرادته من اللفظ بالدلالة المطابقية و الله العالم انتهى.

لا يخفى عليك أنّ في مورد الكناية يستعمل اللفظ في معناه المطابقى و يفهم اللازم مثلا إذا قال الشخص: زيد كثير الرماد استعمل لفظ زيد في معناه و كثير في معناه أيضا، و رماد في معناه أيضا، و لكن كان غرض المتكلم من ذلك انتقال المخاطب إلى لازمه و هو سخاؤه زيد غاية الأمر إرادة الجدية تعلقت بفهم اللازم و كانت المعنى المطابقى مرادا بالارادة الاستعمالية لا الإرادة الجدية فإن أراد في المقام هكذا بأنّ من يتلفظ (سلام عليكم) قصد القرآنية و يستعمله في معناه الحقيقي المطابقى و كان غرضه انتقال المخاطب الى لازمه و هو ردّ تحية المخاطب فهذا لا يصدق ردّ السلام و لا ردّ التحية فلا يمكن توجيه ردّ السلام بقصد القرآنية بهذا النحو و إن أراد غير الكناية المصطلحة بمعنى أن يكون عرضه هو استعمال لفظ (سلام عليكم) أو (سلام عليك) بقصد حكاية القرآن و أراد منه بالارادة الاستعمالية و الجدية المعنى المطابقى أي: المعنى الذي أراده تعالى من هذا اللفظ غاية الأمر له

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٨

إرادة على كون ذلك جوابا و تحية على المسلم مثل إياك أعنى و اسمعى يا جاره فأیضا لا يصدق عليه الجواب لأنّ التحية و عدمها دائر مدار الصدق العرفى فلا يعدّ ذلك جواب ردّ السلام و لا التحية على الشخص فافهم.

الموضع السادس: هل القرآن بين السورتين يكون مكروها، أو يكون حراما

إشارة

بمعنى: عدم جوازه و بطلان الصلاة به.

لا- يخفى عليك أنّ العامة لا- يقولون لا- بحرمة و لا بكرهته و ما يظهر من الشيخ رحمه الله في النهاية «١» و الخلاف «٢» هو عدم جوازه غاية الأمر يظهر من كلامه في الخلاف عدم كون المسألة من المسلمات عند الخاصية بل هي مورد الخلاف و المشهور بين المتأخرين «٣» جوازه على كراهية.

[في ذكر الاخبار المجوز و المانعة و الجمع بينهما]

أما روايات الباب فهي مختلفة فما قيل بدلالاتها على عدم الجواز هي الرواية ١ من الباب ٨ من أبواب القراءة و ٢ من الباب المذكور بناء على عدم كون الكراهة هي الكراهة المصطلحة و ٣ من الباب المذكور بناء على كون قوله (فيقطع السورة قال: لا بأس) بالتشديد

و أما إن كان بالتخفيف فيكون معناه فهل يقطع السورة إذا شرع فيها (قال: لا بأس) فيختار من القطع و عدمه و لازم ذلك عدم البأس بالقران بين السورتين (و تقدم الكلام فى هذه الرواية فى ضمن التكلم فى وجوب السورة و عدمه)، و ٢ و ٥ و ٧ من الباب المذكور بناء على كون المفهوم للقضية (و ١٤ بناء على حمل (لا يصلح) فيها على المنع الغير المرضى فعله و إن كانت قابلة للحمل على

(١)- النهاية، ص ٧٥-٧٦.

(٢)- الخلاف، ج ١، ص ٣٣٦.

(٣)- الجواهر، ج ٩، ص ٣٥٤.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٧٩

الكراهة لأجل التعبير بلا يصلح) و ٢ من الباب ٤ من أبواب القراءة من الوسائل.

و أما ما يدل من الأخبار على الجواز فهى الرواية ٩ من الباب ٨ من أبواب القراءة و ١١ من الباب المذكور و ١٤ بناء على كون (لا يصلح) مشعرا بالكراهة فمقتضى الجمع العرفى حيث يكون هو الحمل على الكراهة برفع اليد عن ظهور الأخبار الناهية بنصوصية الأخبار المجوزة فى الجواز فتكون النتيجة هى الحمل على الكراهة.

و لا يقال: بأن الأخبار المجوزة حيث تكون موافقة مع العامة لكون القران جائزا عندهم فتحمل على التقيّة و يؤخذ بالأخبار المانعة. لأننا نقول مع فرض إمكان الجمع العرفى فلا تصل النبوة إلى الترجيح بالمرجحات «١» فعلى هذا لا يبعد كون القران بين السورتين مكروها فافهم.

ثم إنه بعد ما قلنا ما هو حال القران فى مقام الاثبات و عرفت ذلك فكيف حاله فى مقام الثبوت؟

اعلم أن دخله عدما فى الصّلاة بناء على كون القرآن محرما قابل لأن يكون على أحد من النحويين فى مقام الثبوت: إمّا بأن يكون إتيان سورة زائدة على سورة واحدة بنفسها من الموانع للصّلاة و إمّا بأن يكون عدم إتيان سورة ثانية من القيود للسورة الاولى بمعنى: أن شرط السورة الواجبة هو كونها واحدة و بشرط اللام من الزيادة و الفرق بين الاحتمالين هو أنه على الاحتمال الأول لو أتى المصلّى بسورة ثانية

(١)- أقول: مضافا إلى أن مفاد بعض الأخبار المجوزة هو الكراهة و الكراهة مخالفة مع مذهب العامة فهم مخالفون مع كل من الطائفتين لانهم قائلون بالجواز بلا كراهة فلا معنى لترجيح احدى الطائفتين بمخالفة العامة). (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٠

و تحقق القران فبطلان الصّلاة مستند الى وجود المانع و أما على الاحتمال الثانى فالبطلان مستند إلى فقد الشرط أى: شرط الجزء و هو السورة لا إلى المانع.

و أما لو التزمنا بكون القران مكروها فكيف يمكن توجيهه فى مقام الثبوت.

اعلم أنه على ما اخترنا و قلنا فى بعض المباحث الاصولية بأنه بعد كون الأمر بالصّلاة مثلا أمرا بايجاد طبيعتها و بعد كون هذه الطبيعة لها أفراد فالمكلف يختار اى فرد منها شاء فلو فرض أن لهذه الطبيعة أفراد يختلف بعضها مع بعض من حيث إيجاب كمال الطبيعة من بعضها الاخر أو نقص كمالها من بعض أفرادها الآخر ففى كلا الصورتين تحصل الطبيعة و يعدّ الفرد امتثالا للطبيعة و تحمل عليه بالحمل الشائع الصناعى.

و لهذا قلنا لو صلّى مثلا مع القنوت فلا يعدّ القنوت أمرا خارجا عن حقيقة الصّلاة فالفرد من الصّلاة التى مع القنوت فردا منها غاية الأمر يكون أكمل من الفرد الذى لا قنوت فيه.

و بهذا التوجيه قلنا: بأن ما يزداد في الصلاة لا يعدّ خارجا منها، بل يعدّ جزئها كالقنوت.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّ الصّلاة لها فردان: فرد يأتي بها مع سورة واحدة و فرد يأتي بها مع السورتين فبناء على كون القرآن بين السورتين مكروها، فالفرد الذي يأتي بسورتين يعدّ من الصّلاة و جزء إليها، و يطلق على مجموع العمل المركب من الأجزاء و الشرائط و هذه السورة الثانية صلاة غاية الأمر بعد كون القرآن مكروها يكون هذا الفرد المأتي به مع السورتين أقلّ كمالا من الفرد الآخر المأتي به مع سورة واحدة فعلى هذا تعدّ السورة الثانية أيضا جزءا للصّلاة و ليست

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨١

أمرا خارجا منها «١»

[في ان محل النزاع في جواز القران و عدمه في موارد ثلاثة]

اعلم أنّ محلّ النزاع في جواز القران و عدمه يحتمل أن يكون في موارد ثلاثة:

المورد الأوّل: أن يكون النزاع في أنّه هل يجوز إتيان سورة أزيد من سورة واحدة لا بعنوان الجزئية بل بقصد مطلق القرآن أم لا، فمن يقول: بالجواز يقول بجواز قراءة سورة اخرى أو أكثر بقصد القرآن و من يقول بعدمه يقول: بعدم جواز ذلك فإذا قرأ بعد الفاتحة في الصّلاة سورة القدر مثلا، ثمّ قرأ سورة التوحيد بقصد مطلق القرآن فقد تحقق القرآن.

المورد الثاني: أن يكون محلّ النزاع في جواز ذلك و عدمه بقصد الجزئية فيكون محلّ الكلام في أنّه بعد ما أتى المكلف بجزء الصّلاة و هو السورة بعد الفاتحة و تحقق الجزء فهل يجوز إتيان سورة اخرى بقصد كونه جزء آخر للصّلاة و بعبارة اخرى بقصد كونها جزءا مستقلا أم لا يجوز ذلك.

المورد الثالث: أن يكون محلّ النزاع في ما إذا أتى بسورة ثانية لا بقصد مطلق القرآن و لا بقصد كونه جزءا مستقلا بل بعنوان كونها جزء الجزء بمعنى: أنّ السورة الواجبة في الصّلاة تارة يأتي بها في ضمن سورة واحدة و تارة في ضمن سورتين فمن يقول بالجواز يقول بذلك و من لا يقول بالجواز لا يقول به.

(١) - أقول: قلت بحضرته مدّ ظلّه: بأنّه و إن تمّ ما أفدت من أن بعض ما يأتي به في أثناء الصّلاة ممّا ليس داخلا في حقيقتها و يكون خارجا عن طبيعتها لكن يوجب كمالا في الفرد يعدّ جزء للصّلاة كالقنوت فلا يمكن أن يقال بذلك في ما نحن فيه لأنّ السورة الزائدة تصير موجبا لأقليته ثواب الفرد الذي واجدا لهذه الزيادة عن الفرد الفاقد لها، فكيف تعدّ هذه السورة جزء للصّلاة ففي مقام الجواب عن هذا الاشكال و بيان توجيه كون محلّ النزاع في جواز القران و حرمة في أيّ مقام قال مدّ ظلّه: اعلم أنّ محلّ النزاع ... الخ (كما في المتن). (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٢

اعلم أنّ كون محلّ النزاع في الصورة الاولى بعيد و إن نقل في الجواهر «١» و المصباح بأنّ بعضا جعل محلّ النزاع في تلك الصورة لأنّه لا يستفاد ذلك من أخبار الباب، و كذلك الصورة الثانية.

و ما ينبغي أن يقع محلّ النزاع هو الصورة الثالثة لأنّ الظاهر من الأخبار هذه الصورة، لأنّ ظاهر (قوله لا قرآن بين السورتين) أو (لا تقرن بين السورتين) و غيرهما هو هذه الصورة لأنّ الظاهر منها هو أنّه لا يجوز القران أو يكره القرآن، بعد جمعها مع الأخبار المجوزة، بين السورتين، و بعد كون السورة الاولى جزء للصّلاة إذا أتى المكلف بها بقصد الجزئية، فإذا (قال لا قرآن بين السورتين) يكون معناه عدم إتيان السورة الثانية بقصد الجزئية يعني: لا يجوز إتيان سورتين بقصد الجزئية، و بعبارة اخرى يكون المستفاد من الأخبار هو أنّ

ما هو الجزء يكون سورة واحدة لا أكثر من ذلك فافهم.

الموضع السابع [عدم جواز قراءة شيء في الفرائض من سور العزائم]

إشارة

: قال في الشرائع «٢»: لا يجوز أن يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم.

اعلم أن بين المسلمين خلافاً في وجوب السجدة عند قراءة آيات السجدة من القرآن، فقال أبو حنيفة من العامة: بوجوب السجدة عند قراءة كل آية من آيات السجدة من القرآن، وقال الشافعي: بعدم وجوب السجدة فيها أصلاً. وأما المعروف بين أصحابنا. وهو وجوب السجدة في أربع مواضع منها، عند قراءة آية السجدة من الم تنزيل المتصلة بسورة لقمان، وحم تنزيل، و والنجم، و اقرا

(١) - الجواهر، ج ٩، ص ٣٥٨.

(٢) - الجواهر، ج ٩، ص ٣٤٣.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٣

باسم، و مسنونة في إحدى عشر منها، و يتمسكون بقول على صلى الله عليه و آله و سلم عزائم الآيات أربع، و وجه التعبير بالعزيمة هو كون السجود عند قراءتها واجبة، و لأجل هذا يقال بالسورة التي فيها آية السجدة: بأنها السورة العزيمة. ثم إن العامة لم يمنعوا من قراءة شيء منها في الصلاة فريضة كانت أو نافلة حتى من يقول بوجوب السجدة عند قراءتها، و المعروف عندنا جماعة الخاصة عدم جواز قراءتها في الصلاة الفريضة و أما في النافلة فلا بأس بها فيها،

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

فنذكر أولاً- الأخبار الراجعة إلى الباب، ثم نبين ما هو الحق في المقام إنشاء الله فنقول بعونه تعالى: بأن صاحب الوسائل ذكر أخبار الباب في أبواب أربعة:

الرواية الأولى: و هي ما رواها الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (أنه سئل عن الرجل يقرأ بالسجدة في آخر السورة قال: يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب يركع و يسجد). «١»

قد يتوهم كون الرواية دالة على جواز قراءة العزيمة في النافلة و كذا في الفريضة و لو بالإطلاق و لكن يمكن منعه لعدم كون السائل و المحيى عليه السلام في مقام السؤال و الجواب عن أصل الحكم أعنى جواز قراءة السجدة و عدمه حتى يقال بان لها الإطلاق بل الرواية واردة مورد حكم الاخر و هو أنه لو قرء آية السجدة الواقعة في آخر السورة ما يصنع و كان الجواب عن هذه الجهة فالمتيقن من الرواية هو النافلة.

الرواية الثانية: الرواية التي نقلها الشيخ رحمه الله في التهذيب و هي ما رواها سماعة

(١) - الرواية ١ من الباب ٣٧ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٤

قال من قرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد فإذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب و ليركع قال و ان ابتليت بها مع امام لا يسجد فيجزيك الائمة و الركوع و لا تقرأ في الفريضة اقرأ في التطوع) و قطعها صاحب الوسائل رحمه الله فذكر قطعها منها في الباب ٣٧ و قطعها منها في الباب ٤٠ فراجع و يمكن منع الاطلاق للرواية يشمل الفريضة بقريته الذيل (و لو فرض إطلاق لها فيقيد بقريته بعض ما يدل على لمنع في الفريضة).

الرواية الثالثة: و هي ما رواها وهب بن وهب عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عليه السلام (انه قال إذا كان آخر السورة السجدة اجزاك أن تركع بها). «١»

هذه الرواية أيضا لا إطلاق لها يشمل الفريضة لكونها في مقام بيان حكم آخر و هو جواز ترك السجدة إذا كانت آية السجدة آخر السورة فحيث لم يكن في مقام بيان أصل حكم جواز قراءة آية السجدة في الصلاة فلا إطلاق لها من هذا حيث فقدر المسلم منها هو النافلة.

الرواية الرابعة: و هي ما رواها ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام (قال ان صليت مع قوم فقرأ الامام اقرا باسم ربك الذي خلق أو شيئا من العزائم و فرغ من قراءته و لم يسجد فاوم ايماء و الحائض سجد إذا سمعت السجدة). «٢»

لا يستفاد من هذه الرواية جواز قراءة شيئا من العزائم في الفريضة بل تكون متعرضة لحكم آخر و هو أنه أن اتفق الاقتداء بامام مخالف لاجل التقية و الدخول في جماعة المخالفين ثم من باب الاتفاق قرأ امامهم سورة السجدة و سمعت انت و لم تكن متمكنا من السجدة لكون ذلك خلاف مذهب قوم ايماء ثم بعد ذلك بين عليه السلام حكما

(١)- الرواية ٣ من الباب ٣٧ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٣٨ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٥

آخرا و هو ان الحائض إذا سمعت آية السجدة تسجد و ليس الحيض مانعا من ذلك.

الرواية الخامسة: و هي ما رواها عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث (قال و عن الرجل يصلى مع قوم لا يقتدى بهم فيصلى لنفسه و ربما قرءوا آية من العزائم فلا يسجدون فيها كيف يصنع قال لا يسجد). «١»

هذه الرواية غير مربوطة بما نحن فيه بل متعرضة لحكم آخر كسابقها.

الرواية السادسة: و هي ما رواها محمد بن مسلم عن احدها (قال سألته عن الرجل يقرأ السجدة فينساها حتى يركع و يسجد قال يسجد اذا ذكر إذا كانت من العزائم). «٢»

هي في مقام بيان حكم آخر و ليست في مقام بيان أصل جواز قراءة آية السجدة و عدمه، حتى يقال ان لها إطلاق يشمل الفريضة لانها في مقام بيان حكم ناسى السجدة فاجاب عليه السلام يسجد إذا ذكر إذا كان من العزائم و اما قراءتها جائزة فيها أم لا فلا تفرص لها.

الرواية السابعة: و هي ما رواها زرارة عن احدها: (قال لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم فإن السجود زيادة في المكتوبة). «٣»

الرواية الثامنة: و هي ما رواها علي بن جعفر عن اخيه (قال سألته عن الرجل يقرأ في الفريضة سورة النجم أو يسجد ثم يقوم فيقرأ بغيرها قال

(١)- الرواية ٢ من الباب ٣٨ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ١ من الباب ٣٩ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ١ من الباب ٤٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٦

يسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب و يركع و ذلك زيادة فى الفريضة و لا يعود يقرأ فى الفريضة بسجدة). «١»

الرواية التاسعة: و بالاسناد (قال و سألته عن امام يقرأ السجدة فحدث قبل ان يسجد كيف يصنع قال يقدم غيره فيسجد و يسجدون و ينصرف و قد تمت صلاتهم). «٢»

و رواها على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر: على ما فى التهذيب لكن بهذا النحو (قال سألته عن امام قرأ السجدة فحدث قبل ان يسجد كيف يصنع قال يقدم غيره فيتشهد و يسجد و ينصرف هو و قد تمت صلاتهم).

هذا كله الروايات فى المسألة فنقول بعونه تعالى أنه كما قلنا فى صدر المبحث لم ير من القدماء من افتى بالجواز فى المسألة إلا ما نقل عن الاسكافى من جواز ذلك و ان يظهر من بعض توجيه كلامه فالمشهور بين القدماء هو عدم جوازها و ادعى عليه الاجماع و كما بينا غير مرة يكون مراد القدماء قدس سره من الاجماع النص عن المعصوم عليه السلام لا بعض ما اصطلح عند المتأخرين من الاجماع، و أيضا ما قال صاحب «٣» الجواهر رحمه الله من أنه لم يظهر من القدماء من يقول بحرمة قراءة سور العزائم فى الصلاة وضا بل ظاهر كلامهم هو الحرمة التكليفية لا- الوضعية ليس فى محله لأن الظاهر من الشيخ رحمه الله فى الخلاف من وضع استدلاله هو الحرمة الوضعية و بطلان الصلاة بقراءتها لانه استدل على حرمة بالنص و بأن مقتضى الاشتغال بالصلاة هو

(١)- الرواية ٤ من الباب ٤٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٥ من الباب ٤٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٣)- الجواهر جلد ٩ صفحہ ٣٦٤.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٧

عدم قراءتها فيها فالظاهر من هذا الاستدلال أعنى الاشتغال هو كون قراءتها موجبا لعدم العلم بالفراغ عن الصلاة لاحتتمال كونها سببا لبطلان الصلاة بها فافهم.

[فى ذكر الروايات المذكورة على عدم الجواز]

إشارة

إذا عرفت ذلك فتكلم فى ما يمكن ان يستدل به من الروايات المذكورة على عدم الجواز:

منها الرواية الثانية و هى ما رواها سماعة و ذكرها الكلينى رحمه الله و نقل عنه الوسائل غاية الأمر قطعها قطعتين قطعاً منها ذكرها فى الباب ٣٧ و قطعاً منها فى الباب ٤٠ و هى متعرضة لاحكام ثلاثة:

الأول ان من قرأ باسم ربك الذى خلق يسجد إذا ختمها و اذا قام من السجود يقرأ فاتحة الكتاب و ليركع.

الثانى أنه إذا ابتلى الشخص بجماعة العامة و قرء الامام سورة السجدة و هو يسمع، و الحال أنه لا يسجد يكفى الايماء بدل السجدة و يركع لعدم تمكنه من السجدة فى هذا الحال لكون السجدة خلاف مذهبهم كما قلنا فى صدر المبحث.

الثالث ان جواز قراءة سورة السجدة فى خصوص الصلاة التطوع و لا- يجوز قراءة اقرأ باسم فى الصلاة الفريضة و لا إطلاق لصدر الرواية اعنى ما يفيد حكم الأول بحيث يشمل الفريضة لكونه متعرضاً لحكم آخر، و هو أنه لو قرأ اقرأ باسم يسجد يقرأ الفاتحة ثم

يركع؛

وان قلت بأنه يستفاد من الفقرة الثانية كون مورد حكم الصدر هو الفريضة لأنَّ الفقرة الثانية تعرضت لتكليفه في الجماعة و الجماعة في الفريضة فهذا شاهد على كون مورد فرض الصدر من الرواية هو الفريضة أيضا.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٨

نقول اما أولاً فمن المحتمل عدم كون كل واحد من الفقرات الثلاثة من الرواية متصلاً بالآخر لاحتمال ان السائل سئل سؤالات منفصلة ثم جعلها في مقام النقل فصارت متصلة كل سؤال بالآخر.

و ثانياً يحتمل عدم كون صلاة الجماعة في الفقرة الثانية فريضة بل تكون نافلة لأنَّ المفروض كون الجماعة من العامة و هم يجوزون الجماعة في النافلة.

و ثالثاً بان الفقرة الثالثة المصرحة فيها بالفرق بين النافلة و الفريضة و جواز قراءتها في الاولى و عدمه في الثانية شاهد على كون مورد حكم الصدر اي الفقرة الاولى هو النافلة إذا عرفت ذلك يستفاد من الذيل، عدم جواز قراءتها في الفريضة و اما الرواية الثامنة التي رواها في قرب الاسناد عن علي بن جعفر و رواها في التهذيب مع اختلاف في المتن و يكون متن قرب الاسناد اجود و نقل التهذيب مضطرباً تكون صدرها بحسب الظاهر منافياً مع الذيل لانه مع التصريح بان يسجد إذا قرأ العزيمة في الفريضة، قال في ذيلها و ذلك زيادة في الفريضة و لا يعود يقرأ في الفريضة بسجدة.

وجه التنافي أنه مع تجويز السجدة في الصدر يقول في الذيل بان السجدة زيادة في الفريضة و لا يعود و من جملة ما يدل على عدم جواز قراءة العزيمة بل عمدتها هي الرواية السادسة و هي ما رواها زرارة و ظاهرها على النهي من قراءة العزيمة في المكتوبة معلماً بان السجدة زيادة في المكتوبة

[في الاحتمالات في الرواية/ الاول]

و في الرواية احتمالات:

الاحتمال الأول: ان يكون النهي هو النهي الوضعي أعني بطلان بمجرد قراءة سورة العزيمة أو آيتها فبمجرد قراءتها تبطل الصلاة فعلى هذا تكون قراءة سورة العزيمة أو آيتها الخاصة من جملة موانع الصلاة فيكون النهي ارشاد إلى الفساد.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٨٩

[في الاحتمال الثاني و الثالث و الرابع]

الاحتمال الثاني: ان يكون النهي النهي الوضعي و ارشادياً لكن يكون ارشاد إلى عدم قابلية صيرورة صورة العزيمة جزء للصلاة و لازم ذلك هو أنه لو اكتفى بسورة العزيمة فلم يأت بجزء من الصلاة و هو السورة لأنَّ مقتضى هذا النهي هو عدم قابلية سورة العزيمة لصيرورتها جزء و لكن لو قرء بعضها فعدل عنها و قرء سورة اخرى فلا تبطل صلاته بناء على جواز العدول و عدم حرمة القرآن بين السورتين فالفرق بين الاحتمال الأول و الثاني واضح

الاحتمال الثالث: ان يكون النهي نهياً تحريمياً لا وضعياً، بمعنى أنه يحرم قراءة سورة العزائم في الصلاة، غاية الأمر يكون ملاك تعلق النهي به هو كون قراءة العزيمة مستلزماً لترك واجب و هو السجدة، و اما فعل حرام و هو ابطال الصلاة بسبب وقوع الزيادة و هو السجدة بقريئة العلة، و يقال بفساد الصلاة في هذه الصورة من باب ان النهي من جزء العبادة يوجب فساد العبادة به، ففي هذه الصورة يكون فساد الصلاة و عدمه دائراً مدار القول بان النهي في العبادة يوجب فساد العبادة أم لا، و يكون بطلان صلاته من باب عدم كون هذه الصلاة مقربة، و يكون ملاك التحريم ما قلنا من ان العلة و هو قوله عليه السلام (فان السجود زيادة في المكتوبة) تفيد ان قراءتها

حيث يوجب ابتلاء المكلف اما بترك السجدة الواجبة لو تركها إذا قرئها و لم يسجد و اما بفعل السجدة إذا قرئها و سجد فيبتلى باتيان الزيادة و ابطال الصلاة و هو محرم فيدور امره بين فعل محرم أو ترك واجب فلهذا حزم على المكلف قراءتها في الصلاة.

الاحتمال الرابع: هو ان يكون النهى نهيا ارشادا يا لكن لا ارشادا إلى مانعية سور العزائم كما كان مفاد الاحتمال الأول، و لا ارشادا إلى عدم قابليتها، لأن تصير جزء لها كما هو مفاد الاحتمال الثاني، بل يكون ارشادا إلى امر آخر، و هو أنه إذا قرء

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٠

العزيمة في الصلاة يبتلى القارى اما بترك الواجب لو قرئها و لم يسجد، و اما بفعل المحرم و هو ابطال الصلاة لو سجد، فإنه إذا سجد فالسجدة زيادة و الزيادة مبطل، و لا يجوز ابطال الصلاة، و هذا يستفاد من العلة المذكورة، لانه علل النهى بان السجدة زيادة في المكتوبة، و الفرق بين هذا الاحتمال و الاحتمال الثالث هو أنه في الاحتمال الثالث يقال بحرمه القراءة تكليفا و كان بطلان الصلاة بناء عليه لاجل عدم كون الصلاة مع هذه السورة مقربة و لو لم يسجد سجدة التلاوة، و لكن بناء على هذا الاحتمال لا تصير الصلاة فاسدة إلا- إذا قرء العزيمة و سجد سجدة التلاوة في الصلاة لصيرورة ذلك زيادة في المكتوبة، و لكن لو قرئها و لكن عصي و لم يأت بالسجدة فلا- تبطل صلاته (بل لو قيل في الاحتمال الثالث بان النهى يكون تحريما و متعلقا بالسورة، بمعنى أنه كانت قراءة العزيمة محرما فبمجرد قراءة بعضها و لو لم تقرأ آية السجدة تبطل صلاته لصيرورة البعض المقروء من السورة لأن لا يكون العمل اى الصلاة مقربة، و هذا بخلاف الاحتمال الرابع فإنه بعد كون النهى ارشادا إلى ان قراءة العزيمة توجب ابتلاء ك بأحد الأمرين المذكورين فلو قرء بعض السورة ثم رفع اليد عنها لا تبطل الصلاة بقراءة هذا البعض).

الاحتمال الخامس:

هو ان يقال بعد كون وضع العامة خارجا هو قراءة العزيمة في الصلاة و السجدة متى قرءوها، فيقال: بأن النهى عن قراءة العزيمة و إن كان إرشاديا، و لكن يكون إرشادا بأنك إذا قرأت لا تسجد، و بعبارة اخرى لا تقرأ فإنك إن قرأت لا تسجد، و بعبارة ثالثة يكون النهى إرشادا إلى عدم إتيان السجدة في الصلاة إذا قرء الشخص العزيمة، لأن السجود زيادة في المكتوبة (فعلى هذا الاحتمال تكون هذه الرواية مخصصة لما دلّ على وجوب السجدة فورا حين تلاوة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩١

آية السجدة) و هذا الاحتمال بعيد.

[في ذكر مقدمات ثلاث في الاحتمال الثالث و الرابع و الخامس]

إذا عرفت هذه الاحتمالات الخمسة نقول: أما الاحتمالات الثلاثة المتأخرة أعني: الثالث و الرابع و الخامس، فهي احتمالات لا تناسب الرواية أصلا، توضح ذلك يحصل بمقدمات:

المقدمة الاولى: أن الظاهر من الأمر باتيان شيء في العبادة، أو النهى عن فعل شيء فيها هو كون ذلك الشيء دخيلا فيها وجودا أو عدما، بمعنى جزئته أو شرطيته أو مانعيته، مثلا إذا قال (اركع في الصلاة) أو (لا تتكفف فيها) فالظاهر من الأول كون الأمر إرشادا إلى جزئية الركوع لها، و كون الثاني إرشادا إلى كون التكفف مانعا لها.

المقدمة الثانية: لا إشكال في أن الظاهر مما أخذ في العبادة مثلا في الصلاة قيدا بنحو الجزئية أو الشرطية أو المانعية، هو كونه مأخوذا في طبيعة العبادة، مثلا إذا قال (لا تتكفف في الصلاة) فالظاهر منه كون طبيعة الصلاة مقيدة بعدمها، و كون التكفف مانعا عن حصول طبيعتها.

المقدمة الثالثة: أن وزن حرمة قطع الصلاة ليس وزان الأجزاء و الشرائط و الموانع من حيث ما تقدم في المقدمة الثانية، بمعنى أن

حرمة القطع لا- تتعلق بطبيعة الصّلاة، بل ما هو متعلق حرمة القطع هو الفرد ليس إلّا، لأنّ المحرم قطع العمل، و هو ليس إلّا الفرد لا الطبيعة، فطبيعة الصّلاة غير مقيدة بعدم القطع بحيث يكون القطع كأحد الموانع لطبيعتها بحيث لا يمكن تحقق الطبيعة بعدها، بل الحرمة تعلقت بفرد، فإذا شرع و صار في مقام امتثال الطبيعة باتيان فرد، فالنهي متعلق بالفرد بمعنى أنّه إذا قطع الفرد المذمى شرع فيه، فهذا الفرد غير قابل لأنّ يصير فردا و ارتكب فعلا محرما،

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٢

فمورد تعلق حرمة القطع هو الفرد لا الطبيعة.

إذا عرفت ذلك نقول: بأنّ ظاهر الرواية المتقدمة، أعنى: رواية زرارة، هو تعلق النهي بطبيعة الصّلاة، فقله عليه السلام (لا تقرأ في المكتوبة بشيء من العزائم) يكون مثل ساير النواهي المتعلقة بطبيعة الصّلاة، مثل أن يقول (لا تتكلم) أو (لا تتكلم) فكما أنّ غيرها ظاهر في الارشاد إلى كون متعلق النهي مانعا لطبيعتها، كذلك (لا- تقرأ في المكتوبة) يكون إرشادا إلى كون ذلك مانعا لطبيعة الصّلاة، و كون طبيعتها مقيدة بعدمها، و علل ذلك بعلمه و هو أنّ السجود زيادة في المكتوبة، فيكون المراد هو الارشاد إلى أنّه لو قرأت العزيمة في الصّلاة، فحيث أنّ قراءتها ملازم للآزم شرعى و هو السجود، لأنّه واجب فورا شرعا إذا قرئها، و إذا سجد توجب السجدة الزيادة، فلا تقرأ حتى يتلى بالمانع، و هو الزيادة في الصّلاة فعلى هذا ظهر لك ممّا قلنا أمران:

الامر الأول: أنّ ظاهر الرواية هو الارشاد إلى أنّ قراءة العزيمة من باب استلزامه للسجدة، و هي الزيادة في الصّلاة، صارت متعلق النهي، فما هو المانع للصّلاة هو إتيان السجدة لا نفس قراءة العزيمة، و اثره فساد الصّلاة لو أتى بالسجدة بعد قراءتها، و أمّا لو قرئها و لم يأت بالسجدة إمّا نسيانا أو عسيانا فلا تبطل الصّلاة

الامر الثانى: ظهر لك أنّ الاحتمال الثالث و الرابع لا يمكن استظهارها من الرواية لأنّ الاحتمال الثالث هو كون النهي إرشادا إلى أنّ قراءتها موجبا لابتلاء المصلّى بأحد الأمرين: إمّا ترك السجدة الواجبة، و إمّا فعل المحرم و هو قطع الصّلاة، و على الاحتمال الرابع كان منشأ الحرمة التكليفية المتعلقة بقراءتها هو ابتلائه بأحد الأمرين، و ممّا بينا ظهر لك أنّ حرمة القطع حيث يكون متعلقا بالفرد لا بطبيعة الصّلاة، و ظاهر الرواية كون متعلق النهي طبيعتها، فلا وجه لحمل العلة المذكورة فى

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٣

الرواية على الارشاد بابتلائه إمّا بقطع الصّلاة أو بترك الواجب، لأنّ حرمة القطع غير متعلقة بطبيعة الصّلاة، و الرواية تنهى عن قراءة العزيمة فى طبيعتها، فلا بدّ من كون النهي فيها إرشادا إلى ما يفسد الطبيعة لا الفرد، مضافا إلى أنّ الظاهر من الرواية هو كونها فى مقام بيان المانع السجدة، لا الارشاد إلى حرمة قطعها. (١)

و أمّا الاحتمال الخامس، فمضافا إلى بعده فى حدّ ذاته، لكونه خلاف الظاهر نقول: بأنّه إن كانت الرواية ناظرا إلى عمل المسلمين خارجا من بنائهم على قراءة سور العزائم و إتيان السجدة عقبيها فكان النهي إرشادا إلى عدم إتيان السجدة عقيب قراءتها فى الصّلاة، و كان مفاد الرواية فى الحقيقة هو أنّه اترك السجدة فى الصّلاة، لا أن يكون قراءتها منها عنها، لأنّه لو كان النهي عن قراءتها لكان اللازم ان لا- يختص الحكم بخصوص سور العزائم، لأنّ العامة إن أوجبوا السجدة أوجبوا فى جميع سور السجدة، و ان استحبوا استحبوا فى الجميع، فلا- وجه لاختصاص النهي بالعزائم أعنى: خصوص السور الاربع، فمن هنا نفهم عدم كون نظر المعصوم عليه السلام الى الاحتمال الخامس:

الاحتمال السادس:

و ممّا بينا لك يظهر أنّ فى المقام احتمالا سادسا، و هو ما ذكرنا من كون النهي فى

(١) - أقول: أما ما ذكر مدّ ظله من كون حرمة القطع متعلقة بالفرد لا الطبيعة لم يكن خاليا عن الاشكال، لأنّ القطع كالتكتف و أمين وغيرهما ممّا يكون محرّما في طبيعة الصّلاة، غاية الأمر يبطل بسببه الفرد، كما أنّ ساير القواطع هكذا، نعم الظاهر من الرواية هو الارشاد إلى أنّ قراءتها يوجب إيجاد مانع في الصّلاة وهو السجدة، لا أن يكون إرشادا إلى ابتلاء المصلّي إما بترك الواجب أو بفعل المحرم.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٤

رواية زرارة المتقدمة إرشادا إلى المانع أعنى: مانعية السجدة للصّلاة لا مانعية العزيمة، و أنّك لا تقرّ العزيمة لأنّ لها لازم شرعى و هو السجدة، و السجدة مانع للصّلاة، و ظهر لك بأنّ الاحتمال الثالث و الرابع و الخامس لا يمكن الأخذ بها. و يظهر لك ممّا مرّ أنّه لا وجه لاحتمال الأوّل و الثانى أيضا، لأنّ ظاهر الرواية هو كون قراءة العزيمة موجبا للفساد لأجل السجدة، لا أنّها لا تصير جزء للصّلاة و أنّ الرواية ترشد إلى فساد الصّلاة، لا إلى عدم قابلية العزيمة لأنّ تصير جزء و كذلك الاحتمال الأوّل، لأنّ فى الاحتمال الأوّل كان البناء على حمل الرواية على كون نفس العزيمة مانعا لما قلنا من أنّ الظاهر كون السجدة موجبا للفساد، فهى المانع لا نفس العزيمة.

و يظهر من بعض الاعاظم (المراد شيخنا آية الله الحائرى رحمه الله) «١» اختيار كون لسان الرواية هو الحرمة التكليفية، فقوله (لا تقرّ فى المكتوبة بشيء من العزائم) يريد حرمة قراءتها، غاية الأمر ذكر علمة الحرمة و هو كون السجدة زيادة فى المكتوبة، فالعلة علّة للتحريم لا للفساد، و لهذا نقول كلما يوجب السجدة يكون محرّما بالحرمة التكليفية، و أمّا فساد الطبيعة بقراءتها فلا نقول بمقتضى الرواية، بل نقول: بأنّه بعد كون قراءتها محرمة بالرواية، فنقول بفساد الصّلاة بقراءتها، لأجل أنّ الكلام المحرم ماح لصورة الصّلاة، أو لدعوى الاجماع على ذلك فعلى هذا نقول بالتفصيل، فنقول: إذا قرء المصلّي العزيمة عمدا تبطل الصّلاة بها، لأجل كونها ماح لصورتها و لو لم يسجد بعدها، و نقول فى صورة الاسماع و السماع بعدم بطلان الصّلاة بمجردهما. «٢»

(١) - كتاب الصّلاة للمحقّق الحائرى رحمه الله، ص ١٦٤ و ١٦٥.

(٢) - أقول: تعرض سيدنا الاعظم آية الله العظمى مدّ ظله العالى لكلامه رحمه الله و لكن لم يجب

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٥

ثمّ بعد ذلك كله هل نقول: بكون ظاهر الرواية، مع العلة المأخوذة فيها، هو كون نفس قراءة العزيمة مانعا و إن لم يتعقبها السجود، فتفسد الصّلاة بمجرد قراءتها، أو نقول: بأنّ الظاهر منها هو كون السجدة مانعا و الرواية فى مقام الارشاد بهذا، فعلى هذا لو قرء العزيمة و لم يسجد لم تبطل صلاته، و إن قرئها فسجد بعدها تبطل الصّلاة، لأنّ السجود زيادة فى المكتوبة اعلم أنّ الاحتمال الأوّل و إن كان احتمالا، لكن ما يستظهر من الرواية الاحتمال الثانى، أعنى: كون النهى فى الرواية إرشادا إلى مانعية السجدة للصّلاة

[فى ذكر وجوه أربعة فى الباب]

إشارة

ثمّ إنّ يظهر من كلام بعض من الفقهاء قدس سرّه الالتزام بفساد الصّلاة بمجرد قراءة العزيمة و إن لم تتعقبها السجدة ببعض وجوه اخرى:

الوجه الأوّل: هو أنّ قراءة العزيمة ليست من الكلام الذى يجوز فى الصّلاة فعلى هذا يفسد بها الصّلاة، لأنّ الكلام عدا ما استثنى مفسد

للصلاة.

الوجه الثاني: أن ذلك فعل كثير، وفعل الكثير يبطل الصلاة.

الوجه الثالث: أن ذلك ماح لصورة الصلاة شرعا.

الوجه الرابع: هو أنه بعد كون المراد من الصحة هو موافقة الأمر فيقال: إن

عنه، ولكن أقول في جوابه رحمه الله بما استفدت من مطاوى كلامه مدّ ظله العالی، وهو أنه نقول أما أولا لما اسلفنا من أن الظاهر في أمثال هذا النحو من النواهي هو الارشاد إلى مانعية المنهى عنه للمركب، وأما ثانيا فلأن خصوصية المورد تشهد على عدم كون النهي تحريما، لأن الظاهر من العلة هو كون منشأ النهي كون السجدة زيادة في المكتوبة، وهذا صريح في كون النهي للارشاد، فلو فرض بأننا لم نقل في أمثال هذه النواهي بأنها ظاهرة في الارشاد إلى المانعية، ففي خصوص المورد يكون ظاهر العلة كون النهي للارشاد. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٦

قراءة العزيمة في الصلاة موجب للأمر بالسجدة، ومع الأمر بالسجدة يكون المصلّي مأمورا بإبطال الصلاة، ومع الأمر بإبطالها لا يمكن له موافقة الأمر بوجود المضى في الصلاة، فلا توصف صلاته بالصحة، لأن الصحة موافقة الأمر وعلى الفرض لا يكون مأمورا بالمضى، بل يكون مأمورا بالسجدة، ومع الأمر بالسجدة مأمورا بإبطال الصلاة، فلا يمكن له موافقة الأمر بالمضى في صلاته وإتمامه، وبعد عدم هذا الأمر لا تقبل الصلاة للصحة، وهذا معنى فسادها، لأن معنى الفساد ليست إلا عدم الصحة، فلاجل هذا يقال: بفساد الصلاة بقراءته العزيمة وإن لم يتعقبها بالسجدة.

وفي كل الوجوه نظر: أمّا في الوجه الأول فلأن القرآن ليس من الكلام المحرم إلّا أن يدلّ دليل خاص على كون خصوص قراءة العزيمة محرمة، وهذا غير الاستدلال بهذا الوجه، أمّا في الوجه الثاني فواضح، لأنه ليس ذلك من فعل الكثير المبطل، أمّا في الوجه الثالث فإن كان المراد من قولك هو أن قراءته العزيمة ماح لصورة الصلاة عرفا، فواضح عدم عدّ ذلك عند العرف ماح لها، وإن كان المراد كونها ماح لصورتها شرعا، فلا نفهم معناه، لأن الصورة ليست ممّا يتصرف فيها الشرع (بل الشرع لا يبين إلّا ما يكون دخيلا في المأمور به وجودا أو عدما، فإن عدّ العزيمة مانعا فتبطل الصلاة بها وإلا فلا، ومع قطع النظر من بعض الروايات الّذي يكون الكلام الآن فيه وفي دلالاته، لا دليل على كون نفس العزيمة مانعا)

[في ذكر الامور في الوجه الرابع]

إشارة

أمّا في الوجه الرابع فالمراجع بالكلمات يجد أن بعض الفقهاء من المتأخرين قدس سرّه والمعاصرين أجابوا عن هذا الوجه بوجوه:

الامر الأول:

إنّا لا نسلم أولا وجوب السجدة حتّى في هذا المورد، و ثانيا لا نسلم وجوب السجدة عند تلاوة آية السجدة فورا حتّى في ما قرائت العزيمة في

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٧

الصلاة، فبعد عدم وجوبها فورا فلا يوجب ما ذكر من المحذور في الاستدلال، لأن ذلك فرع الأمر بالسجدة فورا في الصلاة، ونحن لا نسلم ذلك.

(و فيه أن السجدة واجب حتى في هذا الحال، و وجوبه فوراً واضح، و الشاهد على ذلك قوله عليه السلام (فإن السجود زيادة في المكتوبة) في رواية زرارة، فإن لم تكن السجدة واجبة في صورة قراءة العزيمة في الصلاة أو لم يكن وجوبها فوراً لما تصح العلة).

[في ذكر الامر الثاني و الثالث]

الامر الثاني: أن السجدة في صورة قراءة العزيمة في الصلاة إما تكون واجبة أولاً، فإن كانت واجبة فلم تكن محرمة و لم تبطل الصلاة بها، و إن لم تكن واجبة فلا يأتي بها فلا تصير قراءة العزيمة موجبا لفساد الصلاة، فلا وجه لما قلت من أنها توجب فساد الصلاة بتوهم استلزام قراءتها الأمر بالسجدة و مع هذا الأمر يكون المصلي مأموراً بإبطال الصلاة، و بعد عدم وجوب السجدة لا يترتب هذا المحذور. الامر الثالث: أن ما قلت في الاستدلال من ان قراءة العزيمة موجب لفساد الصلاة، لأن مع قراءتها يصير المصلي مأموراً باتيان السجدة، و لازم ذلك النهي عن المضى في الصلاة و هذا متفرع على كون الأمر بالشىء مقتضياً للنهي عن ضده، و هذا ممنوع، مضافاً إلى أنه لو قلنا بأن الأمر بالشىء يقتضى النهي عن ضده نقول: بإمكان المضى في الصلاة و عدم بطلانه بمجرد الأمر بضده و النهي عنه إما بكفاية الملاك و إما على الترتب.

هذا كله ما قيل في جواب هذا الاستدلال، و ما يقتضى التحقيق في الجواب بدون حاجة إلى ما قيل هو ما أشرنا في طي كلماتنا، و هو أن ما تعلق به الأمر هو طبيعة الصلاة، لأنها هي التي لاحظها المولى باعتبار المصالح الكامنة فيها، و صارت تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٨

مورد الأمر و ليست الأفراد مركب الأمر و متعلقه، و لهذا لسنا مأمورين إلا بإيجاد الطبيعة، غاية الأمر لا يمكن إيجادها إلا في ضمن الفرد، و لكن الخصوصيات الشخصية غير دخیلة في غرض المولى، و غير واقعة تحت الأمر، فما تعلق به الأمر هو طبيعة الصلاة، فعلى هذا نقول: بأن الفرد من الصلاة التي يختاره المكلف في مقام الامتثال ليس مورد الأمر أصلاً، فإذا شرع المصلي في الصلاة فما لم يتم صلاته يكون الأمر بالطبيعة باقياً، و ليس أمر متعلقاً بالفرد يدل على وجوب إتمام هذا الفرد، بل الأمر بالطبيعة يدعو نحو الطبيعة حتى يمتثلها المكلف، فلو قطع الفرد و تركه و لم يتمه فالأمر بالطبيعة باق بحاله.

فيظهر لك ممّا ذكر بأنه ليس أمر متعلقاً بالفرد حتى تصير قراءة العزيمة الموجبة للأمر بالسجدة الموجبة للأمر بإبطال الصلاة بقول المستدل، موجبا لعدم بقاء الأمر بمضى الصلاة الموجب لعدم ترتب الصحة، و هو معنى الفساد، لما قلنا من أن الأمر لم يتعلق إلا بطبيعة الصلاة، فمعنى الصحة موافقة المأتى به لهذا الأمر، فلو أتى بالفرد موافقا لنحو صارت الطبيعة مأموراً بها بحيث يكون جامعاً لما أخذ فيها وجوداً و عدماً، فيترتب عليه الصحة، بمعنى أن به حصلت موافقة الأمر بالطبيعة، و لو لم يكن الفرد كذلك لا يترتب عليه الصحة، و هذا معنى الفساد، لا- أن يكون أمراً بالفرد و كانت الصحة عبارة عن موافقة هذا الأمر حتى يقال: بأن مع الأمر بالسجدة لا تترتب الصحة و تكون الصلاة فاسدة لعدم بقاء الأمر بالمضى في هذا الفرد من الصلاة، حتى يقال: بأن مع الأمر بالسجدة يلزم إبطال الصلاة المنافى مع الأمر بالمضى، لما بينا من أن الأمر تعلق بالطبيعة لا بالفرد، فلو أتى بالفرد امتثل الأمر بها، و إلا فلا، و الأمر بها باق بحاله، فلو قرء العزيمة و أتى بالسجدة لم يتمثل أمر الصلاة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ١٩٩

فلا مجال، لأن يقال بأن القراءة موجب لحدوث الأمر بالسجدة الذي مرجعه إلى الأمر بالابطال المنافى مع الأمر المضى، و مع عدم بقاء الأمر بالمضى لا تترتب الصحة، لأن معناها موافقة الأمر، و هذا معنى الفساد لما قلنا: بأن الأمر يدعو إلى الطبيعة، فلو صار الفرد موافقا لها تترتب الصحة و يصير الفرد موافقا لما أمر به، و هو الطبيعة، فإن أتى بالعزيمة و لم يسجد بعدها عصياناً مثلاً و أتم صلاته يترتب على هذا الفرد من الصلاة الصحة لأن هذا الفرد المأتى به صار موافقا لما أمر به أعنى الطبيعة المأمور بها، فالصحة غير مترتبة على الأمر بالفرد حتى يقال الأمر بالسجدة معناه الابطال المنافى مع الأمر بالمضى، فلا تترتب الصحة لما قلنا بأن الأمر بالطبيعة لا بالفرد، فإن أتى

بالفرد امتثل الأمر بالطبيعة و إن كان عاصيا بترك السجدة، و لو اتى بالسجدة فالفرد غير قابل لأن يصير منطبق الطبيعة. إن قلت: بأن إتيان العزيمة حيث يكون له لازم شرعي، و هو السجدة، و إتيان السجدة مستلزم لقطع الصلوة، و هو حرام فمستلزم المحرم محرّم. فأقول: ليس مستلزم المحرم محرما.

[في كون رواية زرارة دالة على وجه المانع]

فانقح بذلك كله أن قراءة العزيمة بنفسها لا توجب بطلان الصلوة، نعم لو قرئها و سجد عقيبها تبطل الصلوة من باب أن السجدة زيادة في المكتوبة المستفاد ذلك من رواية زرارة المتقدمة، فالمانع للصلوة هو السجدة. لا أصل قراءة العزيمة بيّنا في مقام الاستفادة من رواية زرارة.

إن قلت: بأن رواية سماعه المتقدمة تدل على كون قراءة العزيمة بنفسها مانعة، لأنه قال عليه السلام فيها (لا تقرأ في الفريضة). أقول: بأن بعد ذكر وجه المانع في رواية زرارة بأن النهي المتعلق بالقراءة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٠

كان إرشادا الى فساد الصلوة بالسجدة، فلا وجه للأخذ بإطلاق رواية سماعه لأننا فهمنا من رواية زرارة كون المانع السجدة لا سببها، و هو قراءة العزيمة

إن قلت: بأن الشهرة قائم على بطلان الصلوة بقراءة العزيمة

نقول: إن المقدار الذي يكون عليه قيام الشهرة هو كون قراءتها منهيها عنها، و أما بطلان الصلوة بها فلم يقيم عليه شهرة من القدماء، هذا تمام الكلام في قراءة العزيمة في الصلوة عمدا.

[في ذكر مسألة في الباب]

إشارة

مسئلة: لو قرء العزيمة في الصلوة نسيانا، مثلا شرع في الفريضة، ثم حين قراءته السورة نسي أن ما بيده من الصلوة هي الفريضة، و يتخيل كونها في النافلة و شرع في سورة من سور العزائم الأربع، ثم بعد قراءتها تذكر كون ما بيده الفريضة، فما يكون تكليفه، و ما يصنع؟

[في ذكر الاقوال الاربعة في المسألة]

إشارة

اعلم أن الحاج آغا رضا الهمداني رحمه الله «١» في المصباح ذكر في المسألة أقوالا أربعة:

القول الأول: ما نسب إلى كاشف الغطاء رحمه الله من أنه يسجد بعد قراءة العزيمة، و يتم صلاته بعد السجدة

القول الثاني: أنه يسجد بعد الصلوة، و هو مختار السيد رحمه الله في العروة.

القول الثالث: أنه يؤمى بدل السجود، و لا تجب السجدة بعد الصلوة، و هو مختار بحر العلوم رحمه الله في منظومته «٢» حيث قال:

و يسجد الداخل في نفل و في فريضة يؤمى له و يكتفى

(١) - كتاب الصلاة من مصباح الفقيه، ص ٢٩٣.

(٢) - الدرر النجفية، ص ١٣٨.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠١

النص و القول به قد يشكل إذ كان في حكم السجود البدل

القول الرابع: الايماء بعد قراءتها في الصلاة، و السجود بعد الصلاة.

و يمكن أن يقال: باحتمال خامس، و هو وجوب السجدة فوراً و بطلان الصلاة بعدها، هذا كله الاحتمالات في المسألة.

[في ذكر وجه القول الاول و الثاني]

أما الاحتمال الأول فما يمكن أن يكون وجهها له إما كون مختاره عدم كون السجدة مبطلا للصلاة، و عدم كونها زيادة و هذا واضح الفساد، لما قدمنا من كون صريح رواية زرارة كون السجود زيادة في المكتوبة.

و إما عموم بعض الأخبار الدال على وجوب السجدة في أثناء الصلاة.

و هذا أيضا فاسد، لما قدمنا من أنه لا بد من حمل الأخبار المطلقة على النافلة لو لم نقل بكون ظهورها، أو منصرفها النافلة من رأس، و عدم إطلاق لها يشمل الفريضة و أما وجه القول الثاني فهو أن يقال: بأنه بعد عدم إحراز أهمية السجود من الصلاة، لعدم استفادة أهميته من رواية زرارة حيث إن قوله (فإن السجود زيادة في المكتوبة) لا يستفاد منها إلا أنه إذا قرئها يتلى المصلي من باب كون لازم شرعي لقراءتها و هو السجدة إيماء بترك الواجب و هو السجدة، و إما بقطع الصلاة، لا أن يكون في مقام بيان أنك لا تقرأ العزيمة، لأنك إذا قرأتها يجب عليك سجودها فوراً من باب أهميتها على الصلاة، فإذا لم تكن الرواية دالة على أهمية السجود على الصلاة، دار أمر المكلف بين الأخذ بأحد المتزامنين إما إتمام الصلاة و ترك السجدة، و إما إتيان السجدة و قطع الصلاة، فهو في هذا الحال بحكم العقل مخير بين الأخذ بأيهما شاء، و لكن حيث كان قطع الصلاة قبل طرود هذه الحالة محرماً مسلماً، فيشكك فعلاً في أنه هل يحرم القطع أم لا، فيستصحب حرمة القطع السابقة، و أثره حرمة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٢

القطع، فمن أجل ذلك يجب إتمام الصلاة و إتيان السجدة بعدها. «١»

[في ذكر وجه القول الثالث و رده]

أما وجه قول الثالث فإن كان رواية أبي بصير و سماعة المتقدم ذكرهما بأن يقال: بأنهما تدلان على كون الايماء بدلا عن السجدة، حيث قال عليه السلام في الاولى (إن صليت مع قوم فقرأ الامام «أقرأ باسم ربك الذي خلق» أو شيئاً من العزائم و فرغ من قراءته، و لم يسجد فأوم إيماء) و في الثانية (و إن ابتليت بها مع إمام لا يسجد فيجزك الايماء) بدعوى ظهورهما في أن في الصلاة يؤمى بدل السجود.

فنقول: هذا الوجه فاسد، إذ مفاد الرويتين و إن كان بديلة الايماء عن السجدة، لكن وجهه هو ابتلاء المصلي بالامام المخالف، فيكون مراده من الرواية هو

(١) - أقول: كما قلت بحضرته مد ظله العالی: إن كان وجه هذا القول هذا، أعني: مجرد عدم إحراز أهمية السجود على الصلاة، و كون المصلي مخيراً بين السجدة و إبطال الصلاة، و بين إتمامها و إتيان السجدة بعدها، فلازم ذلك ليس تعين تأخير السجدة إلى بعد الصلاة، بل لازمه هو تخييره بين هذا و بين السجدة و بطلان الصلاة بها، فلا يثبت بذلك تعين تأخير السجدة و إتيانها بعدها

و إن كان الوجه في ذلك الاستصحاب المتقدم ذكره، ففيه أنه لا- أثر للاستصحاب في المقام، لأنه لا يثبت إلّا وجوب المضى في الصلاة، أو حرمة قطعها، وهذا ثابت مع قطع النظر عن ذلك، لأنه على الفرض يكون أمر المصلّي دائرا بين حفظ واجب وهو السجدة وبين حفظ واجب آخر أو المحرم وهو وجوب المضى أو حرمة القطع، وليس الدوران إلّا إذا كان التكليف بهما مسلما، فلا حاجة إلى إثبات أحد التكليفين بالاستصحاب، ولا أثر له فعلى هذا يكون أثر هذا الوجه هو التخيير لا تعيين الأخذ بأحد الطرفين إلّا أن يقال: بأنه بعد حكم العقل بالتخيير لعدم مرجح بين طرفي التخيير، فباستصحاب حرمة القطع يحكم الشرع بعدم جواز القطع و وجوب المضى، فتكون الثمرة هو الأخذ بأحد طرفي التخيير، أعنى: وجوب إتمام الصلاة و السجدة بعدها، فتأمل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٣

أنهم حيث لم يجوزوا السجدة في أثناء الصلاة، فأوم في هذا المقام، وهذا لا يدل على بديلة الايماء للسجدة حتى في ما لم تكن تقيّة في البين.

و أما إن كان وجهه هو ما روى عن كتاب على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (قال:

سألته عن الرجل يكون في صلاة جماعة، فيقرأ إنسان السجدة كيف يصنع؟ قال:

يؤمى برأسه، و رواية ٤ من باب المذكور قال و سألته عن الرجل يكون في صلاته فيقرأ آخر السجدة، فقال: يسجد إذا سمع شيئا من

العزائم الأربع، ثم يقوم فيتم صلاته إلّا أن يكون في فريضة فيؤمى برأسه إيماء). «١»

فهى و إن كانت دالة على بديلة الايماء عن السجود إذا سمع آية العزيمة، و يمكن أن يقال: بعدم الفرق بين السماع و بين قراءتها نسيانا من باب تنقيح المناط، و هو عدم إتيان السجدة في الصلاة، و يجاب بها عما أشكل بحر العلوم رحمه الله من أن الايماء إذا كان بدلا عن السجدة، فهو سجدة في هذا الحال، فما دل على كون السجدة زيادة في المكتوبة يشمل الايماء بان يقال: بأن هذه الرواية تدل على جواز الايماء بدلا من السجدة في الفريضة.

و لكن مع ذلك كله يكون الاشكال في سند الرواية، لأن انتساب هذا الكتاب بعلى بن جعفر عليه السلام غير معلوم و بعض روايات هذا الكتاب و ان ذكر في قرب الاسناد أو غيره لكن هذا لا يوجب الاعتماد بتمام ما في هذا الكتاب فعلى هذا لا يمكن الأخذ بالرواية من حيث الاشكال في السند.

[في ذكر وجه القول الرابع]

و أما الوجه الرابع، فهو قول من لم يجتهد في المسألة و قال: بأنه يؤمى في

(١) الرواية ٣ من الباب ٤٣ من ابواب القراءة الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٤

الصلاة و يسجد بعدها، لأن بهذا يحصل اليقين بالبراءة.

إذا عرفت ذلك كله نقول: بأنه إن لم يكن الاشكال في سند رواية على بن جعفر المتقدمه لقلنا بأن الحق هو القول الثالث، من أنه يؤمى و يتم صلاته، و لا تجب السجدة بعد الصلاة، و لكن الاشكال في سند الرواية كما قلنا، فعلى هذا لا يبعد الاخذ بقول الثانى و هو ان يتم صلاته و يسجد بعد الصلاة و تكون صلاته صحيحة لما قلنا في وجه ذلك من أنه مع عدم معلومية اهمية واحد من وجوب السجدة و حرمة قطع الصلاة على الآخر فباستصحاب حرمة القطع نحكم بوجوب اتمام الصلاة و إتيان السجدة بعدها. «١»

(١) اقول و قد عرفت ما في التمسك بالاستصحاب فعلى هذا ما يأتى بالنظر فعلا هو أنه يقال بأهمية السجدة على الصلاة تمسكا بقوله

عليه السلام في الرواية بان السجود زيادة في المكتوبة بأنه يستفاد من هذه الفقرة ان قراءة العزيمة توجب السجدة و حيث أنه يجب اتيانها فوراً من باب اهميتها على الصلوة فيوجب اتيانها الزيادة في الصلوة فان كانت الصلوة اهتماً منها أو في عرضها من حيث الاهمية فلا يناسب ان يقول هكذا لانه يقرأ العزيمة و لا يأتي بالسجدة فلا توجب الزيادة فيوجب القراءة الزيادة من باب كون السجدة اهم من إتيان الصلوة و لكن يمكن دفعه بان قوله عليه السلام فإن السجود زيادة في المكتوبة لا يفيد اهمية السجدة بل يحتمل ان يكون مراده عليه السلام هو الارشاد بانك إذا قرأت العزيمة فتصير مبتلى بأحد الأمرين اما بترك السجدة فتركت الواجب و اما بقطع الصلاة و فعل المحرم فلا يفيد كون حفظ السجدة أهم من حفظ الصلوة و عدم قطعها فعلى هذا لا يمكن ان يقال في المقام باتيان السجدة متعينا فيمكن ان يقال بتخير المكلف بين إتيان السجدة و بطلان الصلوة بناء على كون السجدة زيادة سواء حصل سببه عمداً أو سهواً و بين تركها و المضى في الصلوة و إتيان السجدة بعداً و لا وجه لأن يقال بعدم اطلاق لادلة وجوب السجدة عند تلاوة العزيمة مثل حال الصلوة لأن العلة المذكورة في رواية زرارة تدل على كون السجدة واجبة عند تلاوتها حتى حال الصلوة فعلى هذا في صورة قراءة العزيمة نسياناً لا يبعد كون.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٥

الموضع الثامن:

إشارة

لا- تجوز قراءة سورة يفوت معها الوقت اعلم ان ما يتمسك يمكن التمسك به لهذا الحكم وجوه و قبل ذكر الوجوه نقول ان في المسألة قولين الأول عدم الجواز و هو منسوب إلى المشهور بين القدماء بل ادعى عليه الاجماع و الثاني الجواز و هو يظهر من كلام صاحب الحدائق رحمه الله «١» و بعض آخر فهو قال لم اجد ما يدل على تحريم ذلك إذا عرفت ذلك فنقول بان الكلام في جهتين: الجهة الاولى: في تحريم ذلك و عدم جوازه و الجهة الثانية في بطلان الصلوة بها فنذكر الوجوه حتى يعلم بأنه هل يكفي بأكملها أو ببعضها لاثبات أحد الجهتين أو كلاهما أم لا؟:

الوجه الأول: التمسك بالرواية التي رواها سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي (قال قال ابو عبد الله عليه السلام في حديث لا تقرأ في الفجر شيئاً من ال حم). «٢»

ولا- يستفاد منها في حد ذاتها الا النهي عن قراءة شيء من (ال حم) في الفجر و اما كون وجه النهي عنه هو فوت الوقت به او جهة اخرى فغير معلوم و لهذا تمسك بها بضميمة الرواية التي رواها سيف بن عميرة عن عامر بن عبد الله (قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول من قرأ شيئاً من (ال حم) في صلاة الفجر فاته الوقت) «٣» بان يقال يستفاد من الرواية الثانية كون منشأ النهي في الرواية الاولى هو فوت الوقت

المكلف مخيراً بين إتيان السجدة و ابطال الصلاة و بين ترك السجدة و اتمام الصلاة إتيان السجدة بعد الصلاة فتأمل جيداً. (المقرّر)
(١)- حدائق جلد ٨ صفحہ ١٢٦.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ٤٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ١ من الباب ٤٤ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٦

بقراءة (حم).

ولا يخفى عليك ان ظاهر الرواية الثانية لا يستقيم لانه كيف نفوت قراءة حم الوقت، لأن وقت الفجر يكون ساعة و نصف تقريبا، و في هذا المقدار يمكن قراءة سورة البقرة مكررا فكيف لا يسع القراءة حم خصوصا (حم دخان).
وقد يقال بان المرد من الوقت هو الوقت الأول اى وقت الفضيلة، لأن وقتها انقص من قوت الاجزاء (و لا يخفى ان وقت الفضيلة ليس بهذا المقدار من الضيق لا يسع لقراءة حم)

[فى نقل كلام المحقق الهمداني ره و رده]

و على كل حال قال فى مصباح «١» الفقيه بأنه و لو حملت الرواية على وقت الفضيلة، مع ذلك يستفاد من ضم كل من الروايتين إلى الاخرى حرمة قراءة سورة يفوت بقراءتها الوقت، بان يقال المستفاد من الرواية الاولى هو النهى عن قراءة حم، و المستفاد من الثانية كون علمه النهى عن قراءتها هو فوت الوقت بقراءتها، فبعد كون علمه النهى هو فوت الوقت بها فيدور الحكم مدار العلة و نحتها، لأن النهى مسبب عن العلة، فإن كان الوقت وقت لا يجوز تأخير الصلاة عن هذا الوقت فلا يجوز فوت الوقت، و يكون حراما فيكون سبب الفوت غير جائز و محرم أيضا، و ان لم يكن الفوت محرما فلا يكون سببه محرما، فعلى هذا نقول: بان لازم ذلك كون ما يوجب فوت وقت الفضيلة مكروها، و ما يوجب فوت وقت الاجزاء حراما.
ان قلت ان لازم ذلك استعمال لا تقرأ فى الاكثر من معنى واحد و هو التحريم فيما يفوت قراءتها وقت الاجزاء و الكراهة فى ما يفوت بها وقت الفضيلة.

(١) - مصباح الفقيه كتاب الصلاة، ص ٢٩٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٧

اقول كما قلنا فى رواية ابن بكير نقول بأنه استعمال فى الجامع و القدر المشترك فلا يلزم المحذور، فعلى هذا بهذا النحو يقال بحرمة قراءة ما يفوت به الوقت انتهى، و لكن مع ذلك كله نقول بان استفادة الحرمة من الروايتين مشكل، لأن احدهما لا يتعرض إلا للنهى عنها و الآخر لا يستقيم بظاهاها لما قلنا من أنه لا يفوت بقراءته حم الوقت (و حملة على وقت الفضيلة مضافا إلى عدم تماميته أيضا لما قلنا ان بقراءتها لا يفوت وقت الفضيلة لا شاهد له، لأن ذلك خلاف ظاهر الرواية فاستفاد هذا الحكم من ضم كل من الروايتين بلا اخرى مع الاشكال الذى قلنا مشكل.

الوجه الثانى:

ان يقال فى وجه تحريم قراءة ما يفوت به الوقت بان السورة، و ان كانت من اجزاء الصلاة، و لكن ليس ما يفوت به الوقت واجبا، لأن وجوبه مستلزم لتكليف المحال فالواجب من السورة هو خصوص سورة لا- يفوت بقراءتها الوقت، و ليس ما يفوت به الوقت متعلق الوجوب من رأس، لانه لو كانت متعلق الوجوب يلزم تكليف المحال، لأن المكلف لا يتمكن من قراءته مع حفظ الوقت، فبعد عدم تعلق الوجوب بسورة يفوت قراءتها الوقت، فلو اتى بقصد الجزئية فهو تشريع و التشريع حرام، و اما إذا قرئها فى صلاته لا- بقصد الجزئية فيحرم من باب ما استفاد من الروايتين المتقدمتين، فإن ظاهرهما و ان كان صورة قراءتها بقصد الجزئية، و لكن العلة كانت فوت الوقت، فلا فرق بين قراءتها بقصد الجزئية أو بدون قصد ذلك، لأن فى كلا الصورتين يفوت الوقت.

فحاصل هذا الوجه الاستدلال في صورة قصد الجزئية لحرمتها بعدم كونها متعلق امر الوجوبى الذى اعتبر السورة جزء للصلاة، فلو اتى بها بقصد الجزئية

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٨

فتشريع و التشريع حرام، و فى صورة قراءتها لا بقصد الجزئية ببركة الروايتين و فى هذا الوجه نظر يظهر بادنى تأمل، و هو ان ما جعل مقدمه هو عدم تعلق الأمر الذى تعلق بالسورة فى الصلاة لهذا القسم من السور، ثم قيل بأنه لو اتى بقصد الجزئية فتشريع محرم لانها لم تكن جزء حتى يمكن قراءتها بعنوان الجزئية ليس بتمام، لأننا نقول ان الدليل الدال على وجوب السورة فى الصلاة ليس مقيدا بخصوص السورة التى لا- يفوت بقراءتها الوقت، بل الدليل مطلق، و معنى اطلاقه هو كون الواجب قراءة سورة ما و المكلف متمكن من اختيار اى فرد شاء من أفراد السور فليس الواجب مقيدا بخصوص السور الذى لا يفوت به الوقت، حتى يقال بعدم تعلق الوجوب من رأس بالسور التى يفوت بقراءتها الوقت و يقال أنه لو قرء هذا القسم بقصد الجزئية فتشريع محرم لما قلنا.

الوجه الثالث:

إشارة

و هو الذى يخطر بالبال و ذكرنا غير مرة من أنه يشترط و يعتبر فى صيرورة الخارج أعنى الفرد الماتى به منطبق عنوان الطبيعة الأمور بها، و حصول الامتثال به فى امتثال الطبيعة ان يكون هذا الفرد ممّا يمكن التقرب به إلى الله تعالى، و لهذا قلنا فى باب اجتماع الأمر و النهى باننا و ان نجوز الاجتماع و لكن مع ذلك لا- نجوز الصلاة فى الدار المغصوبة، لأنّ من يكون فى فعله طاغيا و عاصيا للمولى كيف يمكن له التقرب بجنبه فى هذا الفعل، و لاجل هذا لا تصح الصلاة فى الدار المغصوبة.

فنقول فى المقام بأنه بعد ما نرى بان مع قراءة السورة الطويلة يفوت الوقت، فكيف يمكن التقرب بها، و بعد عدم كون هذا العمل ممّا لا يمكن التقرب به فيكون

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٠٩

فاسدا، و وجه عدم امكان التقرب به هو ان المصلّى بهذه الصلاة المقررة فيها السورة الطويلة ترك الأمر بطبيعة الصلاة المتعلقة به فعلا، لأنّه فعلا- مأمور باتيان طبيعتها مع الاجزاء و الشرائط و من جملتها وقوعها فى الوقت، فهو بهذه الصلاة يفوت الوقت فيعصى الأمر بالطبيعة الواجبة عليه فعلا، و بعد كون هذا العمل عسيانا و طغيانا بالمولى فلم يكن قابلا لأنّ يصير مقربا له فيفسد العمل، و هذا وجه الفساد اى فساد الصلاة.

[فى نقل كلام الشيخ الانصارى]

إشارة

ثم ان للشيخ الانصارى رحمه الله كلاما فى مقام عدم فساد الصلاة بقراءة سورة يفوت به الوقت، و هو أنه لا يستفاد من النهى الوارد فى رواية سيف بن عميرة عن أبى بكر الحضرمى مع ضمها برواية سيف بن عميرة عن عامر بن عبد الله المتقدم ذكرها إلا حرمة المقدمى، و لو فرض استفادة حرمة التشريعية بل و حرمة الاستقلالية أيضا لا يفسد بقراءتها الصلاة.

و توضيح كلامه هو ان يقال ان استفاد من الروايتين حرمة المقدمى، و ليس مراده رحمه الله من حرمة المقدمى حرمة عقله، بل غرضه أنه لو استفاد حرمة التشريعية و لكن هو من باب كون قراءتها موجبا لتفويت الوقت المحرم أو يقال باستفادة حرمة التشريعية

بمعنى ان السورة الطويلة لا تقبل، لأن تصيير جزء للصلاة فإذا لم تصر جزء، فإتيانها بعنوان الجزئية تشريع محرم يقال بحرمة الاستقلالية بمعنى كون قراءتها من المحرمات مستقلا بناء على استلزام الأمر بالشىء النهى عن ضده، بأن يقال بان المكلف بعد كونه مأمورا بالصلاة فى الوقت و الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، فتكون السورة التى بقراءتها يفوت الوقت حرام استقلالا، فكل ذلك لا يوجب فساد الصلاة ما لم يوجب نقص جزء أو شرط و السورة القصيرة و ان انتفت هنا،

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٠

و لكنها ساقطة لضيق الوقت الثابت كونه عذرا و لو كان بسوء اختيار المكلف.

[فى ردّ كلام الشيخ الانصارى]

هذا حاصل كلامه رحمه الله و اعلم أنّه كما قلنا ليس الدليل الدالّ على اعتبار السورة فى الصلاة دالاّ على اعتبار سورة ما، و هو غير مقيد لا بالقصير و لا بعدم كونها طويلة، فعلى هذا لو قرء المصلّى فى ضيق الوقت سورة يفوت به الوقت، فلا يكون إشكال من حيث عدم إتيان الجزء، لأنّ هذه السورة قابلا لأنّ تصيير جزء، و لكن مخالفة الأمر بالطبيعة عصيان و محرم، فكما قلنا ليست قراءتها محرمة بمعنى كون العقاب على قراءتها بل العقاب على مخالفة الأمر المتعلق بطبيعة الصلاة فى الوقت، فليست قراءتها محرمة لا بالحرمة المقدمية و لا التشريعية فيما اذا قرئها بقصد الجزئية، (نعم تصيير محرمة بالحرمة التشريعية لو اتى بها بقصد خصوص كونها جزء الأمر و مورده)، و لا- بالحرمة الاستقلالية، لما قلنا من استفادتها من الروايتين مشكل فلا تحرم بالحرمة المقدمية و لا التشريعية، لأنها قابلة لصيرورتها جزء لصدق سورة ما عليها، و لا الاستقلالية لعدم كون الأمر بالشىء مقتضيا للنهى عن ضده، بل نقول ان بهذه الصلاة التى يقرأ فيها سورة يفوت معها الوقت خالف الأمر بالطبيعة، و لهذا ليست الصلاة التى بها يعصى المولى قابلة لصيرورتها مقربا له، و لهذا تفسد فالسر فى فساد هذه الصلاة ما قلنا، فصار حاصل المسألة هو بطلان الصلاة و فسادها فافهم. «١»

(١)- اقول و لكن عندى الحكم بفساد الصلاة المتضمنة لقراءة سورة يفوت بقراءتها الوقت مشكل لأنّ المكلف بقراءتها عصى الأمر بالطبيعة المشروطة بالوقت فصارت قراءتها مفوتا لفرد من الطبيعة و هو الصلاة فى الوقت و ليس هذا موجبا لأنّ يفسد فردا آخر منها و هو ما بيده من الصلاة لأنه كما افاده مدّ ظله تكون هذه السورة قابلة لصيرورتها جزء غاية الأمر صارت قراءتها.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١١

الموضع التاسع: هل يجوز العدول من سورة إلى سورة اخرى

إشارة

اختيارا ما لم يتجاوز النصف إلا من و الحجد و التوحيد فأنه لا يجوز العدول منهما الى سورة غيرهما و لو لم يتجاوز النصف الا فى يوم الجمعة منهما إلى الجمعة و المنافقين أم لا

[فى ذكر المقامات الاربعة فى المورد]

فيقع الكلام فى مقامات أربعة:

المقام الأول: هل يجوز العدول من سورة إلى سورة أخرى أم لا؟

المقام الثاني: العدول جائز في خصوص ما لم يبلغ النصف أو لم يزد النصف أو يجوز و ان بلغ الثلثين من السورة أو يجوز و ان تجاوز من الثلثين.

المقام الثالث: هل يجوز العدول من الحجد و التوحيد الى غيرها من السور أم لا؟

المقام الرابع: بعد عدم جواز العدول من الحجد و التوحيد بغيرهما من السور هل يجوز العدول منهما بخصوص الجمعة و المنافقين في خصوص صلاة الجمعة أو يوم الجمعة أم لا؟

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

و قبل بيان الحق في المقام لا بدّ من ذكر الأخبار المربوطة بالمقام فنقول بعونه تعالى ان صاحب الوسائل ذكر اخبار المربوطة بالباب في أبواب ثلاثة:

الرواية الاولى: و هي ما رواها عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ غيرها قال له ان يرجع ما بينه و بين ان يقرأ ثلثيها). «١»

موجبة لتفويت واجب آخر و هو الفرد الواجد للوقت فنقول أولاً لا وجه لفساد الجزء لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده و ثانياً على فرض فساد الجزء لا وجه لفساد أصل الصلاة و المسألة بعد محتاج إلى مزيد تأمل.

(١) - الرواية ٢ من الباب ٣٦ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٢

و هذه الرواية تدلّ على جواز العدول و تدلّ بظاهرها على جوازه في ما يقرأ ثلثيها و اما في صورة قراءة الزائد من ثلثيها فلا تدلّ على عدم جواز العدول بل ساكتة عنه.

الرواية الثانية: و هي ما رواها محمد بن مكى الشهيد رحمه الله في الذكرى نقلا من كتاب البزنطى عن أبي العباس (عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ في اخرى قال يرجع إلى التي يريد و ان بلغ النصف). «١»

و هذه الرواية تدلّ أيضاً على جواز العدول و لكن على جوازه و ان بلغ النصف و امّا في الزائد من النصف فيمكن ان يقال بدلالة مفهومها على عدم جواز العدول منها الى الاخرى. «٢»

الرواية الثالثة: و هي ما رواها محمد بن الحسن باسناده عن سعد عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن عبيد الله بن علي الحلبي و عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن أبي الصباح الكناني و عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المثنى الحنات عن أبي بصير كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة ثم ينسى فيأخذ في اخرى حتى يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع قال يركع و لا يضره. «٣»

و هذه الرواية تدلّ على أنه لو نسي و اخذ في سورة اخرى يجزى و لا يضرّ

(١) - الرواية ٣ من الباب ٣٦ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - اقول و يمكن نصفه لأنّ قوله عليه السلام و ان بلغ النصف) يدلّ على كون النصف المرتبة الخفية و هذا لا ينافى مع كون مرتبة اخفى منه و هي بعد النصف فتأمل. (المقرّر)

(٣) - الرواية ٤ من الباب ٣٦ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٣

ذلك و لا تدلّ على جواز العدول فى حال العمدة إلى سورة اخرى فالرواية غير مربوطة بما نحن فيه و تكون فى مقام بيان حكم آخر. الرواية الرابعة: الرواية التى لا ربط لها بما نحن فيه «١»، لأنها واردة فى الصورة التى شرع فى قراءة سورة فغلط فيها هل له تركها و قراءة سورة اخرى او يدع المكان الذى غلط فيه و يمضى فى قراءته و هذه الرواية مضافا إلى الاشكال فيها لاجل دلالتها على كفاية بعض السورة تدلّ على جواز العدول فى صورة وقوع الغلط فى السورة المعدول عنها فلا تدلّ على جواز العدول فى حال الاختيار و التمكن من القراءة صحيحا.

الرواية الخامسة: و هى ما رواها عمرو بن أبى نصر (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقوم فى الصلاة فيريد ان يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله أحد و قل يا ايها الكافرون فقال يرجع من كل سورة الا من قل هو الله أحد و قل يا ايها الكافرون). «٢» تدلّ الرواية على جواز العدول إلا عن الاخلاص و الحجد، و هل لها من حيث الاستثناء لها الاطلاق بمعنى دلالتها بالإطلاق على عدم جواز العدول منهما مطلقا فى كل وقت و حال أم لا، لا يبعد عدم إطلاق لها من هذه الجهة، و حيث ان الرواية تكون فى مقام بيان جواز الرجوع و العدول من كل سورة إلى غيرها غير السورتين، و ليس فى مقام بيان ان عدم جواز الرجوع منهما يكون مطلقا بل تدلّ على الاستثناء فى الجملة فتكون هذه الرواية من هذه الجهة مهمة.

(١) - الرواية ١ من الباب ٣٦ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ١ من الباب ٣٥ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٤

الرواية السادسة: و هى ما رواها الحلبي (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قرأ فى الغداة سورة قل هو الله أحد قال لا بأس و من افتتح سورة ثم بدا له ان يرجع فى سورة غيرها فلا بأس إلا قل هو الله أحد و لا يرجع منها إلى غيرها و كذلك قل يا ايها الكافرون). «١»

و اعلم ان أحمد بن محمد بن عيسى لا يمكن ان يروى عن ابن مسكان بدون الواسطة لما بيّنا فى طبقاتنا، فأنهما ليسا بحسب الطبقة فى مرتبة بعد مرتبة الاخرى حتى يمكن ان يروى أحمد عن ابن مسكان، فلا بدّ من ان يكون بينهما شخص آخر حذف فى السند، ثم بعد ذلك نقول بأنّها تدلّ على جواز العدول إلا من الجحد و التوحيد و لا يبعد كون الاطلاق للرواية من حيث الاستثناء بخلاف الرواية السابقة.

الرواية السابعة: و هى ما رواها فى قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن بن على بن جعفر عن اخيه (قال سألته عن الرجل إذا أراد أن يقرأ سورة فقرأ غيرها هل يصلح له ان يقرأ نصفها ثم يرجع إلى السورة التى أراد قال نعم ما لم تكن قل هو الله أحد و قل يا ايها الكافرون) «٢» تدلّ على جواز العدول إلا عن التوحيد و الحجد.

الرواية الثامنة: و هى ما رواها محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام فى الرجل يريد ان يقرأ سورة الجمعة فى الجمعة فيقرأ قل هو الله احد قال يرجع إلى سورة الجمعة). «٣»

و هذه الرواية تدلّ على جواز الرجوع من التوحيد فى يوم الجمعة إلى سورة

(١) - الرواية ٢ من الباب ٣٥ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٣٥ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ١ من الباب ٦٩ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٥

الجمعة، و هل يستفاد منها جواز العدول منها بالجمعة فى خصوص صلاة الجمعة أو يجوز فى يوم الجمعة و لو فى غير صلاة الجمعة او، لا، اما قوله فى الرواية (يريد ان يقرأ سورة الجمعة فى الجمعة) فلا دلالة له على احدهما، لأن فى الجمعة محتمل لأن يكون المراد منها نفس صلاة الجمعة، و محتمل لأن يكون المراد منها يوم الجمعة، و لكن يمكن ان يقال بان قوله فى صدر الرواية (فى الرجل) ليس سؤاله عن خصوص صلاة الجمعة، لأنه ان كان السؤال عن صلاة الجمعة كان المناسب ان يقول فى الامام لأن صلاة الجمعة يأتى بها جماعة و الامام يقرأ، فمن هنا يمكن ان يقال بان المراد يوم الجمعة.

الرواية التاسعة: و هى ما رواها الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (قال إذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد و انت تريد ان تقرأ بغيرها فامض فيها و لا ترجع إلا ان تكون فى يوم الجمعة فانك ترجع الى الجمعة و المنافقين منها). «١»

تدل على عدم جواز العدول من الاخلاص إلا- فى يوم الجمعة و فيها يجوز منها إلى الجمعة و المنافقين (و هل الرواية متحدة مع الرواية ٦ رواها الحلبي أم لا).

العاشرة: و هى ما رواها عبيد بن زرارة (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أراد ان يقرأ فى سورة فاخذ فى اخرى قال فليرجع الى السورة الاولى إلا ان يقرأ بقل هو الله أحد قلت رجل صلى الجمعة فاراد ان يقرأ سورة الجمعة فقرأ قل هو الله أحد قال يعود إلى سورة الجمعة). «٢»

الرواية الحادى عشر: و هى ما رواها على بن جعفر عليه السلام عن اخيه موسى

(١)- الرواية ٣ من الباب ٦٩ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٣ من الباب ٦٩ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٦

بن جعفر عليه السلام (قال سألته عن القراءة فى الجمعة بما يقرأ قال سورة الجمعة و اذا جاءك المنافقون و ان اخذت فى غيرها و ان كان قل هو الله أحد فاقطعها من أولها و ارجع إليها). «١»

تدل بظاها على ان السورة التى يقرأ فى الجمعة هى سورة الجمعة و اذا جاءك المنافقون، و ان شرع فى غيرها قطعها، و ان كان ما شرع فيه التوحيد، و قوله (ما يقرأ فى الجمعة) محتمل لأن يكون المراد يوم الجمعة أو خصوص صلاة الجمعة. هذا كله فى اخبار الباب، و اما الفتوى فاحكام الاربعة مشهور كما يظهر من النهاية «٢» و بعض آخر من القدماء «٣» رحمه الله مع اختلاف يسير فى كلماتهم فى ان العدول يجوز ما لم يتجاوز النصف أو ما لم يبلغ النصف (راجع عباراتهم).

[الكلام فى مقامات أربعة]

[الاول والثانى]

إذا عرفت ذلك نقول كما قدمنا يقع الكلام فى مقامات أربعة:

المقام الأول: هل يجوز العدول من سورة الى اخرى أم لا، قد عرفت جوازه من بعض الأخبار المتقدمة ذكرها و هذا واضح فى الجملة و هى الرواية ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٠.

المقام الثانى: هل يجوز العدول و ان تجاوز ثلثي المعدول عنه، أو يجوز ما لم يبلغ ثلثها، أو يجوز ما لم يتجاوز نصفها، أو يجوز فى

خصوص ما لم يبلغ نصفها.

اعلم ان بعض الروايات كما قدمنا و ان كان له إطلاق من هذا الحيث، ولكن

(١)- الرواية ٤ من الباب ٦٩ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- النهاية، ص ٧٧.

(٣)- المبسوط، ج ١، ص ١٠٧.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٧

يستفاد من الرواية الثانية جواز العدول ما لم يتجاوز النصف، لأنه قال عليه السلام يرجع إلى التي يريد و ان بلغ النصف) و به قامت الشهرة لأن المشهور عند القدماء قدس سره جواز العدول ما لم يتجاوز النصف (و ان تكن الرواية ضعيفة السند فضعفها منجر بعمل الاصحاب)، و بعد ما قلنا مكررا من ان بناء القدماء كان على ذكر فتاوى المتلقاة عنهم عليهم السلام، فنكشف من كلماتهم وجود النص، ففي هذا المورد نكشف النص و اما الرواية الاولى الدالة على جواز العدول ما لم يتجاوز ثلثها، فهي مع قطع النظر عن احتمال كون قول المعصوم عليه السلام ثلثها بدون الياء بين الثاء و الهاء، نقول بانها معرض عنها عند الاصحاب للشهرة القائمة على خلافها.

[المقام الثالث و الرابع]

المقام الثالث: لا يجوز العدول من سورة الاخلاص و الجحد، و يدل على هذا الحكم الرواية ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ من الروايات المتقدمة، و ان كانت ٩ و ١٠ متعرضة للاستثناء أيضا.

المقام الرابع: هل يجوز العدول من الاخلاص و الجحد في الجمعة الى الجمعة و المنافقين أم لا؟

اعلم الرواية الثامنة تدل على العدول من قل هو الله أحد الى الجمعة، فلا تعرض لها لا للعدول من الجحد و لا للعدول الى المنافقين، و الرواية التاسعة تدل على العدول من الاخلاص الى الجمعة و المنافقين، بمعنى أنه لو شرع في الجمعة في الاخلاص في الركعة الاولى من صلاة الجمعة يعدل إلى سورة الجمعة، و ان شرع في ثانيتها في الاخلاص يعدل منها إلى المنافقين، و الرواية العاشرة تدل على العدول في الجمعة من قل هو الله احد إلى الجمعة، و الرواية الحادية عشر تدل على العدول من التوحيد إلى الجمعة و المنافقين، فالرواية ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ تدل بالصراحة على

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٨

العدول من الاخلاص الى الجمعة أو إليها و الى المنافقين.

و قد يشكل في الجحد بأنه لا دليل على جواز العدول منها في الجمعة الى الجمعة و المنافقين و لكن تقول لا مجال للاشكال فيه:

اما أولا: فلان الشهرة قائمة على جواز العدول منها و من الاخلاص في الجمعة الى الجمعة و المنافقين و هذه كاف في إثبات الجواز.

و ثانيا: قوله عليه السلام في الرواية ١١ (و ان اخذت في غيرها و ان كل قل هو الله أحد فاقطعها من أولها و ارجع إليهما) يدل على

العدول من كل سورة إليهما لأن قوله (و ان اخذت في غيرها) مطلق فلا يبقى من هذه الجهة إشكال.

[في ذكر بعض الفروع]

إشارة

إذا عرفت ما هو الحق في المقامات الاربعة يقع الكلام في الفروع:

[الاول والثانى]

الفرع الأول: هل العدول من الاخلاص و الحجد إلى الجمعة و المنافقين يكون من باب الزوم و الوجوب أو يكون من باب الجواز فقط.

اعلم أنه تارة يقال بان فى صلاة الجمعة يجب قراءة الجمعة و المنافقين، و يكون مفاده ما دل على العدول منهما إليها هو العدول فى خصوص صلاة الجمعة، فىكون العدول منهما إليهما واجبا، و أما لو لم نقل بذلك فالروايات و ان كان محتملها الوجوب و لكن لا ظهور لها فى ذلك، لأن قوله فى الرواية ٨ يرجع أو فى ٩ ترجع أو فى ١٠ يعود أو فى ١١ فاقطعها يمكن كون الأمر الواقع عقيب الحظر، بمعنى ان العدول من الاخلاص و الحجد بعد كونه غير جائز، فالامر بالرجوع منهما إلى الجمعة و المنافقين فى يوم الجمعة يكون لدفع توهم الخطر و لا ظهور لها فى الوجوب.

الفرع الثانى: هل يكون مورد جواز العدول من التوحيد و الحجد إلى الجمعة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢١٩

و المنافقين فى يوم الجمعة فى خصوص صلاة الجمعة، أو هى و الظهر منها، أو هما و العصر منها، أو هن و الغداة منها؟ لا يخفى عليك ان فى الرواية ٩ قال (يوم الجمعة) و الرواية ٨ قال فى الجمعة، و قلنا باحتمال كون المراد من فى الجمعة يوم الجمعة، لأنه ان كان المراد خصوص صلاة الجمعة، كان المناسب ان يقول السائل فى الامام، لا ان يقول فى الرجل، و أما الرواية ١٠ فالظاهر منها خصوص صلاة الجمعة، و أما الرواية ١١ فقال فيها (فى الجمعة) فنقول أنه و ان كان المصرح فى الرواية ٩ يوم الجمعة، و لكن بعد ما كان القدر المسلم من مورد استحباب الجمعة و المنافقين صلاة الجمعة، فلا يبعد كون القدر المسلم فى صلاة الجمعة و فى ظهرها، لأن التعبير ورد غير مرة من الظهر من يوم الجمعة بالجمعة أيضا، فنقول ان القدر المسلم جواز العدول منهما إليهما فى صلاة الجمعة و فى صلاة الظهر من يوم الجمعة فافهم.

الفرع الثالث:

الظاهر من الأخبار المتقدمة الدالة على عدم العدول من التوحيد و الحجد، هل هو الحرمة أو الكراهة؟ اعلم ان الظاهر من المشهور كون العدول منهما غير جائز، و لكن قال المحقق رحمه الله فى المعتبر «١» بكراهة ذلك، و لعل وجهه هو أنه بعد كون الداعى إلى العدول لدرك الافضل غالبا، فىكون ملاك حكم الشارع فى مقام الثبوت هو درك ذلك، و لم يجز العدول منها إلا- فى يوم الجمعة إلى خصوص الجمعة و المنافقين، لأنهما بمقدار من الفضل لا يكون فيهما ملاك العدول، فيوجب هذا الملاك الكراهة، و لكن حيث ان

(١)- المعتبر، ج ٢، ص ١٩١.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٠

الظاهر من الروايات و المشهور هو عدم الجواز، فلا يبعد القول بالحرمة لا الكراهة.

الفرع الرابع:

قد يقال بأنه كما ترى يكون مورد كل الروايات الواردة فى العدول هو فيمن أراد المصلّى ان يقرأ سورة فقرأ غيرها، ففى هذا المورد يجوز العدول إلا أحد روايتى الحلبي، و هى الرواية السادسة، فإن فيها لم يذكر ذلك أعنى كون إرادة سابقة على قراءة المعدول إليه،

و لكن هذه الرواية بقرينة روايته الاخرى و هى الرواية التاسعة المذكورة فيها (و انت تريد ان تقرأ غيرها) لا تصير موجبا لغير ما يستفاد من ساير الروايات لاحتمال كون روايتي الحلبي واحده، و لكن الناقلين عنه رواها باختلاف في التعبير لا ان تكونا روايتين، فعلى هذا مورد الروايات هو كون المصلّي أوّلا مريدا لقراءة سورة خاصة ثم شرع في غيرها من باب غفلة لما أراد سابقا، فقال بجواز العدول في ذلك المورد، فلا وجه للحكم بجواز العدول في ما إذا شرع في سورة لا عن غفلة بل شرع عامدا ثم بدا له في الأثناء ان يعود الى الاخرى و لكن لا وجه لاختصاص العدول بخصوص هذه الصورة.

اما أوّلا: فلان من يريد قراءته سورة ثم يشرع في اخرى ينسى المراد و المقصود الأوّل لا ان يدخل في اخرى بلا قصد و عن غفلة، فمورد الروايات ليس من يدخل في سورة غفلة ثم جوّز العدول له منها، فعلى هذا لا يوجب كون المكلف أوّلا مريدا للمعدول إليه، و وقوع ذلك مورد السؤال لاختصاص الحكم بخصوص من يريد أوّلا سورة ثم شرع غفلة في اخرى فجاز له العدول منها إلى ما أراد أوّلا.

و ثانيا: نقول بان وجه كون المأخوذ في نوع الاسئلة الواردة في الأخبار صورة الإرادة هو أنّه حيث ان الداعي غالبا إلى اختيار سورة خاصة يكون درك

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢١

الفضل و الثواب، فقها يختار الشخص كل سورة تكون قراءتها افضل، فيريد اتيانها ثم حال الشروع يقرأ سورة اخرى من باب نسيان الاولى، فلاجل هذا أخذ في السؤال صورة الإرادة من باب أنّه لدرك الافضل يريد سورة خاصة، ثم بعد الشروع في غيرها يبدو له مجددا درك الافضل، فيسأل عن جواز العدول بها و عدمه، فلهذا لا يوجب اختصاص السؤال بهذه الصورة اختصاص الحكم بهذا المورد، فيجوز العدول سواء نسي ما أراد قراءته أوّلا فشرع في اخرى، او لا يكون سبق إرادته بل شرع في سورة ثم بدا له في الأثناء العدول إلى سورة اخرى.

[في الكلام في ما يقتضيه الاصل في المسألة]

إشارة

إذا عرفت ما هو الحق في المقامات الاربعه و بعض الفروع المتفرعة عليها، لا- بأس بصرف عنان الكلام في ما يقتضيه الأصل في المسألة حتّى يرجع إليه في الموارد المشكوكه التي لا يستفاد حكمها من روايات الباب، فنقول بعونه تعالى:

قد يقال بان الأصل عدم جواز العدول إلا في كل مورد ثبت جوازه بالدليل الخاص، اما لأنّ العدول يوجب القرآن بين السورتين، و اما لاجل ان هذا يوجب الزيادة في الصلاة.

و لا يخفى ما فيهما من الفساد اما في الأوّل؛

ففيه أوّلا منع كون ذلك قرانا، لأنّ لو فرضنا كون إتيان بعض سورة ثم إتيان سورة بعدها من صغريات القرآن، و لم نقل بان القرآن عبارة عن إتيان سورة أوّلا- بتمامها ثم إتيان سورة اخرى أو بعض سورة بعدها، و لكن محل الكلام في القرآن، سواء كان كل مورد اتى الشخص بسورة بقصد الجزئية ثم يأتي باخرى بقصد كونها أيضا جزء آخرا كان كل مورد يأتي بهما بعنوان كونهما جزء واحد، فليس مورد العدول من صغرياته، لأنّ في العدول يرفع اليد عن جزئيته السورة الاولى، و يجعل

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٢

الثانية جزء، فلم يكن مورد العدول مربوطا بباب القرآن، و ثانيا بيّنا كراهة القرآن.

و امّا ما في الثاني، فكون ما اتى من السورة الاولى زيادة، و موجبا لبطلان الصلوة يكون مبنيا على عدم جوازه، و اما لو ثبت جوازه و

لو من الأصل، فلا مانع منه.
وقد يقال بان الأصل هو جواز العدول.

[في ذكر الامرين في المسألة]

و المراد من هذا الأصل كما يظهر من بعض العباثر قابل لامرين:

الأول: ان يكون المراد من أصالة الجواز هو أنه بعد كون امر المولى و لو امرا ضمينا بطبيعة السورة، و بعبارة اخرى بسورة ما كما قلنا و لم يبين سورة خاصة فالعقل يحكم بتخير المكلف بين قراءة اى سورة شاء من السور، و يقال بان إطلاق الأمر يقتضى التخير، فالمكلف مخير فى جعل اى سورة من السور فردا لطبيعة السورة المأمور بها، فإذا شرع فى سورة فله ان يتمها و يتمثل بها الأمر، و له ان يرفع اليد عنها، و يأتى بالآخرى فما لم يفرغ من قراءة سورة تكون مقتضى القاعدة التخير و هو معنى جواز العدول إلى الاخرى، فهذا وجه كون الأصل جواز العدول.

الثانى: استصحاب التخير، بمعنى أنه لا- إشكال فى ان المكلف قبل الشروع فى قراءة سورة كان مخيرا بين قراءة هذه السورة و بين قراءة غيرها، فبعد الشروع فى السورة الفلانية يستصحب هذا التخير الثابت له قبل الشروع، و هذا معنى جواز العدول، فباحد هذين الوجهين يقال بكون الأصل جواز العدول إلّا فى ما ثبت عدم الجواز. «١»

(١)- اقول و يمكن ان يقال بانا نشك فى جواز العدول و عدمه و منشأ الشك هو أنه هل يعتبر

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٣

[الكلام فى اتيان السورة]

اذا عرفت ذلك نقول: بان وجه الأول فاسد، لأن المكلف بعد كونه مكلفا بطبيعة السورة، و لو بالامر الغيرى أو الضمنى أو الانبساطى، فقها يكون له الاختيار فى مقام الامتثال لاختيار اى فرد من أفرادها، و اما بعد اختياره فردا و شرع فيها فيتحقق الامتثال فلا معنى للتخير، لأن عدم تعيين فرد خاص من الطبيعة من ناحية الأمر يقتضى جواز اكتفاء المكلف فى مقام الامتثال باى فرد من أفرادها، و اما بعد الشروع فى السورة و امتثال امر المولى باتيان بعض السورة فلا مجال للتخير، لأن ما اتى صار مصداقا للامتثال، فلا يبقى امر حتى يكون المكلف فى اختيار الفرد من المأمور به مخيرا. «١»

اللهم إلا- أن يقال بان الواجب هو السورة و امتثال هذا الأمر باتيان السورة، فما لم يأت بها حيث لم يأت بالمأمور به فيكون مخيرا فى امتثال المأمور به بين اى فرد شاء، و هذا معنى جواز العدول، و لكن نقول بأنه كما قلنا فى محله بان الأمر بالمركب تعلق به و باجزائه، و لكن ليس الأمر بالا-جزء أمرا مقدميا و لا- ضمنيا، بل هذا الأمر الواحد المتعلق بالمركب انبسط على تمام اجزائه، فتعلقه بالاجزاء يكون بمعنى انبساطه على الاجزاء فبهذا المعنى صارت الاجزاء واقعة تحت الأمر، كذلك نقول بان الاوامر المتعلقة بالاجزاء تكون بهذا النحو، بمعنى ان السورة صارت متعلق

فى الصلاة أو فى السورة تقيدته بعدم تبديل السورة أم لا فيكون المرجع هو البراءة.

(المقرّر)

(١)- (اقول قلت بحضرته مدّ ظله العالى فى مجلس البحث بان الواجب هو السورة فهو و ان شرع فى السورة و لكن امتثال الأمر

بالسورة لا يتحقق إلا بعد إتيان تمام السورة فلم يمثل هذا الأمر بالشروع حتى يقال بعد الامتثال لا مجال للتخيير فإذا قلت ذلك قال مدّ ظله في مقام الجواب).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٤

الأمر و ان كان امرها غيرًا كذلك ينسب على الاجزاء بمعنى صيرورة الأمر بها منبسطا إلى كل جزء جزء من اجزاء السور، فيكون كل كلمة و آية على هذا مأمورا به بمعنى تعلق الأمر و انبساطه عليها فإذا كان كذلك نقول بان من يشرع في قراءة السورة بقصد امتثال السورة المأمور بها، فكل ما يقرأ من السورة من الكلمات و الآيات تصير امتثالا للمأمور به، و يسقط بمقداره الأمر الانبساطي، فبعد ما شرع المصلّي في سورة و قرء بعضها فهذا المقدار امتثل الأمر، و بعد صيرورة ذلك المقدار فردا للامتثال و صالحا لأن يصير جزء للمركب، فكيف يمكن قلبه عما هو عليه و اخراجه عن هذه الصلاحية، فلا يجوز العدول بحسب القاعدة، لأن معنى العدول قلب ما وقع فرد للامتثال عما هو عليه من صيرورته مصداقا للطبيعة و امتثالا للأمر بها، و هذا غير ممكن، فلاجل هذا تكون مقتضى القاعدة هو عدم جواز العدول من سورة إلى سورة اخرى. (١)

(١)- اقول كما قلت بحضرته ادام الله ظله في مجلس البحث بان من يدعى كون الأصل هو جواز العدول ان كان مراده ما اقول من ان إطلاق الأمر يقتضى تخيير المكلف في اختيار اى فرد شاء من أفراد الطبيعة المأمور بها فلو فرض تمامية ما افدت من كون و زان أبعاض الاجزاء و جزء الجزء و زان الجزء بالنسبة إلى المركب بمعنى كون اعتبار جزء الجزء اعتبار الجزء بالنسبة المركب فكما أن الأمر بالمركب ينسب إلى الاجزاء كذلك ينسب امر الجزء و ان كان غيرا الى اجزائه أى جزء الجزء فكما ان من يشرع في الصلاة فبكل جزء يأتي به يسقط الأمر بالمركب بالنسبة إليه و ان كان سقوط كله مراعى باتيان ما بقى من الاجزاء كذلك من شرع في جزء من اجزائها فبكل مقدار يأتي من جزء الجزء يسقط الأمر بالجزء و ان كان سقوط كل امره مراعى باتيان جميع اجزاء الجزء (و الحال ان ذلك مورد الاشكال في النظر لعدم كون اعتبار جزء الجزء عند العرف اعتبار جزء الكل).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٥

مضافا إلى أنه يقال في الجواب عن الوجه الأوّل المتمسك بجواز العدول بان إطلاق الأمر و ان فرض اقتضائه تخيير المكلف في أفراد الطبيعة و لكن يكون ذلك قبل شروعه في الفرد و اما بعد الشروع فلا نسلم هذا التخيير. (١)

و لكن مع ذلك نقول بان ذلك لا يستلزم عدم بقاء التخيير، حيث ان المكلف ما لم يمثل الأمر يكون بالخيار بين امتثال الطبيعة في ضمن اى فرد شاء، ففي المقام ما لم يمثل الأمر بالجزء و هو السورة لعدم إتيان تمام السورة على الفرض، بل هو مشتغل بها، فالامر بالجزء باق و لو باعتبار ما بقى من اجزائه، فالتخيير الذى يقتضى إطلاق الأمر بالجزء باق بحاله، فله رفع اليد عما بيده من السورة و اختيار فرد آخر، و لا تقل بان ما وقع من الجزء للجزء و لا يقبل خروجه عن صلاحية الجزئية، فلا يمكن تبديل السورة بسورة اخرى، و اخراج ما وقع من الصلاحية الحاصلة له، لأن ذلك لا يوجب عدم جواز العدول حيث ان ما وقع من السورة، و ان كانت قابلة و صالحه لأن يصير جزء للسورة، و لكن حيث ان المصلّي لم يأت بما بقى من السورة و له التخيير و تبديل الفرد بفرد آخر في مقام امتثال الطبيعة، فله ان يأتي بما بقى من اجزاء ما بيده من السورة، و له رفع اليد و إتيان سورة اخرى، و لازم ذلك عدم قابلية ما اتى من السورة الاولى، لأن تصير فردا للطبيعة المأمور بها.

و الحاصل أنا نقول ان التخيير الذى يقتضى إطلاق الأمر، باق ما لم يمثل الأمر و لازم ذلك تخيير المكلف إلى ما قبل إتيان السورة، و لو قبل آخر كلمة منها رفع اليد عنها و إتيان سورة اخرى، كما ان هذا التخيير في أصل الصلاة و إتيان اى فرد من أفرادها و لو لم يكن قطع الصلاة حراما لقلنا ببقاء التخيير و لو قبل عليكم من فرد من الصلاة، و كون المكلف مخيرا بين اتمامها و بين رفع اليد عنها و

اختيار فرد آخر فهذا وجه صحيح. و لم يقم ما افاده مد ظله بنظري القاصر فافهم. (المقتر)

(١)- اقول و في هذا الكلام نظر لانه ان لم يكن الأمر مطلقا فلا بدّ من الالتزام بكونه مقيدا فان ادعى ان إطلاق الأمر لا يقتضى التخيير بعد الشروع فلا بدّ من التزامه بان بعد الشروع يكون الأمر مقيدا بكون الطبيعة فى ضمن ما شرع من الفرد و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به بل الأمر باق بإطلاقه و لم يصر مقيدا بكون امتثالها بالفرد الذى شرع فيه فلا وجه لهذا الكلام.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٦

و اما الوجه الثانى من الوجهين المتمسك بهما لكون الأصل هو جواز العدول اعنى الاستصحاب بان يقال كان المصلّى قبل الشروع فى سورة خاصة مخيرا بين اختيار اى فرد شاء من السور فيستصحب هذا التخيير بعد الشروع فى السورة الخاصة و اثره جواز العدول من سورة إلى سورة اخرى ففيه ان المعتبر فى الاستصحاب هو بقاء الموضوع و اتحاد القضية المتيقنة مع المشكوكه و فى المقام ليس الموضوع باقيا لتبدله فإنّ المتيقن تخييره قبل الشروع و قد تبدل ذلك لانه شرع فى السورة هذا تمام الكلام فى هذه المسألة.

الموضع العاشر:

إشارة

قال المحقق رحمه الله فى الشرائع «١» روى اصحابنا ان الضحى و الم نشرح سورة واحدة، و كذا الفيل و لايلاف، فلا يجوز أفراد إحداهما عن صاحبتهما فى كل ركعة.

اعلم ان هذا الحكم مشهور عند الاصحاب كما يظهر من الشيخ رحمه الله «٢» و السيد رحمه الله «٣» و الصدوق رحمه الله «٤» و غيرهم، و يكفى وجها لهذا الحكم هو تسلم الحكم بين القدماء رحمه الله لما قلنا غير مرة من أنّه بعد كون بنائهم رحمه الله على الاقتصار فى كتبهم على ذكر خصوص الفتاوى المتلقاة عنهم عليهم السلام و كوننا و هم أهل النص و كونهم اللا-حظين لبعض المجامع و كتب الحديث الذى لم يصل إلينا، فمع ذلك كله لو اتوا على شىء، و الحال ان العامة لم يقل به اصلا، فنكشف ذلك من وقوفهم على نص على هذا

(١)- الشرائع، ج ١، ص ٨٣ جواهر، ج ١٠، ص ٢٠.

(٢)- النهاية، ص ٧٧.

(٣)- الانتصار، ص ١٤٦.

(٤)- الهداية، ص ١٣٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٧

الحكم، فعلى هذا نقول بانهم وقفوا على نص دالّ على الحكم المذكور، و افتوا على طبعه و لهذا قال السيد رحمه الله فى الانتصار «١» بان هذا الحكم من متفردات الامامية، و لهذا قال المحقق «٢» رحمه الله روى اصحابنا. هذا حال المسألة مع قطع النظر عما فى ايدينا من الأخبار.

[فى الروايات الواردة فى المسألة]

و أما الأخبار فنقول: ذكر صاحب الوسائل رحمه الله روايات:

الاولى: ما رواها العلاء عن زيد الشحام (قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام الفجر فقرأ الضحى و الم نشرح فى ركعة). «٣»
تدلّ الرواية على نقل فعله عليه السلام و اما كون وجه فعله من باب كونهما سورة واحدة، و لهذا جمع بينهما أو كان وجه فعله جواز القرآن بين السورتين فلا- دلالة لها على احدهما فلا- تدلّ لا- على كونهما سورة واحدة، و لزوم الجمع بينهما لو بنى المصلى على قراءتهما فى الصلاة و لا على عدمه.

الثانية: ما رواها ابن مسكان عن زيد الشحام (قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام فقرأ بنا بالضحى و الم نشرح). «٤»
و هذه الرواية لا تدلّ على كون قراءتهما فى ركعة واحدة أو ركعتين فلا دلالة لها على ما نحن فيه.

(١)- الانتصار، ص ١٤٦.

(٢)- الشرائع، ج ١، ص ٨٣.

(٣)- الرواية ١ من الباب ١٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٤)- الرواية ٢ من الباب ١٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٨

الثالثة: ما رواها ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زيد الشحام (قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام فقرأ فى الاولى الضحى و الثانية الم نشرح لك صدرك). «١»

و هذه الرواية أولاً قابل لأنّ تحمل على كون قراءة الضحى فى الركعة الاولى و الم نشرح فى الركعة الثانية من باب جواز التبعض فى السورة فقرأ بعضها فى ركعة و قرا بعضها فى ركعة اخرى، و ثانياً لا- تدلّ إلا على نقل فعله عليه السلام، و يمكن كون فعله لاجل التقية، و الحاصل أنّه مع تسلّم الحكم بين الاصحاب تكون الرواية معرضاً عنها فلا يعتنى بها.

الرابعة: ما رواها الفضل بن الحسن الطبرسى فى مجمع البيان (قال روا اصحابنا ان الضحى و الم نشرح سورة واحدة و كذا سورة أ لم تر كيف و لا يلاف قرئش). «٢»

و قد ذكر فى الباب بعض روايات اخرى و لا حاجة إلى ذكرها، لأنّ كل هذه الروايات لا يكفى لاثبات هذا الحكم المذكور و لا لنتفيه، و العمدة هو تسلّم الحكم بين قدماء الاصحاب رحمهم الله و لو شاء أحد ان يحتاط فالاحتياط إتيان سورة غير هذه الاربعة المذكورة فى مقام امتثال الأمر المتعلق بطبيعة السورة فى الصلاة فافهم.

ثم ان هنا كلاماً آخر، و هو أنّه بعد كون الضحى و الم نشرح سورة واحدة، و كذلك بعد كون أ لم تر و لا يلاف سورة واحدة، لو بنى المصلى على إتيان الم نشرح بعد الضحى، فهل يجوز أو يلزم قراءة البسملة قبل الم نشرح أو لا يلزم أو لا يجوز قراءة

(١)- الرواية ٣ من الباب ١٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٤ من الباب ١٠ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٢٩

البسملة، و هكذا فى أ لم تر و لا يلاف، و بعبارة اخرى يأتى ببسملتين أو بسملة واحدة قبلهما، و هذه الجهة محل كلام و خلاف بين الاصحاب، يظهر من بعضهم عدم الافتقار إلى البسملة (و نسب فى البحار هذا القول الى الاكثر، بل عن التهذيب عندنا لا يفصل بينهما بالبسملة، و عن التبيان «١» و مجمع البيان ان الاصحاب لا يفصلون بينهما) و هذا مختار المحقق رحمه الله فى الشرائع «٢» حيث قال و لا- يفتقر إلى البسملة بينهما على الاشهر، و يظهر من بعضهم الافتقار إليها، فهل الحق عدم الافتقار إليها أو الافتقار بها ما يمكن ان

يكون وجهاً للأول.

أما أولاً فلأنه بعد كون الضحى والم نشرح على الفرض سورة واحدة وهكذا ألم تر ولا يلاف والبسمة تقع في ابتداء السورة فلا افتقار إلى البسمة بين الضحى والم نشرح، وكذا بين ألم تر ولا يلاف.

وأما ثانياً بان البسمة لم تكن في مصحف (٣) أبى وقراءته اقرب القراءات بقراءته الائمة عليهم السلام بل في رواية ما يدل على انهم عليهم السلام يقرءون موافقاً لقراءته، وأما وجه لزوم قرأته بالبسمة فهو ان يقال بعد كون البسمة مذكورة في ابتداء كل من السور الاربع بمقدار المسلم كون هذه السورة الاربع سورتين، وأما سقوط البسمة من بينهما فلا وجه له مع كونها مذكورة في المصاحف.

[في ذكر القول المشهور عند القدماء]

إذا عرفت ذلك نقول بأنه كما بينا كان عدم الافتقار إلى البسمة بل عدم

(١) - التبيان، ج ١٠، ص ٣٧١، مجمع البيان ج ٥، ص ٥٠٧.

(٢) - الشرائع، ج ١، ص ٧٣.

(٣) - مجمع البيان، ج ٥، ص ٥٤٤.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٠

الفصل بينهما بها مشهوراً عند القدماء قدس سره لما قلنا من ان ظاهر الشيخ رحمه الله في التهذيب «١» و في التبيان «٢» و ظاهر الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان «٣» ظاهر المحقق رحمه الله و ظاهر المجلسي «٤» رحمه الله هو كون عدم الفصل بينهما بالبسمة مشهوراً مثل أصل الحكم بكونهما سورة واحدة، مضافاً إلى ان الشافعي من العامة قال (ان البسمة آية من أول سورة الحمد بلا خلاف بينهم و في كونها آية من كل سورة قولان: احدهما آية من أول كل سورة، و ثانيهما: أنها بعض آية من كل سورة و انها إنما تتم بما بعدها فتصير آية، و قال أحمد و إسحاق و ابو ثور و ابو عبيدة و عطا و الزهري و عبد الله بن المبارك منهم أنها آية من أول كل سورة حتى أنه قال من ترك بسم الله الرحمن الرحيم ترك مائة و ثلاث عشر آية، و قال ابو حنيفة و مالك و الاوزاعي و داود منهم ليست آية من فاتحة الكتاب و لا - من سائر السور فهم بين من يدعى كونها جزء القرآن و السورة، غاية الأمر بعضهم يقولون بكونها آية مستقلة من كل سورة، و بعضهم بأنها بعض الآية في غير الفاتحة، و أما فيها فآية بلا خلاف، و بين من يدعى عدم كونها جزء السور اصلاً بل يقرأ تيمناً و تبرّكاً و بعد كون خارجية البسمة بهذا النحو عند المسلمين و هو كون البسمة الواقعة في اوائل السورة غير البسمة الواقعة في وسط سورة النمل، تقع في أولها اما من باب جزئيتها للسورة على قول، و أما يتمنا على قول آخر، بحيث كانت دعوى كون البسمة واقعة في ما بين سورة من السور

(١) - التهذيب، ج ٢، ص ٧٢.

(٢) - التبيان، ج ١٠، ص ٣٧١.

(٣) - مجمع البيان، ج ٥، ص ٥٠٧.

(٤) - بحار الانوار، ج ٨٢، ص ٤٦.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣١

امر مستكراً، و كان هذا الأمر عندهم واضحاً بحيث ان من يقول بكونها آية من أول السور، قال من تركها ترك مائة و ثلاث عشر آية

فمع فرض كون خارجيتها هكذا عند المسلمين، فهل ترى من بيان كون الضحى و الم نشرح سورة واحدة و كون أ لم تر و لا يلاف سورة واحدة إلا عدم كون البسملة فاصل بين الضحى و الم نشرح و بين الفيل و لا يلاف لانها سورة واحدة ليست البسملة إلا فى اوائل السور، فلاجل ذلك مع تسلم عدم الفصل بالبسملة بين القدماء قدس سرّه نقول بعدم الفصل بها و عدم افتقارها فى مقام القراءة فى الصّلاة. «١»

(١) - (اقول كما قلت بحضرته مدّ ظلّه فى مجلس البحث اما أولاً- كما قال بعض بعد كون البسملة فى ابتداء كل السور الاربع المذكورة فى المصاحف فلا- وجه لتركها غاية الأمر دلت الروايات على كونها سورة واحدة و لعل وجه تخيل كونها اربع سور لا سورتين هو ما رأوا من ان البسملة فى اوائل كل منها فدفع هذا التوهم بأنّها سورتان و ليس الافتتاح بالبسملة دليلا على كونها اربع لعدم منافات بين الفصل بالبسملة بينهما و بين كونهما سورة واحدة و اما ثانيا و هو العمدة فهو أنّه ان قلنا كما افاد مدّ ظلّه بان معنى ورود الرواية منهم عليهم السّلام بانهما سورة واحدة هى عدم جواز الفصل بينهما بالبسملة و عدم كون بسملة بينهما و يضم ذلك مع ما هو مسلم عندنا من ان البسملة جزء لكل سورة و من جملة اجزاء القرآن فإذا قلنا بعدم الفصل بينهما بالبسملة و معناه عدم كون هذه البسملة جزء للسورة و اجزاء القرآن المنزل من السماء فمع كونها فى المصاحف و كونها من جملة ما بين الدفتين و عدّها من القرآن الكريم فلازم هذه الدعوى كون البسملة الفاصلة بينهما من الزيادات الواقعة فى الكتاب الكريم و بعبارة اخرى توجب هذه الدعوى القول بزيادة البسملتين فى القرآن و لانزم ذلك هو الالتزام بالتحريف فى الكتاب العزيز و الحال ان بطلان التحريف بالزيادة فيه من المسلمات عند الخاصّة و ان كان كلام فى التحريف بالنقيصة و الحال ان الحق فساد القول بالتحريف بالنقيصة أيضا و اما ثالثا فيمكن ان يقال بجواز قراءة البسملتين فى الصّلاة لو بنى المصلى على قراءة السورتين من اربع سور المذكورة و الفصل بين السورتين.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٢

[فى ذكر قول الفقهاء فى الفصل بالبسملة و عدم الفصل]

اعلم ان الشّيخ رحمه الله و صاحب مجمع البيان رحمه الله و بعض آخر كالمحقّق رحمه الله فى الشرائع ملتزمون بعدم الفصل بينهما بالبسملة و ابن ادريس «١» رحمه الله و المحقّق رحمه الله فى المعتبر و جمع من المتأخرين التزموا بقراءته بالبسملة الفاصل بينهما، فمن التزامهم لا يمكن كشف نص على لزوم قراءته مع التزام مثل الشّيخ رحمه الله فى التبيان بعدم الفصل

بالبسملة لما ورد فى الرواية بأنّه (اقرءوا كما يقرأ الناس) فلو لم نقل بكون البسملة الفاصل بينهما جزء للقرآن و لكن تجب قراءتها فى الصّلاة لاجل ذلك و ان قلت بان اقرءوا كما يقرأ الناس يكون فى مقام بيان القراءة على طبق قرأته الناس فى صورة اختلاف القراءات لا فى مثل المقام قلت بانّه لا مانع لشمولها لمثل المورد أيضا و اما رابعا و هو الوجه الذى قلت بحضرته مدّ ظلّه فى اليوم البعد حين البحث و هو اليوم الاثنيّن الخامس من جمادى الاولى من شهور سنة ١٣٧٣ من الهجرة و هو أنّه بعد ما نرى من كون البسملة مذكورة بين الضحى و الم نشرح و بين الفيل و لا يلاف و بعد كون البسملة على مختارنا جزء للقرآن و آية من كل سورة فالضحى و الم نشرح مع بسملتها سورة واحدة و كذلك الفيل و لا يلاف مع بسملتها سورة واحدة من القرآن فإذا قال المعصوم عليه السّلام و روى عنه بان الضحى و الم نشرح سورة واحدة أو ان الفيل و لا يلاف سورة واحدة فظاهر كلامه عليه السّلام هو كونهما بالوضع الذى يكون فى القرآن أعنى مع بسملتها سورة واحدة و ان كانت البسملة خارجة فكان المناسب ان يبينه عليه السّلام ففس ما ورد من كونها سورة واحدة دليل على احتياجها ببسملتين و عدم كون البسملة الفاصلة خارجة عنها و الشاهد على صدق مدعانا هو ما ترى من ان فى

البعض السور المحكوم باحكام لا يقال ان البسملة خارجة عنها مثلا إذا قال اقرأ سورة الجمعة و المنافقين لا يقال ان بسملتها ليست جزء السورتين بل الظاهر كون السورة بتمامها محكومة بحكم الكذائي مع بسملتها و ليس هذا إلا من باب ان السورة تشمل للبسملة أيضا ففي المقام بعد ما يقول الضحى و الم نشرح سورة واحدة لا يفهم منه الا كونهما بوضعهما فى القرآن و هو كونهما مبدوتان بالبسملة سورة واحدة فافهم ثم ان مدّ ظله العالى عطف عنان كلامه حول ما افاده سابقا من عدم الفصل بالبسملة بينهما بعد ذكر القائلين بكلى طرفين فى المسألة فقال). (المقرّر)

(١) - السرائر، ج ١، ص ٢٢١.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٣

بينها بالبسملة، فعلى هذا نقول يظهر من الفخر الرازى فى تفسيره الكبير بان فى العامة من يقول بكونهما سورة واحدة و انه لا يفصل بينهما بالبسملة، و على هذا ليس الحكم من متفردات الامامية كما قال السيد رحمه الله (الا ان يقال بان القائل بينهم قليل بحيث لا تعدّ المسألة خلافيا عندهم)، و كما قلنا سابقا كل من يقول منهم بكون البسملة جزء من السور أو يقول بعدم جزئيتها لها بل يذكر تيمنا و تبركا يقول بكون البسملة فى ابتداء السور، فعلى هذا ما له الخارجية هو كون البسملة فى غير سورة النمل واقعة فى ابتداء السور، فلكل سورة بسملة اما جزء أو تيمنا، فمع هذه الخارجية عند المسلمين إذا قال المعصوم عليه السلام بانّ الضحى و الم نشرح سورة واحدة و الفيل و لا يلاف سورة واحدة لا يفهم إلا عدم كون البسملة بينهما بل لهما بسملة واحدة فى أولهما، و لهذا كما نقل الفخر من يقول من العامة بكونهما واحدة يقول بعدم الفصل بالبسملة، و هذا ليس إلا من باب ان لكل سورة بسملة واحدة عندهم و بعد كونهما سورة، فليس لهما إلا بسملة واحدة فلا يبقى منشأ لتوهم كون البسملة الفاصلة جزء لها إلا مما يرى فى المصاحف التى تكون بايدينا أنه كتبت فيها هذه السورة الاربع مع البسملات الاربع، و هذا لا يكفى لاثبات جزئية البسملة الفاصلة بينهما، لأنه بعد عدها سورة واحدة و كون البسملة فى أول كل سورة فلا يعلم كون البسملة الفاصلة بينهما جزء للقرآن.

ان قلت بان البسملة الفاصلة بينهما صارت سببا لتوهم كونهما سورتين فهذه البسملة ليست خارجة منها.

قلت بعد تنزيل ما ورد منهم عليهم السلام من كونهما سورة واحدة على عدم فصل

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٤

بالبسملة كما فهم الاصحاب، لاجل ما كان معروفا خارجا من كون البسملة فى ابتداء كل سورة، لا ما بين السور إلا فى سورة النمل، فلا يبقى مجال لتوهم كون البسملة جزء لها و من ذكر البسملة بينهما هو من يقول بكونهما سورتين، و ألا من يقول من العامة بكونهما سورة واحدة يقول بأنه لا- يفصل بينهما بالبسملة كما نقل الفخر فى تفسيره، فمما ذكرنا يظهر لك ان الحق هو أنه لا يفصل بينهما بالبسملة و لو أراد أحد ان يأتي بها يمكن ان يأتي بها بقصد الرجاء و لا يمكن قراءتها بقصد الجزئية فافهم.

و اما الاجماع على عدم التحريف بالزيادة فى القرآن فمع قول الشيخ رحمه الله بعد الفصل بينهما بالبسملة لا يصح دعوى شمول هذا الاجماع للمورد فلا وجه للاشكال بان القول بعدم الفصل بينهما بالبسملة يوجب الالتزام بالتحريف بالزيادة فى الكتاب العزيز المجمع عليه بطلانه لما قلنا من عدم شمول الاجماع للمورد. «١»

الموضع الحادى عشر:

إشارة

اعلم ان وجوب الجهر بالقراءة على الرجال فى ركعتي الفجر و اولتين من المغرب و العشاء و الاخفات فى غيرها يكون تقريبا من

المسلمات عند الخاصة، و ان خالف في ذلك المرتضى رحمه الله، و قال باستحباب الجهر في هذه الموارد، و لا إشكال في كون عمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على ذلك، و كذلك الصحابة و التابعين، و لهذا كان الجهر في بعض الصلوات و الاخفات في بعضها امرا مفروغا عنه عند المسلمين فلو ترى عدم ذكر في كل الروايات أو في بعضها عن الموضع الذي يجب فيه الجهر من الصلوات أو الاخفات بل يرى ذكر حكمه في الروايات فقط،

(١) - اقول كما قلت سابقا بالالتزام بعدم الفصل بينهما بالبسملة ممّا لا افهم له وجهها وجيها لما قلت سابقا فلا نزيل الكلام باعادته. (المقرّر).

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٥

يكون ذلك لاجل ما قلنا من كون العمل على الجهر في الموارد المذكورة و الاخفات في غيرها، و مع كون العمل على ذلك فكان محل الجهر و هو ركعتي الفجر و اولتين من المغرب و العشاء امرا معلوما غير محتاج تعرضه في ضمن الاسئلة و الاجوبة في الروايات.

[في ذكر الروايات المربوطة بالبواب]

إذا عرفت ذلك كله نعطف عنان الكلام إلى ذكر روايات الباب فنقول بعونه تعالى:

الاولى: و هي تدلّ على بيان ذكر علّة الجهر في ما يجهر و الاخفات في ما يخفت و فيها التعرض لوجوب الجهر في الموارد المذكورة. «١»

الثانية: و هي مشتملة على ذكر علّة اخرى لجعل الجهر في الموارد المعلومة و الاخفات في بعض الموارد. «٢»

الثالثة: و يستفاد منها كون المجعول الجهر في بعض الموارد و الاخفات في بعض الموارد. «٣»

الرابعة: الرواية ٤ من الباب المذكور. «٤»

الخامسة: تدلّ على ان فعل الرضا عليه السّلام كان على الجهر في الموارد الثلاثة المذكورة و في صلاة الليل و الشفق و الوتر و الاخفات في الظهر و العصر. «٥»

(١) - الرواية ١ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٣) - الرواية ٣ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٤) - الرواية ٤ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٥) - الرواية ٥ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٦

السادسة: ما رواها زرارة (عن أبي جعفر عليه السّلام في رجل جهر في ما لا ينبغي الاجهار فيه و اخفى في ما لا ينبغي الاخفاء فيه فقال اي ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه الاعادة فان فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدرى فلا شيء عليه و قد تمت صلاته) «١».

السابعة: و هي ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام (قال قلت لرجل جهر بالقراءة في ما لا ينبغي الجهر فيه أو اخفى في ما لا ينبغي الاخفاء فيه و ترك القراءة فيما ينبغي القراءة فيه او قرء في ما لا ينبغي القراءة فيه فقال اي ذلك فعل ناسيا أو ساهيا فلا شيء عليه). «٢» تدلّ الرواية السادسة على التفصيل بين ترك الاجهار في ما ينبغي الاجهار فيه، و ترك الاخفاء في ما ينبغي الاخفاء فيه عمدا، فتجب

الاعادة، و بين تركه ناسيا أو ساهيا أو لا يدري، فلا تجب الاعادة، فمن وجوب الاعادة بترك ذلك عمدا نفهم كون الاجهار فى ما ينبغى الاجهار فيه، و الاخفاء فى ما ينبغى الاخفاء فيه واجب.

و يستفاد من الرواية السابعة أيضا لكن ليس ظهورها مثل السادسة (و على كل حال لو كنا و هذه الروايات يستفاد من مجموعها كون الجهر مجعولا، كما فى بعضها و واجبا كما فى بعضها فى الموارد المذكورة، و الاخفاء فى غيرها، و عدم التصريح بموضع الجهر و الاخفات، أعنى عدم التصريح بان محل الجهر هو الركعتان من الفجر، و ركعتان من المغرب و العشاء، و الاخفاء فى الظهر و العصر لا يضر بالمقصود، لأنه بعد معهودية عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الصحابة و التابعين على الجهر فى هذه الموارد،

(١)- الرواية ١ من الباب ٢٦ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ٢٦ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٧

و الاخفاء فى غيرها تكون الأخبار ناظرة إليها، فإنّ قوله جهر فى ما لا ينبغى الاجهار فيه، أو اخفى فى ما لا ينبغى الاخفاء فيه، يكون ناظرا إلى ما هو المغروس عند السائل من كون مواضع الاجهار الموارد المذكورة و موارد الاخفاء غيرها. هذا حال هذه الأخبار، و فى قبال ذلك كله الرواية التى رواها على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (قال سألته عن الرجل يصلّى من الفريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهر قال ان شاء جهر و ان شاء لم يفعل). «١» تدلّ بظاهرها على تخيير المصلّى بين الاجهار فى موضع الجهر، و بين الاخفاء.

[فى ذكر الفتاوى]

هذا كله الأخبار المربوطة بالمقام، اما الفتاوى: فاما العامة فالجمهور منهم قائلون باستحباب الجهر فى المواضع المذكورة، و المخالف فيهم على ما فى التذكرة ليس إلا أبى ليلى فإنه قال بوجوب الجهر كما عليه المشهور من الخاصة، و اما الخاصة فالمشهور بينهم هو وجوب الجهر، بل لم ينقل الخلاف إلا عن السيد رحمه الله و الاسكافى رحمه الله فانهما قائلان بالاستحباب كما ذهب إليه جمهور العامة.

إذا عرفت ذلك نقول، بأنّه كما قلنا لا إشكال فى كون عمل النبي صلى الله عليه و آله و سلم هو الجهر فى المواضع المذكورة، كما ان عمله مسلم عند المسلمين و كان تسلم عمله صلى الله عليه و آله و سلم على ذلك بنحو وقع الخلاف بين العامة فى وجوب قراءة شىء فى الثالثة من المغرب و ركعتى الآخرتين من العشاء و عدمه، فمن يقول منهم بعدم وجوب شىء يدعى ان من النبي صلى الله عليه و آله و سلم لم يسمع شىء فيها، فعمله مسلم بأنّه كان يجهر فى المواضع المذكورة فإذا ضم عمله الشريف مستمرا على الجهر مع قوله صلى الله عليه و آله و سلم بأنّه (صلوا كما رأيتمونى

(١)- الرواية ٦ من الباب ٢٥ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٨

اصلى) تكشف من عمله وجوب الجهر، و لا- يقال من ان الفعل اعم من كونه من باب الوجوب أو الاستحباب لما قلنا من ان عمله مع قوله المذكور يفيد الوجوب.

فمما ذكرنا يظهر لك بأنّه ان كنا فى محيط فقه العامة و اغمضنا عن النصوص الواردة من أهل البيت عليهم السلام و مشينا على

رويتهم، فلا بد لنا من الالتزام بالوجوب لا استحباب الجهر، و على كل حال نقول: اما عندنا فقد دلت رواية زرارة المتقدمة ذكرها على نقض الصلوة و وجوب اعادةها لو جهر في ما لا ينبغي الاجهار فيه، و اخفى في ما لا ينبغي الاخفاء فيه، متعمدا و في قبالها دلت رواية علي بن جعفر المتقدمة ذكرها على عدم وجوب الجهر، و تخيير المكلف بين الجهر و الاخفات، و افتي على طبق الاولي الشيخ رحمه الله و غيره و على طبق الثانية السيد رحمه الله فما نقول نحن في المقام

[في ذكر الوجوه في ما نحن فيه]

إشارة

ما يمكن أن يقال وجوه:

الوجه الأول:

ان يقال بأنه بعد كون جمهور العامة قائلين بالاستحباب لا الوجوب، فتحمل رواية علي بن جعفر على التقية، فتكون رواية زرارة بلا معارض.

و فيه، ان حمل رواية علي بن جعفر على التقية مشكل، لانه مع ثبوت عمل مستمر من النبي صلى الله عليه و آله و سلم على الجهر عند العامة، فلا موجب لأن يفتى موسى بن جعفر عليهما السلام على التخيير تقيه، لانه لو عرفت العامة التزام الخاصة بالوجوب لا يوجب محذور للشيعه (و له عليه السلام فحمل الرواية على التقيه مشكل. «١»)

(١)- اقول لا- ينافي ثبوت عمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مع كون اظهار حكم وجوب الجهر خلاف التقيه، لان التقيه كانت في اظهار خلاف فتواهم و رأيهم، كما ترى في ساير موارد التقيه، فإن الشيعة لو اظهروا حكما على خلاف فتوى علمائهم صاروا في معرض الايذاء و ان كان حكمهم.

بروجردى، آقا حسين طباطبائي، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ايران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تبيان الصلاة؛ ج ٥، ص: ٢٣٩

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٣٩

[في ذكر الوجه الثاني و الثالث]

الوجه الثاني: ان يقال بجمع العرفي بينهما، بان ظاهر رواية زرارة وجوب الاعادة مع عدم الجهر، و رواية علي بن جعفر نص في عدم وجوب الجهر، فيحمل الظاهر على النص و تكون النتيجة هي استحباب الجهر.

و فيه، أنه و ان كان هذا الجمع جمعا عرفيا في حد ذاته، و موافقا لما مشينا و قلنا في الأمر من ان امر المولى و بعثه الى فعل من الافعال، و يفيد هذا البعث في حد ذاته الوجوب لو لم يصل بيان من المتكلم الأمر على الاستحباب بالتفصيل الذي قلنا في الاصول، ففيما ورد طلب في دليل و ورد جواز تركه في دليل آخر فيرفع اليد عن ظهور الأمر في الوجوب، و لكن لا مجال لهذا الجمع في المقام، لأنه و لو فرضت قابلية حمل فعله عليه السلام في رواية زرارة (و عليه الاعادة) على الاستحباب بقريته رواية علي بن جعفر، و لكن قوله في

رواية زرارة قبل هذه الفقرة (فقد نقض صلاته) غير قابل على الحمل على الاستحباب فلا وجه لهذا الجمع. الوجه الثالث: هو ان يقال بأنه بعد عدم امكان جمع العرفي بين الروایتين، لأنّ قوله في رواية زرارة (فقد نقض صلاته) صريح في نقض الصلوة بترك الجهر عمداً، ورواية على بن جعفر تدلّ على جواز ترك الجهر ولازمه عدم نقض بترك الجهر، فيبينهما التعارض.

على طبق عمل النبي صلّى الله عليه وآله وسلم أو روايته، ففي المقام بعد كون جمهور العامة قائلين بالاستحباب يمكن كون حكم موسى بن جعفر عليه السلام على خلاف التقيّة، لكن يوهن الحمل على التقيّة من جهة أخرى، وهو ان التخيير معناه كون طرفي التخيير مساوياً، وهذا مخالف مع القول باستحباب أحد طرفي المسألة، فالحكم بالتخيير مخالف مع فتوى العامة من استحباب الجهر، فعلى هذا يكون حمل الرواية على التقيّة مشكلاً. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٠

نقول بأنّه في مقام التعارض حيث أنّه لا بد من الاخذ بما فيه المرجح من الروایتين فلا إشكال في لزوم الاخذ برواية زرارة، و طرح رواية على بن جعفر لكون الشهرة الفتوائية و الروائية على طبق رواية زرارة، فهذا الوجه نقول بان الحق هو وجوب الجهر في المواضع المذكورة و الاخفات في غيرها، فافهم.

[في ذكر بعض الفروع في المسألة]

إشارة

ثم اعلم ان هنا فروعاً:

الفرع الأول:

إشارة

في أنّه بما يتحقّق الجهر و الاخفات. قد يقال بان اقل الجهر هو ان يسمع الكلام القريب الصحيح إذا استمع و الاخفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع، و قد يقال بان الحق هو كون الجهر و الاخفات من الصفات العارضة للصوت، فيقال صوت جهوري، و لا-يبعد كون الأمر كذلك، لأنّهما و صفان للصوت، فلو كان للصوت جوهر يقال أنّه اجهر في صوته و ان لم يسمعه أحد، و يقال للصوت الّذي لم يكن له جوهر بأنّه اخفي في صوته و ان يسمعه أحد، فالميزان في الجهر و الاخفات هو هذا.

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

و أمّا الأخبار فلا- دلالة لها على إثبات ما استظهرنا، و لا- على خلافه فتذكر الأخبار حتّى يظهر لك ذلك فنقول بعونه تعالى بان الروايات هي ما جمعها صاحب الوسائل رحمه الله في الباب ٣٣ من أبواب القراءة في الصلاة: الاولى: و هي ما رواها زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (قال لا يكتب من القراءة و الدعاء إلا ما اسمع نفسه). «١» هذه الرواية تدلّ على عدم كتابة القرآن و الدعاء إلا ما اسمع نفسه مطلقاً، و لا

(١) - الرواية ١ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤١

اختصاص لها بخصوص القراءة في الصلاة، بل لا اختصاص لها بخصوص القراءة و الدعاء و الاذكار في الصلاة، و الظاهر ان المراد منها بقريته بعض ما يأتي من الروايات هو أنه لا يكتب إذا كان مثل حديث النفس بان يحرك لسانه، و لكن لا يكون صوت، فإن تدل بإطلاقها لحال الصلاة، فتدل على عدم كفاية ما لا يسع نفسه، اي يكون تحريك لسان فقط، لا ان يكون صوت في البين مثل حديث النفس فلا ربط لها بما نحن بسدده من تعيين حد الجهر و الاخفات، لأن غاية ما يمكن دلالتها عليه هو عدم كفاية هذا المقدار، و أما ما حد الجهر و الاخفات فلا تدل عليه.

الثانية: ما رواها سماعة (قال سألت عن قول الله عز و جل و لا تجهر بصلوتك و لا تخافت بها قال المخافة ما دون سمعك و الجهر ان ترفع صوتك شديدا). «١»

و هذه الرواية غير مربوطة بالمقام، لأنها لا تدل إلا على ان المخافة ما دون سمعك و الجهر رفع الصوت شديدا، و أما حد الوسط بينهما و هو الجهر و الاخفات الذي نحن بسدده فلا دلالة لها لاحدها.

الثالثة: ما رواها عبد الله بن سنان (قال قلت لابي عبد الله عليه السلام على الامام ان يسمع من خلفه و ان كثروا فقال ليقرا قراءة وسطا يقول الله تبارك و تعالى و لا تجهر بصلوتك و لا تخافت بها). «٢»

لا تدل الرواية إلا على ان الامام يقرأ قراءة وسطا، و لا دلالة لها على ان ما هو حد الجهر و الاخفات فلا تكون مربوطة بالمقام.

(١) - الرواية ٢ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٢

الرابعة: ما رواها الحلبي (قال سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يقرأ الرجل في صلاته و ثوبه على فيه قال لا بأس بذلك إذا سمع اذنيه الهمهمة). «١»

تدل بظاها على كفاية سماع الهمهمة.

الخامسة: و هي ما رواها على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام (قال سألت عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلاته و يحرك لسانه بالقراءة في لهواته في غير ان يسمع نفسه قال لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهما). «٢»

ذكر صاحب الوسائل هذه الرواية في الباب ٥٢ أيضا مع اختلاف يسير في المتن مع النقل المذكور، و هي هذه (عن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلاته و يحرك لسانه بالقراءة في لهواته من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهما). «٣»

نقل صاحب الوسائل الرواية في كل من الباين عن الشيخ رحمه الله و على ما في تهذيب الشيخ رحمه الله تكون الرواية هكذا (محمد بن أحمد بن يحيى العمركي عن على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يصلح له ان يقرأ في صلاته و يحرك لسانه بالقراءة في لهواته من غير ان يسمع نفسه قال لا بأس ان لا يحرك لسانه يتوهم توهما). «٤»

السادسة: و هي ما رواها إسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام (في قوله

(١) - الرواية ٤ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٥ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣)- الرواية ٢ من الباب ٥٢ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٤)- التهذيب، ج ٢، ص ٩٧، ح ٣٦٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٣

عز وجل ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها قال الجهر بها رفع الصوت والتخافت ما لم تسمع نفسك وقرأ ما بين ذلك). «١»
السابعة: وروى أيضا (القائل على بن ابراهيم) عن أبي جعفر الباقر عليه السلام (قال الاجهار ان ترفع صوتك تسمعه من بعد عنك و
الاخفات ان لا تسمع من معك والاي يسيرا). «٢»
هذا كله في روايات الباب.

[في ذكر كلمات الفقهاء في مفهوم الجهر و الاخفات]

ثم اعلم بأنه كما قلنا الجهر و الاخفات يكون من صفات الصوت، و ليس معناهما و تفسيرهما سماع الغير الصوت، و سماع النفس
الصوت فمن تخيل بان معنى الجهر هو سماع الغير و من الاخفات سماع النفس فكل صوت يسمعه الغير فهو جهر و كل صوت لا
يسمعه الغير بل يسمعه النفس هو الاخفات فقد تخيل تخيلا فاسدا، لانه لا يستفاد ذلك لا من الروايات كما عرفت و لا من كلمات من
تعرض للمسألة من قدماء فقهاءنا قدس سره فننقل أولا عباراتهم حتى تعلم ان ما نقول حقا.
قال الشيخ رحمه الله في النهاية «٣»، و اذا جهر لا- يرفع صوته عاليا بل يجهر متوسطا، و اذا خافت فلا يخافت دون اسماعه نفسه ذكر
في المبسوط «٤» أيضا نحوه، و قال في موضع آخر من المبسوط و لا يجوز ان يقرأ في نفسه، بل ينبغي ان يسمع نفسه ذلك

(١)- الرواية ٦ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٧ من الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣)- النهاية، ص ٨٠.

(٤)- المبسوط، ج ١، ص ١٠٨.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٤

و يحرك به لسانه، و قال المفيد رحمه الله «١» في المقنعة بعد ذكر الجهر في الجهرية و الاخفات في الاخفاتية، و لكن لا يخافت بما
لا يسمعه اذنيه من القرآن.

اما كلامهما المتقدم ذكره فليس تفسيراً للجهر و الاخفات أصلاً، بل هو في الحقيقة بيان المراد من الآية الشريفة **وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَ**
لَا تُخَافُتْ بِهَا **وَإِتِّعَ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا** نظير بعض الروايات الواردة في تفسيرها، غاية الأمر بين الشيخ رحمه الله مورد النهي من كلي
طرفي الجهر و الاخفات و المفيد رحمه الله ذكر مورد النهي من الاخفات فقط، و لم اجد هذا الحكم و لا تفسيراً للجهر و الاخفات
في الكافي و الغنمية و لم و لا في الاقتصاد و الجمل و القعود و جمل العلم و العمل و شرحه و المقنع و الهداية و قال الشيخ رحمه الله
في التبيان «٢» و قوله (و لا- تجهر بصلوتك و لا- تخافت بها و ابتغ بين ذلك سبيلا) نهى الله عن الجهر العظيم في حال الصلاة و عن
المخافة الشديدة و امر ان يتخذ بين ذلك سبيلا و حد اصحابنا الجهر في ما يجب الجهر فيه بان يسمع غيره و المخافة بان يسمع نفسه،
و قال المحقق «٣» رحمه الله في المعبر: و أقل الجهر أن يسمع غيره و الاخفات أن يسمع نفسه أو بحيث يسمع لو كان سميعاً و هو
إجماع العلماء و لأن ما لا يسمع لا يعد كلاماً و لا قراءة الخ.

و ذيل عبارة الشيخ رحمه الله في التبيان و عبارة المحقق رحمه الله و إن كان في مقام ذكر ما يعتبر في الجهر و الاخفات في القراءة

في الصلاة حيث قال الأول: و حدّ أصحابنا الجهر الخ و الثانى: و أقل الجهر أن يسمع غيره و الاخفات أن يسمع نفسه (الخ)، و لكن

(١)- المقنعة، ص ١٤١.

(٢)- التبيان، ج ٦، ص ٥٣٣.

(٣)- المعبر، ج ٢، ص ١٧٧.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٥

مع ذلك ليس مرادهما ذكر حدّ الحقيقى للجهر و الاخفات و بيان المراد منهما و تفسيرهما، بل نظرهما إلى أمر آخر و هو أنّ الجهر و الاخفات الواجبين فى القراءة يعتبر فيهما أن يسمع الغير فى الجهر و أن يسمع النفس فى الاخفات فخصا الجهر و الاخفات الواجبين بهذين الموردین رحمه الله.

[فى ذكر نكتة لطيفة فى الباب]

فظهر لك ممّا قلنا نكتة لطيفة و هى أنّ ظاهر أخبار الباب و ظاهر كلام الفقهاء ليس تفسيراً للجهر بأنّه ما يسمع غيره و الاخفات ما يسمع نفسه فانقدح بذلك امور:

الامر الأول: أنّه إن كان سماع الغير تفسيراً للجهر و سماع النفس تفسيراً للاخفات فلا يبقى مجال للنزاع فى تعيين حدّ الصوت و لأنّ يقال: إنّ الحد فى الجهر ظهور جوهر الصوت و فى الاخفات عدم ظهور جرس الصوت لأنّه بعد كون الجهر عبارة عن صوت يسمعه الغير و الاخفات عبارة عن صوت يسمعه النفس فيدور الجهر و الاخفات مدارهما.

الامر الثانى: إنّ سماع الغير و سماع النفس ليس تفسيراً للجهر و الاخفات و لا يستفاد ذلك لا من رواية و لا من كلام القدماء رحمه الله.

الامر الثالث: من توهم مثل صاحب مفتاح «١» الكرامة رحمه الله من كون كلام الشيخ رحمه الله أو غيره تفسيراً واحداً للجهر و الاخفات يكون فى خطأ بل خصوا الجهر الواجب بما يسمع غيره، و الاخفات الواجب بما يسمع نفسه، فقيدهما بقيد لا أنّ حقيقتهما قائمة بهما كما بينا لك فى مطاوى كلماتنا.

(١)- مفتاح الكرامة، ج ٢، ص ٣٦٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٦

[فى ذكر المقامات فى المورد]

إشارة

إذا عرفت ذلك يقع الكلام فى مقامات:

المقام الأول:

فى أنّه هل يعتبر فى الجهر الواجب فى بعض الصلوات و الاخفات الواجب فى بعضها أمر آخر سوى ظهور جرس الصوت و عدم ظهوره أم لا-؟ و بعبارة اخرى هل يعتبر فى أقل مرتبة الجهر أن يكون بحيث يسمع الغير و فى أقل مرتبة الاخفات أن يكون بحيث يسمع نفسه أم لا يعتبر ذلك؟

قد يقال بأن مقتضى الرواية الاولى و الثانية المتقدمتان هو اعتبار إسماع النفس فى أقل الاخفات، لأن مفاد الاولى هو عدم كتابة القرآن و الدعاء فى ما لا يسمع نفسه، و لأن مفاد الثانية هو كون المخافة المنهى عنها ما دون سمعك، فيستفاد منهما عدم عد هذه المرتبة اخفاتا واجبا فى الصلاة و لكن كما بينا سابقا ليس اسماع الغير دخيلا فى حقيقة الجهر و لا إسماع النفس دخيلا فى حقيقة الاخفات.

فنقول: أمّا ما قيل من اعتبار السماع النفس فى صدق أقل مرتبة الاخفات بأن الروايتين تعرضتا لا لخصوص الجهر و الاخفات فى القراءة، بل الاولى متعرضة لأقل مرتبة يكتب من القراءة و الدعاء و القراءة أعم من حال القراءة فى الصلاة و غيرها، فتشمل جميع الأذكار الصلاة و كذلك الثانية تشمل جميع أذكار الصلاة، و المراد منهما عدم البلوغ بمرتبة لا يسمع النفس، و هل هذا القيد أخذ بنحو الموضوعية بمعنى: أنه و لو علم القارى بأنه قرأ اخفاتا، و تحقق الصوت الاخفائية أى: الهمس فى الصوت يجب مع ذلك إسماع النفس أو أخذ بنحو الطريقية بمعنى: أن سماع النفس طريق إلى تحقق الصوت بعنوان القراءة الاخفائية و أمانة عليه رحمه الله. ثم إن سماع النفس المأخوذ هل يعتبر أن يكون فعليا، أو يكفى تقديرا بمعنى: أنه يعتبر ان يسمع النفس الصوت فعلا، و لازمه هو لزوم السماع النفس و إن كان مانع تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٧

للسمع و هذا معنى اعتبار اسماع الفعلى أو يكفى أن يكون الصوت بمرتبة لو لم يكن مانع فى البين كان يسمعه نفس المتكلم القارى و هذا معنى اسماع التقديرى.

و بعبارة اخرى هل يعتبر فى صدق أن الشخص أتى باقل الواجب من الاخفات أن يتأثر بسببه مضافا إلى تأثر مقاطع الحروف آلة السمع أيضا أو لا يعتبر ذلك بل يكفى كون تأثر مقاطع الحروف بسببه بحيث لو لم يكن للسامع مانع يتأثر منه سامعه القارى. فأقول: لا وجه للالتزام بفعلية السماع بل إن كان السماع معتبرا، فهو معتبر تقديرا بمعنى: أن يكون الصوت بحيث لو لم يكن مانع فى البين يسمعه القارى و هذا واضح و بعد ذلك نقول: بأنه يمكن دعوى دخل ذلك على وجه الطريقية لا الموضوعية بمعنى: كون سماع نفسه أمانة على تحقق الصوت و وجه ذلك هو أن الصوت إن كان صوتا فيسمعه نفس المتكلم و بعبارة اخرى إن لم يكن ما يتكلم به مثل حديث النفس بل كان أقل مرتبة الصوت فيكون خارجا قابلا لأن يسمعه نفس المتكلم و حيث لا يكون تفكيك بينهما أعنى: بين أقل مرتبة الصوت و بين اسماع نفسه خارجا، فجعل إسماع النفس أمانة على ذلك فلا يستفاد من الروايتين أخذ اسماع نفسه على وجه الموضوعية بحيث يدور صدق أقل مرتبة الاخفات مداره.

و أما اعتبار سماع الغير فى أقل الجهر فلا دليل عليه أصلا، نعم بعد ظهور جوهر الصوت فى الجهر فيكون الصوت بحد من العلو يكون قابلا لأن يسمعه الغير فافهم.

المقام الثانى:

لو فرض اعتبار سماع النفس فهل المعتبر هو سماع مادة الصوت فقط و إن لم يسمع هيئة الصوت أو يعتبر سماع مادته و هيئة، و بعبارة اخرى

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٨

لو قرأ الشخص آية فهل المعتبر سماع جامع الصوت الذى يوجد بقراءتها و إن لم يسمع الالفاظ و الكلمات و الحروف، أو يعتبر سماع ذلك، مقتضى الرواية الاولى اعتبار سماع الصوت من المادة و الهيئة، لأنه قال فيها (لا يكتب من القراءة و الدعاء إلا ما اسمع نفسه) فظاهرها إسماع نفسه القراءة و الدعاء و لا يصدق سماع القراءة و الدعاء إلا إذا سمع الصوت بمادته و هيئة من الكلمات و الحروف. و قد يقال: بأن الرواية الرابعة المتقدمة تدل على كفاية سماع الهمهمة و هو يحصل بسماع مادة الصوت فقط، و بذلك نقول بكفاية

سماع الهمهمة، و ليست هذه الرواية معارضة مع الرواية الاولى لأنّ الاولى تكون في مقام بيان أصل اعتبار السماع و هذه الرواية تبين أن السماع اللازم هو سماع مادة الصوت لا المادة و الهيئة معا. «١»

المقام الثالث:

قد مر أنّ ما ذكر من اعتبار سماع الغير في أقل الجهر لا دليل عليه أصلا، و كذا لا يستفاد من الرواية الاولى و الثانية كون سماع النفس دخيلا على

(١)- أقول: هذا ما قلت بحضرته مدّ ظلّه في مجلس البحث) و لكن الرواية الاولى يكون لسانها سماع القراءة و الدعاء و سماع الهمهمة لا يكون سماعا للقراءة و الدعاء فلا يمكن أن يقال بكون الرواية الرابعة شارحا لها. و أما الرواية الخامسة من الروايات المتقدمة التي نقلها صاحب الوسائل رحمه الله في أحد الأبواب بنحو و في باب آخر بنحو آخر عن الشيخ رحمه الله فحيث إنّ عبارة التهذيب التي نقلناها هي هكذا (قال: لا بأس أن لا يحرك لسانه يتوهم توهمها) فهي تدلّ على عدم لزوم كون صوت أصلا، فلا يمكن الأخذ بها، بل تحمل على ما حملها الشيخ رحمه الله من كون ورودها مورد ابتلاء الشخص بالامام المخالف فيكفي في هذا الحال هذا المقدار كما ينادى به بعض روايات اخر فمحمول على التقيّة. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٩

وجه الموضوعية في أقل الاخفات نعم غالبا لا يتحقّق الصوت إلّا و يسمعه نفس المتكلم ثمّ إنّ لا حدّ لمرتبة الأعلى من الاخفات بل مع عدم ظهور الصوت و عدم ظهور جرسه يصدق الاخفات. و أما حدّ الأعلى من الجهر فالمستفاد من الآية الشريفة و لا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ. «١»

مع ما ورد من أهل البيت عليهم السّلام في تفسيره، هو النهي عن الجهر العظيم و عن الاخفات بما دون السمع و الأمر بالابتغاء ما بينهما، و النهي إن كان نهيا تحريما تكليفيا، فلا يجوز أن يجهر جهرا عظيما، و لو جهر فحيث إنّ النهي التكليفي فيدور بطلان الصّلاة و عدمه مدار إخلال ذلك بقصد القرية و عدمه، و على كون النهي وضعيا يكون الجهر بهذا المقدار من العلو من موانع الصّلاة فتفسديه و ليست الآية متعرضة لحدّ الجهر و الاخفات الواجب في الصّلاة بل تعرضت لجهة اخرى و هو حدّ الافراط و التفريط فافهم.

الفرع الثاني [في صلاة الجمعة و صلاة الظهر من يوم الجمعة]

إشارة

: يقع الكلام في صلاة الجمعة و صلاة الظهر من يوم الجمعة من حيث الجهر و الاخفات. أما الكلام في حكم صلاة الجمعة من حيث الجهر و الاخفات فنقول: قال العلّامة رحمه الله في المنتهى: إنّّه أجمع كل من يحفظ عنه العلم على أنّه يجهر بالقراءة في صلاة الجمعة و لم أفد على قول للأصحاب في الوجوب و عدمه، و الأصل عدمه انتهى

(١)- سورة اسراء، الآية ١١٠.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٠

و يظهر من بعض آخر القول باستحباب الجهر فيها، و قد يتوهم أنّ دعوى العلّامة رحمه الله من إجماع كل من يحفظ عنه العلم دليل على كون استحبابه إجماعيا.

و لكن كما قلنا في أصل مسألة الجهر و الاخفات بان جمهور العامة قائلون باستحباب الجهر فيمكن ان يكون التزامهم باستحباب الجهر

في صلاة الجمعة من هذا الباب و أما الخاصية القائلون بوجوب الجهر في مواضعها، و الاخفات في مواضعها فلا نسلم فتواهم على استحباب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة.

فبعد ذلك نقول: بأنه كما قلنا في صلاة الجمعة: بأن أصلها ثبت بعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم بعد مضي مدة من اقامته صلاة الجمعة نزلت الآية الشريفة (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى الخ) فالمقصود من النداء في هذه الآية هو النداء المخصوص للجمعة المخصوصة كان إمامها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بكيفية خاصة و آداب مخصوصة فلا يبقى وجه للتمسك بهذه الآية لوجوب صلاة الجمعة مطلقا و لو كان منادياها كل من كان و وضعها في الاسلام فالصلاة الجمعة التي يجب السعي إليها إذا نودى لها هي التي أقامها رسوله، و من له الأمر من بعده.

ولهذا يرى من وضع انعقادها من الصدر الأول من الاسلام إلى الحال عند الخاصة و العامة أن من يقيمها، و من بيده أمرها هو الخليفة ففي هذا حيث لا يكون اختلاف بيننا و بين العامة و إن كان الاختلاف في أنهم يقولون أن الخليفة هو الفلان ثم الفلان ثم على عليه الصلاة و السلام ثم من يكون أمر خلافة المسلمين و رياستهم بيده و نحن نقول: بأن بعد رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكون الخليفة إلا من نص عليه الله و رسوله و هو على و أولاده المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين.

[في وجوب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة]

فكما أن أصل صلاة الجمعة ثبت بفعله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك ما يكون مسلما من فعله

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥١

هو أنه جهر بالقراءة فيها و لم ينقل من أحد بأنه اخفى في قراءة صلاة الجمعة فبعد عمله المستمر من الجهر في قراءتها فكشف وجوب الجهر في صلاة الجمعة كما قلنا في أصل المسألة فكما أن الجهر في الغداة و في الأوليين من المغرب و العشاء ثبت بفعله صلى الله عليه وآله وسلم وجوبه، هكذا يثبت من فعله في صلاة الجمعة و مداومته على الجهر بالقراءة فيها كون الجهر واجبا، خصوصا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم (صلوا كما رأيتموني أصلي فعلى هذا ما ينبغي أن يذهب إليه هو وجوب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة. هذا بالنسبة إلى حكم صلاة الجمعة من حيث الجهر و الاخفات في قراءتها و أما حكم صلاة الظهر في يوم الجمعة من حيث الجهر و الاخفات في قراءتها فمحل خلاف فهل نقول بالجواز أو بوجوب الجهر أو نقول بوجوب الاخفات فيها، أو نقول بالتفصيل بين الجماعة و الفرادى؟

[في ذكر الروايات الواردة في الباب]

اعلم أن المراجع في الروايات يرى أن لسان الأخبار مختلف في المقام فنذكر أولا الأخبار الواردة في المسألة ثم نذكر ثانيا ما هو الحق في المقام إن شاء الله، فنقول بعونه تعالى شأنه:

الاولى: ما رواها عمران الحلبي (قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي الجمعة أربع ركعات أ يجهر فيها بالقراءة؟ قال: نعم، و القنوت في الثانية). (١)

تدل على جواز الجهر في صلاة الظهر من يوم الجمعة.

الثانية: و هي ما رواها الحلبي (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعا، أ جهر بالقراءة؟ فقال: نعم، و قال: اقرأ سورة الجمعة

(١) - الرواية ١ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٢

و المنافقين في يوم الجمعة). «١»

تدلّ على الجواز في صلاة ظهر الجمعة إذا صلّى وحده.

الثالثة: و هي ما رواها محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (قال: قال لنا: صلّوا في السفر صلاة الجمعة جماعة بغير خطبة و اجهروا بالقراءة فقلت: إنّه ينكر علينا الجهر بها في السفر فقال: اجهروا بها). «٢»

تدلّ بظاهرها على وجوب الجهر بالقراءة في الظهر من الجمعة و الانكار الذي فرضه السائل يحتمل أن يكون مراده إنكار العامة لهم و يحتمل أن يكون مراده إنكار الخاصة لهم من باب كون عدم الجهر بها معروفا عندهم. «٣»

الرابعة: ما رواها محمد بن مروان (قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة الظهر يوم الجمعة كيف نصليها في السفر؟ قال: تصليها في السفر ركعتين و القراءة فيها جهرا). «٤»

يحتمل أن يكون المراد إتيان صلاة الجمعة في السفر و الأمر بالجهر بالقراءة فيها، و يحتمل أن يكون المراد الظهر و أنّ القراءة فيها تكون جهرا.

الخامسة: ما رواها جميل (قال: سألت أبا عبد الله عن الجماعة يوم الجمعة في

(١) - الرواية ٣ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٦ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٣) - أقول: و لكن إن كان المراد إنكار العامة لهم فكيف قال عليه السلام مع ذلك (اجهروا بها) لأنّ مع إنكارهم تجب التقيّة كما أنّ حمل الانكار على إنكار الخاصّة بعيد من باب أنّ الخاصّة كيف ينكرون على عمل مثل محمد بن مسلم رحمه الله. (المقرر)

(٤) - الرواية ٧ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٣

السفر فقال: تصنعون كما تصنعون في غير يوم الجمعة في الظهر و لا يجهر إمام فيها بالقراءة إنّما يجهر إذا كانت خطبة). «١»

السادسة: ما رواها الشّيخ رحمه الله أيضا عن حسين بن سعيد عن العلاء عن محمد بن مسلم (قال: سألت عن صلاة الجمعة في السفر فقال: تصنعون كما تصنعون في الظهر و لا يجهر الامام فيها بالقراءة و إنّما يجهر إذا كانت خطبة). «٢»

اعلم أنّ السند إن كان كما ذكر صاحب الوسائل عن الشّيخ رحمه الله تكون الرواية مرسلّة، لأنّ حسين بن سعيد لا يمكن أن يروى عن العلاء بلا واسطة، لأنّه في طبقه لا يروى عنه بلا واسطة و يحتمل كون الروايتين أعنى: الخامسة و السادسة رواية واحدة لقرب كل واحد منها بالآخر من حيث المتن فروى جميل من باب علمه بصدور الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام من باب استماعه مثلا عن محمد بن مسلم و هذا احتمال صرف لا أن يدعى علم أو ظن على كونهما رواية واحدة هذا، ثمّ إنّهما تدلان في حدّ ذاتهما على أنّ الامام لا يجهر في صلاة الظهر و إنّما الجهر يكون في صلاة الجمعة.

هذا كله روايات الباب، ثمّ اعلم بأنّه كما قلنا كان عمل النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم بالجهر في القراءة في صلاة الجمعة و أمّا في صلاة الظهر من يوم الجمعة فلا ندرى نحوه عمله صلّى الله عليه و آله و سلّم و أنّه هل جهر فيها بالقراءة أو لا، نعم يمكن أن يقال: بأنّ عمل المسلمين خارجا كان على الاخفات فيها، و يقال: بأنّه مع كون عمل المسلمين على الاخفات فيها مع عمومية الابتلاء بها، فإن كان الأمر على خلاف ما عليه المسلمون لكان

(١) - الرواية ٨ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٩ من الباب ٧٣ من ابواب القراءة فى الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٤

اللازم بيانه، فمن ذلك نكشف كون الواجب الاخفات فى القراءة فيها.

[فى ذكر كلام المحقق الهمدانى ره وردّه]

فما ذكر الحاج آغا رضا الهمدانى رحمه الله فى المقام من أنّه إن كان الجهر واجبا مع عموم الابتلاء كان اللازم ذكره مع كون المسلمين على خلافه و لكن هذا لا ينافى استحباب الجهر إذ ربّ مستحب يكون العمل على خلافه أعنى: لم يعملوا به مع استحبابه فكون عمل المسلمين على الاخفات لا ينافى مع الاستحباب «١» ليس فى محله لما قلنا من أنّ عمل الخارجى إن كان هو الاخفات كما يظهر من الرواية الثالثة المتقدمة من كون الجهر أمر مستنكرا عند المسلمين فمع عموم الابتلاء و عدم ردّ ظاهر يكشف ذلك عن عدم كون الجهر مطلوباً وجوباً و لا استحباباً «٢» و على كلّ حال نقول: بأنّ لسان روايات الباب كما عرفت مختلف فبعضها يدلّ على وجوب الجهر و بعضها على حرمة فهل يمكن أن يجمع بينهما بجمع عرفى أو لا؟

قد يقال: بامكان الجمع و رفع التعارض من بين بدعوى أنّه بعد كون الجهر فى صلاة الجمعة واجبا كما مر منا، يقال: بأنّه يحمل رواية الجميل و محمد بن مسلم الدالتان على النهى عن الجهر فيها على نفى الوجوب بقريته روايات الآمرة بالجهر فيها، بأن يقال: إنّ مفادها بقريته هذه الروايات هو أنّ الجهر يكون واجبا إذا كانت

(١)- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة، ص ٣٠٠.

(٢)- أقول: الحق عدم دلالة كون عمل المسلمين على الاخفات بمجرد دليل على نفى وجوب الجهر كما قال فى المصباح و لا على كون الاخفات هو الوظيفة كما أفاد سيدنا الاستاد مد ظله العالى، لأنّه مضافاً إلى امكان منع العمل هكذا، نقول: ليس العمل دليلاً على كونه مستندا عمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم، و أمّا عدم بيان رد عملهم من ناحية المعصوم عليه السلام فأوّلاً يمكن أن يكون لأجل التقيّة و ثانياً يكفى بيانا بعض الروايات المتقدمة الدالة على جواز الجهر و وجوبه فيها. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٥

خطبة يعنى: تكون الصلاة صلاة الجمعة و أمّا إذا كانت ظهراً فلا يجهر فيها الامام أى: لا يجب الجهر فيها.

أو يقال بقريته روايات الدالة على الجواز بأنّه و إن قلنا بأنّ الجهر فى صلاة الجمعة مستحباً، فالنهي عن الجهر يحمل على عدم الاستحباب و لا ينافى عدم الاستحباب مع الجواز بمعنى الاعم.

أو يقال: بأنّ النهى عن الجهر فى الروايتين فى صلاة الظهر من يوم الجمعة يكون فى مقام دفع توهم الوجوب فلا يكون نهياً تحريمياً، فتكون نتيجة الجمع هو عدم حرمة الاخفات و عدم وجوبه غاية الأمر إن قلنا بوجوب الجهر فى الجمعة فالنهي عن الاخفات فى ظهرها لا تدلّ إلّا على عدم وجوب الجهر فيها بقريته ما يقابلها من الروايات فلا ينافى النهى مع استحبابها، خصوصاً إن كان النهى دفعاً لتوهم الوجوب و إن كان الجهر فى صلاة الجمعة مستحباً، فمعنى النهى عن الجهر فى ظهرها هو عدم استحباب الجهر فيها، بقريته باقى الروايات نقول بجواز الجهر لا باستحبابه فعلى كل حال يرفع اليد عن ظاهر النهى فى الخبرين بالنصّ على الجواز فى ساير الروايات و هذا جمع عرفى يقال فى مقامات كثيرة.

[فى الجمع بين الروايات]

و لكن فى الجمع بين الطائفتين من الروايات بهذا النحو تأمل لأنّه مع تأمل فى رواية جميل و محمد بن مسلم الدالتان على حرمة الجهر

فى حدّ ذاتهما يرى أنّهما غير قابلين لهذا الجمع و العرف لا يساعد معه، فإنّ محمد بن مسلم أو جميل الراويان للروايتين بعد ما سمعا الكلام عن المعصوم عليه السّلام هل فهما من قوله (و لا يجهر الامام) عدم وجوب الجهر على الامام حتّى يقال: بأنّ النهى قابل للحمل على عدم وجوب الجهر أو لم يفهما منه إلّا عدم جواز الجهر فالعرف بعد ما يراجع هذا النهى و يراجع الأمر الوارد بالجهر فى الطائفة المعارضة لهاتين الطائفتين هل يرى أنّ المتكلم فيهما

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٦

أراد شيئاً واحداً، و هو عدم الوجوب أو يفهم التعارض بين الأمر بالجهر و النهى عنه فما يأتى بالنظر هو التعارض بين الطائفتين و عدم كون هذا الجمع عرفياً.

إذا لا يمكن الجمع بينهما بهذا النحو المذكور و تكون متعارضين فكما حقق فى محلّه إن كان لاحدهما مرجح من المرجحات يصير سبباً لترجيحه و طرح ما يقابلها، و إلّا فالحكم هو التخيير أو التساقط على الكلام فيه فعلى هذا نقول: بأنّ الترجيح يكون مع رواية محمد بن مسلم و جميل لأنّ المشهور أفتوا على طبقهما بل كان عليه عمل المسلمين كما ينادى بذلك الرواية الأخرى من محمد بن مسلم المذكورة فى ضمن الروايات المتقدمة الدالّة على أنّ الجهر كان أمراً مستنكراً، فالترجيح معهما، فكما قلنا سابقاً فى حاشية العروة: الحق هو الاخفات فإنّه لو لم يكن أقوى فلا أقلّ من كونه أحوط. «١»

الفرع الثالث: لا إشكال فى عدم وجوب الجهر على النساء

إشارة

فى ما يجب الجهر فيه على الرجال لدلالة بعض الروايات عليه «٢»، لأنّ الرواية الثالثة منها تدلّ على عدم وجوبه عليهنّ، مضافاً إلى كون ذلك مفتى به الأصحاب.

و ليس الوجه فى ذلك ما قيل: من أنّ فى الروايات قال (رجل) فلا يجب الجهر على النساء لأنّه إن كان المدرك هذا فقط فليس ذكر الرجل مخصّصاً مثل ساير الموارد.

(١)- أقول: أمّا أولاً- ما أفاده مدّ ظلّه من عدم إمكان جمع عرفى بين الطائفتين من الروايات بحمل النهى الوارد فى رواية جميل و محمد بن مسلم على عدم الوجوب بقريته الأخبار المجوّزة فتكون نتيجة الجمع جواز الجهر. (المقرّر).

(٢)- فارجع الباب ٣١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٧

[العمدة فى عدم وجوب الجهر على النساء]

و العمدة ما قلنا من أنّه أولاً تدلّ عليه رواية على بن جعفر المذكورة «١» و ضعف سند الرواية الدالّة على ذلك تنجبر بعمل الاصحاب فلا مجال للاشكال فى عدم وجوبه عليهنّ.

و ثانياً اشتها ذلك بين الأصحاب.

و أمّا وجوب الاخفات عليهنّ فلا وجه له لعدم دليل عليه (و الأصل البراءة عن الوجوب) نعم جهرها مع سماع الأجنبى صوتها، فإن قلنا بعدم إشكال فى إسماع صوتها فلا- إشكال و أمّا إن قلنا بعدم جواز إسماع صوتها الاجنبى فحيث إنّ التكليف باخفاء صوتها عن الأجنبى يكون حكماً تكليفاً لا وضعياً، فيدور فساد صلاتها فى صورة الجهر مع إسماع صوتها الاجنبى و عدم فسادها، مدار منافات الجهر مع قصد التقرب و عدمه، لأنّ الجهر منهى فمع كونه منهيّاً عنه لا يصير مقرباً و إن قلنا بجواز اجتماع الأمر و النهى لما قلنا غير

مرة من فساد صلاتها من باب عدم كون صلاتها مقربا في هذا الحال فافهم.

الفرع الرابع: لو جهر في موضع الاخفات أو اخفى في موضع الجهر

إشارة

فهل تبطل الصلاة أولا؟ وقبل الشروع في بيان حكم المسألة و جهاتها نذكر الروايتين المرابطتين بالمقام فنقول بعونه تعالى:
الاولى: ما رواها حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه، و اخفى في ما لا ينبغي الاخفاء فيه، فقال: أى ذلك فعل متعمدا فقد نقص صلاته و عليه الاعادة فإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري، فلا

(١) - الرواية ٣ من الباب ٣١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٨

شئ عليه، و قد تمت صلاته). «١»

الثانية: ما رواها حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام (قال: قلت له: رجل جهر بالقراءة في ما لا ينبغي الجهر فيه، أو أخفى في ما لا ينبغي الاخفاء فيه، و ترك القراءة في ما ينبغي القراءة فيه، أو قرء في ما لا ينبغي القراءة فيه، فقال: أى ذلك فعل ناسيا أو ساهيا فلا شئ عليه). «٢»

[في ذكر مقامات في المسألة]

إشارة

إذا عرفت ذلك يقع الكلام في المسألة في مقامات:

المقام الأول:

إشارة

لا إشكال في شمول الرواية من جهر في موضع الاخفات أو بالعكس ساهيا أو ناسيا، أو لا يدري و تذكر بعد الصلاة، فلا يجب عليه الاعادة، و كذا لو تذكر بعد مضى محل تداركه، مثل ما إذا دخل في الركوع، لأنه لو كان الجبران و إتيان القراءة واجبا عليه يلزم إعادة الصلوة لأنه بعد الصلوة أو بعد الدخول في الركن إن كان الجهر في موضع الاخفات أو الاخفات في موضع الجهر غير مغتفر فتجب اعادة الصلاة و الاستفادة من الرواية عدم وجوب إعادتها إذا وقع ذلك ساهيا أو ناسيا أو لا يدري.

و أما لو جهر في موضع الاخفات، أو أخفى في موضع الخبر ناسيا أو ساهيا أو لا يدري و لم يمض محل التدارك مثل ما فعل ذلك و لم يدخل بعد في الركوع، أو أتى ببعض الفاتحة أو السورة كذلك و الحال أنه في بعضها الاخرى مثلا في صلاة الغداة قرء (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) إخفانا، و تذكر و هو مشغول بقراءة (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فهل يجب عليه تدارك ما قرء على خلاف النحو الواجب عليه أولا، بل وقع ما وقع

(١) - الرواية ١ من الباب ٢٦ من ابواب القراءة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٢ من الباب ٢٦ من ابواب القراءة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٥٩

صحيحاً ولا شيء عليه.

اعلم أنّ مفاد الرواية الأولى هو أنّ من جهر في موضع الاخفات أو العكس إن كان عن عمد فقد نقض صلاته و عليه الاعادة و مفهوم ذلك و هو الذي أداه عليه السلام بنحو المنطوق و ذكرها و فرع بقاء التفرغ و هو أنّه إن كان ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه و قد تمت صلاته فإذا نظر إلى الفقرتين الواقعتين في جواب السؤال يرى أنّ مفاد الفقرة الأولى حكم أداه بصورة المنطوق و حيث كان لهذا المنطوق مفهوماً، فتعرض له و صرح به في الفقرة الثانية فكلما اعتبر من القيود و الأحكام في الفقرة الأولى اعتبره في الفقرة الثانية، غاية الأمر في الأولى ذكر قيوداً و هو العمد و حكم بحكم و في الثانية مع عدم القيد المذكور حكم على عدم الحكم المذكور في الفقرة الأولى.

فعلى هذا نقول: بأنّه بعد الحكم بوجوب الاعادة في الفقرة الأولى إذا فعل ذلك متعمداً، فقهرنا نفهم أنّ مورد المفهوم يكون كل مورد كان قابلاً للاعادة نفاهاً فعلى هذا لا بد و أن تكون الفقرة الثانية متعرضة لكل صورة لو لم يكن الحكم بعدم الاعادة كانت مورد الاعادة، و بعبارة اخرى لو لم يكن حكم الشارع بعدم شيء عليه و إتمام صلاته لكان اللازم عليه اعادة الصلاة غاية الأمر نفي الاعادة فلازم ذلك هو كون الصورة الثانية و هو ما فعل ذلك ساهياً ناسياً أو لا يدري و تذكر قبل مضي محل تداركه غير داخل في الفقرة الثانية من الرواية لأنّ في هذه الصورة لا يوجب فعل ذلك لا عادة الصلوة بل الواجب إعادة ما قرأ على غير ترتب الواجب عليه من الجهر أو الاخفات.

و بعبارة اخرى نكشف من الأمر بالاعادة في الفقرة الأولى من الرواية أنّ مورد الثانية لا بد و أن يكون كل مورد يوجب عدم اغتفار الجهر في موضع الاخفات

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٠

أو العكس إعادة الصلوة فحكم عليه السلام بعدم وجوب الاعادة و هذه الصورة خارجة عن المفروض في الفقرة الثانية و لأجل هذا نقول: بعدم شمولها لها «١».

و السؤال و إن كان مطلقاً و الفقرة الأولى و إن كانت تشمل هذه الصورة و لكن (عليه الاعادة) في الفقرة الأولى يوجب تخصيص الحكم في الفقرة الثانية (بأنّه قد

(١) - أقول: قلت بحضرته مدّ ظلّه العالی: بأنّ قوله عليه السلام في الفقرة الثانية (لا شيء عليه) يدلّ على عدم شيء عليه إذا فعل ذلك نسياناً أو سهواً أو لا يدري مطلقاً سواء مضي محل التدارك لا، و أمّا ما افاده من أنّ قوله عليه السلام في الفقرة الأولى (و عليه الاعادة) دليل على أنّ مورد الجواب في الفقرة الثانية يكون في ما يقبل الاعادة و عدمها فقال (لا شيء عليه) أي لا إعادة عليه فعلى هذا لا تشمل مورداً يبقى محل التدارك، فعندى مورد الاشكال و قلت بحضرته مدّ ظلّه، و هو أنّه لا- إشكال في أنّ السؤال يكون مطلقاً بمعنى: أنّ قوله جهر في ما لا- ينبغى الاجهار فيه الخ يكون السؤال عن الجهر في غير مورده، فهو سؤال مطلق و الفقرة الأولى أيضاً مطلق لشمولاه لصورة تذكره بعد الصلاة و لصورة تذكره بعد مضي محل التدارك، و لصورة لم يمض محل التدارك، و لهذا لو قرء آية من آيات الفاتحة أو السورة أو كلمة منهما جهراً في مورد يجب الاخفات أو عكسه عامداً تبطل الصلاة و عليه الاعادة فلا بدّ و أن تكون الفقرة الثانية مطلقاً أيضاً تشمل لصور الثلاثة أمّا أولاً فلائذ مقتضى كون الفقرة الثانية هي مفهوم الفقرة الأولى هو شموله للصور الثلاثة لأنّ المفهوم موافق مع المنطوق في الاطلاق و التقييد و لا فرق بينهما إلّا من حيث إثبات حكم في المنطوق لموضوع مع وجود القيد، و عدم الحكم مع عدم القيد ففي المقام أمر بوجوب الاعادة في ما جهر في موضع الاخفات أو عكسه إذا فعل متعمداً في جميع الصور، ففي الفقرة الثانية ليس عليه شيء لعدم كون ذلك معتمداً في جميع الصور، و ثانياً بعد كون ظاهر السؤال هو السؤال عن مطلق

الصور، و الظاهر من الفقرة الاولى هو جميع الصور فى الحكم بالاعادة فى حال العمد فإن لم تكن الصورة التى لم يمض محل التدارك داخلًا فى الجواب فى الفقرة الثانية، فلازمه عدم جواب الامام عليه السّلام عن صورة وقوع تلك الصورة سهواً أو نسياناً أو لا يدري، و هذا خلاف الظاهر فلاجل ذلك نقول بشمول الرواية لجمع الصور، و لم يقبل مدّ ظله ما قلت، و قال: و السؤال و إن كان ... (كما فى المتن). (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤١

تمت صلواته و لا شىء عليه) على مورد يقبل عدم الاعادة و أنّه و إن كانت الفقرة الثانية غير محكوم بحكم عدم شىء عليه، كان عليه الاعادة فهذا لا تشمل هذه الصورة.

و أمّا الرواية الثانية فيحتمل قويا كونها متحدة مع الرواية الاولى و إن كان بين متنها اختلاف، لأنّ راويهما زرارة و راوى عنه فى كليهما هو حريز فيبعد بالنظر أنّ زرارة سئل عن هذه المسألة مرتين، فمع هذا الاحتمال لا يسلم كونهما روايتين، و بعد كونهما رواية واحدة لا ندري بأنّ ما صدر عن المعصوم عليه السّلام هو ما فى المتن الاولى أو الثانية فلا بدّ من الأخذ بما هو المتيقن من النقلين «١».

[فى ذكر الوجوه فى الباب]

ثمّ اعلم بأنّ دخل الجهر و الاخفات فى الصلوات الجهرية و الاخفاتية و اعتبارهما فيهما ثبوتا مع قطع النظر عن مقام الاثبات يتصور على وجهين:

الوجه الأول: أن يكونا دخيلين فى نفس الصّلاة بدون توسيط القراءة و بعبارة اخرى يكون فى عداد ساير ما يعتبر فى الصّلاة شرطا أو شطرا، و بعبارة ثالثة هما معتبران فى نفس الصّلاة فى قبال القراءة فكما أنّ القراءة ممّا تعتبر فيها هكذا الجهر و الاخفات معتبران فيها و ان كان محلها حال القراءة و لكنهما أمران معتبران فى حيال القراءة فى الصّلاة.

الوجه الثانى: أن يكونا دخيلين فى الصّلاة بتوسيط القراءة بمعنى: أنّهما

(١) - أقول: أمّا أولاً فقد عرفت أنّ الرواية الاولى بإطلاقها تشمل لهذه الصورة و ثانياً كانت الرواية الثانية عين الاولى فما أفاده مدّ ظله العالى فى محله، و لكن إن كانت غير الاولى فيها لا يأتى ما بينه مدّ ظله فى الرواية الاولى، لعدم تعرضها إلّا لصورة فعل ذلك نسياناً أو سهواً و قال (لا شىء عليه) فافهم). (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٤٢

شرطان للقراءة و بعبارة اخرى يعتبر فى القراءة المعبرة فى الصّلاة أن تكون جهرا فى بعض صلواته و إخفاتا فى بعضها، فبناء عليه هما من شرائط القراءة.

فعلى الاحتمال الأوّل مع فرض دلالة رواية زرارة على وجوب الاعادة على من جهر فى موضع الاخفات أو العكس ان كان فعله متعمداً، و عدم شىء عليه إن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري نقول: بأنّ مقتضى القاعدة هو أنّه لو قرء بعض الفاتحة أو السورة حتّى كلمة منها، و كان محل التدارك باقيا أعنى: لم يدخل فى ركن لا- يجب عليه تداركها، و تصح الصّلاة مع تركه الجهر و الاخفات، لأنّه على الاحتمال الأوّل كان محل إتيان الجهر أو الاخفات حال القراءة فمع إتيان القراءة و عدم إتيان أمر آخر معتبرا فى الصّلاة فى حيال القراءة فالقراءة المعبرة أتى بها، و سقط أمرها، و الجهر مضى محله، لأنّه لا يمكن إتيانه إلّا فى ضمن القراءة الواجبة و على الفرض أتى بالقراءة الواجبة و لا- ينقلب ما وقع عما وقع عليه فبقاء وجوب الجهر مع ذلك غير معقول لعدم امكان إتيانه فى محله، لأنّ محله كان حال الايتان بالقراءة و القراءة الواجبة وجدت على الفرض، و إتيان فرد آخر من القراءة مع الجهر لا يفيد أيضاً، لأنّ هذا الفرد ليس الفرد الواجب من القراءة الذى كان محل الجهر أو الاخفات.

فبناء على هذا لا يجب عليه الاعادة في هذه الصورة لرواية زرارة ولا يجب تداركه لعدم إمكان تداركه لفوت محل تداركه بعد القراءة، فتكون النتيجة عدم وجوب تدارك الجهر أو الاخفات لو تركهما ناسيا أو ساهيا أو لا يدري في صورة عدم مضى محل تداركه، أى: عدم دخوله في الركن لو قلنا بكونهما دخيلا في نفس الصلاة لا في القراءة المعتبرة في الصلاة.

و أما لو ترك أحدهما متعمدا ولم يدخل في الركوع سواء ترك في كل القراءة،

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٣

أو في بعضها حتى في كلمة و دخل في كلمة اخرى، و فرض كونهما دخيلا في نفس الصلاة، و فرض دلالة رواية زرارة على وجوب الاعادة فبطلان الصلاة و وجوب الاعادة يمكن أن يكون لأجل أنه زاد في صلاته، لأن القراءة الواقعة على غير وصف الجهر لا تقبل لأن تصير جزء لأن بها ترك الجهر الواجب أو اخفات الواجب، فما أتى من القراءة بعد عدم قابليتها لأن تصير جزء الصلاة تكون زيادة فيها، فبطل الصلاة أو من باب أن ذلك تشريع محرم، لأنه أتى بالقراءة متعمدا اخفاتا مثلا مع كون الواجب الجهر بها أو بالعكس، فبطل بها الصلاة، أو لأنه ترك الجهر الواجب أو الاخفات المعتبر ان في الصلاة عمدا، أو لأنه أتى بالمانع و هو الجهر في محل الاخفات أو العكس، و هذا من الموانع التي بها تبطل الصلاة.

لا يخفى عليك أن ظاهر رواية زرارة كون البطلان و وجوب الاعادة مستندا إلى ترك الجهر في ما ينبغى الجهر فيه، أو الاخفات في ما ينبغى الاخفات فيه، لا من باب الزيادة و لا من باب التشريع كما توهمه بعض و لا من باب إيجاد المانع «١» هذا كله لو قلنا بكون الجهر و الاخفات دخيلا في نفس الصلاة بدون توسيط القراءة.

و أما بناء على الوجه الثاني، أعنى: كونهما دخيلين في القراءة و من شرائطها، فنقول بعونه تعالى: أنه لو ترك الجهر أو الاخفات ناسيا أو ساهيا أو لا يدري، فكما

(١) - أقول: قلت بحضرته مدّ ظله العالی: بأنّ الظاهر من قوله في السؤال (جهر في ما لا ينبغى الاجهار فيه الخ) و قوله عليه السلام (أى ذلك فعل متعمدا الخ) هو استناد وجوب الاعادة إلى نفس الجهر في ما لا ينبغى الاجهار فيه، و هو ظاهر في أن نفس الجهر في محل الاخفات أو العكس صار موجبا لوجوب الاعادة و هذا مبطل للصلاة لا ترك الاخفات أو ترك الجهر كما أفاد مدّ ظله، و قلت بحضرته و تم البحث و لم يتعرض بعد لذلك فتأمل. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٤

قلنا تكون رواية زرارة متعرضة لصورة الاعادة و عدمها بمعنى: أن قوله في الفقرة الاولى بوجوب الاعادة و نقض الصلاة إذا ترك أحدهما عمدا نكشف أن الفقرة الثانية التي تكون في الحقيقة مفهوم الفقرة الاولى تعرضت لصورة يوجب ترك أحدهما نسيانا أو سهوا أو لا يدري إعادة الصلاة لو لا هذه الرواية فقال (لا شيء عليه) أى: لا تجب الاعادة فلم تكن الرواية متعرضة لصورة لا يوجب تركهما إعادة الصلاة، و هو ما ترك أحدهما و لم يمض محل تداركهما. «١»

فظهر لك ممّا مرّ أنه إن قلنا بكون الجهر و الاخفات ممّا لهما دخل في أصل الصلاة ففي صورة ترك أحدهما ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا بد أن نقول: بعدم وجوب اعادة الصلاة و عدم لزوم تداركهما و لو تذكر قبل الركوع، لأن تداركهما لا يمكن إلا بتدارك القراءة، و هى وقعت على الفرض جزء و بعد وقوعها جزء لا تنقلب عما وقعت عليه، فلا يمكن تداركهما في حال القراءة التي تقع جزء الصلاة، فإن كان الجهر و الاخفات واجبا في هذا الحال، فلا يمكن إتيانها إلا بابطال ما بيده من الصلاة ثم إعادتها، و الحال أن رواية زرارة تدلّ على عدم وجوب الاعادة و إن قلنا بدخولهما في القراءة، فلا تعرض لرواية زرارة لهذه الصورة لأنها متعرضة لصورة لو لا الرواية كان الواجب اعادة الصلاة فيها هذا.

[في كون عمل رسول الله ص على الجهر و الاخفات لا يدلّ على كونهما من شرائط القراءة]

نعم، هنا كلام آخر، وهو أنه لا دليل لنا على كون الجهر و الاخفات دخيلين في القراءة من الصّلاة و كونهما من شرائطها، بل يمكن كونهما ممّا يكون دخيلا في أصل الصّلاة بدون توسيط القراءة، لأنّ عمدة الدليل في وجوب الجهر و الاخفات في مواضعها على ما بينها هي عمل النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلّم و المسلمين من بعده، و ليس في البين ما

(١) - أقول: ما يخطر بالبال كما قلت شمول رواية زرارة لهذه الصورة. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٥

يدلّ على أنّ المواظبة على اتيانهما و عدم تركهما هل يكون من باب دخلهما في الصّلاة أو من باب دخلهما في القراءة، و مجرد إتيانهما و كون محلّهما حال القراءة، بل و مجرد دلالة بعض الروايات بأنّه يجهر في القراءة أو يخفي بها، لا تدلّ على كونهما من شرائط القراءة.

فعلى هذا لو لم نقول بكون الظاهر كونهما ممّا اعتبر في الصّلاة فلا وجه لأن نقول بكونهما معتبرين في قراءة الصّلاة، و بعد ذلك يقال: بأنّ القدر المسلم من العمل الذي هو عمدة الدليل في الجهر في بعض الصلوات و الاخفات في بعضها ليس إلّا على كونهما معتبرين في أصل الصّلاة في عداد ساير الأجزاء و الشرائط.

فعلى هذا تكون النتيجة هو أنّه لو قرء الشخص ناسيا أو ساهيا أو لا يدرى القراءة جهرا في موضع الاخفات أو بالعكس، و لم يدخل بعد في الركوع، فلا- تجب إعادة ما قرء على خلاف الوجه الواجب عليه، و لا تجب إعادة الصّلاة، أمّا عدم وجوب إعادة الجهر أو الاخفات باعادة القراءة فلعدم إمكان إعادتهما إلّا باعادة الصّلاة، لأنّ إتيانهما في حال القراءة الواجب غير ممكن إلّا بافساد الصّلاة و إعادتها ثانيا على وجهها، و على الفرض تدلّ رواية زرارة على عدم وجوب إعادة الصّلاة، فلا تجب إعادة الصّلاة، فافهم.

المقام الثاني:

إشارة

قد عرفت بأنّ في المسألة روايتين تنتهي سندهما إلى حريز، و هو يروى عن زرارة و هو يروى عن أبي جعفر عليه السّلام و من المحتمل كونهما رواية واحدة كما أنّه من المحتمل كونهما روايتين.

و على كل حال تعرض في إحداهما لخصوص صورة النسيان و السهو و تعرض في الاخرى في مقام الجواب لصورة العمد في الفقرة الاولى، و لصورة النسيان

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٦

و السهو و لا- يدرى في الفقرة الثانية فما ينبغي التكلم فيه في هذا المقام هو أنّ المراد من المتعمد الذي وجب عليه الاعادة هل هو الذي يكون قاصدا إتيان الفعل فقط، أو الذي يكون قاصدا إلى الفعل و العنوان، أعنى: قاصدا إلى الجهر في محل الاخفات، أو الاخفات في موضع الجهر.

و بعبارة اخرى بعد كون الناسي من يصدر عنه الفعل من باب نسيانه الشيء، و لكن يكون هذا الشيء موجودا في خزينته (و بعبارة اخرى في الحس المشترك)، و الساهي هو الذي غفل عن الشيء أصلا و يجرى شيء على لسانه و يتكلم به، فالمتعمد هو الذي يكون ملتفتا إلى الشيء و غير غافل عنه.

فالناسي في المقام هو الذي كان عالما بحكم الجهر و الاخفات و بموضعهما، و يكون حين صدور الفعل عنه على خلاف وجه ما علم به محفوظا في الخزينة و لكن ينسى الحكم أو الموضوع أو كليهما، فيصدر عنه القراءة على خلاف ما قرره الشارع.

و الساهى هو الذى كان عالما سابقا، و لكن غفل كلية عما علم به، بحيث لا- يكون الموضوع و الحكم، أو الموضوع، أو الحكم موجودا فى خزينته، ففى مقام القراءة مع غفلته يجهر فى محل الاخفات أو بالعكس بدون توجه، بل يكون صرف سبق اللسان. ففى مقابل الناسى و الساهى يكون المعتمد، فالمتعهد هل هو الذى يصدر عنه الجهر أو الاخفات، لا على وجه النسيان و لا السهو، بل مع القصد و التوجه بالجهر أو الاخفات يجهر أو يخفى، أو يكون المتعمد فى مقابلهما و فى مقابل الجاهل، و هو الذى لم يكن عالما لا بالموضوع و لا بالحكم أو بأحدهما، فيكون المراد من المتعمد على هذا هو الذى يصدر عنه الفعل مع القصد و التوجه إلى الجهر و الاخفات و الى حكمهما

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٧

و مع ذلك يجهر فى محل الاخفات أو بالعكس.

لا يبعد كون الظاهر من المتعمد فى حد ذاته هو الأول أعنى: من يكون قاصدا إلى الفعل بمعنى: أنه يصدر عنه الجهر الاخفات عن قصد سواء علم بكون ما يأتى به من الجهر أو الاخفات على خلاف حكم الشارع أم لا، و سواء علم بعدم كون هذا الموضع الذى يجهر فيه، أو يخفى فيه محل الجهر أو الاخفات أم لا، و بعبارة أخرى سواء علم بالحكم بالموضوع أو لا يعلم بهما أو بأحدهما. فعلى هذا قد يشكل فى شمول الرواية للجاهل مضافا إلى أنه بعد ما قلنا من أن منشأ العمدة فى وجوب الجهر و الاخفات فى الصلاة هو العمل، و كيف يمكن أن يخفى العمل على مسلم حتى يسأل عن وظيفته و يجيب عليه السّلام بمعدورية الجاهل، لأنّ العمل كان على الجهر فى صلاة الغداة و المغرب و العشاء، و الاخفات فى صلاة و الظهر و العصر فمع هذا العمل يبعد كون جاهل بالحكم أو بالموضوع إلا أن يقال: بأنّ المراد ليس من يجهل العمل، بل مع علمه بعمل المسلمين لا يدري الوجوب.

[ليس فى كلمات القدماء تعرض لصورة الجهل]

فلأجل ما قلنا قد يقع الاشكال فى النظر بدوا فى شمول الرواية للجاهل، و بعد ما راجعنا كلام القدماء قدس سرّه رأينا عدم فتوى و تعرض منهم إلّا للناسى و الساهى، و ليس فى كلماتهم تعرض لحكم الجاهل، و ما يرى فى كلماتهم يكون موافقا مع مضمون رواية أخرى من زرارة المتقدمة المتعرضة لخصوص السهو و النسيان، و لا يرى منهم عمل على طبق هذه الرواية المشتملة لصورة الجهل بقوله عليه السّلام (أو لا يدري) فهل يعدّ ذلك إعراضا منهم عن هذه الرواية أم لا؟

[فى ذكر الاشكالين فى المورد]

و لكن مع ذلك نقول: بأنّه ما يرى من شمول الرواية للجاهل، و حكمهم بكونه كالناسى و الساهى فى ما نحن فيه من المحقق رحمه الله و العلّامة رحمه الله و من تأخر عنهما، و كون

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٨

ذلك مسلما بينهم تقريبا، فلا يمكن طرح هذه الرواية و أن لا يعمل بها، و ما قلنا من الاشكالين يمكن دفعهما.

أمّا الاشكال الأوّل: فنقول: بأنّ الفقرة الاولى من الرواية المتعرضة لصورة العمد و إن كانت فى حد ذاتها ظاهرة فيمن يكون صدور الفعل عنه عن القصد سواء كان ملتفتا و قاصدا العنوان أو لا و لو لم تكن فى الرواية الفقرة الثانية و اكتفى عليه السّلام بذكر الفقرة الاولى كان الجاهل خارجا، لأنّ المفهوم الفقرة الاولى لا يشمل إلا الناسى و الساهى لظهور المتعمد فى الفقرة الاولى لما يقابلهما فقط، و لكن مع ذكر الفقرة الثانية و ذكر (لا- يدري) فإنّ ثقل بالناسى و الساهى فقط يكون مفهوم الفقرة الاولى، لا ينافى مع ذلك لشمول الحكم للجاهل، لأنّه ذكر عليه السّلام حكم مورد آخر يكون حكمه مثل الناسى و الساهى بعدهما بصورة العطف، فمع تصريح الامام عليه السّلام بقوله (لا يدري) لا يبقى إشكال فى شمول الرواية للجاهل.

و أما الاشكال الثاني: و هو استبعاد كون شخص جاهلا بعمل المسلمين يصير مورد السؤال و الجواب فأیضا قابل للدفع، لأنه مع الترام العامة بعدم وجوب الجهر و الاخفات، و كونهما مستحيين لا واجيين عندهم، فلا بعد في ان يكون بعض الناس، من أجل ما يرى من التزامهم خارجا بالاستحباب، في الجهالة في حكم المسألة، و لهذا وقع مورد السؤال و الجواب، فمما ذكرنا يظهر لك شمول الرواية للجاهل بالموضوع و الحكم، ثم إنه لا فرق في الجاهل بالحكم بين من يكون جاهلا مركبا، و بين من يكون غير ملتفت أصلا بالحكم. و هل تشمل الرواية الشاك، و هو الذي لا يكون جاهلا بالحكم بالجهل المركب، مثل من يكون ملتفتا مثلا بالعمل المسلمين بالجهر في بعض الصلوات

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٦٩

و الاخفات في بعضها، و لكن يكون مرددا في أن ذلك يوجب وجوبها أم لا، فمع هذا الشك جهر في موضع الاخفات أو بالعكس، أو لا تشملها.

[في ان لا تشمل الرواية للشاك لا صدرها و لا ذيلها]

لا- يخفى عليك بأن قوله عليه السلام (لا- يدرى) لا- يشمل الشاك (لأن من يكون لا يأتي بأحد طرفي شكه إلا بعنوان الرجاء و الاحتياط، لا بعنوان الجهر في ما لا ينبغى الجهر فيه أو عكسه، فلفظ (لا يدرى) و إن كان بنظر البدوى قابلا لأن يشمل الشاك، لكن بعد التأمل في الفقرة الاولى، و تقابلها مع الفقرة الثانية، و عدم كونه متعمدا، لعدم كون جهره في محل الاخفات أو بالعكس من باب ما يفعله المتعمد- لأن المتعمد في الرواية بعد ضم الفقرة الثانية بالاولى و هو من يصدر عنه الفعل عن قصد و التفات إلى الفعل، و إلى كونه في ما لا ينبغى و على خلاف وضعه المشروع، حيث إنه بعد شمول لا يدرى للجاهل بالحكم و الموضوع، يكون المراد من المتعمد هو خصوص من يكون قاصدا الى الفعل و الى عنوان كون هذا الفعل على خلاف ما حكم الشرع- فعلى هذا نقول: بأن الشاك غير داخل لا في صدر الرواية و لا في ذيلها.

أمّا الصدر فلأنه ليس متعمدا، لأنه لا يجهر في محل الاخفات أو بالعكس إلا من باب الرجاء أو الاحتياط لا بعنوان كونه في غير ما ينبغى، و أمّا الذيل فلأن الذيل يكون مقابل الصدر، فبعد كون الصدر هو من يدرى الفعل مع عنوانه، فالمراد من الذيل هو من لا يدرى ذلك، أى: يكون جاهلا بذلك، فقوله (لا يدرى) منصرف من الشاك، لأن الشاك ليس عامدا و لا غير عامد أى الناسى و الساهى و الجاهل، لأنه ليس إتيانه بشيء لا ينبغى فعله لا عن تعمد، و لا غير تعمد بل يكون

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٠

إتيانه الفعل بعنوان الرجاء و الاحتياط. (١)

و أمّا من يكون عالما بالحكم و لكن لا- يعلم بمحله، و بعبارة اخرى يكون جاهلا- بالموضوع- مثلا يعلم بأن بعض الصلوات يجب الجهر فيه، و بعضها يجب الاخفات فيه، و لكن لا يدرى بأن محل الجهر و موضوعه هو صلاة الغداة و المغرب و العشاء، و موضوع الاخفات هو الظهر و العصر، فأخفى في محل الجهر، أو بالعكس- فهذه الصورة بعيد خارجية في الغاية، لأنه مع العمل المستمر على الجهر في بعض الصلوات و الاخفات في بعضها، كيف يخفى على أحد محل الجهر و الاخفات (و لكن مع ذلك لو اتفق هذا الفرض، فيكون من قبيل الجهل بالموضوع لا يجب عليه الاعادة بمقتضى رواية زرارة المتقدمة. (٢)

(١)- أقول: هذا حاصل ما استفدت مما قاله ظله العالى في وجه خروج الشاك إلا دعوى الانصراف، و أمّا ما ذكر في وجه الانصراف فلم أفهم، لأنه على ما أفاده مدّ ظله سابقا يكون الظاهر من المتعمد هو الذى يقصد الفعل و إن لم يقصد العنوان و (لا يدرى) جملة واقعة بعد الذكر الناسى و الساهى الذى يكون مفهوم الفقرة الاولى، و بين حكم (لا يدرى) لكونه كالناسى و الساهى، لا أن يكون (لا

يدرى) فى مقابل المعتمد، فعلى هذا نقول فى وجه خروج الشاك: بأن المتعمد هو الذى يقصد الفعل و (لا يدري) هو من لا يعلم و هو بعمومه يشمل الجاهل و الشاك، فالصدر، و هو المتعمد، بنفسه يشمل الشاك، لأن الشاك قاصد إلى الفعل أيضا و الذيل و هو (لا يدري) يشمل الشاك، فمقتضى الصدر هو وجوب الاعادة على الشاك، و مقتضى الذيل عدم الوجوب، فيتعارض الصدر مع الذيل، فتكون النتيجة أيضا عدم إمكان الالتزام بشمول الرواية للشاك، و بعد عدم كونه داخلا فى الرواية أعنى: غير داخل لا فى الصدر و لا فى الذيل للتعارض بين الصدر و الذيل، فهو غير معذور بمقتضى القاعدة الأولى و يجب عليه الاعادة و القضاء فتأمل.

(المقرّر)

(٢) - أقول: فانقح بذلك كلّ شمول الرواية صدرا للعالم بالحكم و الموضوع، فيجب عليه.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧١

المقام الثالث:

إشارة

بعد الالتزام بصحة صلاة الجاهل بالحكم، و عدم وجوب الاعادة عليه لو جهر المكلف فى موضع الاخفات، أو العكس يكون هنا إشكال معروف، و هو أنه مع فرض معذورية الجاهل بحكم الجهر و الاخفات، و عدم وجوب الاعادة عليه. إمّا أن يقال: بأن منشأ المعذورية هو كون التكليف بالجهر و الاخفات مخصوصا بالعالم بهذا الحكم، فهذا محال للزوم الدور مضافا إلى أنه على هذا لا وجه لاستحقاق العقاب على تركه و إمّا أن يقال: بكون التكليف مطلقا و لا اختصاص له بالعالم بالحكم، بل يشترك فيه العالم و الجاهل، فكيف يقال بعدم وجوب إعادة الصلاة و تماميتها كما يظهر من روايته زرارة مع إمكان التدارك بالاعادة و القضاء، و كيف يقول من يقول بعدم استحقاق العقاب مع إطلاق الأمر و عدم امتثاله، هذا حاصل الاشكال و قد بين بتقريرات مختلفة.

أما استحقاق العقاب و عدمه، فيظهر من بعض الكلمات استحقاقه، فلا وجه للاشكال بعدم استحقاق العقاب، و لا إجماع و لا شهرة قائمة على عدم استحقاقه العقاب.

و أما ما يقال من أنه لو كان التكليف من رأس متعلقا بغير الجاهل، فمضافا إلى لزوم الدور لاستلزامه توقف العلم بالحكم على وجود الحكم، فإن كان الحكم متوقفا على العلم به يلزم الدور، و بطلان الدور واضح، لأنه يلزم كون الشيء الواحد موجودا و معدوما فى مرتبة واحدة، و هذا محال رأسا، و لو مع قطع النظر عن الدور

الاعادة و ذيلا للناسى و الساهى و الجاهل بالحكم و الموضوع فلا يجب يجب عليهم إعادة الصلاة. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٢

إن كان الحكم مختصا بالعالمين بالأحكام، فالبعث على الشيء لا بد و أن يكون بعد علم المبعوث إليه بالبعث، و هذا محال لأنه كيف يعقل بعث المولى بعد علم العبد بالبعث، فنفس البعث محال عليه فى ظرف علم العبد بالبعث.

و إمّا ما يقال: بأنه لا يعقل وجود العلم مع عدم وجود المعلوم، و لهذا لا يمكن العلم بالحكم مع عدم وجود حكم، فلا يمكن اختصاص الحكم بخصوص العالمين بالأحكام.

ففيه أن وجود العلم معقول مع عدم وجود المعلوم، و ما لا يمكن هو وجود الجزم مع عدم وجود ما يجزم به. «١»

إذا عرفت عدم معقولية كون الحكم مختصا بالعالم به، و لهذا قالوا بأن له تعالى فى كل واقعه حكما واحدا يشترك فيه العالم و الجاهل، فلا وجه هنا لدعوى عدم إطلاق الأمر بالجهر و الاخفات و اختصاصه بخصوص العالمين.

فنقول: بأن ظاهر كلام الشيخ رحمه الله هو كون الاشكال في المسألة مختصا بخصوص صورة الالتزام باستحقاق العقاب، لأنه على هذا يرد الاشكال حيث لا يجامع الحكم بالصحة مع استحقاق العقوبة، و أما مع عدم استحقاق العقوبة فلا يرد الاشكال ففيه أنه كما قلنا في بيان الاشكال ليس هو منحصرًا بهذه الصورة، بل إن قلنا بعدم استحقاق العقاب يكون الاشكال أيضا و هو أن عدم العقوبة كاشف عن عدم التكليف على الجاهل، و لازم ذلك كون الحكم مختصا بالعالم، و هو مستلزم

(١) - أقول: و وجود العلم بدون وجود المعلوم ظاهرا غير معقول، لأن النسبة بين العلم و المعلوم التضاييف، فلا- يمكن العلم بدون المعلوم، نعم يمكن حصول القطع مع عدم وجود المقطوع به، لأن الفرق بين العلم و القطع هو أن العلم اعتقاد جازم موافق مع الواقع، و القطع اعتقاد جازم يمكن كونه موافقا للواقع، و يمكن عدم مطابقتها مع الواقع. (المقتر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٣

ما قلنا من الدور و استحالة البعث، هذا.

[في ذكر كلام المحقق الهمداني ره و دفعه]

ثم إن الحاج آغا رضا الهمداني رحمه الله «١» بعد ما يقول بأن الظاهر من بعض استحقاق الجاهل بالجهر و الاخفات للعقوبة، فمع فرض استحقاقه العقوبة، تصدى لدفع الاشكال الوارد على فرض استحقاق العقوبة و ذكر في كيفية مجامعة الحكم بالصحة مع استحقاق العقوبة و جهها حاصله هو أنه يمكن أن يكون في مقام الثبوت و الواقع لأصل طبيعة الصلاة مصلحة ملزمة توجب الأمر بها، و كان للفرد من الصلاة الواقعة مع الجهر و الاخفات مصلحة اخرى ملزمة فلاجلها أمر بهذا الفرد من الصلاة.

و بعبارة اخرى يكون من باب تعدد المطلوب، فمطلوب من المولى هو الطبيعة و لهذا يأمر بها، و مطلوب آخر له و هو إتيان فرد منها واجدا لخصوصية الجهر أو الاخفات و لهذا يأمر به أيضا بأمر آخر، فمع فرض كون المطلوب متعددا، و كون ظرف امتثال الأمر الثاني المتعلق بالفرد الواحد للخصوصية هو في ضمن امتثال الطبيعة، بحيث لا- يمكن امتثاله إلا في هذا الظرف، لأن المطلوب الثاني هو الايتان بفرد الطبيعة واجدا للخصوصية، فلو أتى المكلف بالطبيعة في ضمن الفرد الواحد للخصوصية فقد امتثل الأمرين، و أما لو أتى بطبيعة الصلاة في ضمن فرد آخر غير الفرد الواحد للخصوصية فقد امتثل أمر الطبيعة، و أما الأمر بالفرد الواحد للخصوصية لم يمتثله، و لا يمكن بعد ذلك امتثاله لما قلنا من أن المطلوب إتيانه في ضمن الطبيعة المأمور بها، و على الفرض أوجد الطبيعة فلا يمكن امتثال الأمر بالفرد لمضى محله، و يصح أن يعاقب على تركه لمخالفة العبد أمر المولى.

(١) - مصباح الفقيه، ص ٣١٦.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٤

فوجه العقاب هو عصيان المولى و مخالفته لأمره، و وجه عدم الاعادة و القضاء عليه و إتمام صلاته هو عدم إمكان أعادته أو قضائه لمضى محله بامتنال الطبيعة فعلى هذا نقول: لا تنافى بين الالتزام باتمام الصلاة و عدم وجوب الاعادة و القضاء، و بين استحقاق العبد للعقوبة بترك الفرد الواحد للجهر أو الاخفات.

إن قلت: بعد كون أمر من المولى على الطبيعة، و أمر على الفرد الواحد للخصوصية، فلو بنى المكلف على امتثال الطبيعة بدون امتثال الفرد في ضمنها، فحيث أن بها يقع عصيان الفرد فلا- يمكن صيرورة ذلك امتثالا للطبيعة، لأن هذا العمل لا يكون مقربا مع فرض عصيان الأمر المتعلق بالفرد به فعلى هذا يبقى الأمر بالطبيعة، لعدم إمكان امتثاله إلا في ضمن امتثال أمر الفرد.

قلت: بعد ما اخترنا من عدم كون الأمر بالشىء مستلزما للنهى عن ضده الخاص، فلا يوجب الأمر بالفرد الواحد للخصوصية للنهى عن

ضده الخاص، و هو طبيعة الصلوة، و بعد عدم صيرورة هذه الصلوة الماتى بها بعنوان امتثال الطبيعة منها عنها، فلا مانع لأن تصير مقربا، فباتيانه يمثل الأمر بالطبيعة، و يبقى الأمر بالفرد، و لا يمكن امتثاله، فيعاقب على ترك امتثاله، و لا محل لاعادته، أو قضائه. إن قلت: بأنه بعد ما يكون لطبيعة الصلوة على ما فرضت لمصلحة صارت متعلق الأمر لأجلها مع قطع النظر عن كونها فى ضمن فرد خاص، و للفرد الخاص منها مصلحة اخرى توجب الأمر به، و لازم ذلك كون الطبيعة بنفسها واجدة لمصلحة صارت مورد الأمر فعلى هذا لو أتى بالطبيعة فى حال العلم فى ضمن فرد آخر غير الفرد الواجد للخصوصية كان اللازم عدم وجوب الاعادة و القضاء، و الحال أنه لا يمكن الالتزام بذلك.

قلت: نحن فى هذا المقام نكون فى مقام التصور، و بيان توجيه لدفع ما يتوهم

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٥

من التنافى فى مفاد رواية زرارة و كلمات الفقهاء قدس سره من الحكم بأن الجاهل بالحكم فى الجهر و الاخفات تمت صلاته و لا إعادة عليه، و مع هذا يعاقب على ترك الجهر. أو الاخفات و أنه فى مقام الثبوت يمكن كون طبيعة الصلوة مشتملة على مصلحة لكن لا على سبيل الاطلاق، و الصلاة الواجدة لخصوصية واجده من الجهر و الاخفات واجدة لمصلحة اخرى توجب تعلق أمر بالطبيعة و أمر بالفرد، فنقول: يمكن أن تكون طبيعة الصلوة فى حال العلم بالحكم واجدة لخصوصية لم تكن مطلوبة و متعلق الأمر بنفسها مثل كون مطلوبة طبيعة الصلوة مقيدة بخلوصها عن شائبة التجري، و مع تقيدها بذلك ينافى كونها مطلوبة فى حال العمد و التردد. فعلى هذا يمكن تصوير كون الطبيعة مورد تعلق أمر فى حال الجهل باعتبار واجديتها لمصلحة، و كون الفرد الواجد للخصوصية متعلق أمر آخر باعتبار واجديته لمصلحة اخرى، فلا ينافى عدم وجوب الاعادة و القضاء مع استحقاق العبد للعقاب، هذا حاصل مراده فى المقام.

و لو أمعنت النظر فى بياننا فى توجيه مراده يظهر لك عدم ورود إشكالين عليه:

الاشكال الأول: أنه على هذا التوجيه يكون استحقاق العقاب على ترك الجهر أو الاخفات، لأن المطلوب الثانى هو إتيان الصلوة جهرا أو اخفاتا، و الحال أن وجوبهما لا- يكون نفسيا، بل يكون غيريا فلا عقاب و لا ثواب عليهما، بل الثواب على فعل الصلوة الواجدة للأجزاء و الشرائط و منها الجهر أو الاخفات، و العقاب على تركها.

الاشكال الثانى: أن الجهر أو الاخفات ليسا بنفسهما مطلوبين آخرين صارا متعلق الأمر، فلا معنى لكون المطلوب متعددا باعتبار الطبيعة و باعتبار

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٦

الجهر الاخفات.

أما بيان عدم ورود الاشكالين فهو أنه على ما قلنا يفرض كون الطبيعة باعتبار واجديتها لمصلحة بنظر المولى متعلقة لأمر، و كون الفرد منها لواجديته لخصوصية الجهر أو الاخفات متعلقا لأمر آخر لا الجهر أو الاخفات، فلا يكون استحقاق العقاب على ترك الفرد من الصلوة الواجدة لخصوصية واجديته من الجهر أو الاخفات بل يكون الفرد متعلق الأمر فلا يرد أحد من الاشكالين لأننا لا نقول بكون الجهر و الاخفات بنفسهما متعلقين لأمر، و لا- نقول بكون العقاب على تركهما فيما قال رحمه الله و بيانا مراده بنحو أو فى قد اجيب عن الاشكالين.

[فى ذكر اشكال المحقق الحائرى على المحقق الهمدانى]

ثم إن بعض الاعلام (يعنى آية الله الحائرى رحمه الله) استشكل «١» على هذا التوجيه الذى ذكره آية الله الهمدانى رحمه الله، و ذكر توجيهها آخر لدفع الاشكال المتقدم، أما الاشكال فهو أنه على ما قال فى المصباح يلزم صحة العمل إن أتى بالطبيعة متعمدا فى ضمن

فرد غير الفرد الواحد للخصوصية المأمور به، فإنّ إتيان الطبيعة على ما فرضها عبادة و إن قارن عصيان الأمر الآخر، و هذا الاشكال هو الاشكال الذى أوردته آية الله الهمدانى رحمه الله على نفسه، و أجاب عنه بأنّه يمكن كون طبيعة واجدة لخصوصية لأجلها لا يمكن كونها مطلوبة حال العمد و التردد.

اعلم بأنّه و إن بيّنّا مراده رحمه الله بنحو أو فى بحيث يندفع عنه بعض الاشكالات كما نبهنا عليه إلّا أنّه ما قلت فى جواب الاشكال- الذى يمكن أن يورد عليه من أنّه بعد كون أمر من المولى على الطبيعة و أمر على الطبيعة المقيدة، فلو بنى المكلف على امتثال الأمر المتعلّق بالطبيعة، فحيث إنّ يتحقّق بامتثاله عصيان الأمر بالطبيعة

(١)- كتاب الصلاة من مصباح الفقيه، ص ١٩٤.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٧

المقيدة فلا يصير مقربا، لأنّ الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده- بأنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص فلا إشكال. يمكن لقائل أن يورد عليه و يقول: بأنّا و إن قلنا بأنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص لأنّ ضد الشىء عدمه لا خصوص الفعل الوجودى المقارن للعدم و هو الضد الخاص، و لكن هذا يكون فى ما لا يكون نفس الأمرية الضد بهذا الفعل الوجودى، و أمّا إذا كان نفس الأمرية هذا الضد بالفعل الوجودى، فلا يمكن كون هذا الفعل الوجودى مأمورا به و مقربا، و فى المقام يكون كذلك حيث إنّ نفس الأمرية عدم الطبيعة المقيدة يكون بوجود الطبيعة المطلقة، ففى مثل هذه الصورة لا مانع من الالتزام بكون الأمر بالشىء مقتضيا للنهى عن ضده فعلى هذا لا يمكن امتثال الأمر المتعلّق بالطبيعة مع كونه عصيانا للأمر بالطبيعة المقيدة، فلأجل هذا لا يتم ما بينه رحمه الله لدفع الاشكال، و نذكر إنشاء الله بأنّ الوجه الذى ذكره العلامة الحائرى رحمه الله أيضا لا يندفع الاشكال، و نذكر إنشاء الله ما يندفع به الاشكال.

[الكلام فى توجيه كلام المحقق الحائرى و الهمدانى]

فقول: أمّا التوجيه الذى ذكره بعض الأعلام (أعنى: علامة الحائرى رحمه الله) «١» فى دفع الاشكال، فهو أن يقال: بأنّه يمكن أن يكون لطبيعة الصّلاة الواجدة لخصوصية الجهر أو الاخفات مصلحة موجبة للأمر بها على الاطلاق، و لكن للطبيعة الجامعة، مع قطع النظر عن خصوصية الجهر و الاخفات، توجد مصلحة ملزمة مع الجهل بالحكم، فليست المصلحتين فى عرض واحد، بل المصلحة فى الطبيعة توجد بعد الجهل، فما له المصلحة أولا و صار مورد الأمر هو خصوص الطبيعة الواجدة للخصوصية، و لكن فى طولها توجد مصلحة عند جهل المكلف بالحكم بأصل

(١)- كتاب الصلاة من مصباح الفقيه، ص ١٩٢.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٨

الطبيعة، فتصير مورد الأمر حال الجهل، و بهذا يندفع الاشكال، إذ العقاب يكون على تركه لخصوص الفرد من الطبيعة الواجدة للجهر أو الاخفات، و أمّا عدم وجوب الاعادة فيكون من باب أنّ الطبيعة فى حال الجهل لأجل واجديتها لمصلحة صارت مورد الأمر و على الفرض أتى بها، و لا يمكن معها امتثال الطبيعة فى ضمن الفرد الواحد لخصوصية الجهر أو الاخفات.

و مما مرّ يظهر لك الفرق بين التوجيهين، فإنّه على التوجيه الأوّل تكون المصلحتان فى عرض واحد قائمة إحداهما بمطلق الطبيعة، و الاخرى بالفرد الواحد للخصوصية من الطبيعة، و على الثانى تكون المصلحة على المقيد مع قطع النظر عن الجهل و لم تكن مصلحة قائمة فى هذا الحال على الطبيعة المطلقة، و باصطلاحه على الطبيعة الجامعة، فإذا طرأ الجهل توجد مصلحة على الطبيعة المطلقة،

فالمصلحة على الطبيعة الجامعة توجد في طول المصلحة على الطبيعة المقيدة بالجهر أو الاخفات.

إذا عرفت ذلك نقول: بأن المكلف بالجهر أو الاخفات تارة يعلم بالحكم ويعمل على علمه بمعنى: أنه مع علمه بالحكم يجهر في موضعه و يخفى في موضعه، و تارة يعلم بهما أى: بحكهما ولكن لا- يعمل بعلمه، فيجهر في موضع الاخفات أو بالعكس، و تارة يكون جاهلا بالحكم و من أجل جهله يجهر في موضع الاخفات أو بالعكس، و تارة مع جهله بالحكم يعمل من باب الاتفاق على طبق الواقع فيجهر في موضعه. و يخفى في موضعه.

[في ذكر الصور في المسألة]

أما في الصورة الاولى: فتكون نتيجة توجيه صاحب المصباح رحمه الله، و كذلك نتيجة توجيه علامة الحائري رحمه الله هو درك المكلف مصلحة المقيد، لأنه على كلا التوجيهين ليس في حال العمد إلا مصلحة واحدة، و هي المصلحة الموجودة في المقيد، أما على القول الأول منهما لأن المطلق من أجل خصوصية تكون فيه، و هي خلوه

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٧٩

عن شائبة التجري ليس فيه مصلحة، و أما على القول الثاني فلأن مع الجهل تحدث مصلحة في المطلق فليس في حال العمد مصلحة مترتبة عليه.

أما في الصورة الثانية: فعلى التوجيه الأول منهما لا يدرك المكلف لا مصلحة مطلق الطبيعة و لا مصلحة المقيد، لأنه على ما عرفت ليس في المطلق مصلحة حال العمد، و على الفرض لم يدرك مصلحة المقيد لعدم الاتيان به، بل خالف أمره لأنه أتى بالجهر في محل الاخفات أو بالعكس، و كذا على التوجيه الثاني لأن حال العمد ما فيه المصلحة هو المقيد و على الفرض لم يدركها، و أما المطلق أعنى: الطبيعة الجامعة، فلم تكن فيها مصلحة حال العلم بالحكم.

أما في الصورة الثالثة: فعلى كلا التوجيهين يدرك المكلف مصلحة الطبيعة الجامعة، و لا يدرك مصلحة المقيد، لأنه على التوجيه الأول فات عنه المصلحة القائمة على المقيد لترك الجهر في محل الاخفات أو بالعكس و لأنه على التوجيه الثاني ليس في حال الجهل إلا المصلحة المحدثة في المطلق (الآ على الاحتمال الأول الذي نذكر في كلامه في الصورة الرابعة إن شاء الله).

أما في الصورة الرابعة: فعلى التوجيه الأول لا إشكال في كون المكلف مدركا لكلا المصلحتين مصلحة المطلق و المقيد كالصورة الاولى، لأنه على الفرض أتى بالصلاة المشروطة بالجهر أو الاخفات فأدرك المصلحة القائمة على المطلق و المقيد كليهما

[في ذكر ثلاث احتمالات في الصور الاربعة]

، و أما على التوجيه الثاني فيشكل الأمر، لأن في كلامه احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون مراده هو أن في صورة الجهل مضافا إلى المصلحة القائمة بالمقيد توجد و تحدث مصلحة اخرى في المطلق حال الجهل، فيكون في حال الجهل مصلحتان مصلحة في المطلق و مصلحة في المقيد، و أما في حال العلم

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٠

فلا يكون إلا مصلحة واحدة قائمة بخصوص المقيد.

فإن كان مراده هذا ففساده ظاهر، لأن لازم ذلك كون الجاهل بالحكم الذي أدرك الواقع مدركا لمصلحتين، و كون العالم بالحكم العامل على طبق الواقع مدركا لمصلحة واحدة، فيكون العالم العامل بالواقع أسوأ حالا من الجاهل العامل بالواقع، و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به، و هو أيضا لا يلتزم به.

الاحتمال الثاني: أن يكون مراده من إحداث مصلحة حال الجهل في المطلق أى مطلق طبيعة الصلاة، هو أن للجاهل تحدث مصلحة

اخرى على المطلق، فهو يدرك مصلحة المطلق و مصلحة المقيد، و لكن لا- مثل الاحتمال الأول، بل يفرض كون العالم مدركا لمصلحتين مصلحة المطلق و مصلحة المقيد كالجاهل بالحكم، فالعالم و الجاهل يدركان مصلحتين، و هذا الاحتمال ليس مراده. و على كل حال إن كان مراده هذا، فلا معنى لقوله بأحداث مصلحة في المطلق حال الجهل، لأنّ ظاهر ذلك عدم وجود مصلحة في المطلق حال العلم مضافا إلى أنّه على كلا الاحتمالين يرد عليه أنّه لا مجال لاستحقاق العقاب على الجاهل إذا صادف وقوع عمله على خلاف الواقع، لأنّ المفروض كون الجهل سببا لا- يجاد مصلحة في المطلق مضافا إلى مصلحة المقيد، فهو مع كونه مدركا لكلا المصلحتين لا وجه لاستحقاقه للعقاب.

الاحتمال الثالث: أن يكون نظره إلى أنّ كل مصلحة قائمة على الطبيعة المقيدة بالجهل أو الاخفات حال العلم بالحكم توجد و تحدث هذه المصلحة في الطبيعة الجامعة، أي المطلق، حال الجهل بالحكم، فالعالم بالحكم و الجاهل به مدركان لمرتبة واحدة من المصلحة، غاية الأمر إن العالم يدرك هذه المرتبة في ضمن المقيد، و الجاهل

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨١

يدركها في ضمن المطلق، فلا يفوت من الجاهل مصلحة و إن كان آتيا على خلاف الواقع و تاركا للجهل أو الاخفات.

[التحقيق في الاحتمال الثالث]

فإن كان مراده هذا فيرد عليه بأنّه على هذا يقع رحمه الله في الاشكال الذي يفرض منه، و هو الدور، لأنّه بناء على هذا يكون العالم بالحكم مأمورا بالصلاة المقيدة بالجهل أو الاخفات و الجاهل بالحكم مأمورا بطبيعة الصلاة، لأنّ ما فيه المصلحة للاول هو المقيد و الثاني هو المطلق، فيلزم اختصاص العالم بحكم و هو مستلزم للدور، مضافا إلى عدم وجه لاستحقاق العقاب على هذا. «١» و أما ما يتوهم من كون نظره في إحداث المصلحة في الطبيعة الجامعة حال الجهل لا إلى مطلق حال الجهل حتى الصورة التي يأتي الجاهل بما وجب عليه واقعا من الجهل في موضعه و الاخفات في موضعه، بل يكون نظره إلى أنّه تحدث مصلحة متعلقة بالمطلق في خصوص الصورة التي يكون جاهلا بالحكم و يأتي الصلاة على

(١)- أقول: و ازيد عليها احتمالا رابعا، و هو أن يفرض حدوث مصلحة في حق الجاهل حال الجهل، و لكن تكون هذا المصلحة أقل من المصلحة التي تكون للعالم، مثلا العالم يدرك عشرين درجة باعتبار إدراكه لمصلحة المطلق و المقيد، و الجاهل عشرة درجات من باب إدراكه المطلق فقط، فوجه صحة صلاة الجاهل المقصر في تركهما هو ادراكه لمصلحة المطلق التي أقل من المطلق و المقيد التي يدركها العالم العامل بالوظيفة، فهو مستحق للعقاب لتركه المقيد عن جهل لا يعذر فيه، و أما صحة صلاته فهو لأجل امتثاله الأمر المتعلق بالمطلق لأجل حدوث مصلحة فيه حال الجهل.

و إن كان نظره رحمه الله إلى هذا فيرد عليه ما أورده على جعل الطرق و الامارات من أن جعلها مستلزم لتوفيت المصلحة أو الإلقاء في المفسدة، لأنّه على هذا مع الحكم الشارع بعدم وجوب الاعادة قوت منه المصلحة الكامنة في المقيد، فعلى كل الاحتمالات الأربعة ليس توجيه رحمه الله دافعا للاشكال. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٢

خلاف النحو الواجب عليه، و هو الصورة التي أجهر في موضع الاخفات، أو بالعكس، ففي هذه الصورة يقول بأحداث مصلحة في الطبيعة الجامعة.

فهو، مع عدم كونه مفاد ظاهر كلامه، لأنّ ظاهر كلامه، أحداث المصلحة حال الجهل في المطلق، لا يفيد لدفع الاشكال المتقدم في مسألة معذورية الجاهل بالجهل و الاخفات، لأنّه يقال ما قلت من إحداث المصلحة في المطلق في صورة الجهل بالحكم، و وقوع

الصلاة فاقده للجهر أو الاخفات.

إن قلت: إن المصلحة الحادثة في المطلق في هذا الحال تكون مثل المصلحة الموجودة في المقيد حال العلم، فتكون المصلحتان متساويتين، غاية الأمر في حال العلم هذه المصلحة قائمة على المقيد، وفي حال الجهل على المطلق. فيلزم إشكال الدور لأنه يلزم كون الحكم بالمقيد مخصوصا بالعالمين به مضافا إلى عدم وجه لاستحقاق العقاب بعد كون تكليف الجاهل واقعا هو المطلق.

و إن قلت: يكون المصلحة في هذه الصورة من الجهل تحدث في المطلق المقيد بكون قراءته جهرا في موضع الاخفات و اخفاتا في موضع الجهر بعكس المجعول للعالم رحمه الله.

فهو، مضافا إلى كونه خلاف ظاهر كلامه، لأن ظاهر كلامه حدوث المصلحة حال الجهل في المطلق لا في المقيد بالعدم، لا يمكن به توجيه دفع إشكال استحقاق العقاب، لأنه على هذا يكون تكليفه حال الجهل إتيان المطلق في ضمن المقيد المضاد لما هو المقيد حال العلم، فلا وجه لاستحقاق العقاب فيبقى الاشكال.

(و إن قلت: بأنه في هذا الحال توجد مصلحة زائدة في المطلق لم تكن هذه المصلحة في غير هذا الحال، فيلزم كون العالم المدرك للواقع أسوأ حالا من الجاهل، تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٣

مضافا إلى عدم وجه لاستحقاق العقاب.

و إن قلت: بأن العالم مدرك لمصلحة المقيد، و المطلق و الجاهل مدرك لمصلحتين مصلحة المطلق و المقيد، فهو مضافا إلى كونه خلاف ظاهر كلامه لانه قال تحدث مصلحة في المطلق للجاهل، و هذا يدل على كون مصلحة في المطلق في حق العالم بالحكم يوجب عدم استحقاق العقاب، و الحال أنهم يقولون باستحقاقه).

[في ذكر الكلام المحقق الحائري ره]

إذا عرفت ذلك كله نقول: بأن نظر العلامة الحائري رحمه الله يكون إلى أمر ننبه عليه تميميا للفائدة بعد ذكر مقدمة، و هي أن الترتب المعنون في الاصول يعنون في موردين:

المورد الأول: في مسئلة الضد، و هو أنه قال الشيخ البهائي رحمه الله بأن الأمر بالشىء و إن لم يكن مقتضيا للنهي عن ضده، فلا أقل من اقتضائه عدم الأمر بالضد، و ثمرة ذلك تظهر في ما كان الضد عبادة، فحيث إن صحة العبادة متوقف على الأمر، ففي صورة كون الواجب العبادى ضد واجب آخر فلا يكون قابلا لصيرورته مأمورا به، و بعد عدم كون أمر به لا يترتب عليه الصحة.

و في مقام الجواب عن هذا البيان قال بعض: بأننا نصحح أمرا للضد بنحو الترتب بأننا نفرض أحد الأمرين مطلقا، و الآخر مشروطا بعصيان أمر المطلق، و من يقول بصحة الترتب- و هو مختارنا و اثبتناه في الاصول و بينا وجهه مفصلا- يقول:

بأن الأمر بالأهم و إن كان مطلقا و تكون مرتبة إطاعته و عصيانه متأخرا عن رتبة نفسه، فالمولى بعد ما يرى كون الأهم و كذا المهم محبوبا له، و يرى بأنه لا- يتمكن العبد من امتثال كل منهما، و يكون الأهم أحب بنظره فيأمر به مطلقا، و يجعل أمره بالمهم مشروطا بعصيان أمرا الأهم، فيتصور بهذا النحو أمرا مترتبا على عصيان الأمر

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٤

بالأهم بالمهم، و قد بينا وجه صحة الترتب في الاصول بما لا مزيد عليه، و نذكر هنا أيضا على وجه الاختصار.

[في ذكر وجهها لصحة الترتيب]

فنقول بعونه تعالى: بأنه وإن ذكر لتصحيح الترتب وجوه من بعض المحققين، ولكن الوجه الذي يكون خاليا عن الاشكال هو أن يقال: بأن ما يوجب تخيل استحالة الترتب هو توهم استلزام ذلك الأمر بالضدين في آن واحد، ونذكر بيانا يرتفع به الاشكال ويرى عدم وجه للاستحالة، وهو أن المولى لو أمر أحدا باتيان الضدين في آن واحد يلزم الأمر بالضدين و البعث فيهما في آن واحد، وهو محال.

(و وجهه ليس إلّا أن البعث جدا بما لا يتمكن المبعوث إليه من امتثاله محال، لأن حقيقة بعث العبد إلى الفعل إرادة صدور الفعل من العبد، لأن هذا معنى الإرادة التشريعية في قبال الإرادة التكوينية التي يقدم المرید باتيان مراده بنفسه في الخارج، ويحرك عضلاته نحوه، وفي التشريعية يريد من الغير فيبعثه نحو الفعل، فمع علم المرید بعدم إمكان انبعاث العبد نحو الفعل كيف يريد الفعل منه و يبعثه نحوه، فوجه الاستحالة هو عدم إمكان البعث و تعلق الإرادة بالمتناقضين أو الضدين).

و أما إذا أمر بشيئين بأمرين، مثلا أمر بانقاذ الابن بأمر، و أمر بانقاذ الأخ بأمر آخر، فلا يرى كونهما أمرا بالضدين في حد ذاتهما، و لا تنافي بينهما في حد ذاتهما إلّا إذا كان الأمران بحيث يبعثان و يحزّكان العبد نحو إتيان كل واحد منهما في عرض واحد لتزاحم كل منهما مع الآخر، و أمّا إذا كان أحد الأمرين في طول الآخر فلا يوجب اجتماع الضدين، فلو أمر المولى أمرا مطلقا بانقاذ الأخ في آن، و أمر بأمر مطلق بانقاذ الابن في هذا الآن مع عدم تمكن العبد من انبعاثه نحو كل منهما في هذا الآن فيكون امرا بالضدين.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٥

و أمّا إذا كان أحد الأمرين في طول الآخر، و في ظرف لا يكون أمرا آخر شاغلا للزمان، فلا يوجب الأمر بالضدين، فعلى هذا نقول: في ما أمر بشيء و يكون ضده واجبا آخر كالمثال المتقدم، فللمولى يكون مطلوبان أحدهما إنقاذا لابن، و الثاني إنقاذا الأخ، و يرى بأنه لا- يمكن حفظ كل من مطلوبيه لعدم تمكن العبد من إنقاذهما في آن واحد، فيأمر أمرا مطلقا بما يكون أشدّ حبا به، فيأمر في المثال بانقاذ الابن مثلا، و لكن لو رأى بأن العبد لا يمثل هذا الأمر و لا ينبعث نحوه و يعصيه، و لا ينقذ الابن فيأمر في هذا الفرض بانقاذ الأخ كى يحفظ مطلوبه المهم إذا رأى أنه لا- يحفظ مطلوبه الأهم، فبعد كون كل منهما مطلوبا له، و يكون أحدهما أهم في نظره من الآخر، و يرى عدم انبعاث العبد نحو الأهم، ففي هذا الحال ما يصنع المولى هو أنه يأمر أمرا مطلقا بالأهم، و يأمر أمرا آخر مشروطا بعصيان الأهم بالمهم، فبعد كون الأمر بالمهم في طول الأمر بالاهم و مشروطا بعصيانه، فلا يكون مستلزما للأمر بالضدين. إن قلت: بأن الأمر بالمهم و ان كان مشروطا بعصيان الأهم و لا يكون في رتبة الأمر بالأهم و لكن الأمر بالأهم يكون في هذه المرتبة، لأن أمر الأهم يكون مطلقا و اطلاقه يشمل هذا الحال.

قلت: أمّا الإطلاق اللحاظي فلا يمكن لأنّ العصيان و اطاعة الأمر ممّا يكونان في طول الأمر فلحماظهما في رتبة سابقة على الأمر غير ممكن، لأنّه بعد الأمر إمّا يعصى الأمر أو يطيع، فقبل الأمر لا- يمكن لحاظ الموضوع المأمور به و طلبه في حال الاطاعة أو حال العصيان:

و أمّا الاطلاق الذاتى بمعنى: كون الموضوع، أو متعلق الطلب مرسلا و بلا تقييد

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٦

بقيد- كما نذكر بيانه في جواب ما قال في تصحيح الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري بالترتب إنشاء الله- فهو يفرض للأهم و له الاطلاق بهذه المعنى، لكن بعد كون فرض الأمر بالمهم في رتبة عصيان الأهم، فالعبد في هذا الحال لا ينبعث نحو الأهم فأمر المولى على الأهم و ان كان باقيا، و لكن لا يكون مؤثرا لعدم انبعاث العبد إليه، فلهذا لا يكون يامر بالضدين.

إن قلت: بأنه بعد ما فرضت كون الأمر بالمهم في فرض عصيان الأمر بالاهم، فقبل العصيان لا يكون أمر على المهم، و على الفرض يكون ظرف امتثال الأمر بالمهم هو ظرف عصيان الأمر بالأهم، فكيف يفرض قبل ظرف العصيان أمر بالمهم.

قلت: بأنه بعد تصحيح الشرط المتأخر كالشرط المتقدم و المقارن، فيكون العصيان للأهم شرطا متأخرا للأمر بالمهم، فمع علم المولى

بالعصيان يأمر في رتبة سابقة على العصيان بالمهم، فالأمر بالمهم مشروط بالعصيان بنحو الشرط المتأخر، فبهذا النحو يصح الترتب. إن قلت: إن لازم ما قلت استحقاق العبد للعقوبتين لو ترك الأهم و المهم كلاهما، لأنه خالف أمرين من أوامر المولى. قلت: نلتزم بذلك ولا مانع منه، لأنه بعد تصحيح تعلق الأمرين باختلاف الرتبة، و كون أحدهما مشروطاً، فلو خالف كل من الأمرين يستحق بحكم العقل للعقوبتين عقوبة على ترك الأهم و عقوبة على ترك المهم. فانقدها بذلك كله أنه لا مانع من صحة الترتب و مدعى الاستحالة لا بد له من إثباتها.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٧

و قد ذكرنا بأنه إن كان الأمر ان بحيث يوجبان للأمر بالجمع في رتبة واحدة كان محالاً، مثل ما إذا أمر بامر واحد بالمتضادين، و قد ذكرنا عدم استلزامه ذلك لاختلاف الأمرين من حيث الاطلاق و الاشتراط، و عدم كون الأمر المشروط في رتبة الأمر المطلق في هذا المورد، فصحة الترتب و تصويره واضح، و يكون أمراً عرفياً يتفق كثيراً ما للنوع، مثلاً- تقول أنت بخادمك جثنى بالماء البارد، و لو رأيت أنه لا ينبعث نحوه تقول: و إن لم تأت به فات بكل ماء موجود فعلاً: و الأمثلة كثيرة. «١»

المورد الثاني: في الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري

إشارة

فإن بعض الاعلام (و هو السيد «٢») محمد الاصفهاني رحمه الله قد تصدى لدفع الاشكال في حجية الظن، و أن حجيته يوجب اجتماع الضدين بالترتب، و حاصل ما نقله بعض تلامذته (في الدرر) بعد تهافت في كلامه صدرا و ذيلا (فإن ظاهر صدر كلامه هو تصوير الاطلاق

(١)- أقول: الحق استحالة الترتب، لأنّ القائلين بصحته لا يتكلمون في وجه الاشكال، و لا يدور كلامهم حول النقطة التي هي جوهر المطلب، و هو أنه نسأل عنهم بأنه في الرتبة التي تقول:

بأمر المولى و بعثه نحو المهم، و هي رتبة سابقة على العصيان، هل يكون بعث من المولى في هذه المرتبة نحو الأهم أو لا. فإن قلت: ليس بعث نحو الأهم في هذه الرتبة، فيكون خارجاً عن محل النزاع، لأنّ محل النزاع يكون في ما كان الأمر بالأهم باقياً و لا إشكال فيه، و إنما الاشكال في تصحيح أمر متعلق بالمهم.

و إن قلت بأنّ الأمر بالأهم و البعث نحوه باق في هذا الحال و هذه المرتبة يكون البعث فيها بالمهم، فمعنى ذلك البعث في هذه الرتبة بالأهم و المهم في آن واحد، و رتبة واحدة مع كونهما ضدّين، فهذا محال لكونه طلباً للضدين، فلا يعقل تصوير أمر بالمهم بنحو الترتب لما قلنا. (المقرّر)

(٢)- درر الفوائد، ص ٣٥١-٣٥٢.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٨

و التقييد في موضوع الحكم، كما يظهر من مثاله بالعتق، و ظاهر ذيل كلامه تصوير الاطلاق و التقييد في الحكم، و يظهر ذلك من مثاله بصلوة الجمعة).

(أقول: لم أفهم التهافت هو أن الأحكام لا تتعلق بالموضوعات الخارجية، بل تتعلق بالموجودات الذهنية لا مقيدة بالذهن، و الأمر قبل الأمر إمّا أن يكون الموضوع مطلوباً له على الاطلاق، و إمّا أن يكون مطلوبه مقيداً، و صيرورة مطلوبته مقيدة إمّا أن تكون باعتبار المصلحة في المقيد، و إمّا أن تكون من باب تزاحم غير المقيد لغرضه الآخر، فبالكسر و الانكسار يصير المقيد مطلوباً له، فعدم صيرورة غير المقيد في الصورة الاولى مطلوباً يكون من باب عدم المقتضى فيه، و في الثانية يكون من أجل طرؤ المانع و في هذه

الصورة لا بدّ للآمر من لحاظ عنوان المطلوب مع لحاظ عنوان آخر متحد معه، صار سببا لخروج غير المقيد عن المطلوبية، فلو فرض عنوانان لا يمكن اجتماعهما في الذهن بحيث يكون المتعلق لأحدهما لا مع الآخر، فلا يمكن الكسر و الانكسار بينهما حتى يرفع اليد عن أحدهما، و يبقى الآخر.

و من هنا يظهر أنّ ما هو المتعلق و الموضوع للأحكام الواقعية، لا- يمكن تعقله مع ما هو الموضوع في الأحكام الظاهرية، فلو تصور صلاة الجمعة مثلا، فلا يمكن في تصورهما إلّا تصور الحالات التي يمكن أن تتصف بها في هذه المرتبة، مثل كونها في المسجد أو الدار و أمثالهما، و أمّا اتصافها بكون حكمها الواقعي مشكوكا، فليس يتصور في هذه الرتبة، لأنّ هذا الوصف يعرض الموضوع بعد عروض الحكم به، و لا يمكن لحاظ أوصاف المتأخرة عن الحكم في

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٨٩

موضوع ذلك الحكم.

و إن قلت: بأنّ العنوان المتأخر، أعني: كون الموضوع مشكوك الحكم، و إن لم يكن في مرتبة العنوان المتقدم و هو نفس الموضوع، و لكن ذات الموضوع ملحوظ في مرتبة عنوان المتأخر، فعند ملاحظة عنوان المتأخر يجتمع العنوانان.

قلت: أمّا في تصور الموضوع في الحكم الواقعي فلا يلاحظ الحكم العارض عليه و أمّا تصور الموضوع بلحاظ كونه مشكوك الحكم فلا بدّ و أن يكون بلحاظ الحكم، لأنّ الموضوع مشكوك الحكم، فلا يلاحظ في هذا اللحاظ الموضوع الواقعي لعدم إمكان لحاظ الموضوع مجردا عن الحكم و بين لحاظ الموضوع ثابتا له الحكم.

فحينئذ نقول: متى يتصور اللاحظ الأمر صلاة الجمعة بملاحظة ذاتها تكون مطلوبة، و متى يتصورها بملاحظة كونها مشكوك الحكم تكون متعلقة لحكم آخر، فلا يكون الحكمين في مرتبة واحدة، بل تعلق حكم بالموضوع الواقعي في مرتبة، و تعلق الحكم بالموضوع المشكوك حكمه في مرتبة أخرى، فلا يلزم اجتماع الضدين، فبهذا النحو صار بسدد دفع الاشكال في جعل الطرق و الامارات.

[في ردّ كلام المحقق الاصفهاني]

و فيه أنّ الترتب في هذا المورد غير تمام، و لا يمكن دفع اشكال لزوم اجتماع الضدين به، و فهم ذلك محتاج إلى ذكر مقدمة على سبيل الاختصار، و بينا تفصيله في المطلق و المقيد في الاصول، و هو أنّ الاطلاق، على ما قلنا و هو الحق، عبارة عن الارسال، فالمطلق أعني: المرسل، و بالفارسية (رها) فإذا كان المتكلم أو الأمر في عالم لحاظ موضوع حكمه لاحظ متعلق الحكم كالصلاة مثلا، أو موضوعه كالانسان مثلا، و جعله مركزا لحكمه و موضوعه، و متعلقه الطبيعة بدون تقيده بقيد

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٠

حتى قيد الارسال، مثلا- في المثال جعل الصلاة تمام المتعلق بدون تقيده بقيد من الجهر أو الاخفات أو غيرهما، أو جعل الانسان موضوعا لحكمه بدون تقيده بكونه رجلا أو امرأة، عالما أو جاهلا و غير ذلك، بحيث يكون ما هو تمام الموضوع و المتعلق للحكم هو نفس الطبيعة مرسلا عن القيد، لا بنحو يكون الارسال قيدا له، بل بمعنى عدم لحاظ شيء معها فيكون اللفظ مطلقا، و المعنى أي الموضوع أو المتعلق مطلقا.

فليس المراد من الاطلاق إلا- الارسال عن القيد، لا- أن يكون الملحوظ حين الاطلاق الشيع و السريان في جميع أفراد الطبيعة كما توهم بعض، و عرّف المطلق بانه لفظ شايع في جنسه، بل في المطلق على ما قلنا لا يلاحظ إلّا الطبيعة، و بعد عدم لحاظه إلّا الطبيعة بدون تقيدها بقيد، ففي كل مورد توجد الطبيعة و في ضمن أي خصوصية كانت ترى الحكم قهرا، لأنّ موضوع الحكم ليس إلا هي، ففي كل مصداق من المصاديق لها يكون الحكم، لكن لا من باب كون المصداق موضوعا للحكم بخصوصياته المشخصة، بل من باب كونه مصداقا للطبيعة، فيكون في المطلق ثبوت الحكم على الأفراد دائرا مدار وجود الطبيعة و عدمها في أي خصوصية كانت، و

في ضمن أى فرد كانت.

إذا عرفت ذلك يظهر لك أنّ كل وجود من الوجودات يكون فيه الطبيعة يصير مصداقا لها و موضوعا للحكم، أو متعلقا له، لكن لا من باب أنّ الحاكم لاحظ هذا الفرد و أسرى حكمه إليه، بل من باب أنّ ما هو تمام الموضوع لحكمه موجود فيه، فإذا قال (اعتق رقبه) فمعنى إطلاق الرقبه هو كونها تمام الموضوع للحكم بدون خصوصية زائدة، فلازم إطلاقها هو كفاية عتق أى رقبه شاء المكلف مؤمنه كانت أو

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩١

كافرة، و ليست كفاية ذلك من باب لحاظ الحاكم شيوع الرقبه في كل فرد فرد من الرقبه، بحيث لاحظ حين الحكم جميع مصاديق هذا العنوان، بل يكون من باب أنّ تمام الموضوع حيث يكون الرقبه فإذا أعتق رقبه يسقط الأمر لا تيانه ما هو تمام موضوع حكمه. و يظهر لك أيضا أنه ليست معنى الاطلاق عدم اجتماع عنوان المطلق مع خصوصيات اخرى، لأنه على ما قلنا ليست خصوصية اخرى غير العنوان الذى صار تمام متعلق الحكم دخيلا فى الموضوع و ملحوظا، و لكن هذا لا ينافى مع اجتماع العنوان المأخوذ الملحوظ مع ساير العناوين، ففي المثال ليس المأخوذ إلا طبيعة الرقبه، و لكن لا مانع من اجتماعها فى الخارج مع بعض عناوين اخرى، مثلا مع عنوان العلم و الجهل، فلو تحقق عنوان الرقبه يكفى فى كونها تمام المتعلق للحكم، سواء كانت عالما أو جاهلا، غنيا أو فقيرا و غير ذلك، و لكن اجتماع بعض العناوين مع عنوان الرقبه لا يوجب كون هذه العناوين دخيلا و ملحوظا حال الحكم، لأنّ الملحوظ ليس الرقبه، لأنها تمام الموضوع لحكمه.

فعرفت ميا مر أنّ انطباق الطبيعة التى صارت موضوعا أو متعلقا للحكم مع بعض العناوين آخر لا يوجب كون هذه العناوين ملحوظا حال الحكم على الطبيعة، و كون الحكم ساريا إلى هذه العناوين، و مع ذلك يسرى الحكم إلى كل فرد من الطبيعة من باب كون ذلك مصداقا لها بمعنى كونه موضوعا للحكم، لكن لا من باب كونه ملحوظا، بل من باب كون الطبيعة التى تكون تمام الموضوع للحكم موجودا فيه.

فمن هنا يظهر لك أنّ العلم بالحكم أو الجهل بالحكم و إن كانا من الحالات الطارئة على الحكم، و لا يمكن لحاظهما فى الموضوع المتقدم رتبة من الحكم، و لكن

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٢

هذا لا يمنع من شمول إطلاق موضوع الحكم لحالهما أى: لحال العلم و الجهل بالحكم، لأنه بعد كون الموضوع عنوانا آخر و هو يكون تمام الموضوع للحكم، فأينما وجد يوجد الحكم و إن كان منطبقا مع عناوين آخر، فإذا قال مثلا (يا أيها الذين آمنوا أقيموا الصلاة) فما هو تمام الموضوع هو الايمان، و ما هو تمام المتعلق هو الصلاة بدون تقيدهما بقيد آخر، فمتى وجد الايمان و حصل هذا العنوان يكون الوجوب ثابتا، لأنّ تمام الموضوع فى ثبوت الوجوب لم يكن إلا الايمان و إن وجد معه عنوان أو عناوين اخرى، فالمؤمن فى حال علمه و جهله بهذا التكليف موضوع للحكم من باب وجود تمام موضوع الحكم فيه، و هو الايمان.

فعلى هذا نقول: بأنّ إطلاق التكليف الواقعى يشمل حال العلم و الجهل بالتكليف الواقعى، فمع شمول إطلاقه لحال الجهل لا يبقى مجال لما قال من أنّ التكليف الواقعى لم يكن فى حال الجهل، ففى حال الجهل قابل لأنّ يجعل الشارع تكليفا اخر فى طول الواقع، و هو التكليف الظاهرى، لما قلنا من شمول إطلاق التكليف الواقعى حال الجهل، لكن لا من باب لحاظ حال الجهل، بل من باب تحقق ما هو الموضوع للحكم فى هذا المقام أعنى: فى تصحيح الجمع بين الحكم الواقعى و الظاهرى (مضافا إلى أنّ لازم ذلك هو التصويب، لأنّ لازم ما قال رحمه الله هو عدم كون الحكم الواقعى حال الجهل، فيلزم كون العالم موضوعا لحكم غير ما يكون الجاهل مختصا به، و بعبارة اخرى يلزم كون الأحكام الواقعية مخصوصة بالعالمين بالأحكام و هذا دور).

فظهر لك أنّ الجواب عن لزوم اجتماع الضدين في جعل الطرق و الامارات لا يدفع بالترتب و فرض كون حكم الظاهري في طول الحكم الواقعي، و ما يدفع به تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٣

الاشكال هو الذى بينا في محله من فرض كون الحكم الواقعي إنشائيا، فإذا صادفه الأمانة يصير فعليا و منجزا بأن يقال: بأنه كما قلنا تكون حقيقة الأمر و النهى هي البعث و الزجر، فمرتبة الانشاء و الشائنية هي مرتبة بعث المولى و زجره، و لكن حيث يكون جوهر البعث و روحه هو انبعث العبد نحو الفعل أو انزجاره عن الفعل، فإذا يرى المولى أنه يمكن انبعث العبد أو انزجاره يريد عنه، و أما إذا رأى بأنه لا- يتمكن من الانبعث و الانزجار، فلا يمكن أن يريد منه أى يبعثه أو يزجره، فمرتبة الانشاء هي مرتبة البعث و مرتبة الفعلية هي مرتبة يمكن انبعث العبد أو انزجاره، و بلوغ الحكم بهذه المرتبة لا يمكن إلا بعد علم المكلف بالبعث أو الزجر بنفس تكليف المولى، أو بوسيلة جعل آخر مثل أن يجعل الاحتياط في حال الجهل، فما لم يبلغ الحكم المرتبة الفعلية ليس فيه روح البعث و هو إرادة الانبعث من العبد، بل يكون الحكم حكما انشائيا غير فعلى و غير منجز، و إذا صار عالما بالحكم بعلمه بنفس هذا الحكم و البعث، أو بجعل آخر مثل جعل الاحتياط أو غيره يصير الحكم فعليا و منجزا لكون التنجز مساوقا للفعلية، و ليس التنجز من مراتب الحكم بل من صفاته.

إذا عرفت ذلك فالأحكام الواقعية أحكاما إنشائية، و لكن لو تعلق العلم بها أو قامت الأمانة عليها أو جعل الاحتياط في موردها تصير فعليا و منجزا، و لو لم تقم الأمانة عليها تكون باقية في مرتبة الانشاء، و يتدارك مصلحتها الفائتة في هذا الحال بمصلحة قائمة في جعل الأمانة في هذا الحال، فعلى هذا لا يلزم اجتماع الضدين لعدم كون الواقعي فعليا في صورة عدم إصابة الطريق بها، بل يكون انشائيا، فالحكيم و إن كان أحدهما في صورة عدم الإصابة يبعث إلى شىء و الآخر يزجر عنه، و لكن بعد عدم كونهما في مرتبة واحدة فلا يلزم اجتماع الضدين، لكون أحدهما

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٤

شأنيا و الآخر فعليا، فبهذا النحو يرتفع الاشكال لا بنحو الترتب

[يظهر من ردّ كلام المحقق الاصفهاني امور ستة]

و يظهر لك أولا: أنّ الأحكام الواقعية تصير فعلية بقيام الأمانة عليها أو بجعل الاحتياط في موردها و يمكن صيرورة الأحكام الواقعية فعلية بما دل على طلب العلم مثل قوله «١» تعالى (فَلَوْ لَا نَفَرَ الْخ) أو ما يدل على السؤال يوم القيامة، بعد جواب العبد في مقام الاعتذار عن عدم العمل (باني لم أعلم) بأنه (هلا علمت) فمن التحريض على طلب العلم بالأحكام الشرعية يستكشف كون الواقعيات فعليا (و هذا معنى العلم الاجمالي بتكاليف واقعية، و لهذا يجب الفحص عنها و العمل عليها على طبق ما قام عليها العلم أو العلمى). و يظهر لك ثانيا عدم كون الحكم الواقعي فعليا إذا لم يصادفه العلم أو العلمى.

و يظهر لك ثالثا بأن مقتضى الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري بما قلنا، هو أنّ الأمانة لو صادفت الواقع تكون مؤديها حكما حقيقيا، و إن لم تصادفه ليست مؤديها حكما حقيقيا، بل تكون حكما صوريا لعدم كون مصلحة في نفسها، بل هي حكم طريقي. «٢» و يظهر لك رابعا أنّ الفرق بين الترتب في الضد و بين الترتب هنا، هو أنّ

(١)- سورة التوبة، الآية ١٢٢.

(٢) أقول: فمن هنا يظهر لك أنّ تصحيح الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري بنحو الترتب المتقدم ذكره لا يتصور على الطريقيّة، بل لا بدّ من الالتزام بالموضوعية في الطرق و الامارات، لأنّ معنى الترتب جعل حكم آخر في فرض جهل المكلف بالواقع واجد لمصلحة

اخرى غير ما جعل لذات الشيء أولًا، وهذا خلاف التحقيق. (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٥

التكليف و البعث إليه يكون فعلياً، غاية الأمر في رتبة العصيان لا يؤثر بعث المولى و لهذا يحيى الأمر بالمهم لحصول شرطه، فإطلاق الأمر بالأهم محفوظ و يشمل حال العصيان، غاية الأمر لعدم تأثير بعثه نقول: بعدم مانع من تعلق بعث مشروطاً بالمهم، و أمّا في المقام الجمع بين الحكم الظاهري و الواقعي فعلى ما قلنا مع فرض كون إطلاق الحكم الواقعي شاملاً- لحال الجهل بالنحو المتقدم بيانه، و لكن هذا الحكم في حال الجهل لم يبلغ مرتبة البعث، لأنّ المولى يرى عدم قابلية الحكم للانبعاث، فالقصور ليس من ناحيته، بل يكون من ناحية العبد ففي هذا الفرض أعنى، فرض جهل المكلف، لا يكون الحكم الواقعي فعلياً أصلاً حتّى يتوهم التضاد بينه و بين الحكم الظاهري حتّى تصل النوبة في تصحيح الأمر بالحكم الظاهري بنحو الترتب، مضافاً إلى بطلان توجيه الترتب لغير هذه الجهة أيضاً فافهم.

و يظهر لك خامساً بأنّ ما قلنا من التوجيه في تصحيح الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري يكون في ما يرى الحكم الظاهري في مقابل الحكم الواقعي، و بعبارة اخرى يكون في ما أدت الأمانة أو الأصل على حكم على خلاف الحكم الواقعي، و بعبارة ثالثة تكون مؤدى الأمانة أو الأصل طلب فعل، و الحال أنّ هذا الفعل يكون حراماً واقعاً أو بالعكس، و بهذا النحو نرفع التضاد المتوهم و نجمع بينهما.

و أمّا إذا كان لسان الأمانة أو الأصل هو التوسعة في الواقعي، بمعنى أنّ ما يكون معتبراً وجوداً أو عدماً، و مطلوباً أو مبعوضاً هو الأعم من الواقعي و الظاهري، و هو مثل ما يكون الحكم الواقعي في مقام بيان دخل جزء أو شرط في الأمور به، و يكون لسان دليل الحكم الظاهري التوسعة في الشرط أو الجزء مثل الطهارة في الصلاة، فإنّ المستفاد من الحكم الواقعي شرطيتها للصلاة، و مقتضى قوله

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٦

(كل شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر) أو استصحاب الطهارة هو كون الطهارة الظاهرية فرداً للطهارة، فمعناها هي التوسعة في الطهارة التي شرط في الصلاة، و بينا ذلك مفصلاً في مبحث الاجزاء في الاصول، و في الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري، و قلنا باجزاء الصلاة الواقعة مع الطهارة الظاهرية عن الواقع، فكل مورد يكون لسان دليل الحكم الظاهري التوسعة في دليل الحكم الواقعي، سواء كان الحكم الظاهري اصلاً أو أمانة، نقول بعدم تعارضهما، و اجزاء الظاهري عن الواقعي، لكون ما اعتبر أعتم من الواقعي و الظاهري. يظهر لك سادساً بأنّه لا- يمكن دفع الاشكال في الجهر و الاخفات- المتقدم ذكره من أنّه كيف تقول بصحة الصلاة الواقعة على خلاف وصفها الواجب لترك الجهر أو الاخفات، و مع ذلك تقولون باستحقاق الجاهل بها للعقاب- بما قاله العلامة الحائري رحمه الله من الترتب على نحو الترتب الذي قال استاده العلامة السيد محمد الاصفهاني رحمه الله في مسألة الجمع بين الحكم الواقعي و الظاهري، لما قلنا لك.

[لا يمكن في مسألة الجهر و الاخفات بالتوسعة]

إذا عرفت ذلك كله فهل يمكن ان يقال في مسألة معذورية الجاهل بالجهر و الاخفات: بالتوسعة بأن يقال: بأنّه بعد دلالة رواية زرارة المتقدمة على عدم وجوب الاعادة على تركهما و تمامية الصلاة الواقعة بدون الجهر أو الاخفات- بأنّ أصل طبيعته الصلاة واجبة و اعتبر فيها شرط، و هو كون قراءتها جهراً أو اخفاتاً، و بعد ملاحظة صدر رواية زرارة مع ذيلها نكشف من كون طبيعته الصلاة واجبة و اعتبر فيها شرط، و هو كون قراءتها جهراً أو اخفاتاً و واجدة لتلك المصلحة في حال الجهل و إن تكن فاقدة للجهر أو الاخفات، فنقول: بأنّه لا مانع من كون الطبيعة واجدة لمصلحة في صورة علم المكلف إذا أجهر فيها أو أخفى فيها، و تكون واجدة

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٧

لتلك المرتبة من المصلحة في حال الجهل و إن أجهر في ما ينبغي الاخفات فيه أو بالعكس.

و لكن قد يستشكل في ذلك بأنه لو فرض كون الطبيعة واجدة لمرتبة من المصلحة و لو بدون الجهر أو الاخفات في قراءتها كما فرضت في صورة الجهل، فمن أي علة اعتبر أحدهما في حال العلم مع فرض كون الطبيعة واجدة لتلك المرتبة من المصلحة بدونهما و هل يكون دخلهما إلا لغوا. (١)

اعلم بأن في معذورية الجاهل بالجهر و الاخفات يكون اشكالان:

الاشكال الأول: إشكال الدور، و هو أنه إن قلت: بأن الجاهل غير مكلف

(١) - أقول كما قلت بحضرة مدّ ظلّه العالی: أما أولاً فإنّ ذلك منقوض بما أفدت من هذا النحو من التوسعة فإنّ في الموارد التي تقول بالتوسعة - مثل ما إذا كان مفاد الحكم الواقعي جعل الشرطية الواقعية، و لسان جعل الحكم الظاهري كون الشرط أعم من الظاهري و الواقعي مثل (كل شيء طاهر) بالنسبة إلى شرطية الطهارة الخبيثة في الصّلاة - يرد هذا الاشكال لأنه يقال مع فرض كون الطهارة أعم من الواقعية و الظاهرية واجدة لمرتبة واحدة من المصلحة تكون الطهارة الواقعية واجدة لها، فيكون جعل الطهارة الواقعية حال العلم بها لغوا.

و ثانياً يمكن أن يكون للطهارة الواقعية مرتبة من المصلحة حال العلم، و لا تكون هذه المرتبة في الطهارة الأعم من الواقعي و الظاهري في هذا الحال، لكن تكون لها هذه المرتبة في خصوص حال الجهل، و هكذا يمكن كون الصّلاة مع الجهر أو الاخفات واجدة لمرتبة من المصلحة في حال العلم لا تكون هذه المرتبة بدونهما في حال العلم، و لهذا أمر المولى بالصّلاة معهما حال العلم بهذا الحكم، و لكن تكون هذه المرتبة من المصلحة في الصّلاة بدون واجديتها للجهر أو الاخفات في حال الجهل بهما، فلأجل هذا لم يشرع للجاهل إلا الصّلاة الواجدة للجهر أو الاخفات، ثمّ تمّ مجلس البحث و لم يبين مدّ ظلّه العالی مختارة في ورود هذا الاشكال و عدمه، و قال في اليوم اللاحق). (المقرّر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٨

بالجهر الاخفات و أنّ هذا الحكم شرّع لخصوص العالم بهذا الحكم، فهذا دور لزوم توقف الموضوع على العلم بالحكم، و الحال أنّ العلم بالحكم مؤخر عن الموضوع بمرتبتين.

الاشكال الثاني: أنه بعد ما لا تجب الاعادة و تمت صلاته، فما الوجه لاستحقاق العقاب، لأنّ عدم وجوب الاعادة يكون من باب تحقق الامتثال، و بعد تحقق الامتثال لا وجه لاستحقاق العقاب.

[في جواب السيد البروجردى ره عن الاشكالين في الجهر و الاخفات]

فنقول بعونه تعالى: أمّا الجواب عن الاشكال الأول فكما قلنا في الاصول و ذكرنا في طي كلماتنا السابقة بنحو الاجمال: بأنه يمكن أن يقال: بأن يكون في مقام الثبوت حكماً مطلقاً على جميع المكلفين، و يشمل إطلاقه العالم و الجاهل بإطلاقه الذاتى على الجهر في الصّلاة أو الاخفات فيها، و بعد ملاحظة خارجية الجهر و الاخفات من الصدر الأول إلى زمان صدور رواية زرارة الدالة على معذورية الجاهل بحكهما على ما قلنا من كون عمل المسلمين على الجهر في بعض الصلوات، و الاخفات في بعضها، بحيث كانت الصّلاة منقسمة بقسمين الجهريه و الاخفاتي، بنحو لو كنّا و هذا العمل و لم يفتوا فقهاء العامة على عدم وجوبهما، لم يتخيل أحد عدم وجوبهما، فمع كون خارجيتها على هذا النحو، فمن يتركها لم يكن إلا من باب الاستناد بقول الفقهاء، فالرواية تدلّ على معذورية الجاهل الذي يكون تركه مستندا إلى حجة في نظره.

فمن هنا يظهر لك أنّ قوله في الفقرة الثانية من الرواية (و لا يدري) لا يشمل الشاك لأنّ تركه لا يكون مستندا إلى شكه لأنّ الشاك

لو أتى أو يترك يكون من باب آخر كالاحتياط مثلا، لا أن يكون شكه منشأ فعله، و أما (لا يدرى) يشمل

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٢٩٩

الجاهل لما قلنا من أن الجاهل يكون استناده في تركهما إلى الجهل، فهو حيث يكون جاهلا بحكهما فمن باب حجة عنده كقول فقهاء العامة أو غير ذلك يتركهما، فلا مانع من أن الشارع جعل لهذا الجاهل حكما ظاهريا، و هو كون الصلاة الواجبة عليه بلا جهر أو اخفات، فالحكم الواقعي المجعول أولا- و إن كان مطلقا يشمل العالم و الجاهل بالحكم و لكن حيث إنه لا يمكن انبعاث المكلف نحوه لجهله، و يكون روح البعث هو الانبعاث فالحكم الواقعي يكون شأنيا و لا يكون فعليا، فجعل الشارع حكما ظاهريا آخر في حق الجاهل، فلم يكن دور أصلا لأن الحكم الواقعي غير مختص بالعالم بالحكم حتى يلزم، الدور بل هو حكم يشترك فيه العالم و الجاهل، و لكن مع جهل المكلف يكون حكما غير فعلى و في هذا الحال جعل حكما ظاهريا للجاهل بالحكم، فتكون النتيجة كون الصلاة في حق الجاهل غير مقيد بالجهر أو الاخفات.

و أما الاشكال الثانى فنقول في جوابه: بأننا لا نسلم كون الجاهل في ما نحن فيه مستحقا للعقاب و إن قاله بعض الفقهاء قدس سره، بل و إن قال به جميعهم، حيث إن الحاكم في باب استحقات الثواب و العقاب هو العقل، و ليس مجال لانفاق الفقهاء او فتواهم أو الاجماع فيه و لا حجة لها، فعلى هذا نقول: لا نسلم استحقات العقاب، و معه لا يبقى إشكال من حيث التنافى بين عدم وجوب الاعادة و بين استحقات العقاب.

ثم اعلم بأن ما قلنا من عدم فعليته الحكم الواقعي لا ينافى مع ما قلنا في محله من أن التكليف الواقعي و إن لم تصر فعليا لعدم إمكان إرادة المولى انبعاث العبد نحوها لجهله بالبعث، و لكن يمكن أن يريد المولى انبعاثه نحو هذه التكليف الواقعي المجهولة و يبعث نحوها يبعث آخر من جعل الاحتياط أو وجوب طلب العلم.

وجه توهم التنافى هو أن يقال: بأن التكليف الواقعي الأولي و ان لم يعلم به

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٠

المكلف و لهذا ليس قابلا- لأن يصير فعليا، و لكن صار فعليا بسبب بعث آخر و هو البعث بطلب العلم، فمن الواضح أن وجوبه ليس نفسيا بل يكون تهيئا لأن يصل العبد إلى الواقعيات و احكام المولى، فإذا ترك طلب العلم و ترك لأجله الواقعيات يعاقب على الواقعيات لأنها صارت بسبب الأمر بطلب العلم فعليا لأنه فهم العبد من وجوب طلب العلم عدم رضى المولى بترك الأحكام المجهولة فبعد ذلك نقول:

بأن الحكم الواقعي، و هو حكم الجهر و الاخفات في الصلاة، صار فعليا و يصح العقاب على تركه.

وجه عدم التنافى هو أنه و إن قلنا ذلك، لكن بعد دلالة الدليل على معذورية الجاهل و تمامية صلاته الواقعي بلا جهر أو إخفات تكون هذه الرواية مخصصا لما يدل على صيرورة الأحكام الواقعية فعليا لكون هذا الدليل خاصا فنخصص به بعض المطلقات الدالة على طلب العلم الموجب لصيرورة الواقعيات فعليا بسببه و استحقات العقاب على ترك الواقع، لأن مقتضى هذه الرواية كون جهله عذرا، فمن هنا يكشف عدم كون الواقع فعليا في المورد، فافهم.

المقام الرابع:

إشارة

في حكم الجهر بالبسملة في ما يتخفت فيه بالقراءة.

[في ان فى الجهر بالبسملة خمسة اقوال]

اعلم أن هنا أقوالاً خمسة:

الأول: استحباب «١» الجهر بها في ركعتي الأوليين، وكذا في الثالثة والرابعة لو قرء فيها أيضاً مطلقاً سواء كان إماماً أو غير إمام، وهذا هو القول المشهور على ما ادعى غير واحد.

(١) - الخلاف، ج ١، ص ٣٢١. جواهر، ج ٩، ص ٣٨٥.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠١

الثاني: استحباب الجهر بها في خصوص الأولتين وأما الأخيرتين فلا يستحب الجهر بها في شيء من الصلوات، بل لا يجوز وهذا مختار صاحب السرائر. «١»

الثالث: اختصاص الاستحباب بالامام فقط دون غيره، وهذا محكى عن ابن جنيد. «٢»

الرابع: وجوب الجهر بها مطلقاً، نسب هذا القول إلى القاضي ابن براج في المهذب «٣» وكذا إلى ظاهر الصيّدوق رحمه الله في الخصال «٤» بناء على كون كلامهما يشمل الأخيرتين أيضاً.

الخامس: اختصاص وجوب الجهر بها بخصوص الأولتين، وهو المحكى عن أبي الصلاح في الكافي. «٥» هذا كله الأقوال في المسألة،

[في ذكر الروايات في حكم البسمة]

إشارة

و أما الأخبار.

فالأولى: منها ما رواها صفوان الجمال (قال: صلّيت خلف أبي عبد الله عليه السلام أياماً فكان إذا كانت صلاة لا يجهر فيها جهر به بسم الله الرحمن الرحيم وكان يجهر في السورتين جميعاً). «٦»

(١) - السرائر، ج ١، ص ٢١٨.

(٢) - المختلف، ج ٢، ص ١٥٥ عن ابن جنيد.

(٣) - المهذب، ج ١، ص ٩٢، الخصال، ص ٦٠٤.

(٤) - المهذب، ج ١، ص ٩٢، الخصال، ص ٦٠٤.

(٥) - الكافي في الفقه، ص ١٧٧.

(٦) - الرواية ١ من الباب ٢١ من ابواب القراءة في الصلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٢

تدلّ هذه الرواية على الجهر استحباباً أو وجوباً على خصوص الامام، وأمّا غير الامام فلا دلالة عليه، وتدلّ على كون جهره عليه السلام في الأولتين فلا دلالة لها على الأخيرتين لأنّه قال (إذا كانت صلاة لا يجهر فيها جهر بالبسمة) وقال (وكان يجهر في السورتين) جميعاً، وهذا شاهد على كون نظر الناقل نقل فعله في الأولتين لأنّ في الأخيرتين ليست غير الفاتحة سورة اخرى حتى يقول يجهر في السورتين. «١»

(و لا دلالة لها على كون الجهر بها واجباً أو مستحباً لأنّ الراوى ينقل فعله عليه السلام وهو كما يساعد مع الوجوب يساعد مع الاستحباب أيضاً).

الرواية الثانية: و هي ما رواها حنان بن سدير (قال: صلّيت خلف أبي عبد الله عليه السّلام أيّاما فتعوّذ باجهار، ثمّ جهر ب بسم الله الرحمن الرحيم. «٢»)

لا دلالة لها على الجهر لغير الامام، و حيث يكون نقل الفعل لا إطلاق لها يشمل الركعتين الأخيرتين.

الرواية الثالثة: و هي ما رواها أبو حمزة (قال: قال علي بن الحسين عليه السّلام يا ثمالى إنّ الصّلاة إذا اقيمت جاء الشيطان إلى قرين الامام فيقول: هل ذكر ربّه؟ فإن قال: نعم ذهب و إن قال: لا، ركب على كتفيه، و كان إمام القوم حتّى ينصرفوا، قال: فقلت: جعلت فداك أليس يقرءون القرآن؟ قال: بلى ليس حيث تذهب، يا ثمالى إنّما

(١) - أقول: دلالة قوله (و كان يجهر فى السورتين) على كون فعله عليه السّلام فى خصوص الأوّلين ممنوع لأنّ الناقل ينقل فعله و أنّه يجهر بالبسملة فى كل من السورتين، و أمّا انحصار كون قرائة فى كل ركعة بالسورتين فلا يدلّ عليه، بل يمكن أن يكون نظره إلى أنّ متى يكون محل قراءة السورتين يجهر بالبسملة فيها. (المقرر)

(٢) - الرواية ٣ من الباب ٢١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٣

هو الجهر ب بسم الله الرحمن الرحيم. «١»

تدلّ على مطلوبية جهرها للامام و لا إطلاق لها يشمل الأخيرتين لو قرء فيهما إن لم نقل بظهورها فى الأوّلين لانه قال فيها (إذا اقيمت جاء الشيطان).

الرواية الرابعة: و هي ما رواها اعمش عن جعفر بن محمد عليه السّلام فى حديث شرايع الدين (قال و الاجهار ب بسم الله الرحمن الرحيم فى الصّلاة واجب). «٢»

و أعمش عامى، و هذه رواية من روايات كتاب يسمى بشرايع الدين، و أمّا دلالتها فباطلاقها يشمل الامام و المأمور و المنفرد، و يحتمل شموله للركعتين الأخيرتين، و يأتى الكلام فيها أيضا بعدا.

الرواية الخامسة: و هي ما رواها الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السّلام فى كتابه إلى المأمون (قال: و الاجهار ب بسم الله الرحمن الرحيم فى جميع الصلوات سنة). «٣»

و هي مطلق من حيث الامام و المأموم، و يحتمل اطلاقها للاولتين و الأخيرتين، و لفظ سنة قابل للحمل على الاستحباب.

الرواية السادسة: و هي ما رواه رجاء بن أبى الضحّاك عن الرضا عليه السّلام (أنّه كان يجهر ب بسم الله الرحمن الرحيم فى جميع صلواته بالليل و النهار). «٤»

و حيث أنّها نقل الفعل فقدر المتيقن منها هو الأوّلين و صورة كونه إما ما

(١) - الرواية ٤ من الباب ٢١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

(٢) - الرواية ٥ من الباب ٢١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

(٣) - الرواية ٦ من الباب ٢١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

(٤) - الرواية ٧ من الباب ٢١ من ابواب القراءة فى الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٤

لاحتمال كونه عليه السّلام يصلّى صلواته الفريضة جماعة و هو الامام، و كان جهره بها فى خصوص الأوّلين.

الرواية السابعة: و هي ما رواها أبو حفص الصانع (قال: صلّيت خلف جعفر بن محمد يجهر ب بسم الله الرحمن الرحيم. «١»)

وهذه الرواية لا- تدلّ إلّا على نقل الفعل و جهره عليه السّلام و هو كان إماماً، فتدلّ على خصوص الامام و لا إطلاق لها يشمل استحباب الجهر في الأخيرتين من الصّلاة، فقدر المتيقن منها الأولتين.

الرواية الثامنة: و هي ما رواها الشّيخ رحمه الله باسناده عن الحسين بن سعد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن صفوان (قال: صلّيت خلف أبي عبد الله عليه السّلام أيّاماً فكان يقرأ في فاتحة الكتاب به (بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة جهر به (بسم الله الرحمن الرحيم و أخفى ما سوى ذلك). «٢»

و نقل صاحب الوسائل رحمه الله هذه الرواية في الباب ٥٧ من أبواب المذكورة حديث ٢، و لكن يرى في هذا النقل بأنّ سند الرواية ينتهي إلى صفوان، و هو يروى عن عبد الرحمن بن أبي نجران بعكس ما نقل في الباب ٢١، و هذا غير صحيح و المراجع بالتهذيب يرى أنّ الصحيح هو النحو الذي ذكره في الباب ٢١.

و على كل حال لا- تدلّ هذه الرواية إلّا لخصوص الامام، لأنّ الراوى ينقل فعله عليه السّلام و الحال أنّه يؤم الناس، و لا تدلّ على استحباب الجهر في الأخيرتين لعدم

(١)- الرواية ٨ من الباب ٢١ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٢)- الرواية ٢ من الباب ٥٧ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٥

إطلاق لها، بل ربما يقال: بأنّ ظاهرها خصوص الأولتين لتعبيره فيها (فإذا كانت صلاة لا يجهر فيها بالقراءة جهر ب بسم الله الرحمن الرحيم و أخفى ما سوى ذلك) و هذا التعبير لا يناسب إلّا باعتبار الأولتين.

الرواية التاسعة: هي ما رواها سليم بن قيس الهلالي (قال خطب أمير المؤمنين عليه السّلام فقال: قد عملت الولاية قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم متعمدين لخلافه، و لو حملت الناس على تركها لتفرق عني جندي، أ رأيتم لو أمرت بمقام إبراهيم فرددته إلى الموضع الذي كان فيه (إلى أن قال) و حرمت المسح على الخفين، و حددت على النيذ، و أمرت باحلال المتعتين، و أمرت بالتكبير على الجنائز خمس تكبيرات، و ألزمت الناس الجهر ب بسم الله الرحمن الرحيم (إلى أن قال) إذا لتفرقوا عنى الحديث). «١»

الرواية العاشرة: الرواية المعروفة ذكر في تفسير، و عدّ فيها من علامات المؤمن الجهر ب بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كله الروايات في المسألة.

إذا عرفت ذلك نقول: ينبغي قبلاً ذكر مقدمة مفيدة في فهم الحق في المسألة، و هي أنّ الشّيخ رحمه الله قال في الخلاف «٢» مسألة: يجب الجهر به بسم الله الرحمن الرحيم في الحمد و في كل سورة بعدها كما يجب بالقراءة، هذا في ما يجب الجهر فيه، فإن كانت الصّلاة لا يجهر فيها استحباب أن يجهر به بسم الله الرحمن الرحيم و إن جمع في النوافل بين سور كثيرة و جب أن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع كل سورة، و هو

(١)- الرواية ٣ من الباب ٣٨ من ابواب القراءة في الصّلاة من الوسائل.

(٢)- الخلاف، ج ١، ص ٣٣١-٣٢٢.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٦

مذهب الشافعي إلّا أنّه لم يذكر استحباب الجهر في ما يخفى فيه بالقراءة، ذكر ذلك في البويطي و في اختلاف العراقيين، و ذكر ابن المنذر عن عطاء و طاوس و مجاهد و سعيد بن جبير أنّهم كانوا يجهرون به بسم الله الرحمن الرحيم و روى مثل ذلك عن ابن عمر، و

أنه كان لا يدع الجهر به بسم الله الرحمن الرحيم في أم القرآن و السورة بعدها، و ذهب أبو حنيفة و سفيان الثوري و الأوزاعي و أبو عبيدة و أحمد إلى أنه يسرها و قال ما لك: المستحب أن لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم و يفتتح القراءة بالحمد لله رب العالمين. «١»

[في المستفاد من الروايات الواردة في الباب]

و اذا تأملت في ما ذكرنا يظهر لك بأن ما هو المفتى به عند أكثر العامة، بل كلهم هو عدم وجوب الجهر به (بسم الرحمن الرحيم) في الجهرية، فالإمامية في قباهم ملتزمون بوجوب الجهر بها في الجهرية، فإذا ظهر لك وضع البسمة عند العامة من تجويز بعضهم، تركها رأسا (و من تجويز الاجهار بها و الاسرار بها من بعضهم و من الحكم بالاسرار بها من بعضهم) نقول: بأنه يظهر لك بأن المحتمل بل القريب كون الرواية الرابعة و كذلك التاسعة ناظرتان إلى ما يكون به عمل العامة و فتواهم من التزامهم بعدم وجوب الجهر بها في الجهرية، فإن قوله عليه السلام و الاجهار به (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة واجب، كما في الرواية الرابعة، يكون ناظرا إلى بيان

(١) - أقول: و قال العلامة رحمه الله في التذكرة عند التعرض للمسألة: و قال الشافعي: يستحب الجهر بها قبل الحمد و السورة في الجهرية و الاخفائية، و به قال عمرو بن الزبير و ابن عباس و ابن عمرو و أبي هريرة و هو مذهب عطا و طاوس و سعيد بن جبير و مجاهد، و هو موافق لقولنا في الاخفائية و قد بينا وجوب الجهر في الثوري و الأوزاعي و أبو حنيفة و أحمد و أبو عبيد لا يجهر بهما بحال (إلى أن قال) و قال النخعي جهر الامام بها بدعة و قال مالك: المستحب أن لا يقرئها، و قال ابن أبي ليلي و الحكم و إسحاق: و إن جهرت فحسن و إن اخفت فحسن. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٧

وجوب الجهر بها في الجهرية و بيان بطلان ما يعمله العامة، و كذلك قول علي عليه السلام:

و ألزمت الناس الجهر به بسم الله الرحمن الرحيم و بيان رده الناس عما بدعه الخلفاء الجور لو لا خوف التفرق، كان في قبال تركهم العمل بما وجب الله من الجهر بها في الجهرية.

فعلى هذا لا مجال للاستدلال بها على وجوب الجهر بها في الاخفائية، و لا حاجة في ذكر توجيه الرواية الرابعة بأن المراد من الوجوب الثبوت، و من الرواية التاسعة بأنه لو كان الجهر واجبا لما كان إلزامه عليه السلام مستندا إلى بدعة السابقين «١» فعلى هذا بعد التوجه إلى فتوى العامة يحتمل أقل كون النظر في الروايتين إلى وجوب الجهر بها في الجهرية لا إلى وجوب الجهر بها في الاخفائية «٢»

[في ان قدر المتيقن من الرواية الاولى و الثانية و السادسة و السابعة و الثامنة هو الامام]

إذا عرفت حال

(١) - أقول: و الحال أن المستفاد من الرواية هو أن لفظ (ألزمت) و غيرها يكون فعل المتكلم المفرد المؤنث حتى كانت المعنى: أن الولاء ألزموا الناس بالجهر، بل المراد أنه لو أنا ألزمت و فعلت كذا و كذا لتفرق عنى جندي، فعلى هذا ليس الاستناد إلى الولاء حتى يقال: بأن الولاء أوجبوا الجهر بها لا أن الجهر واجب. (المقرر)

(٢) - أقول: و هذا من إفاداته الشريفة أدام الله تعالى ظله على رءوس الأنام حيث إن الناظر يرى بأن جل المتأخرين، بل كلهم وقعوا في الاشكال من حيث الروايتين المتقدمتين، و قال بعضهم: بالآخرة بوجوب الاحتياط بالاجهار بها في الاخفائية، و لكن الناظر في ما أفاده في المقام يعلم أن بيانه الشريف يدفع الاشكال، و لا يستظهر من الروايتين ما يمكن أن يكون وجها لوجوب الجهر بالبسمة في الاخفائية، بل الروايتان ناظرتان إلى ما أفاده مد ظله العالی.

و من هنا يظهر أن ما يقول مد ظله من أن الرجوع إلى فتاوى العامة و الاطلاع بأقوالهم مؤثر في فهم الروايات و يؤيد في الاجتهاد و

استنباط الاحكام، يكون في محله.

كما قال في المقام: بأننا وإن كنا أصحاب النص، و يكون وضع فقها في استنباط الاحكام على خلاف طريقتهم، ولا نعمل بالقياس و الاستحسان، بل نعمل بقول الله و كتابه و سنة رسوله و الائمة.

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٨

الروايتين نقول: أما الرواية الاولى و الثانية و السادسة و السابعة و الثامنة لا تدلّ إلا على نقل الفعل، و القدر المتيقن منها هو الامام و الركعتين الأولتين و لا تدلّ على الوجوب، بل يساعد مع الاستحباب، و مثلها الرواية الثالثة لأنها لا إطلاق لها يشمل الأخيرتين و تدلّ على خصوص الامام، و لا تدلّ على وجوب الجهر، لأن ترتب مثل هذه الآثار وقع في الروايات على ترك بعض المستحبات، أو فعل بعض المكروهات.

و أما الرواية العاشرة فلا تدلّ على كون الجهر بها مطلقا حتى في غير حال الصلوة من علامات المؤمن، و قدر المتيقن منها هو الجهر في الصلوة، أما خصوص الجهر بها في الجهرية، أو الأعم منها و الاخفائية، أو في كل منهما على خصوص الامام، أو الأعم منه و المأموم و المنفرد فغير معلوم، و على كل حال لا دلالة لها على وجوبها خصوصا بقريته بعض المذكورات في الرواية، نعم ان ثبت وجوب الاجهار بها في الاخفائية فيقال: لا يضرّ عدها في ضمن المستحبات.

و أما الرواية الخامسة (و هي ما رواها الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون قال: و الجهار به بسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات سنة) فهذه الرواية بعمومها تدلّ على كون الجهر بها في جميع الصلوات سواء كانت جهرية أو إخفائية سنة لأنه عليه السلام قال (في جميع الصلوات) فيعم كل صلاة و لا يبعد شمول

عليهم الصلوة و السلام، و لكن بعد كون ائمتنا عليهم السلام كلهم مبتلى بالعامه و كانوا في محيطهم، ففهم فتاويهم مؤثر في فهم مرادات الائمة عليهم السلام، و هذا هو دأب فقهائنا رضوان الله عليهم إلى زمن المحقق رحمه الله، و الشهيدان قدس سره، و بعدهم تركت هذه الطريقة قليلا قليلا، و لهذا انحرف الفقه عن مجراه، و هو مدّ ظله لاطلاعه على هذه الجهات يكون وضعه في الفقه على طريق سوى و منهج مستقيم لم يبلغ بمقامه إلا الأوحدي، اللهم احفظه. (المقرر)

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣٠٩

إطلاقه الاحوال منها للامام و المنفرد، و أما شمولها للأخيرتين فقد يقال: بأنّ عمومها يشملهما لأنه قال (في جميع الصلوات) و لكن يمكن منع شمول عمومها للأخيرتين من باب أن النظر فيها إلى كون الجهر بها سنة في جميع الصلوات، أعنى: سواء كانت الصلوة ظهرها أو عصرا أو مغربا أو عشاء أو غداة، و سواء كانت فريضة أو نافله، و أما بعد كونه سنة في جميع الصلوات ففي أي موضع منها يكون سنة هل سنة في خصوص الأولتين أو فيهما و الاخيرتين فيمكن منع شمول العموم لغير الأولتين و أن المتيقن الاولتان فقط و جهان.

و أما قوله (سنة) فهي تناسب مع الوجوب و الاستحباب، ففي الجهرية الوجوب سنة، و في الاخفائية الاستحباب سنة ففي حد ذاتها لا ظهور لها لا في الوجوب و لا في الاستحباب.

[الحقّ وجوب الجهر بالبسملة في الصلوات الجهرية]

فتكون النتيجة هو أن الكلام تارة يقع في الجهر بالبسملة في الصلوات الجهرية و عدمه فالحق هو وجوبه لأن ذلك من المسلمات عندنا خلافا للعامه، و بينا عبارة الخلاف و التذكرة الداليتين على ذلك، و قلنا بأنّه من المحتمل، بل القريب كون النظر في الرواية ٤ و ٩ المتقدم ذكرهما بهذه الجهة، و تارة يقع الكلام في وجوب الجهر أو استحباب الجهر بالبسملة في الصلوات الاخفائية، و قلنا في هذا

المقام بعدم دليل على وجوب الجهر بها، نعم يستفاد من بعض الروايات استحبابه على الامام، و الرواية ٥ المتقدمة تدلّ بالإطلاق على شمول الحكم للامام و المنفرد.

فقد عرفت ممّا مرّ أنّ الكلام لا بد و أن يقع في جهتين:

الجهة الاولى: في حكم الجهر بها في الجهرية، و لم ير تعرض لهذه الجهة في الجواهر و المصباح.

الجهة الثانية: في حكم الجهر بها في الاخفائية، و تعرضنا لكلا الجهتين

تبيان الصلاة، ج ٥، ص: ٣١٠

و أمضينا الكلام فيهما بحمد الله تعالى.

فرع: هل يستحبّ الجهر بالبسملة للمأموم المسبوق أيضا أم لا؟

اعلم أنّه بعد كون صلاة الجماعة بحسب الشرع على ما يستفاد من أحكامها و وضعها، هو متابعة المأمومين للامام، و كون كل منهم على وضع واحد، فمن وضعها يظهر أنّ اقتضاء الجماعة هو عدم ظهور عمل على خلاف الامام إلّا في ما استثنى فعلى هذا مع عدم الاطلاق لما دلّ على استحباب الجهر بالبسملة يشمل المورد، لا- وجه للالتزام باستحباب الجهر بها في المورد، خصوصا مع منافاته لوضع الجماعة لاقتضاءها كما قلنا لمتابعة المأموم للامام، و عدم ظهور فعل منه على خلاف تبعية، و الجهر بها للمسبوق على خلاف، لأنّ الامام يخفت في الركعتين الأخيرتين من الصلاة. (١)

الموضع الثاني عشر: هل الموالاة في القراءة شرط في صحتها أم لا؟

إشارة

و المراد بالموالاة كما يظهر من بعض الكلمات، هي أن لا يفصل بين أبعاض القراءة بسكوت معتد به، أو كلام مغاير عدى ما ورد الدليل على جوازه كسؤال الرحمة و غيره.

إن كان الوجه في اعتبارها فيها هو ما يقال: من أن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم كان يوالى في قراءته، فيجب التأسى بفعله لقوله (صلّوا كما رأيتموني أصلى).

[لا يكون فعل النبي ص دالا على لزوم الموالاة]

ففيه أن مجرد ذلك لا يكون دليلا على الوجوب، لأنّ فعله صلّى الله عليه و آله و سلّم لعلة كان من باب العادة، لأنّ بحسب العادة من يشرع في أمر أو عمل يتمه و لا يفصل بينه بشيء، و لكن ليس ذلك من باب دخل عدم الفصل في القراءة عنده صلّى الله عليه و آله و سلّم، و قوله (صلّوا كما

(١)- أقول: إنّه إن كان لما دل على استحباب الجهر بها إطلاق، فلا وجه لما أفاده مدّ ظله من منافات ذلك مع وضع الجماعة، لأنّ مجرد ذلك لا- يوجب تقييد الاطلاق، و إن لم يكن له إطلاق فيكفي في نفي الاستحباب عدم الدليل عليه، نعم يمكن دعوى منع الاطلاق. (المقرر)

رأيتموني أصلي) لا يستفاد منه اعتبار الموالاة في القراءة، لأنه ليس ناظرا إلى هذا الحيث لكون النظر فيه إلى إتيانها على نحو صلي من جامعيتها للأجزاء والشرايط، ولا يمكن اجرائه مجرى العادة.

و إن كان الوجه في اعتبارها ما قال في المصباح «١»: من أن المتبادر من أوامر القراءة في الصلوات و لو بواسطة المناسبة المغروسة، هو الاتيان بها بنحو يعد في العرف مجموعها قراءة واحدة، فالفصل بينها بكلام أو سكوت مخل بصحتها لدى العرف. فيه أن استفادة الموالاة بالمعنى التي ذكرها في القراءة، و كون ذلك متبادرا من الأمر بالقراءة، مشكل مضافا إلى أنه إن كان الوجه في اعتبارها هو الوجه الأول فهو يدل على اعتبار الموالاة في الصلاة لا في خصوص القراءة منها. الى هنا تم الجزء الخامس من كتاب تبيان الصلاة بحمد الله و منه و به تم احكام القراءة في الصلاة و يتلوه الجزء السادس في احكام بقیة افعال الصلاة مع قواطعها.

(١) - كتاب الصلاة من مصباح الفقيه، ص ٣١٣.

بروجردی، آقا حسین طباطبایی، تبيان الصلاة، ٨ جلد، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم - ایران، اول، ١٤٢٦ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحيا أمرنا... يتعلم علمنا و يعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأدق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتذلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعته ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

- (الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه
- (ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول
- (ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...
- (د) إبداع الموقع الانترنتى " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخر
- (ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية
- (و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)
- (ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كاشك، و الرسائل القصيره SMS
- (ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جَمكران و...

- (ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسه
- (ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه
- المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد / ما بين شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى / بنايه " القائمية "
- تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحالية و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

